

الأستاذ محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

أستاذ في كلية الشريعة

الكلية الشريعة

( ٤٠ )

المجلد ( ٤٠ )

المادة ومة بالشريعة









بسم الله الرحمن الرحيم



الارهاب والتطرف  
مايو- ديسمبر ١٩٩٢  
العنف ضد الجميع  
(٤٠)

المجلد (٤٠)  
المقاومة بالتشريع

اعداد مركز المحروسة للمعلومات  
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٣ ٣٧٥٢٠٣٣



## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- \*فى المنوع  
مجدى مهنا ١ #٩٢/٠٦/٢٥ الوفد
- \*قانون لمكافحة الا رهاب ..ام لزيادة الا رهاب  
سيد عبد العاطى ٢ #٩٢/٠٦/٢٥ الوفد
- \*قانون مكافحة الا رهاب..والضرورة الحتمية  
الا هرام ٧ #٩٢/٠٦/٢٦
- \*قانون الطوارئ باق بعد صدور قانون مكافحة الا رهاب  
٨ #٩٢/٠٦/٢٦ الوفد
- \*هل مصر فى حاجة الى قانون لالرهاب؟  
عاطف لمرج ٩ #٩٢/٠٦/٢٦ المصور
- \*مصر وقانون مواجهة الا رهاب  
نبيل رشوان ١٥ #٩٢/٠٦/٢٦ المصور
- \*تعديلات جديدة لقانون حيازة الا سلحة والذخائر  
الا هرام المسائى ١٨ #٩٢/٠٦/٢٧
- \*فكرة  
مصطفى امين ٢٠ #٩٢/٠٦/٢٨ الا خيار
- \*رصاص الا رهاب..وقوانين المواجهة"٤"  
امير ابوالسعود ٢١ #٩٢/٠٦/٢٨ الوفد
- \*قانون الا رهاب ..بين نعم ولا  
عبدالفتاح عباس ٢٣ #٩٢/٠٦/٢٨ حريتى
- \*قانون مكافحة الا رهاب فى المجلس قبل نهاية هذه الدورة  
محمد مصطفى ٢٨ #٩٢/٠٦/٢٨ اكتبوير
- \*مكافحة الا رهاب  
مصطفى كامل مراد ٣٦ #٩٢/٠٦/٢٩ الا حرار
- \*العلماء والمفكرين يؤكدون رفضهم التام لقانون مكافحة الا رهاب  
مجدى حلمى ٣٩ #٩٢/٠٧/٠١ الوفد
- \*مجلس الوزراء يبحث مشروع قانون مكافحة الا رهاب  
الا هالى ٤٠ #٩٢/٠٧/٠١
- \*قانون الا رهاب مرفوض..والتطرف مسئولية الحكومة  
محمود الخولى ٤١ #٩٢/٠٧/٠١ النور
- \*نيابات  
نعمان جمعة ٤٥ #٩٢/٠٧/٠٢ الوفد
- \*لجان مصرية تبحث فى اصدار قانون مكافحة الا رهاب  
الحياة ٤٧ #٩٢/٠٧/٠٢
- \*الشباب يقترح اصدار قانون لمكافحة الا رهاب  
الا هرام ٥٠ #٩٢/٠٧/٠٣



## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- \*الذخمة الصحيحة  
نبيل اباطة  
٥١ #٩٢/٠٧/٠٤ الا خبار
- \*محكمة خاصة..على مستوى الجمهورية..لمحاكمة الا رهابيين  
٥٢ #٩٢/٠٧/٠٤ المساء
- \*قانون لمكافحة الا رهاب كيف؟  
٥٣ #٩٢/٠٧/٠٥ اكتوبر  
مصطفى على محمود
- \*مقدم شرطة د.محمد الغنام اهدى مكتبة مجلس الشعب كتابه  
٦٠ #٩٢/٠٧/٠٦ الا هرام
- \*المشاكل والحلول  
عبد الفتاح نصير  
٦١ #٩٢/٠٧/٠٦ الولد
- \*لماذا يخاف حسين عبد الرازق من قانون الا رهاب؟  
٦٢ #٩٢/٠٧/٠٦ مايو
- \*الاخوة"الا عداء"فى انتظار قانون الا رهاب..كيف؟  
جمال عبد السميع  
٦٤ #٩٢/٠٧/٠٦ الا حرار
- \*القاهرة..قانون جديد للارهاب للقاء على الجماعات المتطرفة  
٦٥ #٩٢/٠٧/٠٦ الوسط
- \*الا رهاب المواجهة بالقانون  
احمد حسين  
٦٩ #٩٢/٠٧/٠٧ الا هرام
- \*قانون الا رهاب لن يوقف التفجرات الشعبية  
محمد حلمى مراد  
٧٢ #٩٢/٠٧/٠٧ الشعب
- \*التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الا رهاب  
٧٥ #٩٢/٠٧/٠٨ الا هالى
- \*بين ورطة الحكومة وربية المعارضة وحيرة الا غلبية الصامتة  
ماهر عمل  
٧٦ #٩٢/٠٧/٠٨ الا هالى
- \*القلب...الذى ليس يرشى بنا  
عبد العزيز محمد  
٧٨ #٩٢/٠٧/٠٩ الولد
- \*التعديلات القانونية الشاملة لمواجهة "الا رهاب"  
محمود معوض  
٨٠ #٩٢/٠٧/١٠ الا هرام
- \*الشرعية تواجه العنف والا رهاب والتطرف  
الجمهورية  
٨٥ #٩٢/٠٧/١٠
- \*بدانا مرحلة الرد العلمى..على الا رهاب  
مجدى عبد الرحمن  
٨٨ #٩٢/٠٧/١٠ المساء
- \*الا عدام..عقوبة الا رهاب  
محمود نجادى  
٩٠ #٩٢/٠٧/١٠ الجمهورية
- \*مجلس الشعب المصرى يناقش السبت  
٩٧ #٩٢/٠٧/١٠ الحياة





## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- \*ارتياح الشارع السياسى  
٩٩ #٩٢/٠٧/١١ الا هرام الماشى
- \*تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب  
١٠١ #٩٢/٠٧/١٢ الولد
- \*نواب الشورى يوجهون انتقادات حادة للحكومة  
١٠٢ #٩٢/٠٧/١٢ جمال يونس الولد
- \*تشريعات مواجهة جرائم العنف والا رهاب امام مجلس الشعب  
١٠٤ #٩٢/٠٧/١٢ وطنى
- \*التدخل التشريعى لمواجهة الا رهاب اصبح ضرورة لا غنى عنها  
١٠٥ #٩٢/٠٧/١٢ شريف العيد  
الا هرام
- \*القاهرة:الحقيقات مع امير الجهاد فى ديروط  
١٠٩ #٩٢/٠٧/١٣ الحياة
- \*الا غلبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الا رهاب  
١١١ #٩٢/٠٧/١٣ محمود معوض  
الا هرام
- \*وزير العدل:الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه جرائم الا رهاب فقط  
١١٢ #٩٢/٠٧/١٣ شريف العيد  
الا هرام
- \*قانون الطوارئ مؤقت..والتشريع الجديد داسم  
١١٤ #٩٢/٠٧/١٣ زايد على سعد  
الا اخبار
- \*مجلس الشورى يوافق فى جلسة ساخنة  
١١٥ #٩٢/٠٧/١٣ الا اخبار
- \*اللجنة التشريعية بمجلس الشعب توافق على المشروع  
١١٦ #٩٢/٠٧/١٣ محمود لغادى  
الجمهورية
- \*الشورى وافق على تعديلات مواجهة الا رهاب  
١١٨ #٩٢/٠٧/١٣ عبد الوهاب عدس  
الجمهورية
- \*مشادة حادة فى مجلس الشعب اثناء نظر قانون الا رهاب  
١٢٠ #٩٢/٠٧/١٣ الولد
- \*فتح باب التوبة امام المنتمين الى الجماعات الا رهابية  
١٢٣ #٩٢/٠٧/١٤ محمود معوض  
الا هرام
- \*مجلس نقابة المهندسين يدين العنف بكل اشكاله  
١٢٥ #٩٢/٠٧/١٤ الا هرام
- \*الا رهاب والمواجهة التشريعية  
١٢٦ #٩٢/٠٧/١٤ نشات نجيب فرج  
الجمهورية
- \*لا ..لا رهاب القانون  
١٢٧ #٩٢/٠٧/١٤ الولد  
عبد العزيز محمد
- \*بدون مقدمات  
١٢٩ #٩٢/٠٧/١٤ العربوبة



## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتحريع

- \* الا شغال الشاقة المؤبدة لزعماء الجماعات والمنضمين اليها  
١٣٠ #٩٢/٠٧/١٤ المروية
- \* قانون الا رهاب يهدد حريات المواطنين جميعا  
١٣٤ #٩٢/٠٧/١٤ محمد حلمى مراد الشعب
- \* قانون الا رهاب .. ماذا وراءه؟  
١٣٨ #٩٢/٠٧/١٤ عبد المنعم سليم الشعب
- \* اهدار للحريات واغتياال للحقوق الى اقراها ديننا  
١٤٠ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* مصر بكل قياداتها وفناتها ترفض الا رهاب الحكومى وتحويلها الى دولة بوليسية  
١٤١ #٩٢/٠٧/١٤ عبد الحى محمد الشعب
- \* تجرم الفكر.. وتزيد من قمع المعارضين  
١٥٠ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* كبار المستشارين: نطالب اولى الا مر بالا لزام بالدستور  
١٥١ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز فى مواجهة المشكلات  
١٥٢ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* شكرى: التعديلات الجديدة تعمد بالديمقراطية وتزيد العنف  
١٥٣ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* الفنانون: هذه التعديلات ستزيد من العنف  
١٥٤ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* اللجنة التشريعية وافقت على القانون فى جلسة واحدة  
١٥٥ #٩٢/٠٧/١٤ الشعب
- \* عطية الا رهابية وقانون الا رهاب  
١٥٧ #٩٢/٠٧/١٥ محمود السقا الوفد
- \* القفاء على العنف  
١٥٩ #٩٢/٠٧/١٥ اغرساعة جلال السيد
- \* مواجهة للارهاب ام تصفية للعمل السياسى؟  
١٦٠ #٩٢/٠٧/١٥ حسين عبد ربة الا هالى
- \* الفاظ ومعان  
١٦١ #٩٢/٠٧/١٥ اسماعيل صبرى عبد الله الا هالى
- \* تعديلات مواجهة الا رهاب  
١٦٢ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- \* التجمع يطلب تعديل مشروع مقاومة الا رهاب  
١٦٣ #٩٢/٠٧/١٥ الا هالى
- \* مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ  
١٦٤ #٩٢/٠٧/١٦ الا هرام



## المجلد : ٤٥ - المقاومة بالتحريض

*الاغلبية:يد القانون لا تطول الجمعيات الا سلامية الملزمة بالقانون واحكام محمود معوض	الا هرام	١٦٥ #٩٢/٠٧/١٦
*برلمانيات جلال السيد	الا اخبار	١٦٨ #٩٢/٠٧/١٦
*لا...لا رهاب القانون عبد العزيز محمد	الوفد	١٦٩ #٩٢/٠٧/١٦
*كلمة حق في مشروع قانون الا رهاب يحيى الرفاعي	الوفد	١٧١ #٩٢/٠٧/١٦
*اربعة عقوبات حددها القرآن لمواجهة الا رهاب اللواء الاسلامي		١٧٣ #٩٢/٠٧/١٦
*مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الا رهاب	الا هرام	١٧٥ #٩٢/٠٧/١٧
*ليس بالقانون وحده...لكافح الا رهاب سامي متولي	الا هرام	١٧٦ #٩٢/٠٧/١٧
*القانون لا يحرم الدعوة وانما يحرم اي تنظيم يمثل خطرا على المجتمع محمود معوض	الا هرام	١٧٧ #٩٢/٠٧/١٧
*التعديلات الجديدة تحول مصر الى دولة بوليسية	الوفد	١٨١ #٩٢/٠٧/١٧
*الاحزاب والانتخابات المهنية تطالب بالغاء التعديلات حمدي شفيق	الوفد	١٨٢ #٩٢/٠٧/١٧
*..والانتخابات والاحزاب وهيئات التدريس ورجال القانون يرفضون التعديلات الجديدة	الوفد	١٨٣ #٩٢/٠٧/١٧
*خبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٤ #٩٢/٠٧/١٧
*الانتخابات المهنية..واساتذة الجامعات ورجال القانون يرفضون تعديلات القوانين	الوفد	١٨٦ #٩٢/٠٧/١٧
*تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الا رهاب	الوفد	١٨٧ #٩٢/٠٧/١٧
*٢٠شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد	موت الكويت	١٨٨ #٩٢/٠٧/١٧
*رحلة كل يوم فؤاد غواز	الوفد	١٨٩ #٩٢/٠٧/١٨
*استنكار شديد لتعديلات مواجهة الا رهاب سامي صبرى	الوفد	١٩٠ #٩٢/٠٧/١٨
*الحكومة والمعارضة تهاجمان قانون الا رهاب	روزاليوسف	١٩٤ #٩٢/٠٧/٢٠



## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتشريع

- \* ١٥١ لم يتهم وافع هذا القانون بالخيانة العظمى.. فمن يتهم بها؟  
١٩٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* رجال القضاء يواصلون تصديهم للقوانين الظالمة  
١٩٨ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* القوى السياسية : التعديلات  
٢٠٠ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* استنكار شعبى من العمال والطلاب والمعلمين والسائقين  
٢٠٢ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* التاريخ يعيد نفسه  
٢٠٤ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* ندوة العلماء  
٢٠٥ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* الناس .. والا رهاب .. والطوارئ .. وايام القهر  
٢٠٦ #٩٢/٠٧/٢١ الشعب
- \* استاذة جامعة القاهرة يرفضون قانون الا رهاب  
٢١٠ #٩٢/٠٧/٢٢ الثورة
- \* ٢٤ ناشبا يعترضون على قانون الا رهاب  
٢١١ الا هالى
- \* الموافقة على ١٢ مشروع قانون واتفاقية فى ٤ ساعات  
٢١٢ الا هالى
- \* كل هؤلاء يرفضون تعديلات مكافحة الا رهاب... فلمصلحة من تصدر؟  
٢١٧ #٩٢/٠٧/٢٢ الا هالى
- \* لا جريمة.. يدون قصد جناثى  
٢٢٠ فاطمة العطار صباح الخير
- \* وجاء الدرس من الجزائر  
٢٢٣ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- \* القوانين وحدها لا تحمى مجتمعا.. ولا تواجه ارهابا  
٢٢٥ #٩٢/٠٧/٢٣ الوفد
- \* نعم لقانون الا رهاب.. ولكن  
٢٢٨ #٩٢/٠٧/٢٥ حواء
- \* النص الكامل لقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢  
٢٣٢ #٩٢/٠٧/٢٧ الا هرام الا اقتصادى
- \* الا مائة العامة للشباب شرفى قانون الا رهاب  
٢٤٠ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار
- \* "حدوت"  
٢٤١ #٩٢/٠٧/٢٧ الا حرار ليلى عبد السلام





## المجلد : ٤٠ - المقاومة بالتحريض

٢٤٢	#٩٢/٠٧/٢٧	*مصر بين قوة العدل وقوة الطغيان.. عممت الهوارى
٢٤٤	#٩٢/٠٧/٢٧	*رسالة سليم عزّوز
٢٤٥	#٩٢/٠٧/٢٧	*سؤال هشام طنطاوى
٢٤٦	#٩٢/٠٧/٢٨	*تعديلات قانون الا رهاب باطلة.. لا لها مخالفة للدستور محمود بكري
٢٤٩	#٩٢/٠٧/٢٨	*لجنة "عدم الدستورية" تطارد التعديلات الجديدة فوزية عبد الستار
٢٥٢	#٩٢/٠٧/٢٩	*وقف التعديلات الا خيرة لمكافحة الا رهاب زكريا فكري
٢٥٣	#٩٢/٠٧/٢٩	*مؤتمر نوادى التدريس يدين قانون الا رهاب محمد حمدينو
٢٥٤	#٩٢/٠٧/٢٩	*طالبات باحتجاز الشرطة للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعا الا هالى
٢٥٥	#٩٢/٠٧/٣١	*نوادى التدريس ترفض قوانين الا رهاب عامر عيد
٢٥٧	#٩٢/٠٨/١٢	*ارهاب الحكومة.. وارهاب الا افراد والجماعات الشافعى البشير
٢٥٩	#٩٢/٠٨/٣٠	*قانون الا رهاب.. هل يحل المشكلة؟ المختار الا سلامى
٢٦٠	#٩٢/١٠/١٢	*تعديلات الا رهاب.... المختار الا سلامى
٢٦٣	#٩٢/١١/١٨	*رفض اجراء تعديلات جديدة على قوانين الا رهاب والا حداث على خميس





## المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠٠٢ ٢٠٠٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



قانون الطوارئ، بجلاء، قدرة غير قادر على مواجهة الإرهاب، وعلى التصدي لتجار العنف الجارف في المجتمع. وانتقل صراحة أنه عاجز عن وقف الجريمة السليسة التي تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولاداعي للخفي وراء شعار حماية الوحدة الوطنية والحفاظ على أمن المجتمع.

وسوف تكتشف قريباً ان القانون الجديد عاجز هو الآخر عن مواجهة الإرهاب. وأن موجة الإرهاب في ظل هذه تزايدت ولم تنقص. وولتها سيمطابق رجال السياسة والأمن بتشريع جديد يعالج اللغزات التي كُشف عنها تطبيق قانون الإرهاب.

ان قانون الطوارئ المفضوب عليه، على خلاف ما الشيع يعطى لوزير الداخلية الحق في اعتقال أي مواطن لمدة ستة شهور متقطعة. وحتى بعد مضي هذه الفترة يمكن لوزير الداخلية ان يصدر قراراً باعتقال نفس الشخص لمدة أخرى.

وهناك من امضوا عامين في السجون في ظل قانون الطوارئ وليس ٤٥ يوماً فقط كما قيل تحت قبة مجلس الشعب. يخرج المعتقل يوماً أو اسبوعاً ثم يدخله من جديد. وهذه السلطات الواسعة هي التي منحها قانون الطوارئ لوزير الداخلية.

فماذا في وسع قانون مكافحة الإرهاب ان يفعل أكثر من ذلك؟ هل في وسعه الكشف عن الجريمة قبل وقوعها؟ هل في وسعه معرفة منظمات واهداف واساليب جماعات العنف والتطرف؟ ان يستطيع القانون الجديد ان يفعل شيئاً من ذلك. كل ما هنالك انه سيعطي لاجهزة الأمن سلطة الضرب

في المليون بلا ضوابط ولاقود  
● بقصد كشف الدكتور عاطف صدي رئيس مجلس الوزراء عن نوايا الحكومة من وراء اصدار القانون العلاقة بين ملك واستأجر الأرض الزراعية.. وهي تقتصر في فوض "نكوة" جديدة تؤول لصالح خزانة الدولة.. قل د. صدي بصريح العبارة تحت قبة مجلس الشعب امس الأول: من الضروري موافقة المجلس على طلب الحكومة، يفرض الاتوة الجديدة، «عشان نمشي في القانون، أي عشان نوافق الحكومة على اصدار القانون ولاترجع في كلامها.

ان لم تصدر الحكومة القانون الجديد عن قناعة بمخالفة القانون الحالي للشرعية الإسلامية.. وليس عن قناعة برفع الظلم عن المالك الصغير. فكل ملهم الحكومة من القانون الجديد هو فرض "نكوة" وحصولها على نسبة من الزيادة في القيمة الإيجارية وقررها رئيس الوزراء بـ ٧٠٪ من نسبة الضريبة الحالية. وقال رئيس الوزراء ان هذه الزيادة لن تزيد على عشرة جنيهات في الفدان الواحد. هذا مع العلم بان الضريبة يتم تغييرها كل عشر سنوات.. وموعد تغييرها يحل في عام ١٩٩٩ أي بعد سبع سنوات كاملة وعجبي!

**مجدى مينا**





المصدر : **الوفاء**

التاريخ : ٢٥ - ٢٦ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ابن دنانير مبرك  
قبل فوات الأوان:

قصاصون  
للكافحة

أمر زيادة  
البرهان

سياسة  
التعليم تعتمد  
عمل استخدام  
الوقت لأوجهة  
المعلم !!  
ورغم ذلك  
ولدت حوادث  
اغتيالات  
سياسية هزت  
وجدان  
الشعب  
المصري .

**الجمهورية العربية السورية**

**الجمهورية العربية السورية**  
قانون الطوارئ والأحكام العرفية





المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ مايو ١٩٩٦

# السلطة «إرهابية» والنظر في.. الإرشاد الطبيعي للنظام الشمولي

## الإرهاب

قضية اجتماعية  
واقتصادية  
وليس  
أمنية فقط





# المصدر : **الرفد**



للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٢ - ١٩٩٢

لرجع لوبدة ، ولعرض ثلاثة من وزراء الداخلية لحاولات  
القتل (لوبيانما ، النوى - جدى) وعلمت السلطة  
بمستخدام قانون الطوارئ في مكافحة التطرف والعنف  
والإرهاب .

وإن ذلك لم تسقط السلطة ، بل لجأت أخيراً بعد  
تطور أحداث العنف الأخيرة إلى إعداد مشروع قانون  
جديد أطلق عليه (قانون مكافحة الإرهاب) إضافة إلى  
قانون الطوارئ والإحكام العرفية . سوف يعرض  
مشروع القانون الجديد على مجلس الشعب في أغسطس  
للقادم لموافقة عليه ، ويهدف القانون - كما أعلنت  
وزارة الداخلية - إلى تشديد العقوبة على التتبعات  
الإرهابية إلى الإضطرار الشاقة المؤبدة والإعدام .

«الرفد» استطلعت رأى استاذة القانون والسياسيين  
حول مشروع قانون مكافحة الإرهاب ، وهل سيحدد من  
العنف والإرهاب ؟ لم يضيف للجماعات الإسلامية إلى  
مزيد من الإرهاب ؟ !!

تؤيد السلطة أن يستخدم القانون - هو - لتطبيق  
الوحيد لمواجهة التطرف والعنف والإرهاب . وتجاهل  
تماماً الأسباب التي دفعت إلى ذلك . فالأوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها  
الملاذ - كغاية إلى جعل الشعب المصري كله شعباً  
مستقرباً ، فالشعب لا يتكسب مع الأجور - إلا  
الشباب لا يمتلكون حكمهم الطبيعي في الحصول على شقة  
والزواج - ملايين - آخرون يعملون بلا عمل - إلا  
الأسر تعرضت لتضليلات نصب - شريك - توفيق  
الإموال - حكومة بعيدة كل البعد عن مشكل  
الجمامير !!

ورغم أن مصر منذ عام ١٩٨١ حتى الآن تحكم بقانون  
الطوارئ والإحكام العرفية لمواجهة ما يسمى بالتطرف  
والعنف والإرهاب - إلا أن هذا القانون - وهذه الأحكام  
لم تحدد من العنف بل دفعت به إلى حد الإرهاب  
والاعتقالات السياسية . على نيل قانون الطوارئ  
سقط النكثور دفعت المحجوب قتيلاً - وأغفلت الدولتين

١٩٩٢ - ٢٠٠٢





وانني ارى ان من صاحب الراى سواء كان يمينيا او يساريا له الحق في طرح رايه ومناقشته مهما كان مغطرا ، ولكن المخطو امران .. ان يطرح الراى بعف ، ولا يقضى الدين والحياء العلة ! ويضيف د . البنا : ومن وجهة نظري ان التطرف ليس مجال معالجته بالطرق الامنية ، وهي مهمة ليست من مهام وزارة الداخلية .. بل يجب ان يطرح الراى بالراى .. وارى ان القوانين القائمة في مصر ، كافية لمعالجة افعال العنف بل اشكاه سواء الجنائي او السياسي ، والتي تبدأ بالعصم وتنتهى بالاعدام .

ان ما المصود بالقانون جديد ككافة الاثبات ؟ هناك يسأل د . البنا ويضيف على سؤاله .. ان التسويج في سلطات القانون ، سوى التسويج في سلطات اللويس والسلطة بدون انز الشية ، وبدون ضمانات قضائية بغلقها على الانشاص .. اى اطلاق يد السلطة في الاعتقال .. رغم وجود ذلك في قانون الطوارئ .

وقد تصور السلطة ان قانون مكافحة الإرهاب اى مستعرضه على مجلس الشعب في المجلس فقام سوف يحد من السلطان ، ولكن اؤكد انه سيحدد من عمليات العنف ، بل ويدفع الجماعات الاسلامية والمختلطين الى اسلوب العمليات الانتحارية في التعامل مع السلطة ..

للتاريخ السياسي المصري شاهد على ان معظم الجرائم السياسية تمت في ظل لقانون الطوارئ والاحكام العرفية ، منذ ثوب الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ ومصر تحكم بالقانون الطوارئ ، اى منذ ١١ سنة .. وطوال هذه الفترة وقعت اربع الجرائم السياسية ، فقم اغتيال الدكتور راجعت المحجوب والدكتور ارج فودة . وتعرض ثلاثة من وزراء الداخلية لحاولات اغتيال وهم ابو ايوشا والنبوي وزكي بدر ، ولم تمت الاحكام العرفية او الحد من ظاهرة العنف والارهاب .

ويضيف د . البنا : سلطة الامن التي اديها القوة والنفطة تحاطل في الامن والقوانين والاجراءات العملية ، ولكن تستخدم القوانين الاستثنائية هو من طبيعة السلطة الرئاسية .. فلا ينحلي بغيرية وليس بالقوة .

#### خطة متكاملة

● المستشار سعيد العششوي رئيس محكمة امن الدولة العليا ، يعلق على مشروع قانون مكافحة الارهاب قائلا : "لقانون الطوارئ صدر سنة ١٩٨١ ، وقد حدثت تطورات كثيرة ، جعلت منه قانونا لوسيع من النظم في بعض الحالات ، واضيق من التطوير في حالات اخرى واعتقد ان قانون الطوارئ نفسه في

النوع الجنائي او السياسي .. كذلك يمكن ان يستخدم قانون الطوارئ ضد هؤلاء الذين يروجون المختبرات ، والدعوة ، وجعل العمله الذين يهددون القصد البلاد .. والشطرين على النظام العام .. ولكن ارى ان قانون مكافحة الارهاب سيكون اضلة على لقانون الطوارئ ، لانه من المستحيل ان يعطي لقانون الارهاب الذي يصرف الى الفعل الاهلي فقط .. طوحج السلطة وبعثها في ان تستخدم اجراءات استثنائية وسريعة في مواجهة الجماعات الاسلامية .

● هل لقانون مكافحة الارهاب يمكن ان يحد من الممارسات الانتحارية ؟

د . ابلفه : اقول لا .. لان لقانون الطوارئ لم يمنع اوسع الجرائم السياسية التي ارتكبت في مصر ، وارى ان لقانون الارهاب ايضا ان يمنع ظاهرة الارهاب ، لانه لم تقض على السبب الحقيقي الذي يؤدي الى التطرف والعنف ، لان السلطة نفسها سلطة ارهابية ، والتطرف هو الاين الطبيعي للنظام الشموي ، والتطرف في مصر لم يخرج الا من تحت عباءة هذا النظام الشموي ، والواسيع معروفة ، وهي فشل النظام في تحقيق مطلب الشعب ، فلا تعليم ولا صحة ولا وثيقه ولا موى فضلا عن الانهيارات الخلقية .. والتطرف ظاهرة موجودة في كل مجتمع ، ولكنها محددة الحجم والاثار ، وتتطلب الى ظاهرة خطيرة ، عندما يتحكم القانون الاجتماعي في الدولة ، وهذا لا يتم الا في ظل الدكتاتورية والتطمين .

#### الثالث الخطر

● الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة ، يؤكد كثيرا من الجوانب التي طرحها د . ابلفه ، ويقول : هناك ثلاثة مصطلحات ظهرت على الساحة خلال السنوات الاخيرة ، وهي التطرف - العنف - الارهاب .

وفي تقديري ليس هناك محل للتكلم من التطرف ، او ما يسمى بالتطرف ، لانه ليس محل ادانة .. فلما يجب ان يرد عليه بالرد والانتاع .. وما يعجز نظريا

الدكتور ابراهيم بسولي ابلفه السكوت العام للمسلم لحزب الوفد ، يرى ان السلطة بهذا القانون الجديد تمنح نصبا لمزيد من القوانين الخفية للحريات ، سوف تقصر عن سلطاتها العممية في هذه الجوانب المتعددة لتضيقها على ميدان واحد ، وهو الارهاب ، واعتقد ان هذا القانون سيكون اضلة الى لقانون الطوارئ لتزويد الحكومة بمزيد من السلطة العممية ، واحكام القبضة التي لا ينجحها لقانون الطوارئ الخال ، ولعل اهم هذه السلطات ، هي سلطة الاعتقال المطلق مع تقيد حق المشورة في قرار الاعتقال ، ويقال فان لقانون الارهاب سوف يحد حق الطعن القضائي في قرار الاعتقال ، فضلا عن انه سوف يتيح للسلطة اخلا اجراءات شديدة لتقيد الحريات في المناطق التي وقع بها العنف ، او يشبه ان يلج بها عنف ، مثلا اغلاق منطقة او حي لفترة زمنية محددة لتعزل

او نفس ، الى ان يستعيدوا الوصول الى الارهاب ، ويؤكد د . ابلفه ان لقانون الطوارئ من المفروض ان يكون الفصل من لقانون مكافحة الارهاب ، لان لقانون مكافحة الارهاب ينصب على وقائع بعينها ، وعلى فعل معين ، وهو الفعل الارهابي باستخدام العنف في مواجهة السلطة او في مواجهة الغير ، بينما لقانون الطوارئ ينصب على حالة يبدو فيها ان البلاد مهددة ، او ان من منتهة معينة في حالة الكوارث الطبيعية (الزلازل - الفيضانات) فضلا عن انه ينصب على الارهاب سواء كان من

#### تحقيق :

#### سيد عبدالعاطي

اليوم لا يعتبر رايًا مغطرا بعد سنوات ، وايضا ما كان يعتبر تعارفا في حقبة سابقة قد لا يعتبر تعارفا الآن .. بل لقول ان الدعوات الدينية كلها مواف تطرف لها قلبا





المصدر :

التاريخ :

## النش والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥ يونيو ١٩٩٢

١- اذا نظرنا الى التشكيل الوزاري الحالي ، لا نجد له اسفاً وبقاً واحداً ، ولكنه جملة أنغام كائنات ، وواضح ذلك من الخلافات الجوهرية بين وزارتي التعليم والثقافة من جانب ، وبين وزارتي الاعلام والاوقاف من جانب آخر .

خلاصة القول - كما يقول د. ميلاد حنا- هو ان قانون مكافحة الارهاب تستطيع الدولة ان تضمن مروه من مجلس الشعب في المختار الحالي ، وسوف يمر بالفعل ، ولكن بعد مرور عام سوف تقتضيه الدولة انها قد قبلت بديها على خواء وهواء .

والحل باسالة ، هو ان تعديل بوضلة النظام ككل وجعل سياسات ، ثم البحث في الخصميات ابقية لها مصادفة تقليد خطط التصديرة واجتماعية تقمى الناس املا في الحل . اما المنهج لنحل لملقوع ان يسكن منه وزير الداخلية - ابي وزير داخلية - ويصرح بان قانون مكافحة الارهاب غير عكس لعودة مصر الى السلام الاجتماعي والوئام بين المسلمين والمسيحيين وعودة مصر الى العلاقات الطيبة بين البشر كما كانت عبر الرون طويلة . ان السلام الاجتماعي ليس قضية اممية بوليسية ، ولكنها قضية سياسية من الحزبان الاول ، والاسف لمن الحكومة غير قادرة على تحليها .

### قضية اجتماعية واقتصادية

● احمد عبد ماضي مجلس الشعب تعجب : قللا : في الوقت الذي تطالب فيه كل القوى السياسية بحلها لملقوع الطوارئ ، فلما بالسلطة تعد مشروها لاصدار قانون لمكافحة الارهاب .

وبشكل عام تجريبي في صفوف المعارضة طوال حياتي تجشني اكلوف من اي توجه جديد لحد من الحريات العامة . والواقع ان قضية الارهاب في قضية اجتماعية واقتصادية في المقام الاول . وانا لست من يظنون ان حلها قضية سياسية او دينية . فمن خلال متدربة وملاحظة للحمل العام للمصريين في هذه الاحداث سجدت انهم غفلت وصيبة هذا المجتمع اسمن ، اما من الناحية الاجتماعية ، فللقلب الامر ايضا انهم طابوا وخرافون . بمعنى ان هذا الواقع لخل هذه المجموعات لا يشكل نقلا سياسيا . او يشكل القدرة على احدث تغيير جذري في المجتمع . او يصل الى حل في حلول المشكلات العامة للمجتمع . ومن ثم فلنا بعد ظاهرة نقل واداءها وطرح مع تدور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماع السكية . ولا تصور بأي حال ان قانون مكافحة الارهاب يمكن ان يشكل الحل لهذه المشكلة .

السلطة لاصدر قانون مكافحة الارهاب - فويرى ان العنف والارهاب يبدان فترا ، ومن ثم فمن العيث مقومة الارهاب في نهاية خط التلجج ، فلو اقلنا الحسين من البداية ، ما كان هناك ارباب . ان جملة سياسات الحكومة عبر السنوات في مكافحة المجالات هي التي اوصلتنا الى ما نحن فيه .

١- سامع التلفزيون يصر ويصر في احياء فكرة الارهاب ، ليس بشكل مباشر ، ولكن جملة ما قدمه من فكر كان يومنا في هذه النتيجة .

٢- ما يفسر في المدارس في حصص الدين بتوجيه (الاسلامي والمسيحي) اوجد خرسا في براعم مصر ، وتقول هذا الشرح ان علف عبدا وصلوا الى السن التي يتحول فيها الفكر الى علف .

٣- ان السياسة الاقتصادية قد وجدت خلا بين الاجور والاسطر ، مما جعل السواد الاعظم من افراد الشعب لا يتكفهم العيش عيشة كريمة .

٤- كان مجلس سياسات الحكومة هو طيور طويل من البهولة لم يجدد عهده بلعبنا ، ولكنه باللائين .

٥- قدمت وزارة الاسكان قوانين ومبرسات لجعل السكن ممكنا لكان لديه مشطرات ، ولكنه مستحيل لاصحاب المدخل المحدودة .

٦- نتيجة لكل ذلك اصيب الشباب بالاحباط ، وتاخر من الزواج ، وقدمته الدولة على طيق من ذهب للشعوب والارهاب .

٧- سافر عشرات الالوف من الشباب الى البلاد العربية ، ولم تستطع الدولة حمايتهم . كانت الصدمة الاولى في ليبيا في منتصف الثمانينات ، وكانت صدمة اخرى لهم في العراق في اوائل التسعينات وعاد تكيرون محبين . وقد فلقوا كل الامل في الحصول على امل مناسب للحصول على مدرجاتهم حتي في الكويت بعد حرب الخليج ، ولا تستطع الدولة ان توفر لهم اي ضمان لعمل شريف .

٨- اعمت الدولة انطباعا للفساد بانها لا تمنع في نشاط شركات توظيف الاموال من خلال مشاركة رموز النظام ومبركة اجوزة التلفزيون والصحافة ، ووقع في الفخ مشرات الالوف من الاسر .

حاجة الى تعديل . والذين يتكلمون باصدار قانون مكافحة الارهاب انما يصفون ان يكون هناك قانون يبالغ في الحالة للامنة في مصر حاليا ، والتي تشبه الارهاب في شتي بلاء مصر . على اني ارى ان مشكلة الارهاب ، لا ينبغي ان يكون علاجها مشمورا على مجرد اصدار قانون للارهاب ، لان مثل هذا القانون قد يكون متقددا ، وقد يساء استعماله ، وقد يسفر عن خسرات في التطبيق ، لكني ارى ان يكون اصدار قانون للارهاب ضمن خطة متكاملة لمواجهة الارهاب اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وامنيا وعقريا .

● في ظل قانون الطوارئ اركتبت ابعث الاغبيات السياسية ، فهل سيحد قانون مكافحة الارهاب من هذه الظاهرة ؟ المستطيل «العضوي» : لا يستطيع احد ان يحكم على القانون قبل صدوره ، فلننتظر حتى نأرا نصوصه ، ونرى ما اذا كانت قادرة على ان تواجه الارهاب فعلا ، ام لا . والحكم بغير ذلك يكون سابقا لاوله .

● قد يقع هذا القانون ضمن افراد الجماعات المسلحة الى اسلوب العمليات القتالية والانتحارية لمواجهة السلطة ؟ المستطيل العضوي : هذا القول سابق لاوله ، ويؤكد انه عليه على بيان من القانون وتصيل قانون الارهاب ، يصرف لا ذلك ، ان القانون وحده لا يفي لمواجهة ظاهرة الارهاب ، لان هذه الظاهرة تستند على اسس والفكر دينية مخلوطة ، ولذلك فان العلاج الاساسي او القانوني وحده قد لا يسفر عن نتائج طيبة ، كما ان التطبيق غالبا ما يبين وجود خسرات في القانون .

### الارهاب يبدل لظواهر

● اللواء احمد رشدي وزير الداخلية

الاسبق وجلس الشعب الحالي ، يرى من وجهة نظره كرجل أمن سابق ضرورة اصدار قانون لمكافحة الارهاب

هل ان يكون بديلا لقانون الطوارئ - اي إلغاء قانون الطوارئ - ويقول : اتقدم

ان يلغي قانون مكافحة الارهاب الجديد على الجوانب التي تحدث من الارهاب بكل صوره ، سواء كان الارهاب السياسي او الجنائي .

● الدكتور ميلاد حنا (الاسبق) يهتدس عن شمس ، وعضو مجلس الشعب السابق له رؤية حول هذه القضية ، ومن ثم لجد





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٦ شعبان ١٤١٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## قانون مكافحة الإرهاب .. والضرورة الحتمية !



أصبح إصدار قانون مكافحة الإرهاب ضرورة حتمية ، بعد أن ثبت فشل القانون الطوارئ في مواجهة ظواهر التطرف والإرهاب ، والمنهج الذي أصبحت تطلق المجتمعات وتبذل منه وتؤثر على نتائج الديمقراطية ومسيورة الانتفاخ الاقتصادي والسياسي . ويجب على مجلس الشعب أن يقر هذا القانون على وجه السرعة . والقانون قائم في كثير من دول العالم المتقدم ، تتعامل به هذه الدول لتحيط مسيرة أمنها والقضاء على الظواهر الفلانة المقلقة لشعوبها وسلامة مجتمعاتها .

ولعل أحداث التطرف التي بت وأخمدت على سطح المجتمع المصري في الفترة الأخيرة ؛ وصيحات وزير الداخلية من أن بعض التجمعات التي وبت في قانون الطوارئ

ـ جملة من يطبق عليهم ـ هي بمثابة معلومات معقولة لعناصر التطرف والإرهاب التي تمارس نشاطها في زمره الأمن والاستقرار ، القانون الطوارئ يفسى بالإفراج عن المعتقلين بعد ٤٥ يوما بأمر للحكمة ولا تستطيع الداخلية إعادة اعتقالهم في جو الحرية والديمقراطية السلك ليجرد هؤلاء أن ممارسة نشاطهم وأجرامهم .

ولقد سبق أن أعدت الحكومة مشروع القانون المطلوب وهناك لجنة على أعلى مستوى تراجع وتصيح موانع ، وعلى مجلس الشعب أن يتفاهد ويقره ليصبح ساري المفعول بدلا من أن تكتفي فقط بالتطبيق به بعد وقوع أي جريمة لم تمر الأيام ولا يرى القانون الثور .

وأعتقد بعد التحس الاقتصادي الذي سلكنا سبيله وبعد الانتفاخ السياسي والديمقراطي والمجزي الذي سلك مجتمعا . أصبح قانون مكافحة الإرهاب والتطرف ضرورة لحماية أمن مصر ووحدتها الوطنية ، وسلامتها الاجتماعي .







المصدر: الوفاء

التاريخ: ٢٠٢٠ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الداخلية لـ «الوفاء»:

## قانون الطوارئ، بقاء بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب

أكد اللواء محمد عبد الحليم موسى - وزير الداخلية - في

تصريح خاص لـ «الوفاء» أن قانون مكافحة الإرهاب لا يستتبع بالضرورة إلغاء قانون

الطوارئ، وقال إن قانون الطوارئ مستمروا إن يتم الغلاء واستمر، مشدداً:

- من قال أننا عازمين قانون مكافحة الإرهاب .. إنما حانقنا قانون الطوارئ، هناك تحارب الإرهابيين!

كما أكد مصدر مسؤول بمجلس الشعب أن تقديم الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب لا يعني

بالضرورة إلغاء قانون الطوارئ، في إشارة منه إلى اتجاه فئة الحكومة لتطبيق قانوني الطوارئ ومكافحة

الإرهاب معاً. وعلقت أن مجلس الشعب سوف يناقش قانون الإرهاب في شهر يوليو القادم بدلاً من أغسطس، وأن الحوزة

البرلمانية مستمرة خلال الإجازة الصيفية وأن يصدر قراراً بفضها.





المصدر : ...

التاريخ : ٢٦ رجب ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# أهل مصر في

# حاجة إلى

# قانون للإرهاب؟!

● فجرت قضية اغتيال الدكتور جورج غودة تساقلات جديدة حول كيفية مواجهة الإرهاب. فدارت التسلسلات حول وجود قانون الطوارئ، ومن المواجهة وتشديد البعض على المطالبة بإعادة النظر في الديمقراطية عليها، واستصدار قانون جديد لمعالجة الإرهاب بشكل أسرع والحركة والقدرة على المواجهة، أو اعتماد على حل من يتجاوز الإرهاب، حتى وإن كان مؤقتاً.

يظهر المقال كانت الدعوة إلى تمسك الديمقراطية وتكريس مبادئها - في نظر البعض - هي الرد الأمثل والوافي للقضاء على مشكلة الإرهاب - فالديمقراطية هي السلاح الفعال في هذا الشأن ● ●

## عاطف فرج

تمت مستينات لفرج ملقا حدث في السبعينات عندما نشأت جماعة التكفير وجماعة الجهاد ثم لها مشكلة إجرامية ترتبت على المشاكل الاقتصادية التي يواجهها من الانفجار السكاني الذي لا توجد مؤشرات تعطى الأمل في أن هذا الانفجار يتراجع ولهذا تستغل الأجهزة المتطرفة تمت الرداء الديني هذه المشاكل في جذب

يقول اللواء حسن أبو بلقاس وزير الداخلية الأسبق مؤيداً إصدار قانون مكافحة الإرهاب .. إن قانون الطوارئ مهما كانت فاعليته فهو قانون مؤقت في حين أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة ممتدة في مصر في ظل عوامل ثلاثة أولاً : أنها تتخفى وراء الرداء الديني ، ولها سبب تاريخية إسمت حوالي نصف قرن وإن كانت قد تلاشت في فترات فانها عادت





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

٢٠١٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ:

الطوارئ مع تعديلات تتفق مع ظاهرة الإرهاب وخطورتها. وفي ذات الوقت تمكن جهاز الأمن من السرعة الإجرائية .. ولا يمكن القول بأن هذا القانون يتعارض أبداً مع الدستور خصوصاً أنه سيخضع للرقابة القضائية بشكل يوافي كل الضمانات القانونية لمظاهرة الإرهاب ظاهرة غير تقليدية ويجب أن تعالج بمنطق غير تقليدي ..

### قانون العقوبات يكفي

ويوضح المستفسر محمد سعيد المشمولي أن قانون العقوبات يتضمن عقوبات مناسبة للجرائم وبعضها شديد شدة الجرائم وهي عقوبات كافية في ذاتها لردع أي مجرم ومنع أي جريمة فيما لو تم إعدام النفس بهذه العقوبات من خلال الصحافة والتلفزيون والإذاعة غير أنه يحول دون تطبيق هذه العقوبات مصاصب شتى إذ يفرض الدستور ولقانون الإجراءات الجنائية إجراءات معينة في ضبط الجريمة وتنظيم الأدلة بحيث يتم ذلك من خلال

أسلوب شرعي وقانوني يستهدف حماية الأبرياء قبل أن يتضمن حماية للمجرمين فللقاعدة القانونية أن قانون العقوبات هو قانون المدنيين أما قانون الإجراءات الجنائية فهو قانون الشرفاء أي القانون الذي يفرض ضوابط معينة في قبول أي دليل لإدانة المتهم وذلك حماية من تطبيق أدلة الأبرياء ونتيجة لهذه الضوابط فإن المحاكم قد لا تستطيع توقيع العقوبة على المتهم حتى وإن التفتحت أنه هو المجرم وذلك لافتقارها إلى دليل شرعي يتوافق مع الدستور ويتماشى مع القانون. لقد حدث أن يتم الضبط بإطلا أو أن يكون تفتيش الأشخاص والمساكن بغير إذن من النيابة أو ألا يتم تحرير المضبوطات تحريراً سليماً أو أن يخشى الشهود سطوة المجرمين فلا يشهدون بما رأوا أو يزيلون الشهادة أو يمتنعون عن الحضور أمام المحكمة أو يشيرون بالقولهم في المحاكم وينتج عن ذلك أن المجرم العادي يصبح في كثير من الأحيان بمنأى عن توقيع

الضبط لها. ثم إن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب سيكون له تأثير معقول كما أنه

سيجسد تصميم المجتمع على مكافحة هذه الظاهرة الآن ومستقبلاً .. وكذلك اعتبرها

ظاهرة شريفة لا تتفق مع المنطق الديمقراطي الذي يسعى المجتمع إلى ترسيخه الآن.

### سرعة الضبط والملاحقة

ويضيف أبو بلال قللا ومن حيث ينبغي فإن قانون مكافحة الإرهاب .. سيكتل تحقيق أربعة أهداف أولها: قدرة إجرائية سريعة لرجال الأمن في مواجهة ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث لا يسهل القانون العادي رجل الأمن على ملاحقتها وحصرها والوقاية منها خصوصاً أن مجردي وقوعها يؤثر في أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتحمل المجتمع تكرارها بين لحظة ولحظة.

ثانياً: سيحقق قانون المكافحة عتوية رادعة يمكن أن يكون لها تأثيرها في توفير عنصر الردع وبالتالي الوقاية من هذه الجريمة. وثالثاً: أنه يتيح سرعة المحكمة من خلال تشكيل محاكم خاصة بمحاكمة أمن دولة، تقوى نظر مثل هذه القضايا المهمة والخطيرة ولا يتأخر الفصل فيها طبقاً للإجراءات العادية التي ينص عليها القانون العادي. ورابعاً أنه يتيح الفرصة لإنشاء العمل بقانون الطوارئ خصوصاً أن القوى السياسية كثيراً ما تتأخر في إلقاء هذا القانون. يضاف إلى ذلك أن دولاً كثيرة أخذت بهذا المنطق وأصبحت قانوناً خاصاً لمكافحة الإرهاب لارتكابها من ظاهرة الإرهاب تؤثر على الممارسة الديمقراطية في هذه الدول وهذه الدول دول ديمقراطية مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا.

ويستبعد اللواء أبو بلال قللا، أما فيما يتعلق بضمانات تطبيق القانون فإنه يمكن أن يكون هناك نوع من الرقابة القضائية على أسلوب تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب بنض المنطق الذي نص عليه القانون





المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **٢٦ رجب ١٩٩٢** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- • • **حسن ابوباشا :**
- **قانون الطوارئ، لا يستطيع مواجهة**
- الارهاب .**
- • • **سعيد العشماوي :**
- **قانون العقوبات كاف لكن المشكلة في**
- الاجراءات .**
- • • **د. احمد جلال عز الدين :**
- **القانون الألماني يحارب الارهاب قبل أن**
- يحدث . ويجرم التعاطف معه .**

في بعض البلاد ومنها بريطانيا وألمانيا ..  
ولذا رأى إصدار مثل هذا القانون إثني  
الترح عدم التحول في إصداره مثل هذا  
القانون وإعطائه الفرصة الكافية للدراسة  
والمناقشة حتى لا يكون رد فعل إنشائي أو  
يتضمن إجراءات تهدد حقوق الأبرياء .  
فلا بد من عرض هذا القانون على القضاة  
والمحامين واسئلة الجمعية والقوى  
السياسية المختلفة لإبداء الرأي فيه  
وتجميع الملاحظات ومناسباتها . وقانون  
الارهاب لو صدر فإنه يتعين أن يتضمن  
تصريحا جاسما الارهاب حتى لا يستعمله  
فيظلم الأبرياء ويضيع التماسك من المظلم  
والنقد العدالة كما أنه يتعين أن يحدد  
المقصود بالأعمال الإرهابية ويضع

المعوية للخطوة ولأخذ جانب الحق  
والارهاب المجتمع وتخويفه أي شخص . هذا  
فصل عن صعوبة ضبطه أصلا . والقانون  
الطوارئ يولج بعض الأعمال التي يمكن  
أن تسيء إلى المجتمع فيتضمن إجراءات  
وقائية لاعتقال بعض المشتبه فيهم لكنه  
لا يغير في طبيعة الدليل الذي لابد أن تبني  
عليه المحكمة إسماعها . وعند اعتقال فرد  
فإنه يجوز له أن يتكلم إلى المحكمة بعد  
شهر من اعتقاله وتكامل المحكمة في تكلمه  
إما بالقبول أو الرفض وكثيرا ما تقضى  
المحكمة بقبول التظلم وقرع من المتهم  
نظرا لعدم تقديم وزارة الداخلية معلومات

عن أسباب الاعتقال أو لتقديمها معلومات  
غير كافية للاعتقال أو لتقديمها معلومات  
تضمن أسبابا واضحة للاعتقال مفهوم  
المحكمة غير مفهوم الإدارة . ولذلك فإن  
أسباب اعتقال الأشخاص بواسطة الإدارة  
قد لا تصاف أبدا لدى المحكمة ..

#### تقريات إجرائية

ويضيف المستشار العشماوي قائلا ..  
وإزاء هذه التقريات الإجرائية في القانون  
العدلي وفي قانون الطوارئ فإن تعليمات  
ضلل في مواجهة أعمال العنف والارهاب  
ومن ثم فقد الترح البعض إصدار قانون  
خاص بالارهاب إقتداء بالتجارب التي تحت







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإجراءات الوقائية اللازمة لتقويم الإرهاب وعزل نشاطه عن المجتمع حتى يستقيم أمره. وقد يكون من الأصوب إنشاء محاكم خاصة بالإرهاب تتبع إجراءات سريعة وتخصص في نشر قضايا الإرهاب، حتى تكتسب الخبرة في قضائها وتسرع في الفصل في القضايا المطروحة عليها.

### دلالة على كفاية العقوبات

ويشير اللواء الدكتور أحمد جلال عن الدين الخبير بالألم المتحدة لمنع الجريمة مدى كفاية قانون العقوبات التصدي للإرهاب فيقول إن النصوص العقابية والعقوبات المشددة تلحق غيرها في كثير من قوانين العالم فالمادة ٧٧ تعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمدا فعلا يؤدي إلى المسلسل باستغلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها، والمادة ٨٥، لفظة «د» تنص على اعتبار الجماعات السياسية في حكم الدول حتى ولو لم تعترف لها مصر بصفة الدولة والمادة ٨٧ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصبة أو تولى زعامتها بقصد محاولة قلب نظام الحكم بالقوة أو تغيير الدستور أو النظام الجمهوري أو تشكيل الحكومة، والمادة ٨٩ تعاقب بالإعدام كل من ألف عصبة هاجمت طائفة من السكان أو قومت بالسلاح رجال السلطة العامة وأبشأ نفس الأمر بالبنسبة للمادة ٩٣ وما تلاها من نصوص بالإشغلة التي تلك فالمادة ٩٨، لفظة «د» تعاقب بالإشغلة كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو منظمات من شأنها التأثير على نظم الدولة الاجتماعي أو الاقتصادي أو هندسي أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو تحييد شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا في تلك والمادة ٩٤ تعاقب بالإشغلة لفظة «د» شخص جلب أسلحة أو مهمات أو مسكن أو محلات يؤول إليها من نكر من قبل ذلك أو يجتمعون فيها، المادة ٩٥ تعاقب بالإشغلة لفظة «د» كل من عرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المتعلقة بتنظيم إرهابي والمادة ٩٦ تعاقب على الاتفاق الجنائي أو التحريض أو التيسير على ارتكاب الجرائم المذكورة أو تقديم معونة مادية أو فنية دون أن يكون

## المصدر :

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢

لدية نية الاشتراك مبشرة في تلك الجرائم وتصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. المادة ٩٨. ٩٨ مكرر تعاقب أيضا من علم بوجود مشروع باراكيب جريمة من تلك الجرائم ولم يبلغ السلطات أو من روج أو عرض أو حاز بلغات أو بالواسطة محررات أو مطبوعات أو أي وسيلة من وسائل الطبع لطبع أو تسجيل أو إذاعة ما يحض على كراهية المبادئ التي قام عليها النظام في الدولة. المادة ٩٨ لفظة «د» تعاقب كل من استغل الدين في الترويج أو التحريض بالقول أو بالكتابة أو أية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحريض أو إضرار أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتدبة إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي بل وصل الأمر بالقانون إلى النص في المادة ١٠٢ عقوبات على عقاب كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة والمادة ١٠٢ مكرر تعاقب كل من أذاع أخبارا أو بيانات أو شائعات كاذبة أو مفترضة.

ويضيف اللواء أحمد جلال قائلا : بالبنسبة للسلاح والأخيرة فللقانون ١٤٥ لسنة ٥٤ في المادة ٧ منه يعاقب على إحراز الممرات بالإشغلة الشاقة المؤبدة إلا إذا كان هذا الإحراز لغرض سياسي فتكون العقوبة الإعدام. لكن ما يتنص لقانون العقوبات إمران أولا عدم تجريمه احتجاز الرهائن بنص مطلق والترح أن ينص على كل من قبض أو حبس أو احتجز أو اختطف شخصا لغير غرضية أو شرع في ذلك بقصد إكراه السلطة في الدولة أو للغير على الاستجابة لطب أو تنفيذ شرط ما يعاقب بالإشغلة الشاقة المؤبدة فإذا ما نشأ عن الفعل موت للرهيبة فتكون العقوبة الإعدام.

الأمر الثاني هو أننا ولما انتفاقيات طوكيو سنة ٦٣ ولأما سنة ٧٠ ومونتريال سنة ٧١ الخاصة بمنعته أعمال الخطف الطائرات وهذا يلزمنا أن ندخل نصا على قانون العقوبات بتجريم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات عملا لهذه الاتفاقيات.. والنقص الواضح في مواجهة الإرهاب يشمل في القيد





المصدر :

٢٠٠٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات

المتهم أو التائب على الأدلة أو التائب على الشهود .. انقل عليه تعديل جعل الجبس الاحتياطي وجوبيا في الجرائم الارهابية حتى ولو لم تتوافر اسبابه السابق ذكرها والمتعلقة بالظروف العفية . بالنسبة للتفتيش المادة ١٠٣ من القانون الامني تجيز تفتيش ميلان باكملها للقبض على شخص مشتبهِ فيه بارتكاب جريمة خلفعة للمادة ١٢٩ - الظروف العفية تفتيش شقة او مسكن واحد - الى جانب ان هذه المادة تسمح ايضا بضيض او تفتيش اى من المشتبهِ فيهم بغرض الوقاية والحرى بينما سمحت المادة ١١١ في حالة تتبع طاعتين لجريمة ارهابية القيام بعمليات تفتيشية للطرق العامة يكون فيها كل شخص مأزما بان يثبت شخصيته وبالاتصال للتفتيش شخصه او سيرته وكل ما يحمل من اشياء .

ويقول الخبير بالامم المتحدة ايضا .. وبالنسبة لاجراءات المحكمة اجازت المادة ١٣١ و ٢٣١ ب اجراء محكمة المتهم في الجرائم الارهابية دون احضاره من السجن اذا كان في ذلك خطر على الامن او لثقل بنظام الجلسات وبالنسبة لحقوق الدفاع فانه يمكن ايضاً ان من المتهمين من الدفاع في الجرائم الارهابية اذا ما ثبتت موله

شبهات كما ان حق الاتصال بين المتهم والمتهم قد ضيق الى حد بعيد حيث تم العقلة من خلال حلف فاضل وكل ما يتم قبضه من اوراق او اشياء يجب عرضه على نفس يقوم بفحصها ويصدر القانون قيام محام واحد بالدفاع عن اكثر من متهمة واحد كما لا يجوز للمتهم ان يوكل عنه اكثر من ثلاثة محامين . في جريمة اختطاف رجل الاموال هازم مرفون فيليبز بمعرفة منظمة بقر متخوف كمين ان كلمة الس لا ارتكب هذه الجريمة قد تم توصيلها بواسطة احد المحامين بين بعض قادة المنظمة الموجودين بالسجون وبين اتباعهم في الخارج وبذلك تمكن للمنظمة ان تستمر في نشاطاتها رغم وجود زعمائها في السجون لذلك اجاز القانون الامني في بعض الحالات منع الاتصال نهائيا بين المتهم ومحاميه او بينه وبين المحام الخرجي للسجون باى صورة من الصور .

الواردة في قانون الاجراءات الجنائية التي تحد من سلطات وملاحيات رجل الامن في مواجهة العملية الارهابية ويتم حاليا استخدام قانون الطوارئ للتحلب على هذه الصعوبات اما قانون مكافحة الارهاب لمعناه التصدي المخافة يبرز على سطح المجتمع المصري بصورة تتطلب التدخل السريع للشرطة . وهنا لرى ان قانون مكافحة الارهاب قانون علاجي بالدرجة الاولى وليست قانونا عقابيا لان القانون العقابي يقتل فالمطلوب ان تكون هناك سياسة جنائية متكاملة وواضحة المعالم تأخذ بعبرة الدفاع الاجتماعي بمعنى

تجريم الحالة الخطرة واتخاذ التدابير الاحترازية للحد من نشوء الشخصية الاجرامية .

نتائج تشريعات مكافحة الارهاب

ويستظهر اللواء احمد جلال قلا : دول العالم انتجت ثلاثة مناهج في التصدي التشريعي للارهاب .. النظام الاول وتأخذ به ألمانيا ويعتمد على تعديل قانون العقوبات والاجراءات الجنائية ويبحث فيكون قادرا على مواجهة الظاهرة الارهابية فعلا اخذت المادة ١٤٠ عقوبات التي مدت الملاحقة العقابية الى ما قبل ارتكاب العمليات الارهابية فاجا للمشروع الامني في سبيل مراقبة الانضمام الى المنظمات الارهابية وولف تيار التماثل معها الى اسفل هذا النص الذي يجرم تحديد الارهاب او الموافقة على ارتكاب جرائمه بل ان المادة ١٣١ في القانون الامني تنص على معاقبة جريمة تحديد ارتكاب العنف بغرض ان يصبح ذلك خلا مرفوضا يمثل اعتداء صارخا على السلام العام ويتخفق هذا على المقالات والمنشورات والتكثيف وغيرها .. اخذت ايضا المادة ١٢٩ ١ والمادة ٢٣٩ فقرة ١ و ٢٣٩ فقرة ٢ ب وتناولت كل جرائم الاختطاف واحتجاز الرهائن وتنظيم المنظمات الارهابية وخط الطائرات . اما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فقد اخذت عليه تعديلات عاجية فعلا بالنسبة للحبس الاحتياطي فلن القانون الامني في الاحوال العفية لا يجيز حبس المتهم احتياطيا الا اذا توافرت اسبابه وهي خلفية هروب





المصدر :

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ رجب ١٤١٢

في المادة ١٦٣ ب ١٦٣ و نصت على  
امكان استيقاف وقف الأشخاص الذين يمكن  
ان يعتبروا شهودا على الجريمة لمدة ٢٤  
ساعة بهدف التحقق من معلوماتهم وتمتد  
هذه المادة التي تمكن من احتجاز الشهود  
بدعة مطلقة في قانون الإجراءات  
الجنائية.

الاتجاه الثاني هو استخدام قانون  
الطوارئ لمكافحة الإرهاب ومثل في  
بريطانيا وإيرلندا وهي عبارة عن تدابير  
احتياطية مؤقتة تعطي صلاحيات موسعة  
لرجال الشرطة في مكافحة الإرهاب . فهو  
تعطي الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط  
أي جمعية أو منظمة حتى ولو كانت خيرية  
إذا ما اشتبه ان لها صلة بالإرهاب وكذلك  
الحق في ابعاد أي شخص عن البلاد  
وترحيله إذا ما اشتبه في ان له نشاطا ذا  
صلة بالإرهاب ويون ان نتاج له فرصة  
للجوء للقضاء . أيضا القانون اعطي  
للمسلطة التنفيذية حق التوقيف على أي  
شخص واحتجازه لمدة تصل الي ٧ أيام  
قبل عرضه على النيابة او المحكمة اذا ما  
توافرت اسباب معقولة وشبهت كافيية بان  
له صلة بالإرهاب والفرص من الاحتجاز هو  
اعطاء الفرصة لرجال الامن لاجراء  
التحريات عن الشخص المحتجز وهناك  
صلاحيات اخرى كثيرة بالنسبة لتفتيش  
الأشخاص والقبض عليهم وفحص  
متعلقاتهم .

النوع الثالث هو النهج الإيطالي  
والفرنسي اللذان جمعا كل نصوص  
القوانين المضادة لعمال العنف في قانون  
واحد وهذه القوانين تعطي صلاحيات  
لوسع لرجال الشرطة خارج حالات التفتيش  
بحسب الأشخاص المطلوبين منهم احتياطيا  
ومراقبة التتاليات واحتلال مواقع فيها  
وتفتيشها بغرض البحث او الحصول على  
اسلحة او متفجرات .

عاطف فرج





المصدر :

٢٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# مصر وقانون مواجهة الإرهاب

●● علمت "المصور" أنه يجري الآن إعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب ، وإن اللجنة التي تعد المشروع تضم خبراء من وزارتي الداخلية والعدل وتضع تحت نظرهما القوانين الإرهاب في كل من إنجلترا والمانيا ... ويهدف مشروع القانون الجديد الذي ستقدمه الحكومة لمجلس الشعب بعد انتهاء أعمال المؤتمر العام السادس للحزب الوطني ( ٧٠ - ٢٧ يوليو القادم ) الى تشديد العقوبة على المنتمين للتنظيمات الارهابية ومعالجة كل الاحداث الأخيرة التي ظهرت في المجتمع ، ويجري الانهاء لمعالجة كل الثغرات التي تم رصدها في معالجة قانون العقوبات لهذه الظاهرة . وسوف تصل العقوبة في العمليات الارهابية الى الاشغال الشاقة المؤبدة والإعدام .

هذا يقول أعضاء مجلس الشعب وممثلو القوى السياسية والمثقفون عن حلجتها الى قانون للإرهاب ●●

كتب : نبيل رشوان ومحمد الشاذلي

الدين زعيم المعارضة ورئيس حزب الجمع أن موضوع الإرهاب مهم جدا ونحن ننقله داخل الحزب ، ويلقى بقرار أمميته كل الدراسة من جميع اللجان المعنية ، وسوف نعلن رأينا بعد أن تنتهي الدراسة والمتكلمة .

وأيضا : مني مكرم حبيب ( مستقلة ) أن مسألة احتيلجتها إلى قانون جديد لمكافحة الإرهاب لم لايتوقف على القوانين الثلاثة وهل تكفي وحدها لم لا .. والذي تحلجه مصر أكثر في رأيي هو احترام القوانين الموجودة ، وعلى عدم احترام للقوانين علينا أن نعيد ميادة القانون ، ولابد من معالجة من يخرق القوانين .

وإذا كانت القوانين الثلاثة غير كافية فلابد من وضع تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب والأمن والمخدرات لما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية خطيرة .

يقول احمد حمادى رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب : نحن محتاجون فعلا لتشريع جديد لمكافحة الإرهاب يعطى لمسلطات الأمن صلاحيات كافية من الإرهاب كنا يضع اجراءات وقائية رادعة .

أرى ضرورة تعديل قانون الطوارئ ليقتصر استخدامه على الإرهاب ويعطى لمسلطات الأمن حق الاعتقال في حدود ستة بدلا من انقض العتق الذي يعطل مدة الاعتقال كثيرا وأحيانا فدا .

ويؤكد اللواء احمد رشدى عضو اللجنة العامة بمجلس الشعب أن مصر مستهدفة ومعرضة لهجمات إرهابية جديدة ، وبعد أن أصبح الإرهاب سمة عالمية اتجهت العديد من الدول لوضع قوانين لمكافحة ومحاصره ، ولذا فإننى أرى ضرورة صياغة قانون لمكافحة الإرهاب وعطينا أن ندرس ونقرر المواد الضرورية اللازمة لكي يخرج القانون الجديد متكفلا .

وفى رده على المصور أكد خالد محيى







للتجربة الأرهاف وللطرف إلا مزيد من الديمقراطية والاعتناء بالقانون العقوبات والقانون الإجراءات .. حتى لو كانت بطيئة لذلك يعني مزيداً من الضغوط خير من التسرع ، وعندما يشعر المتهم أن الضغوط مملوكة لمسيكون شرساً ، وضيق الأرهاف تتعلق بأشياء الرأي والفكر والعقيدة وتلك مسائل لن الحيرها ..

والآن ماذا يقول المتكلمون عن القانون ؟

●●● ضبيب محفوظ

لذا لا أفكر في قانون جديد للأرهاف

لأن من دعاة الديمقراطية ولا يمكن أن أفكر في قانون طوارئ أو قانون أرهاف .. وإنما

أدعو الديمقراطية الكاملة وليس على

تفكير إطلاقاً في قانون للأرهاف . وحل

مشكلتنا لن يتم إلا عن طريق الديمقراطية . على الدولة أن تطلق حرية تكوين

الأحزاب ، واتاحة الفرصة لهذه الأحزاب لكي تتصل بالشعب عن طريق الصحافة

والتلفزيون . وبعد أن يقول كل حزب رأيه

نختار الرأي الذي يرضيه الشعب عن طريق الانتخابات الحرة . أنا ضد الأرهاف

بجميع صوره ولكن الديمقراطية هي الحل ..

ورأي هذا متسق مع معاني وأفكارى وما أؤمن به

●●● فهدى غنم

لنا ضد الأرهاف وأرجشه ولتصور أنه

لا بد من مواجهته بطرق مشروعة وقانونية ..

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة الوادية العليا أن الأمر ليس سهلاً ، فلابد من أن تجتمع كل الأطراف السياسية والمفكرون واستاذة الاجتماع ورجال الأمن لمراجعة القوانين الحالية ودراسة الأحداث الأخيرة ، ومعرفة ما إذا كنا نحتاج إلى قانون جديد أم أن الموجود

يكفى ويقول ضياء الدين داود أمين الحزب

الشمسرى وعضو مجلس الشعب : لا نحتاج

لتشريع جديد لمعالجة الأرهاف ، ومعالجة

الأرهاف لن تتم بمزيد من القوانين وإنما

بمزيد من الإجراءات .. على مزيد من

المعادلة الاجتماعية والقضاء على البطالة

وتحسين أحوال الناس .

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب

الأحرار وعضو مجلس الشورى لا اعتقد

لأننا في حلقة إلى مثل هذا القانون ..

فالقانون العادى يكفى لمنع ولردع أى نوع

من الأرهاف ..

ويرى النائب كمال خالد (مستقل) أن

ما يهاج ظلمة الأرهاف هو مزيد من

الديمقراطية . وإن قانوناً مثل القانون

الطوارئ يهدد المتهم الضعفاء ويجعله

أكثر شراسة ، وإذا كن المقصود من قانون

الأرهاف التبريد المتطرف فاعتقد أن أى

قانون يشدد العقوبة ولكن الإعدام خير

مشجع لزيادة الجريمة والأرهاف .

وفى تصورى أنه ليس من وسيلة

## موسى أمام مجلس الشعب :

### لا بد من تشريع جديد لمواجهة الأرهاف

● فى بيان أمام مجلس الشعب أعلن عبد الحليم موسى وزير الداخلية أنه لا بد من وضع قانون جديد لموقف التشريع الذى يتقدمه المواجهة وذلك إذا أمكن أن تحسم قضية الطرف والأرهاف بما يكفل أمن مصر وحفظها الوطنية وسلامها الاجتماعى وقال أن بعض الضغوط التى وردت فى قانون الطوارئ .. عملية لن يطبق عليهم هى عملية امتكالت معاونة لعناصر التطرف والأرهاف التى تمارس نشاطها فى زعزعة الأمن والاستقرار لشعبين من كل جزء .





المصدر :

٢٠٦ - يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن في الوقت نفسه بالحزم الذي يعبر  
عن رفض المجتمع لهذا الأسلوب الممحر  
للحياة .. واعتقد أنه لا يمكن أن يكون في  
القانون الجديد للارهاب علق رادع ، لأنه  
من المهم أيضا سرعة الإجراءات ، لأن  
استجابة للمظلمة والتحليل القانوني تعمل  
العدالة ، والعمل البطيء الرتب إلى الظلم  
لأنه يحرم المجتمع من حقه من الإطمئنان  
وعلى الشخص الذي يلجأ إلى العنف  
والإرهاب . تتميز الردع يؤدي إلى نوع  
من الظلم للمجتمع . والظلم هنا يكون في  
صورة قلق وانزعاج لأمير لهما . الأمر  
يحتاج أسلحة-مخفية للقانون أن يوفر  
قدرة ومرونة في اتخاذ الإجراءات دون  
المساس بحرية الإنسان في الدفاع  
المشروع عن نفسه ، وتلكى حدوث  
التحول ، ومرفوض تماما أخذ النفس  
بالشبهة .

●●● عدل إسلام ...  
- أثبتت الأحداث الأخيرة أن من القانون  
خاص بالارهاب ضرورة ، قانون منفرد  
للمواجهة منفردة ، لا يتناسب مع بقية  
العقوبات التي يفرضها القانون العادي .  
لأن الإرهاب في أبسط صورته يروج أمن  
المجتمع ويقضي على الحريات الشخصية  
التي تظلم الدستور بل ويتدخل في مسائل  
السلوكيات الشخصية للشعب ويعتف  
تصل إلى حد إطلاق الرصاص . واتصور أن  
يكون القانون الجديد ملحا للارهاب قبل  
وقوعه . أي يكون هناك تنسيق بين أجهزة  
الأمن وبين سلطات القضاء بما يكفل توفير  
الحماية اللازمة للمواطنين قبل أن يصيبهم  
رمصاصات الارهاب وعنده ، حتى لا يكون  
هناك خلط في تطبيق مثل هذا القانون  
المزيج منه ، أن يكون هناك تعريف واضح  
للارهاب . وأنا لا قصد التصرف الديني فقط  
ولكن الارهاب بجميع صورته : والارهاب في  
تصوري هو كل من يدخل السلاح في مقابل  
الكلمة ويريد نكالي الآخر .





المصدر : البرلمان التونسي

التاريخ : ٢٢ - ٢٣ - ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تُعديلات جديدة

لقانون حازم

الأسلحة والذخائر

بيان هام لوزير الداخلية أمام لجنة

مشتركة بمجلس الشعب حول مشروع

القانون والموقف الأمني الداخلي





المصدر : ..... الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

## تضيد عشوية حمل الأسلحة غير المرخصة خاصة في المساجد ودور العبادة موافقة اللجنة الامنية برئاسة مدير الأمن شرط لمنح تراخيص السلاح حمل السلاح بدون ترخيص أعضاء مجلس الشعب والشورى وقيادات الإدارة العامة

السلاح سنويا بشرط موافقة لجنة أمنية برئاسة مدير الأمن بالمحافظات .  
كما تتضمن التعديلات المقترحة ان يسمح لأعضاء مجلس الشعب والشورى الحقيين والسابقين وقيادات الإدارة العامة بحمل السلاح بدون ترخيص بشرط تقديم اخطار عنها بمديرية الأمن التي يتبعها حائز السلاح .  
وعلم مندوب الأهرام المسائي أيضا ان وزير الداخلية سوف يتحدث عن آخر التطورات بقتضية للموقف الأمني الداخلي في ضوء أحداث العنف التي ارتكبتها الجماعات المتطرفة في الفترة الأخيرة خاصة في قرية صنيو بمدينة ديروط كما يتناول في بيانه جهود رجال الأمن في تهجير نشاط تلك الجماعات وما أسفرت عنه الحملات الأمنية المكثفة من ضبط أعضاء الجماعات المتطرفة وكسب من الأسلحة غير المرخصة بحوزتهم .

علم مندوب « الأهرام المسائي » ان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية سوف يشهد يوم الأحد القادم اجتماع اللجنة المشتركة من لجنة الدفاع والأمن القومي ، واللجنة الدستورية بمجلس الشعب ، لعرض التعديلات الجديدة لمشروع قانون الأسلحة والمتفجرات .  
وسوف يتناول الوزير في بيانه الهام رؤية الوزارة لأهمية تنظيم حملات الترخيص للأسلحة وتضيد العقوبات على حامل الأسلحة غير المرخصة وتوسيع أعداد أنواع الأسلحة المملوكة حمله وللرخصة بجدول القانون الجديد .  
وعلم مندوب « الأهرام المسائي » ان التعديلات الجديدة سوف تتضمن تضيد العقوبات على حائزي الأسلحة غير المرخصة في المساجد ودور العبادة ، ورفع قيمة الأسلحة على تراخيص السلاح وتضيد تراخيص







المصدر : الخبير

التاريخ : ١٩٩٤/٦/٢٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## فكرة!

التي ضد الإرهاب وأرجب  
يقتلون مقاومة الإرهاب ، ومعنى  
التفكير في هذا القانون أن قانون  
الأحكام العرفية لا يكفي . ولهذا  
يجب أن تُلغى قانون الطوارئ  
الذي ثبت عدم كفايته عندما تقرر  
عمل قانون للإرهاب . ولا معنى  
لبقاء قانون الطوارئ مع قانون

الإرهاب ..  
والشغل أن يكون قانون مقاومة  
الإرهاب شبيها بالقوانين الموجودة  
في البلاد الديمقراطية لمقاومة الإرهاب  
ولا يحوى أى مواد تقيد الفكر ..  
أنا لا تقبل الإرهاب أبداً تعذيبه  
لغة نصيب أى بلد ، وتعمل سيده  
وتعزل نفسه وتوقف انطلاقه  
وتضع استقراره ، بل أنا نعتقد أن  
الإرهاب يؤدي دائماً إلى القوانين  
الاستثنائية فلم يعبس الإرهاب  
حرية أكبر بل كسبه أغلالاً أكثر .  
نحن نوافق على قانون منع  
الإرهاب إذا كان مقصوداً على  
الحريات ، وإذا لم يمتد إلى حق  
الحريات أو إلى تهديد الديمقراطية  
أو إلى القضاء على المكاسب التي  
حظقتها البلاد في تسلمها نحو  
الديمقراطية ..

ونعتقد أن الإرهاب لا يقوم  
بالقوانين والإجراءات العنيفة ، بل  
بديمقراطية أكثر وحرية أكثر  
وحجاً أكثر وأكثر . نحن نعتقد أن  
نزول المسألة إلى الشارع واتصالهم  
بالجماعير وإطلاعهم على الحقائق  
هو الصبر طريق لمحاربة الإرهاب .  
إضافة الأنوار هي الوسيلة  
الوحيدة لمحاربة الظلام ، والعمل  
على الكشف هو الوسيلة لخروج  
الذين يعملون تحت الأرض لكي  
يعملوا في النور ..

أن العمل تحت الأرض خطر على  
البلد فهو يشجع غير المسؤولين على  
الاستنزاف في العمل السياسي بغير  
خبرة وبغير علم . ويخزلهم عن  
معرفة اتجاهات الشعب ويجعلهم  
ضحية لأذى الأشرار وغير  
المخلصين .

أنا نطلب ديمقراطية أكثر ،  
ولذلك نحرص على أن لا يمس قانون  
الإرهاب سنة أول ديمقراطية ..

مصطفى أمين









المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ شباط ١٩٩٢

قانونا وبالمعنى لا دخل للسلطة من  
جنورها

.. ويضيف : إذا كانت التبة متجهة  
فعلا إلى إصدار قانون جديد لمواجهة  
الإرهاب فله من الضروري أن يشمل كافة  
أنواع الإرهاب وليس المنطبق فقط من  
التطرف الفكري أو الديني . تأخذ  
الإرهاب بكافة أشكاله حتى إرهاب أجهزة  
الامن يعني لا تترك طرفا وتأخذ الآخر ..  
ويشمل رجل القانون مرضى منصور  
أن يكون الحل للقضية الإرهاب أكثر شمولاً  
شاملاً .. لا بد من النظر إلى الموضوع نظرة  
شاملة ومعرفية أسياب ومسببات التطرف  
الفكري لدى هؤلاء الشباب .. والمعلمة  
الحقيقية التي تدفعهم إلى هذا الطريق ..  
النواحي الإجرائية

وجهة نظر أخرى من رجال القانون  
المستشار محمد لطفي السيد يؤكد أن  
قانون العقوبات يكفي من الناحية  
القانونية لعلاج ورمع الإرهاب .  
لما إذا كان القانون المزمع أعداده  
لواجهة الإرهاب يتضمن تسهيل للتعلمية  
الإجرائية فقط فإن هذا الجانب يمكن  
تعزيزه حتى لا تحول الإجراءات - دون  
تسهيل مهمة أجهزة الامن والقانون  
الجديد يمكن أن يسهل الإجراءات لأجهزة  
الامن

ويقول المستشار محمد لطفي السيد :  
صحيح أن قانون العقوبات فيه العقوبة  
من نكبة النواحي القانونية . والمشرع  
ملج في القانون كافة الأوضاع . ووضح  
ملاحق الإجراءات والصفقات للتعلمين . ولكن  
مواجهة الإرهاب قد تحتاج إلى سرعة أكثر  
من التنمية الإجرائية لذلك فإن قانون  
الإرهاب قد يعالج هذا الجانب بأن يعطي  
لأجهزة الامن الحق في تجاوز بعض  
الإجراءات الوافية أو التسلطية لمصلحة  
الامن أو يختصر بعض الإجراءات  
المطوية التي ينص عليها قانون  
العقوبات . وفي إجراءات يمكن  
المختصين لاعطاء أجهزة الامن مرونه  
وقدرة أكثر في التعامل مع الإرهاب دون  
قيد ..

تطبيق القوانين

وتواصل الحوار مع رجال القانون ..  
الاستاذ احمد سامي الذي يرى أن كل  
أنواع الإرهاب مجسمة في القانون  
العقوبات .. ويؤكد أن القانون وضع من  
أجل حماية المجتمع .. ويقول أن وضع  
قوانين وتدابير جديدة كالتفكير  
ومواجهة الإرهاب لن تفي .. لأن المجتمع  
المصري كله ضد التجاوز والإرهاب ..  
ولكن هل نحن فعلا في حاجة إلى المزيد من  
القوانين لمواجهة العمل جماعات  
الإرهاب .. أم بحاجة إلى تطبيق القانون ..  
وعدم تشجيع التعصير بصدار القوانين ..  
ويضيف : قانون الطوارئ المعمول به  
حاليا يعطي سلطات استثنائية كالتفكير  
للسلطة التنفيذية لاتخاذ ما تراه من  
إجراءات دون الاستناد إلى قواعد ..





المصدر : حري

٢٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# قانون الارهاب بين نعم ولا

الشارع المصري كله كان هذا الاسبوع في «هايد بارك»  
حقيقة للرأى .. والتعبير .. واطلاق ما في النفوس من  
مشاعر حلقية .

رغم ان لون الدم الاحمر الذي سأل قد طغى على خضرة  
حديقة الرأى الحر وصيفها بلونه الدامى .. إلا ان الناس قالت  
الكثير في هذا الموضوع .. فالمستهدف من كل ما حدث  
وَجَرى .. كانت هي الام .. مصر .. اذن فالصمت عن حقها في  
الامن والحياة جريمة .. والكلمات ولو كانت مجرد كلمات ..  
دفاع نبيل عن مستكبر امن للناس وللوطن .

أريكت الناس هذه الحقيقة دون ترجيح من أحد .. لذا كانت  
كلماتهم أكثر من صادقة .. كانت شموعا أضاعت حديقة الرأى  
وحرية التعبير ..

تحقيق :

ميد الفلاح عباس

سمير عبد النبي

سامح هلال

المؤيدون:

ضروري ..

لاستقرار المجتمع

المعارضون:

لا لزوم له .. اذا عالجنا

مشكلات الشباب







حرية

المصدر :

النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٢ - ٢٠١٢

والمحبة والسماحة والقيم  
والإسلام لم يعرف الإرهاب ولم  
يحدثا عليه الرسول صلى الله عليه  
وسلم .. بل على العكس نهانا ديننا  
السمح عنه وحذرنا منه .. !!  
جمال فتحي - نجار - ٢٨ سنة ..  
الإرهاب حدثنا نعيش في خوف دائم ..  
ولانأمن على حياتنا .. والإرهابي يجب  
أن يعدم في ميدان عام وهذا عقاب عادل  
لكل قاتل .. أيضا يجب ألا يقتصر  
القانون الجديد على عقاب الإرهابي  
المنفذ للجريمة .. إنما أيضا  
المحرضين عليه والممولين لجريته  
سواء بالمال أو العاد أو بالتشجيع ..  
كلهم يجب أن يعاقبهم القانون الجديد ..  
وينفذ القوة ..  
وينفذ معه في الرأي كل من محمد  
رفعت وأحمد سعيد محمود وسعيد أحمد  
أبراهيم ..  
أليس جديد لبيب - ٢٠ سنة -  
موظفة .. ترى أن إصدار قانون يكافح  
الإرهاب أصبح أمرا ضروريا لاسن  
مصر واستقرارها خاصة أن  
المستثمرين من الممكن أن يتراجعوا  
عن استثمار أموالهم في مصر في ظل  
هذه الظروف ..

الانحسار تشع لكل رأي صادق يعبر  
عنه فقد أسمع لهم برحابة وتحت  
لشجار الحديقة التكلوا جميعا .. الذين  
أبدوا .. والذين عارضوا .. والذين  
أيضا رفضوا الكلام ..

نعم .. نعم

يوسف محمد عبدالقادر - تلجر -  
٤٥ سنة .. أقول نعم لقانون  
الإرهاب .. البلد في حاجة ملحة لمثل  
هذا القانون .. ويجب أن يصدر بوضوح  
على عقوبة الإعدام للإرهابيين .. وإن  
يتم الإعدام علنا أمام الملأ في ميدان  
عام .. لأنه لا يقتل فردا بعينه .. بل  
يقتل المجتمع كله .. يقتل فيه السلام

في حديقة الرأي التقلينا هذا الأسبوع  
مع الناس في حديث عن مشروع قانون  
مكافحة الإرهاب الذي سينظره مجلس  
الشعب خلال الشهر القادم .. ورغم  
قنامة الموضوع فقد كان الوعى  
المستنير لمسطاء الناس على أرض  
الشارع المصري علامات نور وهاج  
على درب الأمان لمصر .. بعضهم كان  
لا يعرف القراءة ولا الكتابة واستعان بنا  
لنماعده في التعبير .. وبعضهم  
انسابت منه الكلمات بطلاقة مبعرة عن  
يقين بالصدور .. لكن وفي كل الحالات  
لم يخفهم الصدى لحظة واحدة ..  
واجتمع الأميون والمتعلمون في خلق  
واحد .. توحدت فيه مشاعرهم ضد  
الإرهاب بكل أشكاله على أرض مصر  
الأمنة ..

لكل من الذين استغلوا مظلة حرية  
التعبير والرأي كان لهم رأي مختلف ..  
لكن ولأن حديقة الرأي الحر الدائمة





حريته

المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

فرج فودة .. كيف يكتب أي صحفي أو كاتب رأي بشجاعة إذا كان الرصاص موجهاً لصدرة دون أي قانون يحميه ويحمي المجتمع ؟  
هل يلحق الإرهابيون في تكميم الإفواه ؟ قانون الطوارئ فاصر تماماً لأن المتهم بعد الإفراج عنه يحتفل ليدير جريمة جديدة تهر كيان المجتمع كله .. لابد من قانون سريع وحاسم به عقوبات رادعة لمكافأة الإرهابيين ؟ يتشاور السيد زيان - ٦٠ سنة - كيف لا يصدر قانون لمكافحة الإرهاب ؟ لابد من إصداره وبسرعة لحماية المجتمع، والحفاظ على النظام والأصـبحت فوضى .. فمن أعطى هؤلاء الحق في القتل وسلك الخفاء والإرهاب .. من فوضهم بذلك ؟ وهل ما يطلونه سيحمي المجتمع ويحافظ على استقراره ؟ وهل قتل النفس التي حرمها الله يجعل أمر حياتها ومعاتها بيده وحده لأن صاحبها أبدى رأياً في إحدى القضايا ؟ لابد من علاج جذري لهذه المشكلة التي تهدد كيان المجتمع ولن يتحقق ذلك إلا بالاعدام العلني لهؤلاء الإرهابيين في مكان جريمتهم حتى يعتبر الآخرون وحتى لا تشوهد الفوضى وإن يتحقق ذلك إلا بسرعة إصدار قانون لمكافحة الإرهاب تنص مواد على الاعدام للإرهابيين ولمن

الانتماء السماوية والقوانين الوضعية تؤكد أن في الفصا ص حياة ..  
قانون الطوارئ لا يفي يؤكد على حسين جوهـ موقف شركة المحاربات والنهضة - أن قانون مكافحة الإرهاب أصبح الآن ضرورة ملحة لحماية المجتمع ويطلب بأن يتضمن هذا القانون مادة تنص على الاعدام العلني والفوري للإرهابيين في مكان عام .. قانون الطوارئ غير كاف على الإطلاق لمواجهة هؤلاء الإرهابيين لأن الإرهابي بعد اعتقاله وفقاً لقانون الطوارئ يكفى شهراته يفرج عنه القضاء ويحتفل فترة يعود بجريمة جديدة .. فلماذا من الحزم والصمم في مواجهة هذه العناصر لحماية الأرواح وللحفاظ على أمن واستقرار المجتمع .. ولابد من ردع للإرهاب أيا كان مصدره ..  
يشارك معه في الرأي مـوسـر عبدالمقصود - مدرس أول مواد اجتماعية - يقول : التي تتلق مع الرأي الذي يطالب بالاعدام للإرهابيين وبسرعة صدور قانون مكافحة الإرهاب ولكن كنت أتمنى أن يصدر هذا القانون قبل تلك بفترة طويلة قبل اغتيال د. رفعت المحجوب والكذبة

الإرهاب أيضاً يكفى على الساحة وهي مورد هام يعتمد عليه الاقتصاد المصري .. لذا فهي تتأخذ الحكومة الامراع في إصدار هذا القانون وتطبيقه لتحقيق الأمن والاستقرار .. وأن يكون الاعدام هو العقاب الرادع للإرهاب والإرهابيين .

الحاج فتحى محمود - نقاش - ٦٢ سنة يوافق على قانون الإرهاب بشرط أن يتوخى الدقة في تطبيقه حتى لا يؤخذ المواطن العادي بثلث غيره من الإرهابيين .. كما يجب ألا يعطى صلاحيات لضباط الشرطة غير تلك التي حدها له القانون وحتى لا ألقى الإرهاب من ضباط الشرطة أنفسهم .. وأن يحدد القانون في بلوه من هو الإرهابي ؟ وما هي نوعية الجرائم التي لو ارتكبتها شخص ما يطبق عليه القانون الجديد .

ويتفق معه في الرأي محمد خليل وصابر إبراهيم صابر ..  
مورف جورج - بـلـوم تجارة - ١٩ سنة .. تؤيد إصدار قانون لمكافحة الإرهاب .. وشارك للحكومة اختيار بـلـوه لأنها الوحيدة - من وجهة نظرها - التي تستطيع أن تظلم ذلك .. في حين يرى أصامة أحمد مهندس - واسم زكريا - مموز - أن الشرب بيد من حديد على الإرهابيين هو العلاج الشامل للإرهاب خاصة أن مرتكبي هذه الجرائم من الباطنيين العاطلين المميزين للخطأ من الصواب .. ولو نال أحدهم عقاباً رادعاً سيمتنع الآخرون وسوف يصبح عرة لغيره من الإرهابيين .. ثم أن جميع





المصدر : **حرية**

٢٨ محرم ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قانون مكافحة الإرهاب سيكون لحماية المجتمع ككل . للقانون الطوارئ كقصر حيث يلجأ عن المعتقل بواسطة القضاء بعد شهر ، يخفى بعدها لانفراد عنه شيئا ليدبر جريمة اغتيال أخرى تهز المجتمع كما حدث مع د. فرج فودة .. واعتقد ان القانون مكافحة الإرهاب في استطاعته القضاء على الظاهرة بشرط أن يتضمن جانباً إجرائياً هو إطالة فترة الاعتقال إلى ٦ أشهر ، وجنانياً تجريمياً بتشديد العقوبة .

يضيف .. يونان : ان أكثر الدول ديمقراطية وهي إنجلترا تشدد في قانون حماية المجتمع للقضاء على الإرهاب .. ونحن في مصر لانقصنا مناهضة هذه الظاهرة لكن يبلى تقنين إجراءات التصدي لها .

ان الجريمة السياسية في مصر لم تأت أبداً بنتائج إيجابية .. هكذا يقول التاريخ .. بل أنت في فترات الاحتلال الى تكريسه .. وإذا كان اغتيال د. فرج فودة لوعا من الإرهاب الموجه ضد المتكلمين ، فإن ذلك ان يؤثر على عقلية مصر وسوف ينعكس بالسلب على جماعات الإرهاب .

### الغزل التام

د. بسمي عبدالمحسن استاذ الطب للنسب : أرى أن يتضمن القانون الجديد تشديد العقوبة لان الموجود حالياً غير

بتشديد العقوبة على هؤلاء الإرهابيين لحماية المجتمع والحفاظ على الأمن والنظام .

د. حلمي نمر رئيس جامعة القاهرة الاسبق قال : بعض الظواهر السلبية والتأثيرات الفرية في المجتمع حالياً بعيدة عن قيم المصريين .. لابد من التفكير في وسائل صلبة حتى نضع حداً لها ، سواء عن طريق قانون جديد أو بطرق كثيرة .. فهذه الظواهر والتأثيرات تلحظ من عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية غير مناسبة . ونحن هو إجراء دراسة شاملة لهذه العوامل أولاً للاحتاط بها ووضع العلاج المناسب .. وإن تشرك جميع الجهات في تنفيذ هذه الحلول من المثلث إلى أجهزة التعليم التي شرعها للنصير إلى وسائل الإصلاح وأخيراً للتصدي للتأثيرات للفرية الواضحة .. ثم يأتي للقانون كأخر مرحلة إذا كنا في حاجة له بالفعل ..

### نعم .. للحزم

من المؤيدين بشدة للحزم والضرب على يد الإرهابيين الدكتور أحمد حسن البرهسي رئيس قسم التشريعات الاجتماعية بحقوق القاهرة فيقول : ان حوادث الإرهاب كثرت في الأونة الأخيرة بشكل لايت للخطر حيث اغتيل الدكتور رفعت المحجوب ثم ضابط أمن الدولة بالفيوم وأخيراً د. فرج فودة ، ولا يوجد الدواعي المناسبة لهؤلاء المتطرفين حتى الآن ..

إننا كمثقفين سواء اتفقنا في الرأي أو اختلفنا معه نستعكر ان نقابل الرأي بالرصاص .. لذلك للقانون الحالي كقصر وأنا أؤيد بشدة إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب يتيح للحكومة الحق والسلطة في القضاء القبض على هذه العناصر المخيرة والمجها إلى أي مكان أو استخدام كل الوسائل التي لم تنطرق اليها القوانين الحالية لحماية المجتمع حيث قلص التكليل من هؤلاء الإرهابيين .

الدكتور يونان لبيب رزق - استاذ التاريخ بجامعة عين شمس : أتني من أشد المتألمين لقانون جديد لمكافحة الإرهاب .. فلتسرع للمشرع للمهضة لنا في حين تشدد في قوانين حماية الفرد نترأس في تشريع قوانين حماية المجتمع .. وإذا كان قانون الطوارئ لحماية نظام سياسي فأتني اعتقد ان

يهدمون أمن المجتمع عن عمد !! نعم إنسان يخرج عن القانون بهذه الطريقة ويضرب المجتمع في أعز مايملك وهو أمنه واستقراره لابد أن بعدم ويكون عبءاً ثقيلاً ..

بهذه الكلمات شديدة اللهجة بدأ الحاج - عبدالرحمن عبدالنبي محمد - تاجر بميدان العتبة كلامه وأضاف : ان الله حرم القتل .. ومصر بلد أمن .. كيف يحدث فيها هذا ويتم قتل الناس وإرهابهم لأنهم عبروا عن رأيهم .. لابد من الشدة مع هؤلاء الإرهابيين .. لذا أطالب في قانون مكافحة الإرهاب بالاعتماد لهؤلاء الناس .. ولو ان هناك عقوبة أشد لعنايت بها !!

### لنوسن بالرصاص !

● ● ● وتؤكد ابنته مثال عبدالرحمن : نعم القتل حرام وإذا كان هناك خلاف في الرأي بينهم وبين الدكتور فرج فودة أو غيره ليس معناه أن يكون الرصاص هو الوسيلة الوحيدة للتفاهم ولابد من الشدة والحزم لحماية المجتمع .. وصدر قانون لمكافحة الإرهاب شيء مطلوب وإن يعترض أحد على ذلك الا إذا كان ضمن هذه الجماهير والمنظمات الإرهابية !!

ويؤكد نفس الشيء هشادوى عبدالصالح «ماتق التوبس» يقول : انه من الأفضل عمل قانون لمكافحة الإرهاب لحفظ الأمن في المجتمع ولحماية أمننا جميعاً في مصر واعتقد أن أي مصري مخلص لناده سيسعد بمثل هذا القانون !

وبسري محمد ريسان محمود «تاجر» : ان الضرب على الإرهاب بيد من حديد أصبح ضرورة ملحة بعد تكررت حوادث العنف والاغتيال في المجتمع .. ولاستجد أنفسنا في مأزق كبير ويتكتم الاستمرار .. ولكن يجب وضع ضوابط محددة لهذا القانون بحيث لا يمتطي لضباط الشرطة حقوقاً أكثر من اللازم مما يؤثر بالسلب على حقوق الافراد ويساعد على العنف المضاد في المجتمع !

ويؤكد طارق الراوي «معلم» : فتنا نرفض الإرهاب وبشدة ولابد من قانون لحماية المجتمع من هؤلاء الإرهابيين لانه طالما وجد الإرهاب فلنجد له وسيلة للقضاء عليه ولن يتأني ذلك الا





بحل المشكلة ولبن يقضى على  
الارهاب .. فظننا مئات الغرائب ورغم  
ذلك فالجريمة مستمرة فلماذا أولا من  
البحث عن اسباب الجريمة وأن نحلل  
الفرغ الفكري لدى الشباب وأن نحل  
مشكلاتهم بالقضاء على البطالة وعمل  
مشروعات تستوعب الآلاف الخريجين  
المشربين في الشوارع ثم بعد ذلك  
سيختلج الارهاب تلقائيا وإن لم يكن في  
حاجة إلى قانون جديد يضاهي إلى آلاف  
القوانين الاخرى دون أى فائدة تعود  
على المجتمع ولابد أن نتفكر لنأخذ جميعا  
أبناء مصر ..

ويضيف : ان اللجوء إلى قانون  
الطوارئ والعمل على اصدار قانون  
لمكافحة الارهاب نوع من الضعف  
وضايق الوقت فيما لا يفيد ولابد من  
البحث عن الاسباب أولا وكيفية  
حلها ؟؟

الذكورة ناعية جمال الدين الامتداد  
بترية عين شمعي في معسكر الوسط  
تقول : بعض الناس عن اصدار قانون  
من عدمه يجب أولا للتخلص من الوباء  
الشديد في الاجراءات والاحكام ولابد  
من السرعة في الصمم في تطبيق  
التقنيات المتصوص عليها في  
القوانين الموجودة .. فمثلا نحن الآن  
لا نعرف ما الذي تم اتخاذه ضد مفتالي  
المتكبر وقتت المطلوب .. لكن لب  
المشكلة كسأ أراه هو أن التعليم  
والترية أهم من اصدار أى قانون ..  
حيث أن مرتكبي الجرائم أفراد انطعت  
في ادلائهم أفكار محيطة ومبررون  
مغبين عن الوعى في قلها ، يقتلون  
ويقتلون بأشخاص لا يعرفونهم بمصلة  
مباشرة .. واعتقد أن قانون الطوارئ  
الحالى يكفى لزيادة وسننا في حاجة  
لقوانين جديدة .

والذين لم يقولوا شيئا

رغمت الكاتبة الصحفية صافاناز  
كلمة ابداء أى رأى في هذا الموضوع  
سواء بالصلب أو الإحسان ..  
ولا يتصلب !! ■

الطريق ومخالفات المباني .. وكلها لم  
تختلف باصدار قوانين جديدة .. فليس  
بالقانون وحده تعالج الظواهر  
الاجتماعية غير السوية التى تندرج  
تحت مسمى الارهاب .

يتوكل الدكتور المحبوب قليلا قبل  
أن يتعامل : ما هو المتوكل من اصدار  
قانون لمكافحة الارهاب .  
أن بعض الزاء ترى تخفيف العقوبة  
على مرتكب الجريمة السياسية على  
اعتبار أن لديه « غريبة » أى تلك ذات  
ويعمل لصالح فئة معينة من المجتمع .

لأن هذه مشكلة كبيرة ، لذلك أرى  
أن رد الفعل باصدار قانون جديد سوف  
يلتفت غالبا إلى المنطق السليم واعتقد  
أن معظم القوانين فى مصر جاءت من  
فيل رد الفعل ببلول تسليها بعد فترة  
وجيزة من اصدارها .

● لكن ما هو الحل من وجهة نظر  
خبر الاجتماع ؟  
يقول د. أحمد المحبوب أن الحل هو  
توسيع هامش الديمقراطية والحرية  
حتى تشمل جميع التيارات فوق الارض  
ويترك لها المجال للتعبير ثم تحكم  
عليها .

الامر الثالث هو التخفيف من  
المعاملة البوليسية لأن التشدد يعتبر  
خطأ كبيرا ، فالمطالبة تخلف الصان  
خافنا لانعرف ماذا سيفعل ؟

كمال خليفة .. عضو مجلس إدارة  
اتيليه القاهرة .. يرفض تماما وضع  
قانون للارهاب .. ويؤكد ان القانون  
الحالى يحوى على كثير من النصوص  
التكليفية بمحاربة الارهاب والقضاء  
عليه نهائيا لو طبق بشكل جاد ..

لأبد من البحث أولا عن اسباب  
الارهاب قبل صدور القانون لانا بذلك  
إن نكون فى حاجة إلى قانون لمكافحة  
الارهاب فموقف يخفى من نظام نفسه  
ولكن بعد حل مشاكل الشباب وعلاج  
الاسباب .

هكذا يؤكد محمدى فهمى يوسف  
محام .. ويضيف : فى رأى الشخصى  
أن وضع قانون لمكافحة الارهاب أن

رابع .. بالإضافة إلى تصليف نوعيات  
الارهاب .. فهناك ارهاب ايجابى يأخذ  
شكل القوة الجبرية وارهاب سلبى  
مستتر لا يتعامل بأى سلاح أو قوة  
تقليدية .

وأرى ضرورة الاعلام السريع  
والمباشر عن الاحكام التى تصدر فى  
قضايا الارهاب .

فالارهابى شخص غير سوى يعانى  
من عقد نفسية كثيرة انعكست على  
تكوينه النفسى بمحول ضوئية ضد  
المجتمع والأخرين ، لا يبالى ، مقلد  
الاعمالات والعواطف ولا يستفيد من  
خبرات سابقة ولا يهتم أى نتائج  
مستقبلية ترتب على فعله .

ويضيف : افترض فى القانون الجديد  
أن يتضمن معاقبة الارهابى إذا ثبت  
ضده التردد فى القتل وتكرار فعله أن  
يتر لانه بؤرة فساد وجريمة فى جسد  
المجتمع ، أو يتم عزله مدى الحياة فى  
أماكن أشبه بدور التربية التى تطلق  
عليها الإصلاحات .

فيقول .. للقانون الارهاب

الذين قالوا أيضا لاصدور قانون  
لمكافحة الارهاب كان لهم أيضا مساحة  
فى حيلة الرأى ..

كان الدكتور أحمد المحبوب للتعبير  
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية  
والجنائية أدهم ..

من حيث المبدأ أنا ضد أى قانون  
جديد يعالج ما يسمى بظاهرة الارهاب  
لان قانون العقوبات به من النصوص  
ما يكفى وزيادة لمواجهة أى شكل من  
أشكال المخرج عنه سواء بالتجهز أو  
حمل السلاح أو الاعتداء وغيرها ..

فأستدرك فى اصدار القوانين بشر  
أكثر مما يطلع .. وقد نشأت لدينا فى  
المجتمع تنجسة هذا «الاسهال  
للترعى» ظاهرة السيل التشديد  
للخروج عن القوانين المطبقة ، حيث  
الاستغفال بالنظام والاضطراب ..

الشواهد على تلك كثيرة مثل حالات  
الإغصاف وهتك المروض والشكالات







المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : **٢٨ سبتمبر ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**أحداث أكتوبر**

**د . فتحي سرور :**

**قانون مكافحة الإرهاب**

**في المجلس**

**تحت رعاية عدد الدورية**

**محمد مصطفى**

والآن وقبل أن نتلقى الدورة الثانية من  
عمل مجلس الشعب الحالي .. كان لابد من  
لقاء رئيسه د . فتحي سرور لإلقاء الضوء  
على أهم القضايا التي ناقشها المجلس ،  
وتلك التي كادت تعصف به ولنتعرف على  
وجهات نظره حول كل ما يقال أو يثار عن  
المجلس الحالي .. ليتناول هذا الحوار نبض  
الشارع وتساؤلات المواطنين .. وكثيراً ما

بالرغم من القضايا الساخنة التي كادت تعصف بمجلس الشعب .. بعد  
أن أشارت أصابع الاتهام لعدد من نوابه بالانحياز في المخدرات .. هذه  
القضية التي شغلت الرأي العام المصري لشهور عديدة .. وعلى الرغم  
من ذلك فقد استطاع الدكتور أحمد فتحي سرور الوصول بالمجلس  
بمجداً عن أنواء عاصفة ورياح كانت شديدة بكل ما تحمل الكلمة من  
معان . فقد أعلن رئيس المجلس بكل قوة .. أن البرلمان لن يتستر على  
عضو يثبت انحازه بالمخدرات .. ولن تحصى الحصانة ثانياً - مهما كان -  
حامت حوله شبهات .. وكانت النهاية فصل عدد من النواب في سابقة لم  
يشهدها المجلس من قبل منذ إنشاء المجلس العالي في عام ١٨٢٤ .

**البرلمان**





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ يونيو ١٩٩٢

اتفاقية مونتريال بشأن قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني والصادرة في سبتمبر ١٩٧١ م .

### موقف المعارضة

□ يقول البعض إن مجلس الشعب الحالي لا يمثل المجتمع الانتخابي نقولاً صحيحاً .. فبا تعلقكم ؟  
□ هؤلاء الذين يرددون ذلك لم يعضوا في إصابتهم أن المجتمع الانتخابي قائم على الإرادة الحرة في التصويت والتوجه إلى صناديق الانتخابات .. وإذا كانت بعض الأحزاب قاطعت انتخابات المجلس فهذا هو شأنها ، وهذا مبدأ معروف في كل النظم الديمقراطية والبرلمانية .. وتحدث هذه المقاطعة في كثير من الدول ولكنها لا تؤثر

علامات الاستفهام لدى القوى السياسية تحت قبة المجلس أو تلك التي تمارس دورها من خلال الأحزاب التي قاطعت بعضها الانتخابات .

لقد قال الدكتور أحمد فتحي سرور - رئيس مجلس الشعب الكثير في هذا الحديث مما يجسد الموقف عنده وتأمل مسطوره وكلماته .. وسوف يكشف القاريء دون أدل معاناة .. أن منصة مجلس الشعب يجلس عليها .. وإن ماهر استطاع أن يحظى باحترام الجميع .. ثواب الحزب الحاكم .. والمعارضة .. والمستقلين .. بل الذين يرصدون بهيأة مسيرة التجربة الديمقراطية الرائدة التي تعيشها مصر .

### قانون الإرهاب

□ يتردد أن هناك قانوناً للإرهاب أمام مجلس الشعب فما حقيقة ذلك ؟

□ أولاً ليس أمامي أي اقتراح بقانون بشأن قانون الإرهاب تقدم به أحد أعضاء المجلس وبعد الحكومة حالياً مشروع قانون يتعلق بمكافحة الإرهاب وعندما يحال المشروع إلى المجلس لن يتردد في نظره ومناقشته خلال الدورة الحالية قبل انتهائها بأذن الله .

وقد سبقت مصر في إصدار مثل هذا القانون دول مختلفة .. فرنسا ، أسبانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، والمملكة المتحدة .

وعندما تفكر الحكومة في وضع مثل هذا القانون فإنها ليست بمستعجلة ولا متعجلة فقد سبقتها دول كثيرة عرفت الإرهاب .. والإرهاب الذي عرفته الدول الأوروبية - من نوعين إرهاب إقليمي يهدف إلى استقلال إقليمي داخل الدولة ، وإرهاب عقائدي يهدف لفرض أفكار سياسية معينة على الشعب .. ولقد واجهت هذه الدول كلا من هذين النوعين بقانون للإرهاب .. هذا فضلاً عن الإرهاب الدولي المتفشي في صورة خطف الطائرات والذي جرمته

في المسيرة الديمقراطية .. باختلاف وجهات النظر الحزبية لا تؤثر في الحرية السياسية التي يياشرها المواطنون .

فالجميع الانتخابي هو الذي يقول للمشاركة الإيجابية في ممارسة الحرية السياسية ولا يجوز أن نغفل أن لدينا معارضة في المجلس تضم ٦ أعضاء و ٣٣ عضواً مستقلاً لهم مهول سياسية مختلفة تمثل الشارع السياسي نقلاً صادقاً وإن لم يتحسب هذا التمثيل إلى حزب معين فالإسهامات السياسية المختلفة موجودة في المجلس .

ولا يمكن أن تعلق إرادة الشعب على إرادة بعض الأحزاب في دخول الانتخابات من عندهم ولا إهتار الديمقراطية وأصبحت متوقفة على تحكم إرادة حزبية معينة - وعلى أية حال فإنني لست سعيداً بهذه المقاطعة وأتأمل أن تقلل كل الأحزاب على الممارسة الديمقراطية في كل مجالاتها لأن ذلك يثرى التطبيق الديمقراطي .

□ هناك قوى حقيقية خارج المجلس ، وأحزاب لم تدخل للمجلس ما تأثير ذلك على تشريعاته ؟ وهل تصير هذه





المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ ربيع الأول ١٩٩٢

التشريعات من المجتمع تعبرا  
صحيحا ؟

□□ وجرد هذه القوى وتلك الأحزاب خارج المجلس لا يمنع بأن يحاط للمجلس بأرائها .. فالمجلس في معظم تشريعاته اقامة يجري جلسات استماع ، يستمع إلى ممثل الأحزاب التي لم تثل في المجلس ومن قبل ذلك يوضح قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي .. كما يستمع إلى ممثل النقابات والجمعيات فالمجلس ليس بعيدا من القوى السياسية والتنظيمات الشعبية حتى ولو لم يكن لها قبول داخل المجلس .

والمستحدثون داخل المجلس سواء من حزب الأغلبية أو من المعارضة والمستقلين ليسوا بعيدين عن القوى السياسية الحقيقية ويعرفون ما يدور بل إن القوى السياسية غير المثقلة في المجلس كثيراً ما تتصل بأعضاء المجلس وتعيهم لم عن آراء يتشاورها البعض وبالتالي فهناك حوار وتبادل في الآراء وتأكيد وتأثر القوى داخل المجلس وخارجه .

### تطبيق الشريعة

□ في كل دورة من دورات مجلس الشعب تثار مشكلة قوانين تقنين الشريعة الإسلامية والتي يؤكد بعض أعضاء المجلس أنها ما زالت في أدراج رئيس المجلس .. ما هي حكاية هذه القوانين ؟

□□ لا يوجد في درج مكتبي أي مشروع قانون معين حجته عن المجلس ، ويجب أن يعرف الناس أن مشروع القانون الذي

يعرض على دورة المجلس لابد وأن تتمسك به الحكومة .. فإذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون في دورة معينة ، ولم تتم مناقشته قبل نهاية الدورة ، فعلى الحكومة في الدورة الجديدة للمجلس أن تتمسك بهذا المشروع وإلا سقط .

كانت هناك مشروعات قوانين منذ أكثر من لعامة أعرام تتعلق بتقنين هذه المشروعات لم تتمسك بها الحكومة ولا مقدموها منذ لعامة أعرام مرة واحدة وبالتالي سقطت منذ هذه المرة ، وأصبحت غير موجودة داخل المجلس ، ولا يمكن عرضها على المجلس بطبيعة الحال .

النقطة الثانية تتعلق بتقيد المجلس بال دستور بأن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ولم يصدر تشريع من مجلس الشعب يخالف الشريعة الإسلامية .. ولقد حرصت كل الحرص في قانون العلاقة بين المالك والمستأجر أن نستطلع رأي فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة مفتي الجمهورية أثناء عرض مشروع القانون على لجنة الزراعة واللجنة التشريعية بل وبعد الانتهاء من تقرير اللجنة عقدت اجتماعاً حضره فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة المفتي وممثل حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وعضو من المستقلين ناقش الجميع شيخ الأزهر والمفتي باعتبارها قطبين من أنطاب الشريعة الإسلامية .. وهو حرص من جانبى حتى لا يصدر التشريع هالفاً للشريعة وأن تكون الشريعة الإسلامية بحق هي المصدر الرئيسي للتشريع .





## رفض غير تصادمي

□ كم مرة رفض المجلس مشروع قانون تقدمت به الحكومة ؟ □ في كثير من الأحوال رفض المجلس مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة ولكن لا يأخذ الرفض صورة المراجعة لأن الحكومة هي حكومة الحزب والأغلبية هي من الحزب والرفض لا يكون كلياً بل يمرر عن اختلاف وجهات النظر فيرى المجلس أن المشروع بحاجة إلى مزيد من الدراسة فيعيد إلى اللجنة المختصة . ومن أمثلة هذه القوانين مشروع قانون التأمين الصحي على الطلاب ، مشروع المحلات السياحية وبعض اتفاقيات الدولية ومشروع خاص بتطبيق كادر الجامعات على الأطباء في المستشفيات الجامعية .. وعندما ظهر الاتهام بعدم المرافقة على هذه المشروعات بمائلتها أعيدت إلى اللجنة لدراساتها وهو ما يعنى أن مشروع القانون كما عرض غير صالح نظره ولابد من إعادة النظر فيه لتقادي الملاحظات التي أبدتها بعض أعضاء المجلس .. هذا رفض محدود بلير تصادم إقاً الرفض التصادمي ألا تعاد مشروعات

الأحد ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٩٢

القوانين للجنة ويقرر المجلس رفضها من حيث المبدأ وهو مالا يحدث غالباً في البرلمانات عندما تتمتع الحكومة بالأغلبية داخل المجلس .. فإذا كانت الحكومة لها الأغلبية فكيف يخرج المجلس الحكومة ويرفض بأسلوب تصادمي يقول مشروعات القوانين القديمة ؟ لا يتصور أن يحدث رفض للمشروع بأسلوب تصادمي والحكومة لها الأغلبية في المجلس .

## معارضة وطنية

□ يرى البعض أن المعارضة في مجلس الشعب مازالت لا تحصل على حقها كاملاً ما تعلقكم ؟ □ المعارضة الموجودة في مجلس الشعب تتشكل من حزب التجمع الذي يضم ٦ أعضاء تحت قبة البرلمان ، و ٣٣ عضواً مستقلاً .. ونسبة المتحدثين من المعارضة أكثر من نسبة المتحدثين من الأغلبية ، ولقد حصلت المعارضة على حقها كاملاً ، وأنا حريص على ضرورة الاستماع للرأي الآخر .

□ في كل دورة من الدورات السابقة لمجلس الشعب المصري كثيراً ما حدثت مشادات بين المعارضة ورئيس المجلس ، يضطر على أثرها تراب المعارضة إلى مغادرة الجلسة .. ولماذا تفسرون اختفاء هذه الظاهرة الآن ؟ □ المشادات التي تحدث بين المعارضة ورئيس المجلس ، وتضطر المعارضة للاستحاب ترجع إلى أحد أمرين لا ثالث لها .. الأول أن رئيس المجلس لا يفسح صدره للمعارضة .. والثاني أن المعارضة تريد أن تأخذ موقفًا حاداً بالاستحاب حتى ولو أضاف رئيس المجلس أصابعه شموماً . لا يمكن أن تفسر إستحاب المعارضة من جلسات المجلس إلا بأحد هذين الأمرين ، وهناك أمر أراعيه وأحرص عليه وهو ألا

أحدث مواجهة بين وبين المعارضة ، وهذا هو ما أحرص عليه لأن أنصح صدى للمعارضة في أن تتكلم وأن تثبت ما تقول .

وفي الواقع أ سجل أن المعارضة تحت قبة البرلمان هي على مستوى السلوية .. والمعارضة المظلة في حزب التجمع معارضة وطنية لم تلجأ للإسقاط أو أسلوب رفيع في المناقشة بل أبدت أراء معارضة تقال عن إقتناع حزبي ولا تقال لمجرد الإحراج .. ومن هنا فإن المعارضة داخل المجلس كسبت احتراماً الشديداً ، ولابد أن أفسح صدى لها جيداً ، وتلقى من كل تيار ، وتحدث معه الصبح والبصر .

إذا لابد من وجود الرأي والرأي الآخر ، سواء بين الأغلبية والمعارضة أو بين صفوف الأغلبية ، حتى نصل إلى الرأي السليم الذي يحقق مصلحة الشعب . وكذلك فإن المعارضة لم تلجأ داخل المجلس إلى الأسلوب المسرحي وهو الاستحاب بغير مبرر .. وهذه نقطة إيجابية بحسب ط .

□ هناك شكوى من أن مجلس الشعب يتأخر كثيراً في البده بالقوانين التي تعرض عليه رغم الحاجة لإصدارها .. لها هو السبب في هذا التأخير ؟

□ لم يحدث ، علياً بأن الحكومة منذ أوائل شهر ما يوقدمت لنا أهم القوانين ، ويبدو أنها استغرقت في دراستها فترة طويلة .. لكن كان على المجلس أن يتحاور ، وأن يكثف جلساته تكتيفاً كبيراً أرهاقاً كثيراً .

وعلى أية حال فإن الإسراع في إصدار القوانين آفة وإذا كان البعض يقول إن هناك تأخراً فأننا أقول التأييل ثم التأمل سواء التأييل من جانب الحكومة أو من جانب المجلس لقد أفسحتنا صدرنا في جلسات إستماع وفي غيرها .. وبالتالي لهذا التأخر







المصدر : **الكتبة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ رجب ١٩٩٢

**■ متناظرة بعض الأحزاب  
للانتخابات بدأ معروف في كل  
النظم الديمقراطية النيابية .  
■ المعارضة في المجلس .. محترمة  
ولم تجأ للإسفاف والأساليب  
الرخيصة .  
■ الحماية .. لن تكون سلافاً في يد  
الغالب للخروج على القانون .  
■ الإسراع في إصدار القوانين ..  
آفة خطيرة .**

فالتناقضات تنور في المجلس بين ممثلي  
الأغلبية والحكومة في الكثير من  
الموضوعات سواء المتعلقة بالرقابة على  
الحكومة أو تلك التي تتعلق بمشروعات  
القوانين المقدمة من الحكومة للمجلس بل  
إن ممثلي الأغلبية كثيراً ما يرجعون  
انتقادات أكثر قسوة من ممثلي المعارضة  
للحكومة .. وإذا كانت الحكومة تحظى  
بالتفقة ويتم الموافقة على برنامجها فلا يهيب  
عن البال أن الحكومة هي حكومة الحزب  
وأن الأغلبية في مجلس الشعب من الحزب  
الوطني .. وهذا الأمر المجرى هنا في مصر  
موجده في كافة برلمانات العالم وفي كل  
الدول التي تحظى بالتطبيق الديمقراطي  
البرلماني .

### سلطية المواطن

□ فإذا تفقد سلطية المواطن  
الصرى عند إجراء أية انتخابات  
وكيف يمكن القضاء على هذه

لا يحد تأخر بل وقت تعطيه لمزيد من  
الدراسة والتأمل .

### الفصل بين السلطات

□ ورغم وجود الفصل بين  
السلطات في مصر فإن البعض  
يقول أنه لا يوجد فارق بين  
السلطتين التشريعية والتنفيذية ،  
وأن مجلس الشعب كسلطة  
تشريعية يتبع الحكومة .. فما  
تعلقكم ؟

□ كلام فارغ هذا الذي يفعله  
البعض .. فالدستور واضح حول الفصل  
بين السلطات ، والذي يقول هذا يهيب  
عنه شيء واحد هو أن الحكومة الحالية هي  
حكومة الحزب ، وأن الحزب يحرز الأغلبية  
في المجلس ، وبالتالي لابد من حكم  
الأغلبية التي تقف الحزب والتي جاءت  
الحكومة منه ، فلا بد أن يكون هناك تأييد  
للحكومة من جانب الأغلبية .  
ولكن هذا التأييد لا يعطى على بياض ،





المصدر : **الكتبة** **وغير**

التاريخ : ٢٨ - ٢٩ - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

#### السلبية ؟

□ هذه السلبية ترجع إلى عوامل كثيرة مختلفة من أهمها الوضع السياسى والنقائى .. واجراءات عملية الانتخاب ، فأحياناً يفضل المواطن عدم التصويت بسبب بعض الإجراءات أو لانتقاله في عمله كما أن بعض المواطنين يعيشون تحت أوهام سياسية بالية وتحت تأثير السلبية في المشاركة .

وهذه الظاهرة ليست في مصر فحسب بل هي ظاهرة عامة في كثير من الدول واعتقد أن مواجهة هذه الظاهرة تكون بزيادة الرعى الثقافى ، وتأكيد الإتياء الوطنى ، ونشاط الأحزاب .

□ يؤخذ على مجلس الشعب المصرى أن كثيراً من أعضائه خاصة الأغلبية لا يحضرون الجلسات .. ما تفسركم هذه الظاهرة ؟

□ ما يؤخذ على مجلس الشعب المصرى في هذه النقطة يؤخذ أيضاً على كثير من البرلمانات في العالم .. فظاهرة الغياب عن الجلسات لا ينفرد بها مجلس الشعب المصرى وحده .

وعلى أية حال يبدو أن بعض أعضاء مجلس الشعب يفضلون البقاء في دوائهم يخدمون المواطنين ، أو أن بعضهم يترك الجلسة لتقضاء مصالح أبناء دائرته .. وأنا لا أدافع عن هذه الظاهرة ولكن مع استمرار الممارسة البرلمانية أظن أن تختفى هذه الظاهرة .

#### نواب كيف .. والحصانة

□ مسألة الحصانة البرلمانية .. ألا ترون أن هناك من يستغلها لصالحه ؟

□ لا أرى هذا .. الحصانة ليست ميزة لبعض مجلس الشعب بل جاءت لتمكينه من ممارسة عضويته بحرية .. ولقد رأيت كيف أسقط المجلس العضوية عن ثلاثة

من أعضائه لشبهات قوية ضدهم بالتهارب في المخدرات ، وأن مجلس الشعب لا يتردد في رفع الحصانة لتمكين النيابة العامة من اتخاذ الإجراءات الجنائية .

الحصانة البرلمانية لن تكون سلاحاً في يد النائب للخروج على القانون .

□ بعد كل ما حدث .. ما هو رأيكم في أعضاء مجلس الشعب الذين لبت التهارب في المخدرات من حيث حماية المجلس مستقبلاً من تسرب مثل هؤلاء إليه ؟

□ ما قرره المجلس من مبادئ تحميته مستقبلاً .. فالمجلس لم يشترط صدور أحكام على الكفيل بأن تكون هناك شركرة قوية كافية لحيط بمعضو المجلس .. فمن الذى يجرى مستقبلاً على أن يسخر بالمواطنين ويهددهم بينما سمعته السيرة تلونه وتشير إليه . بأنه تاجر مخدرات .

إن ذلك الذى يريد خداع المواطنين سوف يتربص به المجلس بعد نجاحه في الانتخابات لكي يسقط عضويته على أساس المبادئ التى سجلها .. وما سجله المجلس من مبادئ لم يكن عن الماضى بل كان عن المستقبل أيضاً ، وبالتالي أقول إن مجلس الشعب أكد حاجته مما قد يحدث مستقبلاً من تسرب بعض سيئى السمعة لأنه سوف يلقب لهم بالمرصاد .

#### ظاهرة .. صحية ومرضية

□ ماذا تفسون كثرة الاستجوابات التى يتقدم بها الأعضاء ؟

□ إن كثرة الاستجوابات المقدمة للمجلس هي ظاهرة صحية ومرضية في الوقت نفسه .. صحية لأن المصلحة لم تحجب استجواباً عن الناس وبالتالي تنفع الصدر لمناقشة أنواع الرقابة البرلمانية التى تعرض الحكومة لسحب الثقة منها ، فلا حجب لأى استجواب عن المناقشة وكونها مرضية لأن بعض الاستجوابات كانت لاترقى إلى مستوى الاستجواب لضعفها وسرعان ما وفضت .





المصدر : **البيان**

٢٨ آذار ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أن رئيس الجمهورية بالنسبة للأزمة الليبية قد دعا لاجتماع مشترك بين لجنة العلاقات الخارجية والشئون العربية ولجنة الأمن القومي في مجلس الشعب ولجنة الشئون الخارجية في مجلس الشورى .

### أزحم دورة

□ ما هي القضايا التي تعرضت لها الدورة البرلمانية الحالية ؟  
□ هذه الدورة تعرضت لقضايا في غاية السخونة بل سوف يسجل لها تاريخ الحياة السياسية في مصر لأنها كانت أزحم الدورات البرلمانية في تاريخ الحياة البرلمانية كلها سواء من حيث عدد الجلسات وأوقاتها أو من حيث أهمية القوانين .  
وقد بدأ المجلس دورته بفضيحة سلفطة تتعلق بنواب الكيف .. وكانت قضية إسقاط العضوية لمجرد سوء السعة ثم ناقش المجلس قضايا هامة منها ما يتعلق بالرقابة البرلمانية .

وإذا نظرنا إلى لغة الأرقام فإنتا نجد أنه قد تم عقد ٩٨ جلسة استغرقت ( ٢٤٠ ) ساعة تحدث فيها ( ٣٦٥ ) متحدثاً ألقوا ما يزيد على ٣ آلاف كلمة فقد تحدث حزب التجمع في كل مرة بنسبة ١٠٠ ٪ منهم و كما تحدث المستقلون بنسبة ٩٢ ٪ منهم والحزب الوطني بنسبة ٦٧,٣ ٪ منهم استطاع المجلس أن يشارك في وضع الخطة حيث أرسل وزير التخطيط للمجلس الإخطار العام للخطة فأعطى المجلس ملاحظاته عليها وأخذ بها وزير التخطيط ، ومن أهم الملاحظات التي أبداها المجلس رفع التمويل لقطاع التعليم إلى ٦ مليارات جنيه كما وافقنا على ٤٥ اتفاقية دولية وقت مناقشة ١٦ مستجراً و ١٣٣ طلب إحاطة وسؤالا ، وموضوعي مناقشة عامة و ١٣٣ بياناً عاجلاً كما قمتا بـ ٢٤ زيارة ميدانية .. وعقدت لجان المجلس ٧٨٨ اجتماعاً .

□ هناك تنسيق بين مجلس الشعب والشورى .. ما هي حدود هذا التنسيق ؟ وكيف يمكن تحقيق الترابط والتعاضد في الأدلة بين المجلسين ؟

□ هناك تنسيق كامل بين مجلس الشعب والشورى يبرز عدة نواح منها أن التقارير التي ينتهي إليها مجلس الشورى إلى إرسالها إلى اللجان التوعبية للإستفادة منها عند بحث مشروعات القوانين أو عند إعداد تقارير في الموضوعات المعروضة عليها . ثانياً إن كثيراً من القوانين التي نظرها المجلس أخذ فيها رأى مجلس الشورى قبل أن يراها المجلس ، واعتمد في ذلك على نص في الدستور يسمح بأخذ رأى مجلس الشورى في أي قانون والإلتزام بأخذ رأى المجلس في القوانين الأساسية .. وقد قبل ذلك في قانون المرافعات ، وقانون رسم الشهر العقاري ، وقانون ضريبة المبيعات .

كما يأتي التنسيق بين المجلسين في الزيارات البرلمانية حيث تتم هذه الزيارات بالاشتراك بين مجلسي الشعب والشورى .. كما توجد لجنة على مستوى الأمانة العامة .. برئاسة الأمين العاميين لكل المجلسين لتوحيد المعاملة بين موظفي الأمانة العامة في المجلسين كما أن التشاور مستمر بين مجلس الشعب ومجلس الشورى في القضايا الهامة .

□ ما هي الحالات التي تستوجب عقد اجتماعات مشتركة لمجلسي الشعب والشورى ؟

□ السيد رئيس الجمهورية بفتح دور الإنقاذ العادي لمجلس الشعب باجتماع مشترك بين مجلسي الشعب والشورى كما





المصدر : [مكتبة] و

٢٨ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن إنجازات المجلس أيضا أن تحدث  
رئيس الوزراء في المجلس ١٤٧ مرة .. كما  
تحدث نواب رئيس الوزراء والوزراء  
٤٩٣ مرة .. وفي نشاط الشعبة البرلمانية  
عضو المجلس مؤتمرات في مؤتمر الاتحاد  
البرلماني الدولي في أوروبا وأفريقيا وأمريكا  
اللاتينية وبحث مشكلات كثيرة جدا ..  
كما أصدر المجلس مجلة لمجلس الشعب .  
□ وملا عن التشريعات التي  
تدعم مسيرة الإصلاح  
الاقتصادي ؟

□ من أبرز هذه التشريعات تعديل  
أحكام قانون البنوك ، وقانون سوق المال ،  
وتعديل قانون الاستثمار ، وقانون مركز  
تنمية الصادرات وقانون الشركة المصرية  
لضمان الصادرات وقانون الإصلاح  
الزراعي والصلافة بين المالك  
والمستأجر ، وتعديل قانون المرافعات  
وقانون الإجراءات الجنائية وقانون تمويل  
مشروعات الإسكان .







المصدر : الأحياء

٢٩ ٢٠١٩

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## في المسألة

### مكافحة الإرهاب ! وقانون المالك والمستاجر ! وقانون سوق المال !

قامت الحكومة كعادتها بتقديم سيل من مشروعات القوانين في الشهر الأخير من الدورة بالرغم من أهمية هذه القوانين وضرورة مناقشتها مع الأحزاب السياسية وإذاعة ذلك النقاش في التلفزيون بالإضافة إلى ضرورة عقد عدة لجان للاستماع للمواطنين للتعرف على وجهات نظرهم حتى تصدر هذه القوانين خالية من العيوب والثغرات وأخيرا وليس آخرا أن تكون مقنعة للجماهير التي ستطبق عليها هذه القوانين .

#### قانون علاقة المالك بالمستاجر

أما عن قانون علاقة المالك بالمستاجر في الأراضي الزراعية فقد أبدت بعض الأحزاب السياسية وجهة نظرها في إعطاء مهلة للمستاجرين تعود بعدها العلاقة بين المالك والمستاجر طبقا لأحكام القانون المدني - وكان رأى حزب الأحرار أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية خلال السنوات الخمس الانتقالية حتى لايفاجأ الفلاح المستاجر بانخفاض إيراده بنسبة ٣٠٪ على الأقل في الوقت التي ترتفع فيه أجور العاملين في الدولة والقطاعين العام والخاص بنسبة ٢٠٪ سنويا فهل هذه هي العدالة الاجتماعية خاصة وأن المستاجرين لديهم أعباء عائلية وأبناء يتعلمون في المدارس والجامعات فكان الأخرى أن يتم التدرج في رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة إلى ٢٢ مثل الضريبة وليس في غمضة عين وسوف ترى الحكومة المشاكل التي ستترتب على هذا القفز في القيمة الإيجارية لما يقل عن نصف مليون فلاح منتشرين في محافظات الجمهورية .

[ البقية ص ٣ ]

مصطفى كامل مراد





المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ جمادى الأولى ١٩٩٢

أما التعويض للمستأجر بمقدار ٢٠٠ مثل الضريبة فهو عدل ومنطق حتى يستطيع الفلاح المستأجر الذي خرج من الأرض أن يربح معيشته ونشاطه الزراعي في أرض أخرى .

### قانون مكافحة الإرهاب

وهو مازال مشروعا لم يقدم بعد إلى مجلس الشعب للقراره ولكن الاتجاه الغالب هو أن تتقدم الحكومة بهذا القانون الخطير والمجلس على وشك انتهاء دورته وقد ظهر من تصريحات الحكومة بمجلس الشعب أن قانون الطوارئ بالرغم مما فيه من سلطات واسعة للحكومة في التحفظ على المواطنين وتفتيش بيوتهم بدون إذن من النيابة بالرغم من كل ذلك فإن الحكومة لاتجد ذلك كافيا وتريد أن تطلق يدها بالقبض على المواطنين المشكوك في انتمائهم إلى الجماعات المتطرفة بغير حدود أي أن تعتقل من تشاء في أي وقت تشاء ولأى مدة تشاء !!

والخطورة هنا تأتي من سوء التطبيق لسبب أو لآخر وتأتي كذلك مما قد يحدث من التوسع في تطبيقه كما حدث في قانون الطوارئ بحيث يمتد من الإرهاب إلى التمييز في غير ذلك من المخالفات والجرائم وكان الحكومة تريد أن تعفى نفسها من مسئولية تقديم أدلة الاتهام ثم تقديم المتهمين إلى المحكمة أي أنها تريد أن تكون جهة اتهام وجهة قضاء في نفس الوقت لمن يتراءى لها أنه ينتمي إلى الإرهاب وهو امر على جانب كبير من الخطورة ويلقي كاية الضمانات القانونية لحريات المواطنين السياسية والاجتماعية إذ أن وجود هذا الحق في يد الحكومة وحدها كاف لتعويق الاستعمار والمستثمرين لما سيكون للحكومة - إن قدر لهذا القانون أن - يصدر - من سلطات مطلقة في التحفظ على المواطنين لأجل طويلة بغيرتهم وأضحة محددة وإن صح ذلك الظن فإن هذا القانون قبل أن يصدر سيكون مخالفا للدستور بل مخالفا لمبادئ حقوق الإنسان العالمية التي وقعت عليها مصر وأصدرتها بقانون ونحن ننصح الحكومة مخلصين بالالتجاء لمثل هذه القوانين خاصة وأن قانون الطوارئ قائم ويعمل به وإن ادعى الإشتراكي وقانونه سلطة أخرى تمكن الحكومة من السيطرة على المواطنين وأموالهم والتحكم عليها لمجرد الاشتباه الذي لا يصل إلى حد الاتهام نحن نرى كحزب سياسي وما زلنا نؤكد أن القانون العدائي يكفي لحفظ الأمن وأستقراره ومكافحة أي نوع من الإرهاب والألا كما نكن هناك داع لإصدار هذه القوانين العدائية بل أننا نطالب الحكومة بأن توقف العمل بقانون الطوارئ وهي تعلم جيدا أن من يريد أن يهرب بالقتل أو بغيره سيفعل ذلك سواء كن هناك حالة طوارئ أو قانون مقلوم





المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الارهاب او غيره من القوانين المقيدة للحريات وما حدث من جرائم قتل وارهاب في السنوات العشر الاخيرة يؤكد ان حالة الطوارئ لم تمنع القتل ولم تمنع الارهاب وان القتل والارهاب شر موجود في كل المجتمعات وأنه يزيد أو ينقص طبقا لاستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد وأن من اهم وسائل مقاومة الارهاب في رأينا هو الاسراع في تشغيل العاملين والاستمرار في الحوار المفتوح الحر بين الشيباء المتطرف وبين الأحزاب السياسية وأن يذاع هذا الحوار على ملا حتى يعرف الناس حقيقة الامر .

### قانون سوق المال

اما عن قانون سوق المال الذي اقده المجلس في عجلة فقد وضعته علول لاتؤمن بالتحريك الاقتصادي بل تؤمن بقبض الحكومة وسيطرتها على الاقتصاد اذا ان هذا القانون قد جعل من هيئة سوق المال هيئة عامة قابضة على جميع الشركات المساهمة في مصر تفعل ما تشاء تحت مظلة حماية المساهمين فهل هذه هي القوانين التي تحلق التحريك الاقتصادي الذي اعلنه الرئيس مبارك وهل هذه القوانين تجذب المال الى مصر للاستثمار نحن لانظن ذلك وان غدا لننظره قريب . ولعل الحكومة تعلم ان الاقتصاد المصري قبل ثورة ٥٢ كان يتبع النظام الحروكان يسير على المعرض والطلب وكان هناك بورصات منظمة للأوراق المالية وهي الاسهم والسندات التي تعتبر احدث الوسائل الاقتصادية لتوظيف المدخرات الصغيرة في شركات مساهمة وفي شركات الاستثمار فلماذا لاتنرس قوانين البورصات قبل ان ندخل في مفاوضات الهيئات .

مصطفى كامل مراد











الدكتور محمود الخولي

# قانون الإرهاب مرفوض .. والتطرف مسئولية الحكومة !!

للتاريخ : السادات كان يسمى  
لتطبيق الشريعة الإسلامية

التحوي في معاملات البنوك  
تمت من اهتمام الخولي

ضمن سلسلة اللقاءات التي تقوم بها جريدة « النور » كان ذلك الحوار مع الدكتور محمود الخولي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق حول العديد من القضايا السياسية والفكرية والفقهية التي أفرجت نفسها على الساحة في الأونة الأخيرة .. وفي هذا الحوار وضع الدكتور صواب النقاط على الحروف في قضايا التطرف وبواعثه ومدى مسئولية الدولة عنه .. ورايه بصراحة في قانون الإرهاب وآثاره والسبب في عدم القرار بنبذ ميثاق دمشق الذي أعلن بعد أزمة الخليج .. والقضايا الفقهية والتشاكف بين علماء الإسلام حول ظهور الهلال ونقوى الميثاق في معاملات البنوك وقضايا سياسية أخرى تباها ذلك الحوار ؟

أجرى الحوار  
محمود الخولي





١ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

● إنهم يعلنون هذا الحرب على الفلسطينيين تجري استئنافها منذ وهناك الكثير من المجهود أمام مزارع إسرائيل وحيفا في إقامة المستوطنات مقابل حقوق الفلسطينيين وعلى العرب دفع هذه الزماعات في الإضرابات الدولية كما حدث في مؤتمر لندن لكي يتسارع بوجهة النضال الإسرائيلية ويقتنع الرأي العام العالمي بوجهة تآمرهم وهذا مستحضر القوي الدولية خاصة العرب وإفلاق إسرائيل عند هذا.

● وهل يجري العام العالمي غير متفتح بالانحسار الإسرائيلي ؟

● مقتصد إسرائيل سياسة حتى وأخر يرى العكس وليس هناك إجماع من العالم العربي على من هو صاحب الحق ومن هو الغشاق ؟

● منذ إعلان ميقات دمشق في مارس ١٩٩١ بعد حرب الخليج لم تتحمل العرب العربة الثانية المشتركة في هذا الميثاق لهاية الضغوط الدولية في ظل النظام العالمي الجديد .. فإن قوة السلام العربية التي اشتعل منها ذلك الميثاق في ميقات ؟ وما هي العليات التي تلتف أمام تحقيق ميقات ؟

● يجب أن تكون مصطنع فأهل الخليج ضحايا تمييزي لغيرنا العراقيين وغيرهم .. العرب ربح هذا العدوان وعدة الكويكبات وفيها الأصل .. وقد ثبت بأدلة القاطع من العرب من صيانة الكويكبات فلا لهم على أهل الخليج إلا ما لجأوا إلى قوة أجنبية ضد عربية لحمايتهم مادام إخراجهم من حيزنا من صباهم ..

● وهنا نقول إن إعلان دمشق كان الهدف منه أن العرب يستطعن بتوجيه كلهم وفلسطين أن يحموا أي جزء عربي من أي عدوان خارجي أو من أي دولة عربية على أخرى حربية ..

● وحتى الآن لم يبرر إفتتاح ككل لدى دول الخليج وصحة هذا التصور الجديد وبالتالي فإن إعلان دمشق الذي وضع بهداف صلب أو دولة عربية ضد أي عدوان عربي أو غربي مازال محل تردد من جانب دول الخليج وعلى هذا الوضع يكلمهم مستحضر من العدوان عليهم أو لا ومن ثم مستحضر من الاستعانة بدولة أجنبية وإفلاق دول ميقات دمشق بصل صخرة من الوحدة السياسية والتضامن العربي العربي ولكن نتيجة التطورات التي ذكرتها فبازارت دول الخليج حصل فيها في شأنه وسيفتح من ذلك في الإجماع العالمي الجليل بقدرة دول الخليج على صيانة بعضهم أم أنهم يضلون الاستعانة

سياسية أكثر منها حرب ضد المسلمين وبالتالي فإن تصوير الأمر على أنها حرب ضد الإسلام والمسلمين في كافة أنحاء العالم تصوير مبالغ فيه لأنه كما يقرب المسلمون إلى البيوتة واليهود يقرب للمسيحيين والأرثوذكس ، ويهدم الكنائس

لما من قضية إسرائيل وحريها ضد الجنوب اللبناني هي قضية سياسية في المقام الأول لأن جنوب لبنان به مسلمون ومسيحيون والصراع لا يميز بين مسيحي ويصم لا يوجب أن ينظر إليها على أنها مسألة للمسيحيين أو كل البلاد ، وإن كان هناك وحدة بين بلاد المسلمين وبكادهم لتفويت نظرية العالم لهم ولكن مضطرب وشفتهم هو الذي أدى إلى أن حيزنا إرمهم على إصاءة الإسلام والمسلمين ..

● وكيف التصورون الموقف في فلسطين اليوم وكما يشير في الإرث المظلم ؟

● الموقف في فلسطين يظهر له خلاف واضح بين فصائل المهاجرين وإذا استمرروا على هذا الشكل فلا خير للأفريقيين هم المستعبدون ولطعمهم أن يفتقروا لغير أول أن يكون مصيرهم أن يخرم أهل العلاقات الداخلية بينهم ..

● قبل مؤتمر مدريد طالع إسرائيل أيركا باصفاتها فرضا فيه عشرة طيار دولك لرباه المستوطنات في الأراضي المحتلة

● وقد حصلت إسرائيل مؤخرا على ٤٠٠ مليون دولار من أمريكا وباتت بينه عشرات الآلاف من المساكن لإيواء اليهود الصهرية وذلك في حد ذاته يعد خرقا لاتفاقية لأمي ١٩٤٧ وإتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٨ ..

● فإن قرارات الأمم المتحدة من الصلف الإمبريالية ..

● من المعروف بأن إسرائيل متصهبة ومعتدية بعتده إمتدادا كليا على أمريكا التي لا تعمل أي صلب للعرب ، وإن العرب واقفا على إتفاقية كاسب ديول لا وإنما في هذا الميثاق الذي نحن في الآن ، للانشكا كاسية في أن العرب غير مودعي الكلمة وإسرائيل تتعده على علاقاتها المتصهبة بأمريكا ، فتصعب على فروع مستعينة من الحكمة بين الإطارات أيضا ولكن قرارات الأمم المتحدة التي صدرت لم تلتفت من العرب أو بعد بقرار يبالغ على إسرائيل في حالة مخالفتها ، وعلى العرب أن يحموا لدى الولايات المتحدة لكي تخطي على إسرائيل الوزارات للمصون عليها في ميقات هيئة الأمم المتحدة في حالة مخالفتها لهذه القرارات ..

● وهل تعتقدون أن أمريكا ستستصاع لمطالب الدول العربية وتوقع جزاءات رافعة على إسرائيل في حالة مخالفتها ؟

● إن تآمر العرب فاشلة ماداموا متحابين ومسيحيين على التمسك ..

● وهل يمكن أن نقول إن التطور العالمي الجديد يقوم على الشرعية الدولية والعدا من حقوق الإنسان كما تزم أمريكا ؟

● اجتمعت الفلال مؤخرا بين حائلين من طلاء الإسلام الدكتور عبد الجليل حاضي ، الدكتور السيد ربيع الطويل حول قول الهلال في شهر رمضان ويدي التزام المسلمين عند ذكائه في دولة خير دولهم .. قول فقري مدنى الدولة بالصوم أو الإفطار ملزمة ؟

● من المسلم به في اللغة الإسلامية جواز الاختلاف في أيام الإفطار تبعاً لاختلاف المكان وقد اختلفت آراء الفقهاء حول الإزام في تحديد رؤية الهلال أم أن الأمر يترك لكل بلد وهذا جعل فقهي قديم ولكن الجديد هو أن بعض أبناء وادسا باتت برؤية الهلال في أيام أصلاي آخر ما يؤدي إلى بلبلة وانتساب الرأي داخل نفس البلد كما حدث في مصر وأما ما كان يحدث هذا الانقسام أيضا ولكن التوجه والاختلاف الواضح في العالم الإسلامي سبب تلك الاختلافات فافصل العالم إلى أول الأمر هو الذي يحدد بدء ونهاية رمضان في حالة الإسلام السياسي تبعاً لأية الهلال وعلى مواطني هذا البلد أن يتقنوا بما انتهى إليه آراء الفقهاء ، فبقية الهلال والمارية فقد تراء ولم دون آخر الأمر هنا يشترك الفاضل أن يلتزم المرائي برأي أول الأمر في داخل البلد ويقع فيه ولكن ما يحدث الآن من انقسامات هو نتيجة عدم وجود رأي واحد في العالم الإسلامي لكل دولة في أمر وهذا غير صحيح ، وكما كتبه شريعة

للتوجه العام الإسلامي سياسيا ماذا يعني ظهور كتيبي في الأسواق يعني فيه مؤلفه أن الجميع يجب أن يرمع هو .. تريت تحت أمين ، وأن يوسف عليه الصلاة من الكائن « يوم » المحظية ميوات في الحظ السوي وأن داوود عليه السلام هو

● تخميس الثالث ، وهذا تامل قيمة لك الكتاب لدى القاري ، وما هو تأثيره ؟

● ظهور مثل هذه الكتب في هذه المرحلة ليس بجديد ، من صحن إسرائيل من كتب كتبه أنها هو من صحن إسرائيل فهو تزم مزارع العالم وهو أحد خصامه ، تقدم تكتريجي في الإسلام وعلى مستحضر في التشكيك في الإجماع العربي ومستحضر على المستعبدون والرأي العام المصري وطعم علم البينين أن هذه مزارع التمييز فلا يوجب على المصريين في العفارة العربية لا يوجب على الشباب أن يحمروا على إعتقاد لا قيمة لها ولا تعلق لإسرائيل في هدف أي من التكتلين في حال ولكر شياطينا بتكتيك في حضارته المصرية القديمة ..

● حرب سياسية ..

● لإزالة القتال بين أرمينيا وإيزيديان على أنهم ناجون وكارباخ ، مستحضر والصبر يادعون المسلمين إلى البيوتة واليهود وإسرائيل تكتن مصلحتا شراعية ضد الجنوب اللبناني ومصلحتا أخرى ضد المسلمين في جنوب أفريقيا .. أخرى مستحضر أنها حرب مختلفة ضد الإسلام والمسلمين تروا دائما وإلى ملجوع معين وبمجمع وأما منها المحافظة على الجنس البشري في بيوتها ؟

● ليس إلى هذا الحد فالإقليم انتحار بين علي الإيزيديان وأرمينيا مسالة عرقية أكثر منها أمنية فيما اعتقد ونفس الأمر في البيوتة واليهود فافصل أنها مسالة





● أرجو أن يسع صدركم أسوأ النال ..  
الذين لم يعمم القاءات الفكرية إلى ضرورة  
تطبيق الحكم الشرعية .. فإين كان هذا الأمر  
من يصد اهتمامكم عندما شيلتم برئاسة  
مجلس الشعب عهد الرئيس السادات ؟  
● لم يك هذا الأمر بعيدا عني عندما  
شرفت برئاسة مجلس الشعب بل كان لي بركة  
اقتضات لي من هذا فقط بل كان لي بركة  
اقتضات كبر من القام والتاريخ كان  
الرئيس السادات يتابع هذا العمل بديع  
جيد وكان الدكتور عبد المصم الذي يتابع  
ذلك وقد قال له الرئيس السادات ان أي  
فعل انتم ابدأه ان يجب ان تتفق ان القوانين مع  
الشرعية بشرط ان .. وكان الرئيس السادات  
لا أن كل من يتفق ان غيره ان الجبال الشلال  
كسليمين كسليمين كسليمين .. وإن  
مستند من الشرعية الإسلامية .. وإن  
تطبيق الحكم الشرعية الإسلامية موعودتنا  
وإذا تخيلنا عليها نكن قد تخيلنا من موعودتنا  
الإسلامية

● ويل نحس لها جدا تخيل في الحكم  
الشرعية الإسلامية ؟  
● هناك بعض الأمور لم تطبق فيها الحكم  
الشرعية لأن كما تعلم ان الشرعية تشمل  
الحديث والتعاليم والأخوة لا تختلف عما  
تفعل الآن حيث ان أمرا مشرو لول الأس  
لا الحود فلها شريف في التطبيق بعضها  
وي هذا الحالة يتم تطبيق التعزيز علا  
بالصحة الشرعية .. إنبروا الحود  
بالشباب .. ولكن نقول ان جميع الحكم  
القائين الشرعي والتاريخي تتفق مع الحكم  
الشرعية الإسلامية

● شكوي رة ؟  
● عرض الشاكرين مخرنا مفاخرين بين  
الإسلاميين والعلمانيين هل تعتقدون ان  
هناك خلوة من طرح الفكر العلماني  
بمسمو عبر أجهزة الاعلام المؤيدة أمام  
الخلق ما ك يلج استغناء فضلا عن  
سخط الشباب المسلم من هذا الفكر ؟  
● هناك شكوي من أجهة الاعلام  
حيث يزعم ان هناك إهتمامات كثيرة في الرأي  
العام وبلكا ان الجوال هم الدولة فمعلنا ان  
يأتي كافة الإهتمامات الموجودة ولكن الأول  
من ان نلكن ان أرنى كافة إهتمامات الرأي  
العام من أن تقع في مية مثل نقال من الفكر  
بعد كل الممنوع من التناهي الإسلامية والغير  
الاعلام مثال بين مودنا من الفكر الإسلامي  
شكلا ومضمونا وبك استغناء الدولة ..  
إما من على هذا الذنور ان للظانظر  
لأرى أنها في صلب المفاخر يتصرف على  
ويجات الفكر المختلفة .. فلي الشرعية إمران  
أحكاما لخصية لا محل للبول فيها ولا

بدورنا إلى تبصير الناس وأمر ديننا التفرغ  
للمفاهيم الإسلامية الحقيقية للشباب ثم يأتي  
الآن للمثل في وزارة الداخلية في المرحلة  
الأخيرة ان حال مخالفة الشباب بعد توجيههم  
وتصحيح مسارهم  
دور ممتاز للوفال القريبة  
● هل ترون سيادتم ان لوفال القريبة التي  
نسلتها وزارة الأوقاف قد أدت الهدف التي  
تجوب ان أجهة المخابرات والأوقاف في ترمية  
الشباب ؟  
● الله أدت لوفال مقولتي في هذا الشاكر  
ويكنها أنها تبين الرأي العام بوجه النظر  
الإسلامية والأراء المختلفة التي تقال حول  
موضوع واحد .. ولحق ان القول ان دور هذه  
الوفال يقل عنه حد الترمية واعتاد أنها  
نصحت في ذلك غير أنها يجب ألا تترك المسألة  
لتبني وزارة الأوقاف وحدها هذا الصبر وإن  
كان الأمر يفرطها في ذلك مشاركة لعامة  
والكن غير أن الأوقاف المسبوبة ويصالح  
الاعلام ؟ فالطالب هو ألا يتصل الأمر إلى  
إرتكاب جرائم لفرش نظام معين باسم  
الإسلام  
● بل ان الأمثلة التي نلتهاها قرائل  
التربية في لفتاها وفيها لفتاها لفتاها  
معد من قبل القائمين على هذه القاءات  
حيث ويل ومضها ويضخ الأخر مخالفة  
أجراح العلماء في الرد على تساؤلات الطلاب  
أما يومهم الشباب من طلبة الجامعات ..  
أما رأي فضيلكم .. في هذه الموقلة ؟  
● لا اعتقد هذا فقد شاركت في إحدى  
هذه القاءات مع طلاب جامعة بني سويف  
وقد طرح شباب الجامعة أسئلةهم ولم يحجب  
سؤال واحد ولم أرى عليها جوابا وكانت  
حارات إيجابية مع شباب الجامعة هناك  
حول كل ما طرحه من أسئلة ومن استثناء  
الجميع .. مرفوض  
● في يوم الإسماعيين اقترح للكتاب الراسل  
أرجو لود إصدار قانون أسماء قانون  
الأرة .. على الرئيس مبارك وبعد اغتال  
فوده بدأت الحكومة في اعداد هذا القانون  
لأصداره لي ترون سيادتم ان مصر في  
الوقت الحالي في حاجة إلى مثل هذه  
القوانين ؟  
● الانتهاء إلى الوسائل القسرية الأدبية في  
الوقت الحاضر مرفوض فإرجو ان يتم  
الحوار الفكري بين هذا الشباب المقتن  
للمفاهيم شلطة وبين الأحزاب السياسية  
والطوائف لتتول المواقف في هذا الحوار ول  
نهاية هذا الأمر وإذا امر هؤلاء للشباب على  
فكرهم وتغور الأمر إلى تأليل الشعب ضد  
النظام هنا فعد يمكن للحرية إلى الأساليب  
الأدبية  
● ونحن في مصر لسنا في حاجة إلى قانون  
لكفالة الأرباب بل نحن في حاجة إلى ترمية  
فكرية ليأين بوجه نظر الإسلام الحقيقية  
والمشكلة التي يجب ان نعيها ان الفكر ينظر  
إلى الإسلام على أنه يعيش لتناهي السلمي  
مع الديانات الأخرى .. بركة اقتضات  
المكتور صوف أير طلب ..

بكرة أجنبية ؟  
● وهل تعتقدون ان هذا الانطلاق والتوجه من  
جانبا لود الصلح يعمل في طاعة شرعية به  
الصلح لأمريكا ودول الغرب إزاء موقفهم في  
مب الخلف ضد العراق ؟  
● ليست قضية إرضاء الغرب وبدر  
إستقامتهم على التسليم لأن دور أمريكا  
والغرب في خا القسوم ليس دور  
الشك في ترميدان عربية ؟  
● فما هي البكرة إذن أمام تطبيق مبادئه  
ذلك المثل ؟  
● حرب الخليج كشفت عن إلتزام عربي  
لا يزال موجودا حتى اليوم كذلك معز  
سكركي عربي في حماية أي دولة ضد دولة  
أخرى .. إذن التطبيق العمل كشف عن هذا  
وبك علة كبرى ما بعدها علة  
● هل لأحد ان التلق بشاكر توجه عربي  
يمكن على أساسها تنفيذ بنو ومبادئه موقال  
مدمق ؟  
● الله .. الله في هذا .. فإرجو العرب  
لمفسدين في توجهاتهم وهذا يسمح بكني  
ومضمون الدولي في موانعها الدائم الفكري  
الشر .. نومان  
● الإستقامة المكتور صوف أير طلب .. من  
المستل من التطرف من بوجه تفكير ؟  
● التطرف نومان .. تطرف في العقيدة  
بأن يؤمن الشمس بكرة معين وليس له  
مفهوم خارجي عرواني وهذا لإتباع عليه ونوع  
أخر وهو الذي لا يتكلى صاحبة بالاعتقاد  
بالأراء القولية المختلفة ولكن يفرش رأي  
على غيره بالقرعة ويؤمن أنه على صواب  
فيركب في سبيل إعلان بوجه نظره العديد  
من الجرائد وهذا يجب على الدولة ان تتصدد  
لهذا الدوران الذي يلج على الأرقام  
أم الفقاء وأهم وأصح فهم يرون ان  
الاختلاف في الرأي مدمم ليس له مظهر  
عدواني خارجي فلا طلب عليه وإذا ما انتف  
مظهر خارجي كان طلب القور ضد الحكم  
ويص من شأن الحكم من حق ولي الأمر ان  
يشر من يولمون به وإذا تجاوز هذا ال  
مرحلة الفتل والاختلاف من حق ولي الأمر ان  
يقاطه  
أين الأحزاب السياسية ؟  
● ومن المستل من الوصول للتشليل إلى  
هذه المرحلة من التطرف والعدوان على  
الأمر وإرتكاب الجرائم ضد الغير .. الأمر  
أم الجملة أم أجهة الإعلام ؟  
● مسئولية الشعب كله ككنا يمكن  
لأزمر والأحزاب السياسية والجماعات  
وأجهزة الاعلام وبدر الأسرة ككنا مسئولون  
عن ذلك التطرف لفراب الترمية الفكرية  
الشرعية ومعرفة رأي الإسلام في القضايا  
المتعلقة وهذا في حد ذاته يهذي إلى اعتناق  
للشباب إرادا موجودة في اللغة الإسلامي  
والكنا بادة أساسا من الشاكر الاقتصادية  
وآنية المسان وأنية التعليم في المدارس  
والجامعات حيث لا يتصل بالادرس الغير  
المتغير الكنا في جميع المراحل التعليمية  
وتتبع بركة نظر الإسلام الحقيقية كذلك  
الاعلام لود استغناء ولا تقويم الأحزاب





المصدر : **السنن**

التاريخ : **1 ربيع 1412**

النشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

العلم هكذا ؟  
● هل تصديق باطل الاختصاص مجمع  
البحوث الإسلامية أم مطلق الجمهورية ؟

● الملتى اختاره الحاكم يفتى المسلمين  
في أمورهم فلماذا عقد له الاختصاص وحده  
فوق المسئول وإذا إنعقد الاختصاص عليه  
وعلى غيره فليكن ذلك ويشتركون معه في  
الرأي وقد ينعقد الاختصاص للجنة الفتوى  
ومجمع البحوث الإسلامية .

● إذن ... من هم أهل الاختصاص كما ترى  
فسيحكم ؟

● مجمع البحوث الإسلامية طبعاً  
● وأهل رئيس المجلس الأعلى للفتوى  
والرياسة مضطراً على تطبيع العلاقات  
الدبلوماسية بين الاندلس المغربية  
والإسبانية .. هل توافقون على مثل هذا  
التطبيع ؟

● أنا لا أستريح لمثل هذه العلاقات  
الدبلوماسية فإذا كانت هناك علاقات سياسية  
دبلوماسية كمنفذ لمصلحتنا الخارجية فهذا جائز  
أما التطبيع لمثل هذه الدرجة الدبلوماسية أمام ما  
يملونه فلا أستريح له أبداً .

اختلاف فيها وأخرى ليس فيها أحكام شخصية  
وهي التي تتباين فيها وجهات النظر التي  
تعتمد على أدلة شرعية مستمدة من الشريعة  
الإسلامية منها الفقه والاستنباط  
والعرف والمصالح المرسلة إلى غير ذلك ويقتصر  
إضافتها على الأدلة الشرعية ومسايرتها  
لتطويع المجتمع تكون مقبولة من الناس  
ويقتصر بعدها عن الأدلة الشرعية الحقيقية  
تبتعد عنها الناس وما زالت محل إختلاف  
لهذا إحتياج وهي أدل الخيرة والرأي إن  
يعرض كل منهم وجهة نظره وأملكه حتى  
يتبين جمهور المخاضعين والسامعين وجه  
الصواب .

● ليس اختصاص للفتى  
● في مجلس الشعب الآن يتم دراسة  
مشروع تغيير الثلاثة ، إلى ٥ هناك في  
أعمال البنية ... ملا ويبنى هذا التغيير من  
وجهة الشرع ؟

● أعمال البنية وما تقتضيه من تصب  
معية منسوبة إلى رأس المال وعلى يمثل في  
نطاق الربا أم لا مسألة جدلية بين الفقهاء  
وهل مجمع البحوث الإسلامية أن يفتي ال  
رأي فيها لأنه غير الجهة المختصة صراحة  
الاختصاص في هذا الأمر ولا يتكون الرأي







المصدر: الرافضة

التاريخ: ٢ رجب ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الخدمات

نرفض العنف ونرفض تشريعا جديدا للأرهاب .  
للعنف لإيذاء النفس ولا يحل مشكلة ولا يدعم فكرة .  
الشعب المصري يكتله يرفض إراقة دماء الأبرياء . سواء كانوا أقباطا أم مسلمين . ولقول الشعب بكتله ولا استثنى النصارى الإسلامى . فقيادات الإخوان المسلمين واضحة وحازمة في رفضها للعنف . وفي رفضها للمسلسل بأمن وحياة ومال الأقباط أو حتى إبطي واحد .  
فلابد من أن تصل إلى حوار مثمر مع الذين يتمركزون على أنفسهم ويستلقون على مواجهة المجتمع بالقتل ويهراقوا المسكن . فهذا العنف لإيذاء الدعوة الإسلامية . بل العكس هو الصحيح . لأن أسلوب العنف يخيف المسلمين قبل الأقباط . فمن الذى يقبل حكما شمره الإسلام إذا كان دعت به بكل هذه القوة . حيث يجمعون بين الإساءة والقضاء والتنفيذ . كيف يتقبل الناس حكم الإسلام وقد حرص دعاته على ربط الإسلام بالقسوة وبالعنف وبإعدام عند الاختلاف في الرأي .  
للخلاف سبحانه وتعالى أنه أمر رسوله المصطفى عليه الصلاة والسلام بالحلم . وأمره بأن يجادلهم بالتي هي أحسن . ونهاه عن أن يكون لفظا غليظا للقلب . ولا لا تفوضوا من حوله . وأمره بأن يرد على السيئة بالحيطة . حتى يتحول عدوه إلى ولي حميم .  
ماذا يريد أصحاب مبدأ العنف . هل سيتمكنون من الاستيلاء على الحكم بالقوة . اعتقد أن ذلك أمر مستبعد تماما . فصر تمييز على طول العصور بسلطة مركزية قوية . فلذا ارتكبتا حجم القوات النظامية التي تملكها الدولة . بالإضافة إلى رأى عام قوى يرفض أسلوب العنف والدماء . ويشعر برهبة شديدة تجاه المقتربين بالعنف . ولا يتقبل سيطرتهم على مفاهيم الحكم . أو وضعنا كل ذلك في الحسبان لأننا نرى القتل والترويع وإهراق المسكن أن يؤدي إلى سقوط الحكم في أيدي مرتكبي العنف .  
كل الذى ستحصده نتيجة للعنف هو مزيد من إزهاق الأرواح ومزيد من الدماء ومن الدمار . وستحصل كذلك استفزاز المصلحة . وزيادة أعداد قوات الأمن في الشوارع . ومنح رجال الأمن المزيد من الصلاحيات والامتيازات . وستحصل أيضا تأييد لقانون الطوارئ بحجة مواجهة العنف بل وأكثر من ذلك ظهرت هذه الأيام دعوة لأصدار قانون استثنائي جديد تحت مسمى قانون مكافحة الإرهاب .  
وهكذا يتضح أن العنف لإيذاء الإسلام ولا يؤدي إلى حكم الإسلام ولا يؤدي إلى استيلاء ولا العنف على مفاهيم الحكم . وإنما سيخلق العنف متخفا تموت فيه الحرية وتختفى فيه الديمقراطية تحت وطأة المصلحة في توسيع دائرة التشريعات الاستثنائية .  
علينا أن نتفحص جميعا أحاسنة العنف وتصديق نطقه . علينا جميعا أن نرفض إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب . بل إن واجبنا جميعا أن نصر ونطرح على إنهاء العمل بالقانون الطوارئ .





المصدر : **الوفاء**

٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القوانين الاستثنائية للقوانين ارميا ولا تمنع عنفا ، لان مركب العنف لا يعرف الحسابات ولا يفكر فيها . فهو مركبه وفي ذهنه انه سيقتل . او يرتكبه دون رهبة من العقاب . فلا فارق عنده بين عقوبة الاعدام وعقوبة الاشغال الشاقة . مثل هذه القوانين تخيف الانسان العادي الذي لا يرتكب عنفا ولا يفكر في تحدى المجتمع . ومن ناحية اخرى نقرم الاشارة الى ان قانون العقوبات المعدي فيه العطفية وزيادة . فوفقا له يعاقب مرتكبو لظلم حوادث العنف بالاعدام . ووفقا له يكون للثبوتية في مثل هذه الحوادث ان تحبس حيسا مطلقا . وتجندوه امد طويلة . ومثل هذا الحيس الاحتياطي اكثر فعالية من نظام الاعتقال . ولذلك انشئت الدولة وكل مسئول فيها ان تلتزم عن اصدار القوانين الاستثنائية . ولا داعي للقول بانها مؤلفة . فلكل قسيما من تاييد تشريعات عديدة صدرت على انها مؤلفة . علينا ان نذكر جميعا ان معركتنا من اجل حياة الفضل ومن اجل زيادة الانتاج ستتوقف . لان العنف من جانب المواطنين يزيد من طبقة الدولة ويضيع كل الجهود والاستثمارات في قتل وصراع داخلي يقضي على الاخضر والبليس .

**٤ - نعيان جمعة**









المصدر: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

٢ ٢٠٠٢

التاريخ:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المبررات الفكرية أو الإيديولوجية في كل ما  
الاستور ولا عقاب عليها.

- إن مناقشات اللجان يجب أن تمتد إلى ما  
يسمى الفكر النفسي في الأفعال الإرهابية، وأن  
تضم في عضويتها أطباء نفسيين لوضع أسس  
خاصة بالمخالفين المصابين بأمراض نفسية مثل  
إيداعهم مصحات وتشغيل الموظفين عنهم  
وعزلهم.

- إن الإرهاب موضوع المكافأة ليس إرهاباً  
دينياً فقط وليس ما يقوم به تنظيم «الجهاد  
الإسلامي» مثلاً، بل يشمل كل زمن وأسم أو  
فعل أو منظمة عموماً من دون اللجوء إلى  
الضموميات.

وعلمت «الحياة» من مصادر قضائية مصرية  
أن اللامع الرئيسية لقانون مكافحة العمليات  
الإرهابية مستعمل في النقاط الآتية:

لتنمة في الصفحة (٤)







## لجان مصرية تبحث في إصدار قانون

تتمة الصفحة الأولى

- الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مؤقتة، واستدراك هذه السلطات إلى المحافظين، إيجابية كل الأعمال المعلقة بالأمن والتنسيق مع السلطات المركزية في القاهرة.

- اعتماد الإدارة المركزية للمحافظات إلى العاصمة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات للمحافظين.

- خفض صلاحيات الضباط والفرقة والحرس الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجريمة والمخاطب.

- تحديد الجهات التنفيذية للتطبيق هذا القانون وتحديد الجهة القضائية المخاطب بها اختصاصات قضائية المنازعات الناجمة عن القانون.

- عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم التلويح من حرية الفكر والتعبير والمبادئ السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب، وهي حريات مخصوص عليها في الدستور.

- إن القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية إذ كان قانون العقوبات ينفذ حالياً دون هذه التفرقة وتفرغها، والمعار الذي يستطيع طرده هل هو الجاني الشخصي أو للجمعية.

- إن القانون الجديد سيؤدي إلى التشديد سعيًا وراء الردع والمخاطب على الأمن لكنه في الوقت نفسه سيمنح فرصاً لتقبل المرونة للصحة إلى المجتمع بعد ارتكاب الجرائم أو قبل ذلك.

- إن القانون سيحدد الطريق لما يسمى ثورة اشتراكية لبعض القوانين المعمول بها على قاعدة البقاء للثورة الأشد والاستثناء من بعض قوانين السيمينات التي شكلت نوعاً من التشريع التشريعي.

وعلى رغم بؤس الأمل التي ظهرت في الأفق بتجربة المذابح للامتنان لتحرير هذا القانون على أرضية ترس كل أشكال التطرف والأحزاب والمفكر القومي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الحياة»: «بعض التيارات الأصولية يترس حالياً بهذا القانون ويستند لواجهته بإعمال إرهابية جديدة لوقف مفعولها، إذ تشترط هذه التيارات بأنه موجّه في المقام الأول ضدها ويمثل عقبة قانونية كبيرة في وقف نشاطها، ويقتطع المجال أمام زيادة أحكام الإعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي لم يكن مطبقاً في الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام منذ حبات اعتقال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، وتمثل التشديد في صدور أحكام بالإعدام لثقلته المؤدية لقطر».

وعلى الجانب الآخر يرصد كبار المحامين القانون استبعاداً للظن في عدم دستورية، وعملت «الحياة» أن شخصيات دينية معتدلة تقر ضمها إلى عضوية هذه اللجان للوقوف على ارتكابها في مواد هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر دور رجال الدين على إبداء الملاحظات على النقاط الآتية:

- ملأه مواد القانون مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم واستدراكها إلى نطاق نشر.

- الأسس التشريعية التي يقيم عليها مبدأ التنبيه وشروطه سواء أقدم المتهم عليها قبل انتماء العملية الإرهابية أو بعدها.

- تصنيف المتهمين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية، وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها، والاخذ بمبدأ الإخراج شرط التوبة أو الانسحاب في المجتمع أو ضمن السر والسلوك وخمناً لذلك.





المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

□ في ندوة مكتبة سوزان مبارك :

## الشباب يقترح إصدار قانون لمكافحة الإرهاب

أكد عبد الله محمد صفر رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة - في الندوة التي نظمتها مكتبة سوزان مبارك التي افتتحها السيدة فريدة الرئيس مبارك وتضم ٥٠٠٠ كاتب - أن استراتيجية المجلس تركز في اعتبارها التوسع التربوي لاستيعاب الشباب بمشروعات الواسعة ، بهدف غرس روح الانتماء الوطني لديهم واستثمار طاقاتهم ودعمها للتربية . وقد اقترح الشباب خلال المناقشات إصدار قانون رادع لمكافحة الإرهاب والتطرف للحدود

مصر بيلتفتها إلى جو الأمن

وقال أن الإرهاب والتطرف ليس ظاهرة بين شباب مصر بغض النظر عن العوائد المادية التي تظهر جرس انذار لكل أسرة محسرة وإن تبدأ بجمعية في احتضان أبنائها حتى لا يسيروا وسط هوال الجنب الخطير لبعض الجماعات المتطرفة والارهابية التي تستقطب الشباب في مرحلة السن العرجة .

وقال أنه خلال هذا العام تم تخصيص ٢٦ مليون جنيه لمشروعات الشباب التي يستفيد منها نحو ٢ ملايين وإن خطة العام القادم تشمل ٤ ملايين شاب وإن الجهاز يضم لجاناً تقنيية لشباب الجامعات يتعاون فيها الشباب مع الوزراء والمفكرين بهدف ربط الشباب بالأحداث وحسم القضايا التي يدور حولها الجدل .





لنعمه الصالحة

• اننا في اشد الحاجة الى قانون لحماية المجتمع من الاخطار التي تحيط به .. وليس الى قانون خاص لمكافحة الإرهاب .

فنحن نخطئه اذا قصرنا القانون الجديد الذي تعدّه الحكومة حاليا على مكافحة الارهاب فقط بل يجب ان يشمل القانون الجديد كل الاجراءات والوسائل التي تتيح حماية المجتمع المصري من كافة الاخطار التي يتعرّض لها وكفّت السبب في انتشار جرائم غريبة مثل الاغتصاب وقتل الابناء او اللصدهم... والزوجة التي تقتل زوجها وتقتله وتضعه في أكياس وتسحقها وتسلطها وتطلق الرصاص

على المفكرين... وكل هذه الجرائم  
تخيلية على المجتمع المصري الذي  
كان يسوده الحب والمحبة  
والإخاء ويحلل المراده بعشوائية  
والنفرة والسلمة... وهذه  
الصفات كانت متماثلة في جميع  
المصريين ولكن للأسف بدأت  
تضعف تدريجيا منذ ثلاثين سنة  
حسب خيبت... وحل محلها العنف  
العائلي

وإسلافة علم الاجتماع وعلم  
النفس يرجعون اختفاء هذه  
الخصائص إلى عدد من الأسباب أهمها  
تجربة الرجال للعمل في الخارج  
تفكيرهم استرهم بلا عقل أو قلب  
فانحرف الأبناء .. كذلك اختفت  
بعض الشبشب على الحضرات ..  
اختفت العظرف عن طريق نشر  
فكر غربية عن الدين الصحيح  
أدى إلى اختفاء العف ..

والواجبة كل ذلك الجرائم  
والاخطار يجب ان تفهم ان  
المجتمع المعري مستهدف من  
هوى خارجية تريد بكل الوسائل  
تقويضه من الداخل وتدمير  
وتدمير الاقتصاد المعري وتغير  
اي تنمية اقتصادية وذلك عن  
طريق نشر الافكار المتطرفة  
واغراق الشباب في مستنقع  
الاعتناء بالخدات

والفنون الحال وحلي قاتون  
الطراز عجب الجليل نرجال الأمن  
للقدرة على إيجاد هذه الخطط  
والتحرك السريع لهذه  
الجيوش على هذه  
المدى واليس بعيدة - بل  
على اقل البعاد الجغرافية  
شجرتا وفرنسا واللتا يوجد هذه  
الجيوش اوجهه مثل هذه  
جرائم الاممية - بل انها  
تجسس ايضا قوانين حماية  
الجيش - ولتلقى في الشرطة  
عمل على ايجاد هذه الجرائم  
في قبل ان تقع - وتوقع  
تضرر السبع اوجنتها -  
ان لا تقتصر من هذه القوانين  
تجسسنا ١٠ و ١١ من قبل  
في احد ان الدولة تضرر  
انين عقوبة الحريات او انها  
انين سيرة السيرة //

لأننا يجب ان نحى مجتمعنا  
بكل الوسائل المشروعة .. وان  
نحافظ على استقرارنا الذى  
يخسدها عليه الجميع .. حتى  
تتفرغ لخدمة موارنا الاقتصادية  
وإن نعيد للمجتمع صفاته  
الجيدة ، والفضائل التى كنا  
تحتل بها ..

**فنبيل أباطة**





المصدر : \_\_\_\_\_

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٦٢

# محكمة خاصة .. في «سبوتنيك» الديمقراطية .. محاكمة الإرهابيين

علمت «المساء» .. أن قانون الارهاب الجديد الذي ستقدمه الحكومة إلى مجلس الشعب خلال أيام ينص على تشكيل محكمة خاصة على مستوى الجمهورية تتولى محاكمة من تثبت عليهم تهمة الارهاب . وعلمت «المساء» .. أن القانون لن

يمس كيان الديمقراطية والحرية من قريب أو من بعيد .. بل يعمل على دعمه بما يؤدي إلى ازدهارهما . كما علمت .. أن القانون الجديد لن يلغى قانون الطوارئ .. بل سوف يعمل الاثنان معا جنباً إلى جنب .





المصدر: وزير



للتشوي والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ ربيع ١٩٩٢

سؤال الأسبوع

# قانون لمكافحة الإرهاب كيف؟!!

مصطفى علي محمود  
صلاح الشيباني  
محمود عبد التكتون

لم يمد هناك شك في أننا نحتاج د إجراء ما « لمواجهة هذه الموجة العنيفة والشرسة من الإرهاب والتي كان آخر ضحاياها د . فرج فودة .. ومن المفارقات الغريبة أن د . فودة الذي طالب مرارًا وتكرارًا بضرورة إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب .. راح ضحية هذا الإرهاب .. ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : ما هي هذا الإجراء .. وهل يكون إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب ..





المصدر : **أكتوبر**

التاريخ : **١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستشار سعيد العثماوى :  
**القوانين الحالية قاصرة  
عن مواجهة الإرهاب**



سمير سرحان :  
**قانون الإرهاب  
ليس بدمية**



د. يحيى الجمل :  
**نحتاج إلى التفكير  
الموضوعي  
بعيداً عن الانفعال**

ثروت أباطة :  
**حتى لو عدلنا الدستور  
فالقانون مطلوب..**



د. محمد حلمي مراد :  
**قانون العقوبات  
كاف للردع**



لطفي واكد :  
**أوافق بشرط ضمان  
الحريات السياسية**





وإذا كنا فعلاً في حاجة لإصدار هذا القانون فكيف يكون .. وما هو شكله الخاص وملائمة العامة .. ثم ما هو موقف المستور من مثل هذا القانون . هذه التساؤلات طرحناها على الكثيرين من مختلف الاتجاهات .. وهذه كانت إجاباتهم ..

### وحش كاسر !

□□ الكاتب الكبير ثروت أباظة وكيل مجلس الشورى يرى أننا في أشد الحاجة إلى مثل هذا القانون الآن أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى لنا قمع الإرهاب وردعه قبل أن يتحول إلى وحش كاسر يطرح بأمن مصر واستقرارها . وحول ما يريده البعض من مخالفة هذا القانون للمستور يؤكد ثروت أباظة أن المستور وضع أصلاً للحفاظ على استقرار مصر .. ومن ثم فلا بد من تعديله إذا كان يتعارض مع إصدار قانون مكافحة الإرهاب !

### ذات فاعلية !

□□ ويمتدح د . محمد حسني مراد أمين عام حزب العمل أن الإجراءات للتصوير عليها في قانون المعربات كالمية لزود أي حوادث يمكن أن تعرض بالإرهاب اللهم إلا إذا أريد تهميم الفكر وليس الفعل الذي يوصف بهذا الإرهاب .. وعندها يكون هذا القانون غير مستوري لأن حرية التفكير والتعبير عنه مباح قانوناً ولا يجوز تقييده .. فضلاً عن أنه من الثابت علمياً أن قانون الطوارئ الذي تحكم به البلاد منذ عام ١٩٨١ وما يعطيه من سلطات واسعة للسلطة العامة قد هجر من منع الإرهاب المسلح عما يؤكد أن مكافحة هذا الإرهاب لا تكون ذات فاعلية بالإجراءات الأمنية وحدها .. بل يجب معالجة الأسباب والذرائع الكامنة وراءه من بلجارت إلى استخدام ما تسببه بالإرهاب السلع .

وإذا كان وزير الداخلية يحترض على أن قانون الطوارئ يعطى المحكمة أمن الدولة صلاحية الرقابة القضائية على أسباب الاعتقال بعد مرور شهر على واقعة الاعتقال ..

وامتكانية الطعن في قرار المحكمة بعد شهر آخر أمام دائرة أخرى .. فإن إهانة الاعتقال دون أسباب جديّة تتحقق منها السلطة القضائية تعتبر تهديداً خطيراً لحرية المواطنين ..

وأعطاه الشرطة سلطة واسعة يمكن أن تتخطى كوسيلة للانتقام في حالات لا علاقة لها بالإرهاب المسلح .. بل قد تكون بسبب منازعات شخصية أو سياسية !

أما ما يقال عن وجود بعض قوانين لمكافحة الإرهاب في الدستور الأخرى .. فإنه لا يجوز أن تنقل عنها إلا في ظل النظم القضائية والأمنية السائدة في كل دولة .. حيث أن القانون الذي يفرض لمعانة حالة من الحالات يجب أن تنظر إليه في ظل القواعد العامة المطبقة والتي تكفل الحفاظ على حريات المواطنين وحقوق الإنسان

المعترف بها عالمياً .. وما نحن أولاء نرى أن منظمة العفو الدولية توجه النقد إلى الإدارة الأمريكية لأنها اعتقلت عدداً كبيراً من مصريي الشغب في لوس أنجلوس بالرغم من أن ما حدث كان ثورة للسود ضد الشرطة المتحاملة عليهم والمتحيزة إلى السكان البيض .. فضلاً عن أن الذين ارتكبوا هذا الاعتداء على السائق قد استغلوا من وظائفهم - كما جاءت الأنباء أخيراً - رغم تبرئتهم قضائياً .

### سطح المجتمع !

□□ أما ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد بالقاهرة فخطاب قبل أن تقرر إصدار هذا القانون من عدمه بضرورة تشكيل لجنة قومية تضم كافة التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية والأمنية .. وذلك لإعادة تنظيم جميع القوانين الحالية والتأكد من مدى قدرتها على ملازمة الإرهاب وردعه .. فإذا لم تكن هذه القوانين كافية بذلك .. فعلى اللجنة أن تتروح وتتأقش قانوناً آخر يواجه بحسم هذا الإرهاب الذي ترفضه بنفس القوة التي لود بها حرية المواطن وأمنه واستقراره . كما أن هذه اللجنة القومية مطالبة أيضاً بدراسة أسباب وأصول وطبوع طوائف الشعب التي طغت على سطح المجتمع في الآونة الأخيرة .. حيث إنني لست من أصحاب الرأي الذي يرجع أي حادث إلى ارتفاع الأسعار والبطالة أو بعض الأزمات المزمنة الأخرى وإن كنت لا أستطيع أن أنكر أنها تعد متاعاً صالحاً للمث بأم مصر !

ويركز ياسين سراج الدين على أهمية الحوار مع كل الأطراف مؤكداً أنه الفتح على وزير الأوقاف أن تضم قوائم التوعية التي تجوب محافظات مصر بعض رجال السياسة والفكر والأدب والصحافة .. وألا تقتصر فقط على رجال الدين وخاصة الرسميين منهم .. لأن أي شرع حكومي رسمي أصبح مشكوكاً فيه . ورغم تحريض وزير الأوقاف بالفتوح ياسين سراج الدين فإنه لم يعمل به حتى الآن ..

لذا .. هذا هو السؤال ؟





## قتيل الإرهاب !

□□ ويقول د . ميلاد حنا : سارت الأمور في مصر مسارا طويلا متعرجا .. وبعد مقابلي مع الرئيس مبارك في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ عندما خرجت مع آخرين من سجن طرة .. كتبت كثيرا عن أن الرئيس لنزع فتيل الإرهاب والفئدة الطائفية في مصر .. ولكن تراكت الأمور وسارت مسارا طويلا متعرجا .. وكانت النتيجة هي هذا الاستقرار للشوب بالحق .. ولم يعد من سهيل أمام الدولة إلا أن تتخذ ما تقتضيه من إجراءات وأن تصدر ما يستصدره من قوانين .. ولكن جعل كل ذلك هو الجانب السلبي للعمل وما لم يكن مرفوزا بتعديلات جوهرية في سياسات الحكومة لئلا يكون الحل كاملا أو شاملا .. وأرى أنه يجب إتمام الحملات الحالية ومهبط صدور القانون لئلا وأن يتم تشكيل وزاري جديد يتضمن وجهها ذات معدلية لدى كافة الناس وتقدم برنامجا محددا وموضحا وأقرحه له النقاط الرئيسية الآتية :

- التعاون بين الأجور والأسعار .
- وضع خطة عاجلة لحل مشكلة البطالة على لط ما قام به هتلر عام ١٩٣٣ أو روزفلت في ذات الحقبة باختيار مشاريع هندسية تحتاج إلى كثافة عمالية عالية تقص الشباب بأجور معقولة .
- وضع سياسة جديدة للإسكان توفر السكن بإيجار معقول من خلال خطة متوازنة للتحويل الذاتي .
- وضع تشريع في ذات الوقت يمرض ضرائب على لط القانون الأمريكي ليس على الدخل .. وإنما على الفرة "Capital gain tax" أي على الفروق بين ثمن الشراء و ثمن البيع ونسبة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ ٪ من هذا الفرق .. لأنه لم يأت نتيجة عمل بل نتيجة تضخم . أي الأرباح من تجارة الأرض أو بيع الشقق التملك أو ما أشبه ذلك .. حيث أن مصر شاهدت مؤخرا فروقا رهبة بين الدخل والثروات وخصاج الأمر إلى تعديل سريع يبرر الاستثمارات للمشروعات السريعة التي تستوعب البطالة .
- تعديل مناهج التعليم لكي تكون أكثر عقلانية وتدعو للوحدة الوطنية وحقوق الإنسان .

● رعا يكون العلاج المرفوت السريع هو في تعديل برامج التلفزيون لتتبع ثقافية وعظمية عامة .

□□ ويطالب لطفي واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس مجلس إدارة وتحرير جريدة الأمل بدراسة هذا المشروع جيدا من الناحيتين القانونية والأمنية .. فإذا كان هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون جديد ليجب ألا يتجاوز هذا القانون حدود مقاومة الإرهاب إلى مقاومة الحريات السياسية التي يكتفلها الدستور .

لأبد إذن - يضيف - أن نتأكد أولاً إذا كانت القوانين الحالية تكفي لمواجهة الإرهاب بشكل جيد أم لا .. هذه المسألة يجب دراستها وبحلها مع الذين يطالبون بهذا القانون للاستماع إلى وجهة نظرهم .. وهل هناك لفرات معينة في القوانين الحالية تحول دون التصديق للإرهاب على الوجه الأكمل !!

## متعددة الأذرع !

□□ ويعترف د . سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية بأنها في حاجة ملحة إلى قانون لمكافحة الإرهاب .. ولكنه يشك في أن هذا القانون سيستطيع القضاء على الإرهاب والعف !! - لماذا !

لأن هذا يخالف على طبيعة القانون نفسه لفر لم تكن إجراءاته سريعة وبمسة فإن المتهمين أو المشبوهين لن يعدموا هم أو عائلاتهم استخدام

الحيل واللاعيب للانتفاف حول القانون والحروب من مضمرته .. وهذا هو المحظور الأول .. أما المحظور الثاني على إصدار هذا القانون فهو أن يكون سهلا وسريعا أكثر من اللازم بحيث يؤدي إلى ملاحقة ومعاقبة بعض الأبرياء .

نحن إذن يصده معادلة صعبة في صياغة القانون بحيث يكون أفضل من قوانين الطوارئ الحالية وأسرع منها .. ولكن دون أن يخل في نفس الوقت بالإجراءات التي تسقط الحقوق الإنسانية للتعهم أو المشتبه فيه . ولكن حتى في حالة صدور قانون مثالي بهذه المواصفات فإنه لن يكون كافيا .. ومن ثم لابد من التعامل باستراتيجية متعددة الأذرع لحاصرة واحتواء الارهاب تهيدا لتقليصه والقضاء عليه .

وهذه الاستراتيجية المتعددة الأذرع لابد وأن يكون لها ذراع اجتماعية .. ذراع اقتصادية .. ذراع تربية .. ذراع إعلامية .. ذراع روحية .. ثم تكون الذراع القانونية مكملة لهذه الأذرع الخمس .

## التلاعب بالدين !

□□ ويسوق السشبان: عبيد . يعيد الضماوى : أتفق مع ضرورة وضع قانون جديد يستهني بتجارب الدول المتقدمة







## دعوة للإرهاب

□ □ ويعتقد كمال خالد : عضو مجلس الشبيبة أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب هو دعوة للإرهاب وليس هناك من أمل في أن تعود المياه إلى مجاريها إلا إذا عدنا للقانون الطبيعي الذي يعطي كل شخص حقه ، وهو استقلاله الشريف في المقاومة والزحف في الانتقام ، وإذا عرض هذا القانون على مجلس الشعب فستكون الفرصة قائمة لدى طلبة هذه البراءة - اللسور للعلن في عدم مسيرته ..

ويضيف : إننا لسنا على حاجة إلى قوانين الطوارئ ، بل إننا بحاجة إلى إرهاب ، والأسلوب الديمقراطي ، وسددهم في كنفهم ، إنهم يعيشون للشعب محتجاً بالوئدة الوطنية وللشباب الاجتماعي ..

□ □ ويختلف الكاتب صالح مرسى مع هذا الرأي حيث يؤكد أن إصدار قانون لمكافحة الإرهاب أصبح ضرورة ملحة لأنه سيحل محل قانون الطوارئ الذي نقول عنه أنه قانون شاذ ولا معنى له ..

ويضيف : إن ما تطفه الجهات الشفطرة ليس سياسة وهم يحتاجون إلى نوع من الردع سوري ، بالتأكيد قانون جديد لمكافحة الإرهاب وخاصة أن القوانين الحالية لا تكن دليل أن الجهات الشفطرة مارست نشاطها قبل اغتيال الشيخ الكشي وطوال ١٦ عاماً حتى الآن دون أن ترفع ، والقفل في اللغة التي يتحدث بها هؤلاء والتي وصلت دروتها بأغتيال الدكتور فرج فودة التي لا يمكن يكل سوى رأيه فقط ، فإذا كان عديم الرأي بالقفل فإنه لابد من ولغة مع هؤلاء واستخدام التبع معهم ..

ويقرر صالح مرسى أن يتضمن القانون المقترح تشديد العقوبة على جرائم الإرهاب ، وإشادة محكمة خاصة تقفل هذه الجرائم ، كما يمكن الاسترشاد بنود وقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الأوروبية ، مع الأخذ في الاعتبار ألا تعطى الشرطة أية سلطات قضائية أو صلاحيات جديدة حتى لا تسيء استعمالها وخاصة أن هناك حركة في العالم تهدف حرية الإنسان ..

إبداء الرأي فيها قبل صدوره بالقفل .. والمحكمة الدستورية من قبل ومن بعد محكمة مصرية تراعى ظروف مصر وتستقر ما إذا كانت هناك دواعي تفرض من قانون استثنائي أم لا ..

## في هذا المجال !

□ □ أما المستشار مأمون الحضيبي فيرى أن الحديث عن قانون لمكافحة الإرهاب هو حديث عن جهول حيث لم يصدر عن أي جهة رسمية شيء يوضح مفهوم هذا القانون .. ولا أعتقد أن هناك ما يبرر صدور قانون لمكافحة الإرهاب أخشى أن يكون المقصود منه هروب وزارة الداخلية من رقابة القضاء كما أن لدينا قانون العقوبات الذي تصل أقصى عقوبة فيه إلى الإعدام ، وهو القانون الذي حركم بوجهه سيد قبط ، فهل هناك عقوبة سيقتصر عليها أكثر من الإعدام ؟ أما إذا كان المطلوب صدور قانون للأدلة فليس هناك أحد يطلب محاكمة الناس بغير أدلة .. كما أن القضاء الجنائي عندما ليست عليه قيود في هذا المجال .. وإذا كان المطلوب صدور قانون للإجراءات فلا أعتقد أنه قد حدث شيء يعرقل العدالة حيث للمحاكم الجنائية سلطات الواسعة .. بل إن لدينا محاكم أمن الدولة والطوارئ أما إذا كان المقصود صدور أحد القوانين الإحترازية فلدينا قانون الطوارئ المطلق منذ ١٢ سنة وإذا كانت الداخلية تؤكد أنها لا تستطيع اعتقال فرد لأكثر من ٤٥ يوماً يمكن بعدها للديانة أن تفرج عنه .. فإن الرد على ذلك أن المراجعية التباينة من المختل ليس بسبب عدم فنية القانون وإنما بسبب عدم تقديم وزارة الداخلية للأدلة الكافية التي تبرز الاعتقال ..

لمكافحة الإرهاب كما يدرس هذه الظاهرة وأسبابها والأفكار المكونة لأصاها حتى يكون قانوننا متلائماً مع الظروف الجديدة في مصر .. والواقع أن القوانين الثلاثة في مصر قد أصبحت قاصرة عن مواجهة الإرهاب .. القانون الثالث للعدل صدر عام ١٩٤٨ واستطاع أن يعالج كثيراً من المشاكل الحالية والمتوقعة ولكنه أصبح قاصراً عن حل المشكلات الناجمة عن الثورة التكنولوجية التي لم يكن بالوسع توقعها عام ١٩٤٨ ، أما قانون العقوبات الصادر عام ١٩٢٧ فقد أدرجت عليه تعديلات متعددة غير أنه لم يتفرغ من يحدث إرهاب بالصورة التي نشفت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية وأن يكون الإرهاب بهذه الشراسة مع قوى الدولتان يستند إلى تفسير مغلوط للنسب أو مفاهيم خاطئة للشريعة الإسلامية ، أما قانون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٨ فقد كان يوجه أمراً مبرهنة في واقعها ، ثم أدخلت عليه عدة تعديلات في الثمانينات قللت من شأنه وقللت من أخطاره .. وقد طهر بالقفل - قصور هذا القانون عن مواجهة الإرهاب الجديد الذي ظهر كالمرض الوبيل في مصر ..

ويضيف المستشار العشماوي : لابد من أن نستفيد من القانون المقترح بتجارب دول مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، التي رأت أن القانون العام لا يكفي لمواجهة الإرهاب وأنه

لا بد من صدور قانون خاص لهذا الغرض .. كما لابد أن يتضمن القانون المقترح تدابير إحترازية وإجراءات وقائية لمنع الجريمة الإرهابية وتوقعها ، ولا يقتصر على مجرد وضع قواعد لضبط وصعابة الجريمة الإرهابية على أن يكون ذلك بشكل مدروس ومتعمد عليه حتى لا ينتج عنها ما يسيء إلى بره أو يثقل من مواطن ..

وقد نهتبا كثيراً إلى أن التلاصق بالدين سوف يدفع إلى إصدار قوانين تحد من حرية الأفراد أو تهدد بعض الأفراد ولكن المثل أن يصدر القانون بمثابة بحيث يقتصر على مواجهة الإرهاب والإرهابيين فقط .. ويقول المستشار العشماوي : إن مسألة دستورية هذا القانون سابقة لأزمانها ولا يمكن





على احتمال السياسيين وهذا يعني أننا نقفون على مرحلة خطيرة جداً من مراحل ممارسة الإرهاب والتي تستلزم على المطبات الأساسية التي تلزم عليها التجربة الديمقراطية في مجتمعاتنا الآن .

والتى أرى أن هذا القرن يجب أن ينطبق على موضوع الأسلحة التى انتشرت بكثرة في الفترة الأخيرة وذلك بجمع هذه الأسلحة وإعادة الترخيص لمن يستحق فقط وذلك نستطيع حصرها ومنع تسريبها لمجتمعات الإرهاب ، أيضاً لابد أن ينطبق القانون إلى أن القتل بسبب الخلاف في الرأي وتزوير المواطنين ومحاولة الفرار إلى السلطة مهما كانت الوسيلة يعد من أعمال الإرهاب .

لقد سبقتنا العديد من الدول العريقة في الديمقراطية بإصدار قوانين لمكافحة الإرهاب لها من المانع من إصدار هذا القانون عدداً ولكن يجب أن نعلم جيداً أن هذا القانون ليس العلاج السحري لمشكلة الإرهاب بل لابد من البحث في جذور المشكلة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى التطرف والنفذ حتى نستطيع أن نتجنب ذلك .

### تجريم الأفكار !

□□ أما د . محمد حضور أسئلة القانون

الاستورى فيعترض على إصدار قتل هذا القانون وخاصة في الوقت الحالى مؤكداً أن هناك قانوناً للمعريات يعد من أقسى القوانين في العالم وبه من النصوص والإجراءات ما يفي عن قانون خاص بالإرهاب لم علينا أن نوضح أولاً ما هو الإرهاب ، وما هي الجريمة التى سيواجهها هذا القانون ، وهل سيجرى العمل للمادى أو الأفكار والمبادئ ؟ وأجب هنا أن وضعه أنت إذا انتقلنا من تجريم الأعمال إلى تجريم الأفكار فهذا يعارض مع مبادئ الديمقراطية .

وإذا كان البعض يردد أن هناك دولاً متقدمة لديها قانون خاص بالإرهاب فيجب أن يعرف هؤلاء أن هذه الدول أصدرت هذا القانون كإجابة وتجريم الفعل الذى وليس تجريم الأفكار كذلك يردد البعض أن قانون الإرهاب

الاستورى يحقّق الفاعر مع الرأى القاتل بعدم وجود حامية على الإطلاق لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب . ويضيف .. هناك ثلاث حجج يعرضها المؤيدون للقانون هي : ضرورة إطلاق رجال الأمن في التصرف بدون إذن من النيابة وهو أمر يفره قانن الطوارئ الحالى .. والحجة الثانية هي إطلاق يد الشرطة في استعمال السلاح وهو أمر أيضاً يحده القانون ويحصره في حالات محددة - مع العلم بأن بوليس سكرتلات يداره الشهر لم يكن يحمل سلاحاً على الإطلاق حتى وقت قريب .. والحجة الثالثة هي ضرورة تقليص العقوبة على عمليات تهديد أو تشجيع الإرهاب وهي عبارة مطاطة يمكن أن تخرج على حرية الرأى والتعبير ويمكن أن تفسر وفق المرمى الشخصى .. وبالتالي كل هذه الحجج مردودة عليها بأن لدينا « ترسانة » من القوانين التى تلى بالحاجة .. وبلا من إصدار قانون هذه الصيغة علينا أن ندوس الأسباب الحقيقية للإرهاب سواء كانت سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو فكرية .. إلخ .

أما القول بأن هناك قوانين لمكافحة الإرهاب في أوروبا فمردودة عليه بأن هذه القوانين لا تمنح صلاحيات واسعة أبداً ، ولا تحتوي على فقر ما يحصره قانون الطوارئ حتماً مثلاً . ويضيف د . عاطف البنا : إذا أريد مجلس الشعب قانوناً لمكافحة الإرهاب فيسكون من السهل الطعن في دستوريته خاصة إذا تضمن القانون زيادة مدة اعتقال <sup>١٢</sup> أفراد إلى ستة شهور أو ستة مثلاً دون ظلم وهو أمر يتناقض مع المادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أنه لا يجوز تحصيل أى عمل من أعمال السلطة من الطعن القضائى ..

### مرحلة خطيرة !

□□ ويطلب د . صبحي مروحان رئيس اللجنة المصرية العامة للكتاب بضرورة صدور مثل هذا القانون وفي هذا الوقت بالذات .. فقد زادت حركات العنف ووصلت إلى احتمال أصحاح الرأى والفكر بعد أن كانت مضبوطة

وبقول : الذين يتحدثون عن عدم دستورية القانون المقترح يارسون نوعاً من الفلسفة لأنهم يتجاهلون واقع الإرهاب الذى نعيشه الآن بحيث أصبح هناك جنود مختصين بحراسة كل صاحب رأى .. فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور .. فهل هذا معقول ؟ وإذا كان الدستور يعارض فعلاً مع نصص القانون المقترح فلماذا اقترح أن تعدل الدستور نفسه .

### محل نقاش !

□□ أما الكاتب الصحفى كامل زهيرى فيؤكد أن هناك احتياجاً شديداً لإصدار قانون لمكافحة الإرهاب بشرط عدم الجمع بينه وبين قانون الطوارئ ، ويشترط أن يكون القانون الجديد عند الخلف .. ويضيف : إن القانون الجديد سيكون استثنائياً أيضاً فلا بد أن تحصر فيها وضع له .. كما لابد أن نعتبره أيضاً مبرراً لإلغاء قانون الطوارئ لأن الهدف ييساهل هو مواجهة الإرهاب وتبصير الديمقراطية في نفس الوقت وهذا ما حدث في الدول الأوروبية التى أصدرت قوانين مماثلة مثل القانون الذى صدر في إنجلترا ودأ على هجمات الجيش الأيرلندى .. والقوانين التى صدرت في إيطاليا وفرنسا وألمانيا .. وكما لم تؤثر في السيرة الديمقراطية .

ويختلف د . كامل زهيرى مع الذين يطالبون بتبوير الدستور إذا تعارض مع القانون المقترح ويقول : لابد أن يكون القانون دستورياً وعمل نقاش واسع في مجلس الشعب ، وأن يكون هدفه الأساسى تشديد العقوبة على أعمال الإرهاب مع تحديد التهمة بدقة بحيث يعاقب الجاني دون أى شخص آخر أما أن تعدل الدستور لئلا يتفق مع القانون فهو أمر غير منطقي لأن الهدف الأساسى هو احتياط الاستقرار السياسى .. فكيف يتأتى ذلك بتغيير الدستور ؟ !

### تقليص العقوبة !

ويتفق د . عاطف البنا أسئلة القانون





المصدر : **الكنة**

للتشري والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

### إطار شامل !

□□ أما د . يحيى الجمل استاذ القانون  
المشهور فيرى أن صدور مثل هذا القانون في  
هذه الظروف قد لا يكون أمراً مرغوباً من حيث  
المبدأ ولكنه يحتاج عند وضعه إلى منتهى الدقة  
والاحساس بالتوازن من ناحية وحريات  
وحقوق الأفراد من ناحية أخرى ، أيضا يجب  
تحديد صالحي يعنيه الإرهاب ؟ ومن يحمده ؟  
هل نطلق يد رجال الأمن في تحديد الإرهاب أم  
نجعل رجال القضاء يشاركون في تحديد من هو  
الإرهابي ، الأمر ليس سهلاً ويجب أن ننظر إليه  
في إطار شامل فنحن دولة تتطلع للتنمية  
وتبحث عن الاستثمار وأكثر شيء يؤثر على  
ذلك هو الحديث عن الإرهاب ، أن ظاهرة تفكيك  
الأموال بعد كل حادث تهدد ظاهرة متعلقة  
فيجب ألا تكون المسألة مجرد رد فعل لحادث  
يشع لاهد من التفكير الموضعي بعيداً عن  
الاعتدال ، الأمر يحتاج إلى التمهيد والدراسة  
المتأنية .

□

سيبقى قانون الطوارئ وإذا أصبح هذا فسيكون  
كارتة لأن القانون الجديد بالتالي سيتضمن من  
الإجراءات الاستثنائية اللازمة لمواجهة  
الإرهاب أكثر من الموجودة في قانون  
الطوارئ .

### حرب أهلية !

□□ ويقول الكاتب وحيد حامد !  
نحن في أمس الحاجة لصدور هذا القانون  
لمواجهة مشكلات العنف والتطرف التي  
انتشرت في الفترة الأخيرة وهذا لا يتعارض مع  
الديمقراطية بل يحميها فالدولة مطالبة بحماية  
المواطن من أي ظلم أو تعسف يقع عليه من  
مواطن آخر كذلك لا تسمح الديمقراطية  
بمحاوله بعض أفراد الشعب فرض أفكارهم  
بالقوة على بقية المواطنين ، لا يجب التهوين مما  
يحدث الآن .

لا بد من قانون يحس الوطن من حرب أهلية  
بدأ دعاتها يتصاعد الآن .  
أيضا لا بد أن يتضمن هذا القانون تحديد ما هو  
الإرهاب وتوحيده حتى لا يكون خاصاً بالإرهاب  
الدين فقط كذلك لا بد أن تكون العقوبة رادعة  
وسريعة وأن توجد نوصية من المحاكم التي تنظر  
مثل هذه الجرائم ولا بد أن يستند هذا القانون  
بنوده من الشريعة الإسلامية التي فيها العقاب  
الرايع ، والوطن يحتاج الآن بدأ من جديد  
لمواجهة هذه الأمور .





المصدر : **الأمم - رام**

التاريخ : **1 1 1971**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مقدم شرطة د . محمد الغنم أهدى  
مكتبة مجلس الشعب كتابه « الإرهاب  
وتشريعات المكافحة في الدول  
الديمقراطية » ليكون تحت تصرف  
الأعضاء أثناء مناقشة مشروع قانون  
الإرهاب .





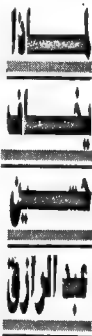


### المشاكل والحلول

فلذا نلص الدولة وإيضا بعض الأفراد على التمسك بوسائل تقنية وأساليب عاقلة وعظيمة في محاولة إيجاد حلول للمشاكل المتعددة التي تواجه مجتمعاتنا ، لذا نواجه مشاكل في التعليم بل وبمفهوم نواحي الحياة ... في الاقتصاد والتعليم والصحة والأمن وزيادة عدد السكان ولا يستطيع أحد ان ينكر ان هناك جهودا ضخمة تبذل وأموالا طائلة تنفق للقضاء على تلك المشاكل او على الأقل الحد منها ومنعها من الأزيد . فهذه مثلا مشكلة ازدياد عدد السكان . المستوطنون يحاولون حل المشكلة عن طريق الإعلانات والمشكلات ومراكز الرعاية الطبية وأحييت المست المكثورة على ذلك بدون جدوى حقيقية لمزاولات الأعداد لتزايد والمشكلة تتكاثف فلماذا لا نتجأ الى أيجاد حل واقعي وعلمي ؟ انه من المعروف ان نسبة الزيادة في المواليد تكون أعلى بين طبقات النساء غير المتعلقات لهذا تساهلن الجهد لعمل مشاريع بسيطة في القرى والأحياء الشعبية لالتصام الفرصة للزوجة في بعض الأساق التي لا تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة مثل التعليم والصحة والسكن الأثرة بعض الصناعات التقليدية مثل تنظيف وتجميل اللقحية والنظف او رعاية المواليد .. الخ . ومشكلة أخرى تحتاج الى حل عملي وجريء الا وهي مشكلة التعليم والمتمدين لكل وزير يأتي الى عرس الوزارة المختصة بالتعليم يحاول حل مشكلته عن طريق تغيير المناهج وتحصيل البرامج وحذف الصلصات من الكتب وتدريب الطلاب على شذاج من الاستعدادات وكلها حلول عاجزة لانفس اب المشكلة فلماذا تلك والدوران اما مشكلة للشغل الآن فهي الأمن فمن يند مثالي الرئيس الصفات فرض قانون الطوارئ بقلية صغلة المجتمع من أعمال العنف والأرهاب فهل تحقق ذلك ؟ ان مواجهة العنف بالعنف والأرهاب يطوائن اشد والتي لم يأت بنتيجة لهذا لا تتجأ السلطات الى موار صريح مع المستوطنين من أعمال العنف والأرهاب في محاولة لفهم ملبور في انهموم وتحليل المفكرهم . ان التغيير هو سمة الحياة وستنشا ومكان يصلح لحل مشكلة ما ان الناس ليس هو جاذبة في الأسلوب الامت لكل نفس للشكلة في الحاضر واعتقد ان لدينا من للإستات ومراكز للبحوث المتخصصة ليعاى لتقديم المشورة القائمة على لمس والحياة وعلمية لمشكلتنا .

عبد الفتاح نصير





## من قانون الإرهاب؟

● عندما يلوى الكاتب عنق الحقيقة لمجرد الاثارة لا يصبح الصمت عليه ممكناً ، خاصة اذا كان يعبر عن فكر شيوعي لفظته الجماهير الى الابد .  
● والكاتب الذى نقصده هو حسين عبد الرزاق رئيس تحرير مجلة اليسار ؟ الذى صور له خياله ان الحكومة تستغل جريمة الجماعات الظلامية التى اغتالت فرج لودة وحالة السخط والغضب التى اجتاحت الشارع المصرى لتمرير قوانين وممارسات قمعية جديدة لن تطل الارهاب وحده ولكنها تستهدف الوطن كله والقوى السياسية المعارضة جميعا واى تحرك جماهيرى .

● يقول حسين عبد الرزاق ان تحالف اليسار ونواته المقترضة ( حزب التجمع - الحزب الشيوعى المصرى - الحزب الديمقراطى العربى الناصرى ) سيقود المعارضة الجماهيرية !





## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

١٩٩٩

### التعليق

● رغم سقوط الشيوعية في كل مكان بالعالم ولخولها إلى متحف التاريخ لا يزال الشيوعيون المعبرون مستعربين في طرقتهم بعد أن صدقوا الاكثوية التي اخترعها بان جاماير العمال والفلاحين تلك في انتظارهم للتفاهم بأسورة شيوعية كبرى !!

ورغم أن التجربة الديمقراطية استوعبت الفصائل الشيوعية في بعض الأحزاب لتصبح لهم فرصة العمل الطنسي في إطار الشرعية والقانون إلا أن الشيوعيين يحاولون استغلال الديمقراطية في نشر أساليب العمل المرو التي يقومون بها وعلى رأسها إثارة الجماهير بقلب الحقائق وإعلان الاكثوب.

والكتاب حسين عبدالرازق مثال حي على ذلك فقد ابتذل حزب التجمع في امتداد ترخيص رسمي باصدار مجلة شهرية باسم «السيار» تكون لسان حال الشيوعيين وهي المطبوعة الوحيدة في مصر التي تنشر بيانات والحجج الحزب الشيوعي المصري بالتفاهم وتحرص على إبراز وجهة نظره في أي

موضوع تشره رغم أنه حزب سرى غير شرعي .  
● كما يستلزم حسين عبدالرازق الإثارة الجماهيرية في تحرير هذه المجلة حتى تحوت إلى منشور مرو من منشورات الشيوعيين .  
● وقد وجد حسين عبدالرازق في جريمة اغتيال فرج فوده فرصة لبلند بالأرهاب ويشارك في مكافحة التطرف وأما إيهام

الحكومة ويتهمها ببيع كل الكورى السياسية حتى ولو كان هذا الاتهام بغير السفرة ، كما أن الربط بين الحكومة والجماعات الارهابية بغير الاستمزال .

● أن حسين عبدالرازق يدعي أن الحكومة تستغل الجرمية لتدمير قوانين لصعبة جديدة .. والتعقيد التي يعرفها الجميع أن ممارسات الجماعات المتطرفة في مصر وعلى رأسها أحداث العنف التي شهنتها فرج فوده بدمويوط مؤخرًا وحادث اختراق فرج فوده كنت ما كان يطالب به البعض منذ فترة باصدار قانون خاص لمكافحة الارهاب .

● وهناك دول كثيرة سبكتنا إلى سبيات خاصة للأرهاب مثل إيطاليا وألمانيا وبريطانيا والمانيا وهي في هذه الدول عبارة عن تدابير احتياطية تطسى صلاحيات موسعة لرجال الشرطة في مكافحة الارهاب ، فهي تطسى الحق لوزارة الداخلية بوقف نشاط أي جمعية لها صلة بالأرهاب وتحويل أية اجنبي يشتبه في أن له نشاطا ذا صلة بالأرهاب وكذلك حق التفتط على أي شخص لمدة ٧ أيام قبل حريته على النيابة إذا ما توافرت شبهات قوية بأن له صلة بالأرهاب ، والفرض من التفتط هو إعطاء الفرصة لرجال الأمن لأجراء التحريات عن الشخص المحتفل ولم يعترض أحد في تلك السبل طسى هذه التشريعات أو يدعي أنها موجهة إلى كل القوى السياسية .  
● أن للجان التي

تدرس قانون مكافحة الارهاب حريصة على أن يتضمن القانون تعريفا جامعاً للأرهاب والإصلاص الارهابية ويضع الاجراءات الوقائية اللازمة لتقديم الارهابي وعزل نشاطه عن المجتمع حتى يستقيم أمره .

● وكثرت الارهاب يمكن أن يحلق أهداف :

أولا : قفرة اجرائية سرية لرجال الأمن في مواجهة ظاهرة خطيرة على هذا النحو حيث لا يصف القانون العادي رجل الأمن على ملاحقتها وحصارها والوقاية ، خاصة خصوصاً أن سره وقهرها بل في أوضاع مبالغ فيها واجتماعية واقتصادية لا يتحمل المجتمع تكلفتها بين لحظة وأخرى .

ثانيا : يحلق القانون عقوبة رادعة يمكن أن يكون لها تأثيرها في توفير عصر السرد وبالتالي الوقاية من هذه الجريمة .

ثالثا : أنه يرفع سرعة المحاكمة من خلال تشكيل محاكم خاصة تتولى نظره مثل هذه القضايا الهاسا ولا يتأخر الفصل فيها طبقا لإجراءات العادية .

رابعا : أن القانون لإتمام العمل بكثوث الطوارئ .

● وأخيرا فإن الوحيد الذي سيخلف إصدار قانون مكافحة الارهاب هو الشخص الذي له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالأصلاص الارهابية أو الذي يلعب في الهجوم إلى الارهاب في مرحلة قادمة .. ولذا .. نحن تنصب : لماذا يبالغ حسين عبدالرازق ؟





## حدث

في

البرلمان

يقدمه :

جمال عبد السميع

# الأخوة « الأعداء » في انتظار قانون الإرهاب .. كيف ؟

الأخوة « الأعداء » في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى في انتظار أحالة الرئيس مبارك مشروع قانون الإرهاب لمناقشته والقراره . في مجلس الشورى لم يعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي ، رئيس المجلس عن فض الدورة انتظارا لأي مشروع قانون يصيحه الرئيس مبارك إلى المجلس كما وعدهم في اللقاء الذي تم عقب انتخاب الدكتور حلمي وباتيل انعقاد جلسة الإجراءات التشكيلية الجديدة التي دخلت المجلس « خاصة بالتعيين » ومن أعيد انتخابهم من الأعضاء تعطي دلالة هامة من تسلط وحيوية في أداء مجلس الشورى واستعدادا لمناقشة المزيد من القوانين الهامة .

.. وفي مجلس الشعب وحيث « يملئ » ثوابه وه يضيفون « من مجرد مناقشة مجلس الشورى لأي مشروع قانون قبل أن يناقشونه هم ، يحاول الأعضاء الذين يتمتعون بصلاحيات واختصاصات تشريعية ودقائية أن يثبتوا أنهم ليسوا في حاجة إلى مناقشة إشغاليهم » الأعداء « قبلهم وأنهم وجدهم قادرين على إصدار القوانين » .. هذا الشعور الدفين يدركه حينئذ أعضاء الشورى الذين يعلنون أنهم يكفهم أن يسجلوا للتاريخ مستوى عال من المناقشات العلمية الجادة الجديدة من الحزبية والصراعات السياسية ويطلب على مناقشتهم طابع الهدوء وليس فيهم من يحاول ضرب من يعارضه كما ليس فيهم من يحاول التشويش أو إرباب خصمه السياسي كما أن التصديق عندهم بدعة مرغوبة لأنها تلقى « الوفاق » !!

.. وللأسامة ، فإن تشكيلة مجلس الشعب لا تحتاج فيه لرئيس الجمهورية فرصة تعيين أكثر من عشرة أعضاء من الكفالات العلمية الخاصة ، وطبيعة الصراع حول الفوز بمقاعد في انتخابات تسمح « بتسرب » بعض النماذج خاصة من هوة الصراع – ويتسرب في نسبة الـ ٥٠٪ التي ملاقات كاذبة على امتعاش المجتمع رغم انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفتت الدنيا ولأزلا « ملكين » !

.. والفارق كبير بين المماناة التفاسية التي يعيشها الدكتور فتحي سرور في شبط لبقا المناقشات التي يشغل فيها للاستماع إلى كلمات منازل الله بها من سلطان بعضها ممن يعرفون ماذا يقولون والبعض الآخر يتحدث في موضوع آخر تماما عن موضوع الجلسات ، وبين الهدوء النفسي والعصبي الذي يتمتع به « مصطفى كمال حلمي وهو يستمع - طويلا - إلى كلمات من صفوة رجال العلم والفكر لكن يا خسارة ..... !! »







الوسط

المصدر :

٦ يرم ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة:

قانون

جديد

للارهاب

للقضاء

على

الجماعات

المتطرفة

القاهرة - الوسط

استحوذت محافظة اسيوط (مسعد  
مصر) على اهتمام وسائل الاعلام  
المصرية والعربية والاجنبية في الايام القليلة  
الماضية بعدما بدأت السلطات المصرية عمليات  
واسعة النطاق يشارك فيها اكثر من الف  
شروطي ورجل امن لوضع حد لنشاطات  
العناصر الدينية المتطرفة التي تهدد احدث العتف  
الطائفي وسقوط عدد من القتلى والجرحى من  
مسلمين واقياط وتحويلات اسيوط الى ما يشبه  
الشككة العسكرية، وشهدت بعض غراها  
ومراكزها مواجهات بين لجهزة الامن والجماعات  
الدينية المتطرفة التي تؤكد المصادر الامنية  
المصرية انتماءها الى تنظيم الجهاد الديني  
المحظور. وعلى رغم المواجهة المستمرة في  
اسيوط التي تقع على بعد ٦٠٠ كيلومتر جنوب  
للقاهرة، الا ان العاصمة المصرية شهدت اخيرا  
مواجهات اخرى بين الشرطة والمتطرفين مما  
دفع الحكومة المصرية الى الاعلان عن اعداد  
قانون جديد للارهاب سيقدم في وقت لاحق الى  
مجلس الشعب لقراره. بعد ان ثبت ان قانون  
الطوارئ المعمول به في مصر حاليا اصبح لا  
يكفي لمواجهة عتد الجماعات الدينية.  
ويؤكد مصدر رسمي مصري ان بعض  
المناطق في القاهرة وبعض المحافظات الاخرى  
اصبحت مركزا رئيسيا لتدريب الارهاب





## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر :

الوسط

التاريخ :

٦ ١٩٩٢

الاجتماعي الحدود لكي تضمن الاستقرار  
الناثم

ويشير المصدر الى صعوبة حصر هذه  
الجماعات التي هاجرت من الريف بسبب  
اتخاذها اساليب غير شرعية في الاستقرار في  
المدن حيث تستخدم غالبا وثائق رسمية مزورة  
وتقوم بوضع يد على اراضي الدولة وتشريد  
احياء ذات طبيعة عشوائية تتحول في ما بعد  
الى مراكز لاستيراد وتصدير التطرف والاسلحة  
والارهاب.

ويؤكد المصدر حدوث نزوح «غير رسمي»  
بين الجماعات الدينية للطرفه الوافدة من  
الريف وبين جماعات العنف الجنائي والخارجين  
على القانون والهاربين من احكام القضاء ونجار  
الخبرات لتتشكل في النهاية «توليفة» تتسلح  
بالعنف لتحقيق اهدافها الخلفية.

وعلى رغم جهود الحكومة المصرية واتخاذها  
اجراءات للحد من الهجرة المنظمة من الريف  
وزيادة نسل الفرد من سكان القرى واحداث  
تغيير جوهري في البيئة الاقتصادية الريفية  
وتشجيع ونشر الصناعات الريفية، الا ان هذه  
المبادرات لم تسفر عن نتيجة مؤثرة نتيجة  
لبعض العوامل التي ساعدت على دعم وجود  
الجماعات الدينية في بعض المناطق.

ووفقاً لما قاله مصدر امثي فان هذه العوامل

والتطرف الديني، وان الطبيعة الاجتماعية  
والجغرافية لهذه المناطق ساعدت على ازدياد  
حدة التطرف فيها لدرجة وصلت الى حد الصدام  
السلح ضد الاهالي والشرطة بشكل يشبه  
يومي، وان وجود هذه المناطق الساخنة بسبب  
قللاً بالغا لاجهزة الامن والحكومة على حد  
سواء، نتيجة تلاصقها مع احياء هائلة ذات  
مستويات اجتماعية مرتفعة، اضافة الى  
سيطرة بعض الجماعات للطرفه على احياء  
كاملة وقبائلياً بتشكيل «حكومات ظل» داخلها  
ومجالس للشورى يتولى «الامراء» قيادتها  
واصدار الفتاوى من خلالها. ويضيف المصدر ان  
السيطرة على تلك المناطق وصل الى حد تقبير  
اسماء الشوارع باسماء تحمل طابعاً اسلامياً او  
اسماء ضحايا حوادث العنف من المتطرفين،  
اضافة الى معارضة للمتطرفين لكل من يرون انه  
خرج على «ميثاق العمل الاسلامي» الذي يمثل  
استراتيجيتهم. ويشير المصدر الى ان نزوح  
مجموعات من التطرفين في هجرة جماعية من  
المناطق الساخنة في الريف الى المدن وبعض  
اطراف القاهرة ادى الى تمازج وتداخل اللامع  
الميزة للمتطرفين في كل مناطق التوتر، كما ان  
الجماعات الوافدة من الريف الى المدن ظلت  
تحتفظ بالكثير من العادات والتقاليد الريفية،  
وتتركز في بعض المناطق ذات المستوى





أجهزة الأمن قبضتها ألغ الإخلال بالنظام العام وسعى بعض الفضائل السرية المسلحة للقيام بأية أعمال إرهابية كخوف من الاعتراض على القانون على طريقها الخاصة. وأوضح أحد كبار اساتذة القانون الدستوري المشاركين في

مناقشة مواد القانون الجديد لـ «الوسط» أهمية هذا القانون الذي يصدر للمرة الأولى في مصر ويخصص لمكافحة التطرف والإرهاب السياسي، مؤكدا أن أهميته تستند إلى محاور أخرى تتمثل في الآتي:

- إصدار هذا القانون يستتبع اجراءات تعديلات عاجلة وسريعة لبعض مواد قانون العقوبات والأجرامات الجنائية ولائحة المسجون وقانون الإدارة المحلية.

- القانون الجديد سيكون أكثر شمولية من قانون الطوارئ، مما يستلزم إصدار قرار الأول برأى إلغاء الثاني لتفادي ازدواجية القوانين التي تحكم للجرم بأكثر من مادة في الواقعة ولحده.

- يسعى القانون الجديد في الأصل إلى إعادة سيطرة الأمن ووقف عمليات الإخلال به، وستكون للكافة لأرهاب القموس الذي يصدر في صورة أعمال سلوكية خارجة عن نطاق التفكير وتجاوزها، أما الصراعات الفكرية أو الإيديولوجية فهي مكفولة بنص الدستور ولا عقاب عليها.

- مناقشات اللجان يجب أن تهد إلى ما يسمى البعد النفسي في الأفعال الإرهابية وتضم اللجان أعضاء نفسيين لوضع أسس خاصة بالمخالفين المصابين بأمراض نفسية مثل إيداعهم مصحات نفسية وتطبيق العقوبات عليهم وعزلهم داخل مصحهم.

- الإرهاب الإراد مكافحته ليس إرهابا دينيا فقط وليس ما يقوم به تنظيم الجهاد الإسلامي منفردا بل تمتد لكل زمن وكل اسم أو فعل أو منظمة بصورة عامة دون التفرق إلى الخصوصيات.

وعلمت «الوسط» من مصادر قضائية مصرية أن اللازم الرئيسية لقانون مكافحة العمليات الإرهابية يستكمل في النقاط التالية:

• الاستناد في الأصل إلى مواد الدستور التي تمنح رئيس الجمهورية سلطات مطلقة وإعتماد هذه السلطات إلى المحافظين لمعالجة كل الأعمال الخلة بالأمن، كل حسب ظروفه المحلية، بالتنسيق مع السلطات المركزية بالقاهرة.

• اعتماد الإدارة المركزية للمحافظات إلى العاصمة في معالجة الأزمات وإصدار القرارات مباشرة لتجاوز السلطات الحدودية للمحافظين.

هي - ارتفاع نسبة الاسمية بين سكان الريف وسهولة التأثير عليهم ببعض العبارات والشعارات.

- سيطرة مفهوم القضاء والقدر على السلوك اليومي لسكان الريف.

- ازديادية الثقافة الريفية الناتجة عن الصراع بين الحاضر والماضي واختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في الريف والتي تتطور بصورة سريعة.

- قيام الجماعات الدينية باستثمار بعض القيم الريفية لصالحها، ومنها مفهوم البر والجاهل والتعاون.

- فلسفة الموت السائدة في الريف المصري والتي ترجع جذورها إلى عصر الفرعون، وهي أدت إلى انتشار سلوك تشاؤمي من الحياة ساعدت الجماعات على دمه بالأساليب والعبارة المثالية.

- رفض المشاركة النسائية في التنمية الريفية أعطى للرجل السلطة المطلقة في إدارة كل أمور الحياة في الريف.

### قانون الإرهاب

وعلى رغم اتفاق جميع الأحزاب والتيارات السياسية المصرية على ضرورة إقرار قانون الإرهاب إلا أن الدوائر المصرية تتوقع مناقشات حادة داخل اللجان المتخصصة التي تم تشكيلها لإعداد القانون برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، والتي تضم في عضويتها عددا من أعضاء هيئات التدريس بكلية الحقوق المصرية وخبراء التشريع وأعضاء في أجهزة الأمن وممثلين عن الهيئات القضائية وخبراء في مكافحة الإرهاب.

وقال مصدر مصري مسؤول أن نقاط الخلاف التي لا تزال تحتاج إلى بحث ودراسة حول القانون في الآتي:

تعريف ماهية الإرهابي والمتطرف في ضوء التعددية الحزبية والفكرية وكيفية طرح تعريف جامع لهذه المصطلحات.

مدى ملاءمة هذا القانون الجديد واتساجاه مع الشريعة الإسلامية والدستور.

• أن القانون الجديد سيكون أشد صرامة من قوانين الطوارئ التي من المفوق لغاؤها مع بدايات الدورة البرلمانية الجديدة في تشرين الثاني (نوفمبر) للقول.

وبدا أعضاء هذه اللجان الاستعداد لمناقشة مواد القانون الجديد في الوقت الذي تشهد فيه





الوسط

المصدر :

١٩٩٢ م

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• إخضاع عمليات الضبط والتفتيش والحبس الاحتياطي للضمانات القضائية الواردة في الدستور والقائمة على الجدية والمغاب  
• تحديد الجهاز التنفيذي المنوط به تنفيذ هذا القانون وتحديد الجهة القضائية المنوط بها اختصاص فض المنازعات الناجمة عن القانون.  
• عدم مخالفة القانون الجديد للدستور وعدم النيل من حرية الفكر والتعبير والمبادئ السياسية والدينية وحرية إنشاء الجمعيات

والأحزاب، وهي حريات مخصوص عليها في الدستور.

• القانون الجديد سيحدد للمرة الأولى الجريمة الإرهابية أو السياسية حيث كان قانون العقوبات يفتي حائلاً في هذه التفرقة وتعريفها والمعيار الذي ستطبق عليه، هل هو المعيار الشخصي أو الموضوعي

• في الوقت الذي سيجلب فيه القانون إلى التشديد بهدف الردع والحفاظ على الأمن، سيتمكن فرصاً لتقليل العودة للصحة للمجتمع بعد أو قبل ارتكاب الجرائم.

• مسمي القانون الطريق لا يسمى ثورة تشريعية لبعض القوانين المعاصرة، بناء على قاعدة البقاء للعقوبة الأشد والاستثناء عن بعض قوانين المسميات التي شكلت نوعاً من التضخم التشريعي.

وعلى رغم بوادر الأمل بتهيئة المناخ اللائم لححرير هذا القانون على أرضية واضحة لكل أشكال التطرف والإرهاب والعنف الدموي، إلا أن مصدراً أميناً مصرياً قال لـ «الوسط»، «بعض التيارات الأصولية تدرّس لصالحاً لهذا القانون وتستعد لمواجهة قانون الإرهاب بأعمال إرهابية جديدة لإيقاف مفعوله حيث تستشعر هذه التيارات أنه موجه في المقام الأول إليها، وأنه يمثل عقبة تشريعية كبيرة أمام نشاطها ويفتح المجال لزيادة أحكام الإعدام على المخالفين، وهو الأمر الذي كان غير مطبق في

الأحكام القضائية السابقة التي لم تتضمن أي حكم بالإعدام بعد حادث اغتيال الرئيس أنور السادات وحتى اليوم، إذ تصل التشديد بصحور أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة فقط».

وعلى الجانب الآخر يرصد بعض كبار المحامين القانون استعداداً للطعن فيه بعدم دستوريته، وعلمت «الوسط» أن بعض الشخصيات الدينية المختلة تقرر ضمها إلى عضوية هذه اللجان للوقوف على أرائها في مواءمة هذا القانون من منطلق أن الشريعة الإسلامية ترفض كل أشكال العنف والإرهاب ويقتصر نور رجال الدين في أبناء اللاهجات حول النقاط التالية.

- ملاممة مواد القانون لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرسمي للتشريع في مصر.

- تشديد العقوبة لكي تصل إلى الإعدام في حالة تعدد الجرائم وامتدادها ل نطاق آخر.

- الأسس التشريعية التي يقوم عليها مبدأ التوبة وشروطه، سواء أ قدم التهم عليه قبل اتمام العملية الإرهابية أو بعدها.

- تصنيف المذنبين داخل السجن حسب ظروفهم الاجتماعية والنفسية وحسب تشديد العقوبة أو تخفيفها والتأخذ بمبدأ الإفراج تحت شرط التوبة أو الانخراط في المجتمع أو حسن السلوك وضمانات ذلك.







# الارهاب

## المواجهة بالقانون !

○ القانون المقترح لا يتعارض مع الديمقراطية

○ الطوارئ غير قادرة على مواجهة الارهاب !

بعد ان تمتعت حوادث الارهاب في الفترة الاخيرة بتملك صيحات المواطنين والمسؤولين بضرورة اصدار قانون جديد للارهاب يكون اكثر فعالية في مواجهة ظاهرة الارهاب من القوانين الحالية .. ويصبح السؤال كيف تبدو صورة هذا القانون .. وهل سيعالج هذه الظاهرة بتكثيد العقوبات على المتهمين للتنظيمات الارهابية التي لم يعد يكفي قانون العقوبات لمحاربتها .. وهل يبقي قانون الطوارئ بعد صدور القانون الجديد .. ثم لماذا برأت المحاكم سلطة الخلب الذين تلبس عليهم الشرطة وتقدمهم للمحاكمة بتهمة الارهاب .

تحقيق :

**احمد حسين**





يقول الدكتور حسين عبيد - استاذ القانون الجنائي وتلقب برئيس جامعة القاهرة - ان الإرهاب هو الإفصاح الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يشغل فرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو لماعة الشعب .. ويمثل الركن المادي في الإفصاح الإرهابية . في التهويل الملقن للشدائد العنيفة وتحطيم السمكة الحديدية والقناطر والكبارى وتسميم مياه الشرب ، وإشغال الأراض الحدية والقتل الجماعي والاختطاف ، وكل ذلك فإن معيار الإرهاب ينحصر في موضوع الجريمة أو في الفرض الذي ينبغي الجاني سواء كان للحصول على مئة مائة أو فرض مذهب سياسي أو تغيير شكل الدولة أو في الحائزين يمكن اعتباره إرهابيا داخليا أو فوفيا حسب موضوع الجريمة . فإذا انصب على النظام الاجتماعي أو السياسي الداخلي كان إرهابيا داخليا ، أما إن امتد إلى العلاقات الدولية فهو إرهاب دول .

### بطء الإجراءات

ويقول الدكتور حسين عبيد : إذا كان الواقع العملي قد كشف عن صور جديدة للسلوك الإجرامي في هذا المجال فيجب تقنين هذا السلوك عن طريق التشريع التشريعي وذلك باستحداث نصوص جديدة في قانون العقوبات ( العام ) المعدى وليس الاستثنائي سواء أوجهت

هذه النصوص إلى تجريم صور جديدة للسلوك الإرهابي الذي نواجهه في هذه الأيام ، أو إضافة بعض الظروف للخدمة للنصوص القائمة ويمتدح على ذلك من تطبيق العطف سواء بتغيير نوع العقوبة أو بالارتقاء بها إلى الحد الأقصى المقرر لها حاليا قبل ظهور الإرهاب .. وإذا كانت النصوص الحالية في القوانين لا تتطابق مع صور السلوك الإرهابي وجرأته فإن الأمر يستدعي القضاء على بعض إجراءات التقاضي في مثل تلك الجرائم سواء في الإجراءات الاستدالي أو الضمنية وذلك بزيادة عدد المعلنين في تلك الأجهزة بحيث يمكن حل وجه السرعة ضبط الجريمة ومركبتها وسرعة الفصل في القضايا بما يحفل باعتبارات الردع العام .

ويقول المستشار محمد سعيد المشموي رئيس محكمة أمن الدولة العليا : بعد أحداث الإرهاب الأخيرة التي

شهدتها البلاد هناك الجاهل أولها يرى ان القوانين العامة أي القوانين الجزائية وقانون الطوارئ كافية لمواجهة الإرهاب . أما الاتجاه الثاني فيرى أن تلك القوانين قد غطت في مواجهة الإرهاب بديل أنه استشرى كالمصران في كل أنحاء مصر وأصبح يهدد هبة الدولة ويهدد من سلطتها دون أن تستطيع تلك القوانين استئصال شائته والقضاء على جذوره .

### وفي الدول المتقدمة

وقوانين الإرهاب التي صدرت في بلاد متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا نجد أنها إما إضافة بعض نصوص في القوانين الجزائية أو استحداث قانون متشابه للإرهاب . وفي قانون الإرهاب يجب أن تحدد أعمال الإرهاب وتغطي السلطات بعضها لوسع للبحث عن الإرهاب ومقوماته .. وأن يضمن تدابير إحترازية وإجراءات وقائية تساعد في منع الجرائم الإرهابية ولتتخذ عند حدوث مواجهتها عندما تقع .

### قانون الإرهاب ضروري

ويقول المستشار محمد المشموي - ومن هذا لزاء انتفاخ موجة الإرهاب العنيفة في مصر وأول مرة في تاريخها

ويشهد الصورة التي نل من هبة الدولة وتهدد كل أمر فإن من يتكلمون بعدد قانون للإرهاب قد يكونون أكثر صوابا والحد كثيرا للظروف الحقيقية والمواجهة الأحداث بصورة تتلاءم مع حركتها ، علما بأن طبيعة القانون التطوير ، وأن المشرعين لأي قانون إنما يشعرون على أساس الواقع المتصالح وعلى ما يمكن للتنبؤ به من أحداث .. غير أنه قد تقع أحداث لم يكن في وضع المشرع توقعها ولا تتطابق في حصيلتها على اعتبار بركان الإرهاب في مصر

شكل السنوات القليلة الماضية .. فالقانون العام يواجه حوادث إرهابية متفرقة . أما الإرهاب فلهذا يفجر مثلا من الجرائم وطولها من الأحداث التي لا يمكن مواجهتها بالقانون العام .

### مواجهة الإرهاب

ويضيف رئيس محكمة أمن الدولة العليا : أن قانون الطوارئ صدر في عام ١٩٥٨ وكان يواجه ظروفًا قلما في ذلك الوقت .. وفي السبعينات تم تعديل





يوما للتفهم من قرار الاعتقال اسم محكمة ابن العولة العليا .. ويتضمن حل وزارة الداخلية ان تقدم المحكمة معلومات وبسبب الاعتقال .. ويطلب الواقع ان وزارة الداخلية في اغلب الاحيان لاتقدم هذه المعلومات او ان تقدم معلومات بسبب غير كافية فيعتبر الامر بالمحكمة بان تفرج عن المعتقل .

وسالت المستشار سعيد المشسوى لماذا جرات المحاكم سلطة اغلب الذين تقضى عليهم الشبهة وتقدمهم للمحاكمة بتهمة الاذعان ؟ . قال ان الشرطة عندما تقضى على الشخص انما تفعل ذلك لارتكابهم جريمة معينة .. ولكن بكل اسف فان اجرامات الضبط قد يعتريها بعض الاخطاء كما انه قد تكون هناك لغوات في الالة القديمة .. هذا بالإضافة الى محاولات الدفاع واستغلال كل نقاط الضعف في النظام الامر الذي قد ينتهي الى الحكم بالبراءة .. لان الأصل في الانسان هو البراءة .. والمحكمة حين تقضى بالبراءة انما تقضى بما هو اصلا .. ولا يمكن للمحكمة ان تحكم بمادة ضعف الا بعد ان تجد اسبابا كافية لتتجه بها .. وتكون ذات صلة بموضوعية .. فالتقصي الدقيق دائما بل ينبغي ان يكون الدليل مغلما وموضوعيا اي مفتح للشفقة بحيث يلائم كل من بقا الاسباب بنبوءة التهمة .. وفيما يتعلق بالاعتقال فعد سبق القول بان وزارة الداخلية لاتقدم معلومات في كثير من الحالات التي يطلبها المحققون .. بل انها احيانا لاتقدم اسبابا للمحكمة الى اعلا او فسطحة ما يدفع المحكمة الى الافراج عن المعتقل لان ضوابط المحكمة في الاعتقال تشتت عن ضوابط الشرطة كما سبق القول .

### تشديد العقوبة

ويضيف رئيس محكمة امن الدولة العليا .. انه لابد من ان يتحسن القانون الجديد فرض عقوبة على مجرم الانتهاج لمجموعات ارامية بشرط ان توضع الضمانات الكلية التي يلزم الطلب حل من ينتمي للمجموعات ارامية فعلا ولا يوجد به شخص يرى او مشتبه في ارمه .. ويجب ان يراعى المشرع في هذا القانون جسامه الفعل وتشعب العقوبة في هذا التشريع بحيث اذا كان لجوء المشرع الى تطبيق العقوبات في هذا القانون فله لابد من تشديد العقوبة عند الانتهاج الى مجامع ارامية حتى يتحقق الانسجام في التشريع ذاته .

### غير كاف

وحول بيان قانون الطوارئ بعد صدور قانون الاذعان الجديد يقول المستشار سعيد المشسوى .. اعتقد ان قانون الطوارئ لم يفلح في القضاء على الارهاب بل قد جعلت الاث من جرائم ارامية .. وبالتالي أيضا التفكير في اصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب .. وبنيي بعد ذلك على السكينة التشريعية الا كانت ترى انتهاء العمل بقانون الطوارئ او ترى استمرار العمل به .. فلذا انتهت الى مد العمل به فارجو ان يكون رايها في ذلك واضحا واسيما في ذلك مقدمة حتى لا يشعر الشعب انه محكوم بترساة من القوانين التي لا ضرورة لها .. فالامر بالنسبة لقانون الطوارئ .. وزير الداخلية يصدر امر الاعتقال باعتباره تلقيا لتفاهك المصكرى وهو رئيس الجمهورية .. ويطلب به المعتقل ويطلب طيه .. وتكون للمعتقل الحق بعد ٣٠

للمعتاق والمعتق اوتد اوتد واصبح غير قادر على مواجهة الارهاب بدليل انه لو كان يستطيع القانون العام وقانون الطوارئ القضاء على الارهاب لما كان هناك حاجة الى التفكير في اصدار قانون خاص للارهاب سبيلنا اليه بعض الدول المتقدمة دون ان يتعارض ذلك مع نظام الديمقراطية .. ومن غير ان يقتضي احد على الشرطة ان تدرك خطر التطرف امر عاجل ولابد له من بعض الاجراءات التي لابد ان يتحملها الشعب حتى يتخلص من الارهاب .

### محكمة خاصة للقضايا الارهاب

ويؤكد المستشار المشسوى .. ان قانونا للارهاب في مصر لابد ان يضع تحريفا للارهاب والارهابيين .. ويدخل في تقديره الاستعمال الشاذ للسلطة لتفويض وتبني مغلوبة .. والتفويض المسمى بالتحليلات الشرعية وغير حقيقية .. كما انه ينبغي ان يتضمن تشكيل محكمة خاصة للارهاب لتتبع مصطلحات تسمح لها بالتفويض من بعض الاجراءات التي تتولى المحاكمات وتطول امداء .. هذا بالإضافة الى ضرورة وضع تدابير احترازية .. واجراءات وقائية على مرافقة الارهابيين واعتقال ذوي الخطورة منهم .. وحل بعض الانسلاخ على الخطورة منهم على ان يتم ذلك تحت اشراف قضائي حتى لا يسهل السلطات الادارية استخدام الرخص القنوية .. وحتى لاتتجه جهة واحدة بتقدير اسفل وابرام القرارات .. وانما يكون ذلك كله تحت اشراف سلطة قضائية تراجع وتلخص وتقرر .

وحول الاجراءات المبصرة في محكمة الارهاب يقول المستشار سعيد المشسوى : انني اقترح ان يتحسن القانون الجديد للارهاب في هذا الشأن ضمانات تحول دون ره او مغلظة فيه المحكمة التي يستغلها الدفاع لاطلاق امد القنص وهدم تحقيق الريح المطلوب ارتكبي مثل هذه الجرائم البشعة .. وكذلك وضع ضمانات خاصة لسماع الشهود والخبراء لان الحامين لا يعمدون الى اطلاق امد المحكمة بالتسليم بسماع شهود يهدمهم الارهابيون فلا يحضرون الى المحكمة لادلاء بشهادتهم في القضايا او قد يشيرون من القوائم تحت التهديد .. كما ان طلبات ره القشة قد تتخذ سبيلا لتعطيل الفصل في الدعوى ولائمة هيئة المحكمة ضمانا وضوبلها الى خضم للمتهمين .





المصدر : **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢٨ آذار ١٩٩٢**

# قانون الإرهاب لن يوقف التفجرات الشعبية



بقلم :

**د. محمد حلمي مراد**

لست أجد ما استهل به كلامي عن عدم جدوى إصدار قانون جديد باسم «مكافحة الإرهاب» للتدليل على ذلك خير مما جاء في عدد جريدة الأهرام - وهي ليست من صحف المعارضة، بل الصحيفة التي توصف في الخارج بشبه الرسمية - الصادر يوم ٢٨/٦/١٩٩٢، من تحقيق صحفي ميداني عن أحداث قرية صنيو بمركز ديروط محافظة أسيوط، حيث انطلقت أحداث العنف سالت فيها الدماء وانتقلت إليها الفرق للدرعة، وقوات العمليات الخاصة للأمن المركزي لإعادة الأمن إليها.

وقد جاء في مقدمة هذا التحقيق وصف على لسان مسئول في الناحية - طلب عدم ذكر اسمه لأحداث القرية، قال فيه : إنه لا توجد خلافات ثأرية بين أهل القرية، وليس هناك فتنة طائفية. فالمسيحيون الذين حرقت ديارهم يعيشون في بيوت إسماعيليين معاً، والتضيق من فتايا هذا التحقيق المبدائي أن أهل هذه القرية يعانون من غياب الخدمات الحكومية حيث إن هناك نقصاً في وجود ريف الخبز الذي ينتظره سكان القرية في طوابير طويلة، وإن الوحدة للمحبة أبلة للسقوط منذ عام ١٩٨٩، ولم يتحرك أحد، ولا يوجد بالقرية سوى مركز شباب واحد لا يأنها، وأغلب أوقاته مخلق لعدم توافر الإمكانيات (بينما تتلق ٦ ملايين من الجنيهات على الاشتراك في الدورة الأولمبية ببرشلونة)، ووجود آلاف من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة عاطلين عن العمل.





[illegible]





المصدر :

٧ يوليو ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

للمواطنين المعتقلين بلا رقيب أو حسيب، وهو أمر ممنوع دستورياً والقانون الجنائي يتضمنه القانون الذي يكرهون فيه كإكفاح الإرهاب أو أي تعديل للقوانين! إن للفترة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور القائم نفس هيأه : يحظر للنسب في القوانين على تصديق أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء.

### القوانين القائمة تفني عن ابتداء الجرائم وتقليظ العقوبات:

ويحاول البعض تزيير إفساداً لقانون جديد للإرهاب إلى ترسانة القوانين الانتدابية المرفوعة باسم القانون السبعة المسموعة، بحجة أنها تفصل العمال جديدة يتم تجريدهم، أو أنها ترفض عقوبات أكثر شدة، في حين أن قانون العقوبات المعمول به حالياً قد اشتمل على كافة أنواع الجرائم التي تصور أن تحصل بالإرهاب والعنف وفرض عليها أقصى العقوبات وهي عقوبة الإعدام. بحيث لا يبقى إلا تجريد الرأي والفكر، وهو ما يتعارض مع حرية الرأي التي نص عليها الدستور والأعلان الدولي لحقوق الإنسان، أو تأليب الضحايا التي تصممها الصدور، ولا اليمتد من عقوبة تجزئ إنفاق روح المذموم أكثر من مرة فربساً متروكة!

فقد خصص قانون العقوبات باباً بأكمله، وهو الباب الثاني من الكتاب الثاني من المجلدات والجنح المصرة بالمحكمة من جهة التأجيل، بحيث نص على عقوبة الإعدام على من يؤلف عصاة مسلحة أو يشعل المقياد فيها ولحارولة قلب نظام الحكم أو دستور الدولة بالقرعة المادة ٨٧، أو لمهاجمة سلطة من السكان، أو مقاومة رجال السلطة بالسلاح في تنفيذ القوانين والمادة ٨٩، وبمقابلة الإعدام أو الإضمار المؤبد من جرائم تخريب الأموال ذات الصلة العامة أو احتلالها والمادة ٨٩ وما بعدها، كما تضمن العقاب بالأشغال المؤبدية على كل من أنشأ أو نظم أو أدار منظمة أو جماعة من ضاهيا مخالفة لنظام الحكم، متى كان استعمال القوة أو العنف في الإرهاب، ملحوظاً في ذلك المادة ٨٩ مكرر.. وبعد أن فصل القانون والقاض في كافة الأفعال المجرمة بحيث لم يترك شاردة أو واردة من حيث التشجيع أو التحريض أو المساعدة أو التجديد أو الإيواء، حتى أورد ما وعاقب عليه، وحمل المادة ٩٨ إلى معاقبة كل من علم بوجود مضروري ارتكاب جريمة من الجرائم المذكورة ولم يبلغه إلى السلطات المختصة

مع استثناء الزوج والأسول والفرع، وابتدع ما سمي باسم الاشتراك في ارتكاب جرائمه لارتكاب جريمة من هذه الجرائم الواردة بهذا الباب، ولو لم ترتكب فعلاً أو يشرع فيها المادة ٩٦. وهذه عينة موجزة لبعض ما تضمنه هذا الباب من أفعال مجرمة دون دخول في التفاصيل والتفريعات التي لا أول لها ولا آخر، وإنني أطالب كل من يهجم الأمر — وخاصة السياسيين والصحفيين — وأعضاء مجلس الشعب، أن يتطلع لمداد من رقم ٨٧ إلى المادة ١٠٢ والواد المذكورة لها في قانون العقوبات لكي يشعر بالربح والفرح، وأنه من السهل للسلطة الحاكمة أن تجد السبل للبرسة لإسفال أي مواطن يسايلة ثمة تحت طائلة مصادمة من هذه الجرائم، مما يقتضي الأمر التخفيف منها وإعادة ضبط نصوصها ومروعة مسانيرها الأحكام الدستورية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وليس محاولة الإضافة إليها وتشديد ما تنطوي عليه من أفعال وتصرفات وتقليظ ما تنطوي به من عقوبات!

عقوبات! كما اشتمل قانون العقوبات على باب مستقل لكل مجموعة من الجرائم الأخرى كجرائم الملقحات «الإفساد في قانون الأسرة والذخائر، وجرائم الحريق، والعدو، وإتلاف الأموال العامة، وتخريب وإتلاف الأموال الخاصة، ولتلك حرية ملك الغير، وتصليل المواصلات، والقتل والجرح والشرب، الذي يقع لأحد الناس، بحيث يحكم بالإعدام على قتل النفس عمداً مع سبق الإصرار أو التعمد، سواء كان قتلًا سياسياً أم عادياً.

لما السذي يبقى إن تجريره من الأفعال التي يمكن أن ترق تحت مصطلح «الإرهاب» إلا أن يكون هو إرهاب الدولة للمواطنين!

### العبرة ليست بنقل مسميات القوانين الأجنبية دون فحواها:

وإذا كانت المحكمة تريد التمسك خلف القوانين التي صدرت في بعض الدول الأوروبية تحت مسمى قوانين مكافحة الإرهاب، لكي تصدر تفرعات جديدة أشد قسوة وسوءاً ورد في قانون العقوبات الذي شغل مراراً فزاد شدة ومروعة، ومما أعطاه قانون حالة الطوارئ المعلقة منذ عام ١٩٨١ من سلطات واسعة للنظام الحاكم، فلماذا نقول للمسنون إن العبرة ليست بالمسميات التي تحملها القوانين ولكن المصرة بمضمونها، وأن من يقولون للناس إن قوانين مكافحة الإرهاب موجودة في الدول الغربية، وهي ليست أقل من الديمقراطية طابعاً هذه القوانين في ضوء النظام القانوني والقضائي لهذه البلاد لتتنبأوا

أنها لنف كتبا مما ورد في قوانين العقوبات والأحكام القضائية والطوارئ في مصر، وإذا كانت هذه القوانين القديمة عريضة مجزأة من أيقاف هذه التفريعات الضمنية والمواثيق الأرعابية، فإن ذلك لا يرجع إلى نقص في تجريد بعض الأفعال أو تهاون في تقرير العقوبات، وإنما إلى فقدان الوعي لدى المسننين بالأسباب الحقيقية التي تخلق هذه القوانين المقترنة بالعلم، والتي تيسم نشاطها ويزداد لهما، وإغفالهم التسارعة إلى معالجتها والقضاء عليها، ومما حاول الأحكام تشديد الرقابة على المواطنين، ومواجهة الأعمال الضمنية المارونية من العنف للسلطة، مستترين بالزعم من قوانين مكافحة الإرهاب، تحت اسم دفاع حال الطوارئ وإيقاف سواء مع إلقاء حال الطوارئ وإيقاف قانونها وهو أمر مستبعد — لأنهم يؤمنون بأنهم لا يستطيعون الحكم إلا في ظلالة برزانه حالة الطوارئ إكتفاء بما يتضمنه القانون الجديد، أي بإصدار من أصداد هذا القانون كما يشاء حالياً لأنه لا يحقق لهم المطلوب إذا ما ألتزموا بقوانين مكافحة الإرهاب في الدول الغربية، والاتجاه إلى إدخال تعديلات على القوانين والعقوبات والإجراءات الجنائية والطوارئ، إنزادتها بشدا وقسوة. فإن إصلاح الحال في يتم إلا بإعادة النظر في سياسات الحكم بما يحقق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد وإقامة الديمقراطية والحرية العقابية وإحترام حقوق الإنسان، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات وإطلاق حرية الصحافة والتعبير وليس بفرض حكومة عاجزة لسننات طويلة رغم ألف الشعب تحت شعار الاستقرار غير المجدود، وتزييف مجلس تشريعي يحمل اسم الشعب ذوراً ويهتانا يوافق على ما تعده السلطة الحاكمة من قوانين، بينما يئن المواطنون تحت ضغط الانزعاج للتمتد للامسار، ويقاب خدمات الحياة الأساسية التي ما وجدت الحكومات إلا للعمل على تقديمها للناس في الفصل صورة وبأقل الأثمان.





المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التعديلات القانونية الجديدة لمواجهة الإرهاب

علمت ، الأمانة العامة ، أن عدول الحكومة عن فكرة اعداد قانون جديد للإرهاب والافتقاء بوضع التصوص المقررة بقانون الإرهاب في إحدى مواد قانون الطوارئ ، قد تم بعد عدة لقاءات على مستوى عال حضرها الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ومحمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ومدير إدارة التشريع بوزارة العدل وعدد من المستشارين ورجال القانون .

التوسع في تطبيق قانون الطوارئ خلال السنوات الماضية قد انعقد القانون فاعليته والهدف منه مما أدى الى صدور احكام قضائية عديدة بغلاء قرارات الاعتقال ورفض الاستئنافات المقدمة من وزارة الداخلية

وعلمت ، الأمانة العامة ، أن التعديلات الجديدة في القانون سوف تضع عقوبات جديدة على اسلوب اساءة استخدام الدين وتجريم كل عمليات التدريب العسكرية التي يتم دون إذن من الدولة سواء في الداخل أو الخارج وأن التعديلات تستهدف - كما صرح - للأمانة العامة - مصدر قانوني مشارك في اعداد التشريع - مقاومة كل اساليب الإثارة أو التحريض على كل ما من شأنه استخدام الايديان في فرض السراى بالقوة .

وكانت تقارير السلطات المصرية بالخارج قد حذرت من احتمال أية إجراءات أمنية عنيفة تثير الرأي العام العالمي خشية أن تؤدي تلك الإجراءات الى خفض المساعدات المالية والاقتصادية التي تحصل عليها مصر وخاصة أن الاتجاه الدولي في دول أوروبا يربط تقديم المساعدات الى الدول النامية بحدوث انفراج في قضايا حقوق الإنسان والتعددية السياسية .

وقد حذر الدكتور سرور عن اصدار قانون جديد للإرهاب يمكن أن يضيف الى القوانين الاستثنائية الأخرى وحسب يصبح القانون بمثابة عن الطعن عليه وكانت مناقشات مستفيضة قد دارت في هذه اللقاءات حول اصدار هذه التعديلات في ظل استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي فرم مبيعات استثنائية لرجال الأمن خاصة فيما يتعلق بالاعتقال وقد كشفت المناقشات عن أن



فتحي سرور

فاروق سيف النصر





## مشروع قانون الإرهاب :

# بين ورطة الحكومة ورغبة المعارضة وهيرة الأغلبية الصامتة



د. ماهر عسل

يتحالف احساس الرأى العام المصرى بمخاطر الإرهاب ، وتنوع زوايا الإحساس بالمخطر ، فالقوى السياسية والإعلامية المستنيرة والديمقراطية تستشعر خطراً حقيقياً على الوحدة الوطنية التي ميزت المجتمع المصرى منذ الفتح العربى ، والأغلبية الشعبية الصامتة التي تقف حتى الآن خارج الملعب السياسى تستشعر المخطر على حياتها وأموالها وحريةاتها الشخصية ، فالإرهاب يهدمها والمواجهة الأمنية للإرهاب تضيق عليها لحرص السعى للرزق ، وفي بعض قرى المواجهة الصامتة لا يفلح الرجال منازلتهم إلا بطرولات ملح : الأراج موجهة وحتى الملوحتات تدمر في أميق الحدود ، والأعمال موكولة

● كذلك فقد أراجعت الحكومة في يونيو من وعدتها بتقديم مشروع قانون لانتخابات الحريات على الاسس الفردى وليس على اسس القلابة المظلمة التي أدت إلى الفساد المطلق في هذه الأجهزة التي لتحكم تحكما مبالغاً في الحياة اليومية للأغلبية الصامتة المسنوبة الإرادة .

من هذه الأمثلة الثلاثة للحامسات المتعصبة للحزب الحاكم خلال شهر واحد يبين أن القوى المعارضة قد تتفق مع الحكومة في التلق لاتساع نطاق الإرهاب لكنها تختلف معها في دواهي المطلق وفي أهداف ونوايا وأساليب التدرك محاصرة الطرف والأرهاب .

لنا شخصياً اهم ان تتسع اصل الطرف في مجتمع ملحي يصبح من الضروري اعلان حالة الطوارئ . لكنني لا اهم مطلقاً كيف نعيش في حالة طوارئ دائمة لأحد على عما لم نتكلم عن حاجة المجتمع للقانون ! وهذا الطرح الشلل من جانب حكومتنا يجعلها اضمحكة ومشفة بين الصكومات !

الرأى العام مهوم ومحاصرة بؤر الإرهاب والحبولة دون تلخيمها وانتشارها في طول البلاد وعرضها . لكن الإرهاب ظاهرة معقدة ومركبة ... وليس هناك اسلوب للمواجهة عاجل ، لنجح ... نهائى ...

والقوى يقولون ان تفكر في اساليب العلاج المتعددة المحاور والأولويات ، ولاني اعتقد ان خطوة واحدة جيدة ، مثل إعادة تشكيل مجلس ابناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون على اسس ديمقراطية تجعله ممثلاً لكافة الاتجاهات الوطنية يمكن ان تؤدي الى توسيع الممارسة الديمقراطية ومحاصرة الممارسة الإرهابية المثل مما يمكن ان يؤدي اليه الفضل لقانون لمكافحة الإرهاب .

الأغلبية ان اموالها تتشوه اكثر فافتر ... وإلياس والأحداث وشيبة الامل هي مشاعرها الأصلية التي تجعلها تصم الإذان عن كل ما يهدده ابواق الحكومة ... ولذلك فهي في الغلب والاعم تبيع غير معنية بورقة الحكم ... وقد تفتت فيه ايضاً ، اذا كانت الضربات التي يوجهها الإرهابيون للحكم بعيدة عن التأثير المباشر في حياة الناس .

والا فنكونا مغررناات الحكومة فقط خلال شهر يونيو الأخير نجد مقل :

● تراجع الحزب الحاكم عن إتفائه مع أزاب المعارضة على الوصول بشكل رضائي مشترك في تشريع مؤانن لإعادة صياغة اللائحة الإجارية الزراعية .

● وفي شهر يونيو اجرت الحكومة انتخابات مجلس الشورى فإذا الناس يكتفون ان حكومتنا قد امنت التزوير اذناً يستصحي على العلاج ويعز معه الامل في الشفاء ويلسائل أى عقل ماهمية مجلس الشورى حتى ترع الحكومة من اجله سمعتها مرة أخرى في وحل التزوير الفصح ١٢

للشء . أما الدولة فهي تستشعر المخطر على ميولها وتضمن على استعداد زعم السلطة باى ذم ... وهي قلقة من رده فعل دول اخرى والى الاموال ... لاسيما المؤسسات الأجنبية للتحويل والاستثمارات ، خاصة في قطاع السياحة .

وعدا يتنوع الطوح والمضمون الاجتماعي والسياسي لمضروحات معكمة الإرهاب . وبلا مواربة ، ارى ان أزمة الثقة بين الحكومة والمعارضة تجعل احتمالات التوصل الى صيغة قانونية مقبولة للحلقة الإرهابي امراً بعيد الاحتمال ، ولأنه ان الحكومة هي المسئول الاول عن فقدان الحكومة لحدائيتها لدى المعارضة ومن باب اولى لدى الأغلبية الشعبية الصامتة .

لمعارضة السياسية من القى اليمين إلى القى اليسار تعرف بحكم خبيرتها ان تسليطة القوانين السبيلة السبعة الخفية للحريات اكبر من حاجة اية حكومة الى ضبط انطاق المجتمع ولو لحسب الحكومة ، ولكن بقلدر الذي يجعله مشروعا ومقبولا ولو على مضض !

والأغلبية الصامتة ترى الحكومة مزومة بالتصريفاتها وانجازاتها بلفة ارقام غير مخلومة للدلالة غير موقوفة بصحتها ... فلذلك بالمشبة لهذه







المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٢ يونيو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ان طرق مكافحة الارهاب لا حصر لها ، ولا شريعة - هنا - للتوفيق  
منها تفصيلا وعلى أية حال - وبإبرام  
انني است قانونياً - لإنني من  
مكتفي لما يجري من أحداث اعتكف  
انه قد يكون ضروريا ابدال بعض  
التعديلات على القوانين ولاسيما  
قانون الاجراءات لضمان تحقيق  
مواجهة جادة لارتكبي جرائم العنف  
السيفي للسلح ، ولتأمين محاكمات  
تتسم بالسرعة والحسم كسبيل لردع  
دعاة الفتنة وأتوات الارهاب هؤلاء ،  
ليسوا سجناء راي وإنما هم بمثابة  
خطر دائم يهدد سلامة الوطن وأمنه  
وحرية الفكر فيه ، ولذا هم أيضا  
خطر يهدد وحدة الوطن ووحدة  
المواطنين .

وبالتصام فإن الحكومة بسلوكها  
اليومي تتلخ في تيران الطرף  
والعنف والارهاب حتى اذا ماقلتها  
النار صلحت بقضاياهم الشعبية :  
لايد من التضحية ببعض ما تبقى  
لديكم من حريات لكي يواجه الطرף  
والارهاب .

والمني ان تترك الحكومة بأسرع  
ممكن الأبعاد الحقيقية لمخاطر  
الارهاب . ويوم تقرب الحكومة من  
المفهوم الشعبي لهذا الخطر ان تكون  
هناك مشكلة أو حساسية - في مكافحة  
اي قانون أو مشروع بكل جديد  
ونزاهة من جانب القوى الوطنية  
للمعارضة ... ويومها ان تتمسك  
الاحزاب برأي ذاتية قصيرة النظر ...  
ويوملا تخرج الحكومة من وسطها  
وتتخل المعارضة عن ربيتها وتتخلص  
الإقليمية الصامتة من حيزها ...  
والقرة الآن في ملعب الحزب  
المحكم وحكومته ...





المصدر : ١١ وقد

التاريخ : ٩ ربيع الأول ١٤١٢ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الغلب .. الذي ليس يرضى بنا !!

بقلم : عبدالعزيز محمد المحاسي

ارتفعت درجة الحرارة وانتشرت للسفوة ، حتى كانت تصبح حي ١١ وتصاعد الحديث من قانون جديد للأرهاب ، يصعب استيعابه أنه طرق التجاذب لواجهة ظاهرة العنف المتصاعد ١١ حتى إن أحد المثقف قد أخذ المجلس فقل أنه إذا كان الدستور ذاته ، قد يفل أو يضع ضوابط أو موانع هذا الاتجاه . فلن الدستور يجب أن يعمل . ونحمد الله أنه لم يفل يجب أن يفل ١١ وإذا كان الحديث من وضع قانون جديد للأرهاب ، قد أحدث ذعرا له أسيفه ، خوفا على الحد الأدنى العالي من الضمانات علينا ، فقد اتخذت الحكومة بتوصية ذكية من البعض ، فاعتلت أنها حللنا أنه إن تضع قانونا جديدا للأرهاب ، أننا ستقوم فقط بعملية بسيطة . وهي إجراء بعض التعديلات في قانون العقوبات وقانون الإجراءات والقوانين المتعلقة فيها . وتعلن الحكومة بهذا أن العملية يمكن أن تسهل ١١ ومن يحل القول عنها بأنها لاكتف ولتكنها فقط تتجمل : حيث تثنى أن خطورة الأمور تكمن في الضمور ذاته وليس في مجرد المتعورين ١١ فله كان الدرس الأول لنا في القانون - ومثال - هو أن قانون العقوبات وقانون الإجراءات ومطابقتها في أي دولة ، هو مرآة حضارتها ، ومقياس مدى احترام المواطن وكرامته وحقوقه فيها . وأنه إذا أريد أن تحرف طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأي دولة ، فالتنظر إلى قانون عقوباتها وقانون إجراءاتها ، ولا تنظر فقط إلى دستورها ١١ قول هذا لكثافتين على أن التشريع متنا في مجلس الشعب ، فقد درسوه وسعوه معنا ١١ بل إن أهم الزوار لرئيس مجلس الشعب هو تولفه في هذا الكيان . فقد بين واقع وخباياه عن البرلمان في قانون الإجراءات ، وعن التشريعية الإجرائية أيضا ، حيث أرسى وأصل المصير التي تحلق تحمي لهذا الدرس الأول الذي كلفناه وحيثه ١١١١ إن لفظة الضريبة في هذا الاتجاه ، إن التجربة قد دلت على أن التصدي للأرهاب والعنف بالتشريع وحده ليس يكفي . فلا يمكن علاج الظواهر الإجتماعية والتشريعية فقط . بل إن التشريع وحده في مثل هذه الحالة يجعل خطورة التصعيد غير المطلوب . كما أنه يجعل خطورة كل علاج تقضي لءاء فحين ١١ والسؤال الملح الذي يفرس نفسه في هذا الشأن هو : هل إن ترسنة قانون العقوبات وقانون الإجراءات وتوابعها ومطابقتها من تشريعات ، مثل قانون الطوارئ وقانون العيب وقانون ضرائب أمن الدولة والأسلحة والذخائر والتجمهر والاجتماعات والأحزاب وغيرها وغيرها .. هل هي ليست كافية ، أو أنها تفل يد السلطة بأي قيد عن التصدي للعنف والأرهاب ١١

الحق نقول : إن الترسنة الضخمة ، أكثر من كل حيلة ، بل أنها ذاتي صورة مجسمة لتفكك التشريعي البالغ السوء ١١ فهي تفل على فعل ، بل تفل حتى مجرد التفكير . فهي تعاقب على التجديد والتشريع ، كما أنها تعاقب على تعذيب الأمن العام وبث الشائعات ، وهي هناك تعاقب كل من الشروع . بل على بعض حالات الأعمال التخريبية ، وتعاقب على الاشتراك بكل صورة ، وتعاقب على الإغاثات الجنائية العامة والخاصة ، كما أنها تعاقب على كل من استعمل القوة بالفعل . بل أنها تعاقب أيضا متى كان استعمل القوة مملوكة فحسب . وهي تعاقب كذلك على





المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩٢

التجبر ولا تسمح بالإجتماع للعلم إلا بترخيص وشروط، وتطلب على امتياز السلاح حتى ولو كان نعل سكين !! ولا يسمح للملك لسره مختلف صور التجريم والعقاب الشديد !! وللقنون الإجراءات، الذي هو لقنون الضمانات، والذي هو للقنون الأول للمتهم، كانت فيه الضمانات، حتى أصبح قانوننا خطياً، بل إن بقايا هذه الضمانات يجري انتهاكها دون رقيب !! وللقنون الطوارئ الذي يفرط في السلطات والصلاحيات والذي يسمح للسلطة القائمة عليه بإصدار أوامر تنفيذية أو شطوية يجري تنفيذها والحلب على مخالفتها، بدءاً من وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والأقامة والحركة في أماكن معينة أو أوكلت معينة والتخفيض على الملتحقين فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والتخفيض في تنفيذ الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام لقنون الإجراءات،

والأمر بمراقبة المرسلة أياً كان نوعها إلى آخر هذه السلطات التي لم تمنح للقيصرية من قبل بل أن هذا التشريع جعل لرئيس الجمهورية توسيع دائرة هذه الحقوق والصلاحيات بملفارة شطوية منه، وللقنون العيب، لا يتطلب أبداً الدليل، إنما يكفي بمجرد الدلائل، ويسبق للملك من تعداد صور هذه السلطات المفرطة والتي تشمل مخالب وأنياباً حادة وللملك للدولة عندما تريد !! أن هذه الترسلة للدمج، مع تآكل الضمانات كما رأينا تأتي نملوها مجسماً للدولة البوليسية، والتي أصبح فيها رجل الشرطة في أي مجال هو للقنون وللملك القوي !! ومن هنا كان الانقسام المزيم الذي جاء به على حديث وزير الداخلية الذي وصف بتسكن ويقول أن لقنون الطوارئ لا يمنحه إلا رخصة القبض والاعتقال لمدة خمسة وأربعين يوماً فقط، فإذا أخرج القضاء من المعتقل، فإنه لا يملك إلا أن يمتثل !! في حين أن هذا للقنون يجمع، ببعض التلاعب شطب هذه لفدة، لكنه لا يكتفي، وإذا كان يشكو من

القضاء الذي يفرج من المعتقل، فاصعب أن مراجعة المنظمات كلها تصف عن أن تسعة وتسعين في المائة منها، لا تلام فيها الداخلية مجرد شكايات لهذا الاعتقال، لماذا يقلل القضية !! بل إن مراجعة المنظمات تصف عن نسبة عالية من أوامر الاعتقال تأتي على يديهم !! وأصبح العوبة بين يدي صفاق شياكة المباحث !! وفي الأفراد من ذلك ماء كثير !! ومرة أخرى، هل نحن في حيلة أو المزيم من النصوص والتشريعات !! الحق والصبر، يؤكد أن فيما هو قلم الكثير والشل والغريب !! وأن الدعوة إلى المزيد لها خبره ليس يقضي، وإنما تأتي سكرًا للمعز والفرعل الصمدي والغلياد وخيق الألق، الذي يرى أنه ملعمها الخليفة بل وبالأند

ظلفة، يمكن إجتثاث ظلمة هي تأتي عريضة إلقاء دفين، ومعلم يتفاح من الأساس وفي الحق، فإن هذه الداء سيال يسرى وينتقل حتى يقضي على المزيح !! إن طبيب السرطان الذي يقضي بالجراحة وحدها لإشفي المزيح، إنما هو بالجراحة والأنعمه والتكسيويات، وتغيير نمط حياة المزيح ذاتها يصل به إلى بر السلامة الخطاء !! قبل نحن نضطج ذلك !! ثم أننا قد رضينا بقلب، فإن القلب المخطوب معلنا أبداً ليس، يفرح !! لقدحان من اللعب بقتل السموم، والعيب بكيفية الخبيثة من الضمانات !!





# التمديدات القانونية الشاملة لمواجهة « الإرهاب »

لمجلس الرئيس حسني مبارك إلى مجلس الشعب  
والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٨  
في قوانين العقوبات، والإجراءات الجنائية، وسرية  
الحسابات، والأسلحة والذخائر.  
وإن استهدفت التتمديدات مجال التجريم والعقاب  
والإجراءات الجنائية كأحدى الأدوات التي تسهم في  
مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات  
سريعة حاسمة لتقزم باعتزام الدستور وسيادة  
القانون.  
وتنقل التجريم لإنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة  
أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة تدعو إلى تعطيل

الحكم الدستور في الاعتداء على الحرية الشخصية  
للمواطن، أو الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام  
الاجتماعي.  
وأخرج القانون صور التجريم المستحقة أو الجرائم  
التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقادم  
الدعوى بحسبها جرائم تقع على الحريات.  
وإن خول القانون للنيابة العام أو من يفوضه سلطة  
الامر بالكشف عن الحسابات السرية للمتهمين في مثل  
هذه الجرائم ومن تشير إليه أصبح الاتهام بتمويلها.  
كما اتجهت التتمديدات إلى تشديد العقوبة المقررة على  
الاجل والمصنع أو الاستيراد للأسلحة النارية والذخيرة

والبيضاء، وتجريم حيازة أجزاء الأسلحة الرئيسية  
وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والأدوات التي أشهر  
استخدام هذه التتمديدات لها في تنفيذ اغراضها.  
وإن نص مشروع القانون على عدم الإخلال بأحكام  
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٨  
بشأن حالة الطوارئ أو بآي عقوبة أشد ينص عليها  
قانون العقوبات أو أي قانون آخر وإلى المشروع كل  
حكم يتعارض مع أحكامه.  
وفيما يلي النص الكامل للتمديدات الشاملة للقوانين  
التي قدمت في مشروع واحد.  
يضاف إلى قانون العقوبات المواد التالية:







## الاعدام والاضطال الشاة المؤبدة لانتقام

## النف والسلاح ضد الوحدة الوطنية

استحداث عقوبات رادعة للترويج للارهاب

بدور العبادة والقوات المسلحة والشرطة

قواعد جديدة للاعفاء من العقاب وتخفيف  
العقوبة في حالة إبلاغ الجاني أو اعترافه

### الأسلحة والذخائر محل التجريم

بشافة يشمل الجسم المعنى  
والأجرة (السفلة)  
وبالتنسبة للمدايح  
والرشاشات والبندق الآلية  
الدافع والرشاشات: الجسم  
المعنى والمسدرة والبندق  
الآلية: الجسم المعنى والمسدرة  
والتريس ومجموعة.

وبقتسبة للبندق المشفنة  
والنصل آلة تشمل: الجسم  
المعنى (الطرف) والمسدرة  
والتريس ومجموعته وبقتسبة  
للمسدسات بكافة أنواعها تشمل  
مسدسا وخزينة: الجسم المعنى  
والنترلق والمسدرة ومسدسا

تضمن الجمول الملقى  
بتعديلات اللقنر الأسلحة  
والذخائر بعض الأجزاء الرئيسية  
للسلحة الكثرية محل التجريم

وهي: بقتسبة للبندق ذات  
المسدرة المصلولة من الداخل  
تشمل الجسم المعنى والمسدرة





۱۰ جولائی ۱۹۹۲

### التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كانت تسميتها وتكون مقرها خارج البلاد  
وتتخذ من الزهاب أو للتدريب العسكري  
وساكن لتطابق أغراضها حتى ولو كانت  
أصلها غير موجبة الـ مصر .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة  
إذا تلقى الجناني تدريبات عسكرية فيها أو  
شارك في عملياتها مع الوجهة الى مصر .  
المادة ٨٨ :

يطلب بالإشغال الشاقة الموزعة كل من  
اختلعت وسيلة من وسائل القتل الجوي أو  
الجوي أو المائية معرضا لاعماله من بها  
الخطر. وتكتنف العقوبة الأشغال الشاقة  
الموزعة إذا استخدمت الجاني الأرباب أو نشأ  
من الفعل المذكور بعدد من المفصول عليها  
في المادتين ٢٤، ٢٥، ٢٦ من هذا القانون لا في  
مخصص كان داخل الوسيلة أو خارجها، أو  
إذا قام الجاني بالقتل أو العنف السلطات  
العامة أثناء تاديبه وظيفتها في استعادة  
الوسيلة من سيطرته.

يعتبر العقوبة الإعدام إذا نشأ من الفعل  
موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها.

المادة ٨٨ مكررة

ويطلب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من  
يعرض على أي شخص في غير الاحوال  
المصرح بها في القوانين واللائح او استجره  
او حمله كرهية وذلك بغية التأثير على  
السلطات العامة في اماكنها واصحابها او  
الحصول منها على منفعة او مزية من أي  
نوع .

ويعالج بذات الطريقة كل من مكن أو  
يخرج في تنكس مقبوض عليه في الجرائم  
المنصوص عليها في هذا الفصل من الجرم .

المؤيد لمن يقاوم السلطات

وتكون الحقوية الاشغال الخفيفة المؤدية  
إذا استخدمت الجاني القوة أو العنف أو  
التهديد أو الارهاب أو غش أو بدون وجه حق  
بمضي موظفي الحكومة، أو ان تصف بصفه  
كاذبة، أو أبرز لمرأ مؤذرا حاديا صديقه  
منها، أو إذا نشأ عن الفعل إصابة شخص  
أو اذا تقوم السلطات العامة أثناء تاديبه  
باحتجازه أو اعلاء سبيل الرعيه أو اعادة  
تأديبه عليه.

وتكون المظنونة الأعدام إذا شجع عن العمل

في هذه الفترة . ويصاحب بذات الطريقة كل من  
أحدنا بأسلحة أو ذخائر أو مفاتيح أو  
مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات أو أي  
شيء آخر مع طعمه بما تدعو اليه ويوصلها في

وتكون الملقوة الأنثى الحاملة الملقوة  
والنفسية للجريمة المتضمنة عليها في الفقرة  
الثانية من المادة السابقة إذا كان الإتهام  
من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ  
الأفراض التي تدعو إليها الجسيمة أو  
الوهميات أو الخلفيات أو الجماعات أو  
العصابات المذكورة في هذه الفقرة أو إذا كان  
للجاني من أفراد القوات المسلحة أو  
الشرطة.

وتكون الطوقية السجون مدة لاتزيد على  
عشر سنوات بالنسبة للجريمة المنصوص  
عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة الا  
كانت الجسيمة او الهيات او المنظمات او  
الجماعات او العصابات المذكورة في هذه  
الفقرة تستخدم الارهاب لتطبيق الارشاح  
التي تدعو اليها او كان الترويج او التحريض  
داخل دور العبادة او الاماكن القلعية  
والقراىة المسكنة او الضيقة او بين  
الاجناس

الاعدام في حالة وفاة  
المحني عليه

المادة ٨٦ مكرراً (ب) : وحالاً بالإشغال  
الضالة المزبودة كل عضو بأحدى الجمعيات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الصلوات أو

العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً  
استعمل الإعدام لأجبار شخص على  
الانضمام إلى أي منها أو ملته من الانفصال

وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل

التي هي أكبر أهمية.  
المادة ٨٦ (ج) :  
يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من  
يسعى لدى دولة الجبهة أو لدى جمعية أو  
منظمة أو جماعة أو مصلحة يكون مقرها  
خارج البلاد أو بأحد من عضلاتها  
أو منها ، وذلك كل من تخالف معها أو معه  
القيام بأي عمل من أعمال الجبهة داخل  
البلاد أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو  
موظفيها أو ممتلكاتها أو المؤسسات أو  
الموظفين أثناء صلهم أو وجودهم بالخارج أو  
الاشتراك في ارتكاب أي من تلك

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة  
من مفسوع السعى أو التشاير أو شرع في  
التكبير.

المادة ٨٦ مكررا (د) :  
وعلا ببالاشتراك الشاملة المؤقتة كل  
مصري تملين او التمتع - بشرط ان او  
تصريح كتابي من الجهة الحكومية  
المختصة - بالقوات المسلحة لوكالة اجنبية او  
بأي جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا

مادة ٨٦ : يقصد بالإرهاب كل تطبيق للحكماء ضد القانون كل وسيلة لها الغاية الجاني تنفيذاً لخرق أجرامى فرد أو جماعة بهدف إلل الاخلال بالنظام العام أو تخريب سلامة المجتمع أو التسبب في اضطراب غير عادي استعمال القوة أو العنف أو التهديد بها إذا كان من شأن ذلك إبداء الانفصالي أو إلقاء الرعب بينهم أو تخويفهم وحرمانهم أو إهمهم القشر أو إلحاق الضرر وبأهلها أو بالانتماءات أو المصالحات أو بالموالين أو بالهياكل أو بالمالكة العامة أو الخاصة أو إضعافها أو الإصلاها طبقاً إلى منع أو هزيمة مقاومة السلطات العامة أو طرد الجماعة أو إضعاف العلم لانتماء إلى تضليل تطبيق العديد من الأركان أو الدول.

للسنة ٨٦ حكرا : وحال بسكين من  
للدا في الأسس أو تقطع في كل خلاف  
أحكام القانون : جمعية أو مؤسسة أو منظمة أو  
جماعة أو عصاية يكون الفرص منها الدخول  
بالسيرة إلى تصليب أحكام الدستور أو  
القانونين عن طريق إحدى مؤسسات الدولة  
أعضاء السلطات العامة من ممارسة أعمالها  
أو الاستعانة في السيرة الشخصية لقوانين  
أو غيرها من الحريات والحقائق العامة التي  
كلها الدستور والقانون ، أو الإضرار  
بالوحدة الوطنية أو بالسلامة الاجتماعية ،  
بالإضافة للأضرار الخاصة للمجتمع أو دول  
إنعازة أو قيادة ما فيها أو أضرار بحريات  
أخرى أو ملاحقة مع جده الفرص الذي يدعو  
إليه .

ويطالب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم الى احدى الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات او

[illegible]

المادة ٨٦ مكررا د١ : تكون العقوبة  
الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة بغسبية  
لجبرية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من  
المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل  
التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض  
التي تدرس فيها الجماعات أو الهيئات أو  
السلطات أو الجماعات أو المنظمات المذكورة





## محمود معوض

موت شخص .

المادة ٨٨ مكرراً (١) :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يعطب بالافعال الشفاعة الموقعة كل من تعدى على أحد القاتلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل وكان قد سبب هذا التنديد ، أو قابله بالقرعة أو التفت أو التحدى باستعمالها معه أثناء قتالية وظيفته أو سببها .

وتكون العقوبة الإعدام الشفاعة المؤبدة إذا نشأ من التعدي أو الظلمة عامة مشكوية يستعمل بردها ، أو كان للجاني يحمل سلاحاً أو قام بخلع أو لمحتاج إلى من القاتلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو أو زوجة أو أحد من أصحابه أو فروعهم . وتكون العقوبة الإعدام إذا تهم من التعدي أو الظلمة موت الجاني عليه .

المادة ٨٨ مكرراً (ب) :

تسرى أحكام المواد ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ (١) - (٥) في هذا الفصل .

ويرأس عشر الحكم بالصغيرة . عدم الإخلال بطريق اللجوء حسن النية وتقصير الإساءة المصالح القضائية بصرفها للجهة التي قامت بالقبض متى رأى الزائد للمقتل أنها لازمة لغيره .

تضاعف في كل حالة الإعدام .

المادة ٨٨ مكرراً (ج) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا القانون عند الحكم بالإعدام في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل دعا الأحرار التي يرض فيها القاتل على الحكم بالإعدام ، فيجوز التقليل بالعقوبة إلى الإعدام الشفاعة المؤبدة .

## تدابير مع العقوبة

المادة ٨٨ مكرراً (د) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا الفصل فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية :  
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .

٢ - التزام بالإقامة في مكان محدد .

٣ - حظر التردد على أماكن أو وسائل محددة .

وإن جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة

التدبير على خمس سنوات .

ويجوز كل من يخالف التدبير المحكوم به

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة الثالثة

تستبدل عقوبة السجن الذي لا تزيد مدته

على خمس سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ من قانون العقوبات . وتستبدل هذه العقوبات أيضاً بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة برئاسة وسيلة إرهابية أو تنفذت لغرض إرهابي .

ويضاف الحد الأدنى للعقوبات المقررة في المواد ١٨٠ ، ١١٢ ، ٣١١ من قانون العقوبات ، كما يضاف الحد الأدنى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت الجريمة برئاسة وسيلة إرهابية أو تنفذت لغرض إرهابي .

## المادة الرابعة

تسلك الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية .

## المادة الخامسة

تسلك لفرة ثانية إلى المادة الثالثة ، وبمادة جديدة يقرأ ٧ مكرراً في القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن أحكام أمن الدولة نصها كالآتي :-

## جرائم خاصة بالحدث

المادة الثالثة (فرع ثانية) :

وتقتضى إحدى محاكم أمن الدولة العام للشفاعة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بقرار الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تقتضى أيضاً الفصل فيما يلي من الأحداث من هذه الجرائم ، ويوظف على الحدث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم أحكام لقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ بشأن الأحكام دعا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ منه .

ويكون لفرة العامة جميع الاختصاصات

الموجلة للفران الاجتماع المنصوص عليها

في .

المادة السابعة مكرراً :

استثناء من أحكام المادة السابقة يكون لفرة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة لها - إسلطات لفرة التحقيق ، وسلطة محكمة لجنح المستأنفة متطابقة في فرة لفرة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولا تنفذ لفرة العامة في مباشرتها

التحقيق ويوقع الدعوى في الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة بقدرى الطلب أو الآذن المنصوص عليها في المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٦٠ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من الجلب .

ويكون المأمور الضبط القضائي إذا توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أن يتخذ الإجراءات التفتية المنصوص وأن يطلب من

النيابة العامة خلال الثلاثين وسبعين ساعة على الأكثر أن تاتن له بالقبض على المتهم . وللنيابة العامة في هذه الحالة ولايس تشكليه ضرورة التحقيق ومصادرة أمم المجتمع أن تاتن بالقبض على المتهم لمدة سبعة أيام ويجوز مدتها لمدة واحدة مضافة .

كما يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمح أفراد المتهم الضبوط ، وإذا لم يات بما يبرره يرسله بعد انتهاء مدة الضبط لأحد النفع في الفقرة السابقة إلى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف الثلاثين وسبعين ساعة من عرضه عليها ثم تامر بحبسها أو إطلاقها أو إطلاق سراحه .

## المادة السادسة

استثناء من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية التفتيات والتفتيات ، ويكون للفتيات العام أو أن يعرضه من المصالح للفتين على الأقل أن يرض مباشرة من ثقافة النوع أو بناء على طلب جهة رسمية بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالخصائص أو التوديع أو الامتثال أو الفتران المنصوص عليها في القانون الأول من الباب الثاني من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الأحكام دعا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ منه .

وتكون لفرة العامة جميع الاختصاصات

الموجلة للفران الاجتماع المنصوص عليها

في .

## المادة السابعة

يستبدل بفرض المادة ٢٨ ، والفرقة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٤ ، والباب السادس من الجدول رقم (١) ببيان الأسطة البيضاء المراءى به - كما يضاف جدول رابع إلى الجدول المرفقة للفران نصها كالآتي :

المادة ٢٨

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر

وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على





المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات : **التاريخ : ١٠ آذار ١٩٩٢**

خمس مئة جنيهه كل من الحجر أو اسلوقه او  
صنع بغير ترخيص الاسلحة البيضاء  
التيهه بالجنود. رقم (١)  
ويصلي به - جن وبطامه لائق من  
خمس مئة جنيهه والاقاوي الف جنيهه كل  
من الحجر او اسلوقه او صنع او اصليح  
بغير ترخيص صلاها نقويا من الاسلحة  
المقصود عليها في الجحول رقم (٢)  
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة  
المؤقتة اذا كان السلاح مما نص عليه  
البند (١) - من القسم الأول من الجحول  
ورقم (٣) وتكون العقوبة الاشغال الشاقة  
المؤبدة اذا كان السلاح مما نص عليه في  
البند (ب) - من القسم الأول او في القسم  
الأخرى من الجحول رقم (٣)  
مادة ٣٥ مكررا (فقرة الأخيرة) :

- يصرى حكم الفقرة السابقة على حيلزة او  
أجزاء الأجزاء الرئيسية للمنظمة الثورية  
المعينة بالجنود رقم (٤) المرافق او كانتات  
او مختلفات الصوت والتسجيلات التي  
تركب على الاسلحة المذكورة .

البند المكمل من الجحول رقم (١)  
" البطل والسككين والجنائز والسككين وى  
أداة اخرى تستخدم في الاكفاء على  
الاشخاص دون أن يجهد لاحرازها او حملها  
مسوغ من الضرورة الشخصية او الحماية .

### بقاء قانون الطوارئ

#### المادة الثامنة

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس  
الجمهورية والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشأن حالة الطوارئ ويصى عقوبة اشد  
ينص عليها قانون الطوارئ لارأي قانون آخر  
يشي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا  
القانون .

#### المادة التاسعة

ينظر هذا القانون في الجريدة الرسمية  
ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ  
نشره .







المصدر : **الجريدة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٠ يونيو ١٩٩٢**

## في المذكرة التفسيرية للتعديلات الجديدة:

# الشرعية تواجه العنف والإرهاب والتطرف مقمة أمن الدولة العليا تنظر قضايا الإرهاب

**حريم الحرة تستقبل أحكام الدستور**

**أما الأمر والامرسة الدستورية**

فيما يلي نص المذكرة التفسيرية التي أعدها المستشار فاروق سيف للوزير  
ووزير العدل من مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض نصوص قانوني  
المطبوعات والأجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى :

الأزمانية التي هبت أمن الأفراد واستقرار الجماعة ونظام الدولة واثرت بالسلب على حركة النمو والتطور . فقد ولجئت العديد من الدول للديمقراطية كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والمانيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة وأثرها المدمر من خلال الأداة التشريعية المناسبة بما أدى إلى الأمن في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق المواطنين وحريةهم ذلك أن قبل الغاية لايفي عن شرعية الوسيلة وكان منهج بعض هذه الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الأخر منها لفضال تعديلات في قوانين المطبوعات والأجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله ولما لأحكام دستورها .

وتعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجمور لبناء الدولة المصرية المصرية فراح بيت فجيحه بين الشباب ليندفع به إلى طريق التطرف والتخريب والإرهاب . ليعرله من دوره الطبيعي في أن يكون عدو مصر وغوتها في مشوارها الحضاري . إلى أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار .

### سلاح الشرعية

وهكذا شهدت مصر في السنوات الأخيرة تلك الصور من العنف والإرهاب والتطرف تنفيذا لمشروعات إرهابية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل . ولم يكن شئ بد من مواجهتها تشريعا بكل الحسم وبسيف القانون وسلاح الشرعية الذي ماقتت تواجه به مصر كل خروج على قيمها الأساسية وثقالها الخالقة وعزمها الأكيد على البناء والحلحاح بركب الاستانسة للحضارى .

وإذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العليدين الأخيرين من ذات الظاهرة

لقد كانت قوة الخير والسماحة . وأعلام قيم المودة والتراحم . وإيثار البناء وصنع الحضارة . هو زاد مصر ، وغوتها ، عبر رحلتها الرائدة في تاريخها الاستانسي العريق . وعظمتا انتاب العنف والإرهاب لرجاء شئ من المعمورة ظلت مصر واحدة للأحسن والأمان حتى إنها لم تكن بحاجة إلى تجريم الفعل ليس لها وجود في فروع القانون المصري .

على أنه وقد كانت مصر أن تفرغ من مشاكل شئ كانت تعزل مسيرتها في البناء وتوجهت بكل طاقاتها في الحيلة الأخيرة لتصلح مشروعاتها الحضارية القومية في بناء دولة مصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخام والسلام والعلم ، لا وقد خرج عليها من الظلام أرباب أسود ليس له من زاد وقتت به إلا التئيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من خذل إلا الإخلال بالنظام الصام





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ - يوليو

### إجراءات حاسمة

ولا كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل للتشريعي - لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية ، فقد أثر المشروع المرفق - تأسيساً بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة التي اشغال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية كأحد الأدوات التي تسهم في مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات سريعة حاسمة تتلزم باحترام الدستور وسيادة القانون .

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانونين المرفق متتسلاً بالقوانين التالية :

أولاً : قانون العقوبات :

وهكذا ورد التصديق في الشق الموضوعي منه تعديلًا بالإضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، حيث قسم هذا الباب إلى فصلين يخص الفصل الأول منه للجرائم الإرهابية ، فاتجهت أولى مواده وهي المادة ٨٦ عقوبات التي تحدد مفهوم الإرهاب والوسائل التي يلجأ إليها والغاية التي يسعى لبلوغها ، والآثر المترتب عليه

### فأرقي سيف للتصير

ثم نصت المواد التالية على تجريم إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتماد على الحرية الشخصية للمواطنين أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي (م ٨٦ مكرراً) . باعتبار أن مثل التنظيمات هي لقوة الأولى للعنف والإرهاب . كما عاقبت كل من انضم إليها أو شارك فيها بأية صورة ، وكل من روج للاغراض والمبادئ التي تدعو إليها ، وشدد العقوبات إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تخليق أو تنفيذ اغراضها

كما عاقب المشروع على استعانة الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إليها أو منعه من الانفصال عنها . وعلى التعاون أو الاتحاق بغير إذن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة بحولة اجنبية أو بأى جمعية أو منظمة أو جماعة يكون مفرها بالخارج وتتخذ من

الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق اغراضها

### الاختطاف والرهائن

عكس عاقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضاً سلامة من بها للطير وتهدد الطوية إذا استخدم للجاني الإرهاب أو نشأ عن الفعل المتكبر جروح لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قوّم الجاني بالقوة . أو العنف السلطات العامة إنشاء تالية وظلعتها في استعادة الوسيلة من سيطرته

كما تناول المشروع عاقب كل من قرض على أي شخص أو اجتهد أو حيسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في إلقاء إصلاها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع . أو مكن أو فرغ في سكن مقبوض عليه من الهرب وكذلك صالح المشروع حالة التحدى على أحد القيمين على تنفيذ أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات

### الاعفاء من العقاب

هذا وقد قرر المشروع على صور التجريم المستحقة تلك الأحكام المستتر تطبيقها في قانون العقوبات بالنسبة لما يشاهدها من جرائم ، وهي الأحكام المتعلقة بالتحريض والاتفاق والمساعدة وتخطيط العقوبة على من يودي دوراً قيادياً في هذه التنظيمات الإرهابية وقواعد الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات إبلاغ الجاني أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب إلى الأفعال التي تقع في الخارج استهدفاً لتنفيذ اغراض هذه التنظيمات داخل البلاد

كما حظر تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالإفدية في هذه الجرائم عدا الأحوال

البلقية ص ١٣





## في المذكرة التفسيرية.. بقية من ٩

ماتستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع من سلطات ملزمة في ذلك أحكام المادة ٤١ من الدستور .  
 رابعا - قانون سرية الحسابات :  
 ولما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الإرهابية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل في من خارج البلاد ، ولا تستطيع السلطات العامة والقانونيين على التحقيق - بالنظر إلى القيود التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات - أن تلقى على وجه الحقيقة في الوقت المناسب إلا بالإطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم ومن تشير إليه أصابع الاتهام بتمويلها ، فقد حوّل المشروع للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين سلطة الأمر بالتكليف عن مثل هذه الحسابات .  
 خامسا - قانون الأسلحة والذخائر :  
 ولما كانت طبيعة للنشاط الإرهابي ترتبط ارتباطا وثيقا بحيازة وأعمال المتفجرات والأسلحة النارية والبيضاء ، كانت الطويات المقررة في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٨٤ لم تعد رادعة في بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون ، وكانت بعض الأسلحة وما يتصل باستيرادها وصنعها المعلن تكتف من نطاق التجريم ، فقد أُنشئ المشروع في تشديد الطويات المقررة على الاتجار أو الصنع أو الاستيراد أو الاصلاح المتصلة بالأسلحة النارية وبعض أنواع الأسلحة البسيطة والذخائر التي اشتهر استخدام هذه التنظيمات لها في تنفيذ أفعالها .

التي ينص فيها القانون على الحكم بالأعدام لجهوز التزول بالطوبة التي الاشتغال الشاقة المؤبد ، وأجر فضلا عن الحكم بالطوبة الحكم ببعض التدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكررا ( ب ) ..  
 ثانيا - ولما يتعلق بقانون الاجراءات الجنائية :  
 أخرج المشروع صور التجريم المستحقة أو الجرائم التي ترتب تنفيذها للأغراض الإرهابية من نطاق تقديم الدعوى بصيغتها جرم تقع على التعريبات أصلا للمادة ٥٧ من الدستور .  
 ثالثا - ولما يتعلق بالإختصاص القضائي وسلطات الضبط والتحقيق :  
 ترتب على إيراد صور التجريم المستحقة في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الطويات أن خفضت هذه الصور لما تضعف له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة فصار الاختصاص بنظرها مفعودا لمعالم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .  
 كما نص المشروع على أن تفصل لدى مقام أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التقييد بأوصاف الاختصاص المكاني المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بظهور أن لترويج فهنا لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم الوكان بأكمله وهو ماتحت إليه بعض التشريعات المقارنة في هذا الشأن .  
 كما نص المشروع أيضا على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضا فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .  
 ولما كانت اجراءات التعريبات والاستدلال والضبط في مثل هذه الجرائم التي تنص في الأغلب الاعمال الجماعية والتنظيم وتعد الجنحة ، لها طبيعة خاصة تستلزم مزيدا من الوقت مختلفة في ذلك عن الجرائم العادية ، فقد توجه المشروع إلى تناول هذه الاجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحقة مستهدفا توحيده





المصدر : **الأسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

# رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين : تأكيد وحدة الرد العملي على الإرهاب تشديد العقوبات .. استجابة لإرادة الأمة تعديلات القوانين .. لاختصار الإجراءات وسرعة المعالجة

**مصطفى كامل مراد :**  
**نحن معكم .. قلبا وقالباً**  
**أحمد عمر هاشم :**  
**الإسلام .. ضد ترديد الأمنيين**

قال صلى الله عليه وسلم : « من أصبح مكرماً أمناً في سربه معالي في بيته عهده قوت يومه فقامت حيزت له الدنيا بهذا غيرها » .

## مسئولية إمامته

لهذا كله فإن الدعوة إلى الأمن وثقوبة المجتمع من اللسن والأرهاب والاضطراب يستوجب على الجميع حكومة وشعباً أن يكون عند مستوى المسئولية الإيمانية وأن يقيموا ميزان العدل الإلهي في الأرض فلا ظلم ولا عدوان ولا اعتداء على نفس الإنسان فإن العدوان على النفس الإنسانية يخرج صاحبه من حظيرة الإيمان « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً » .

وإذا عبد المال الجارح وكل من جس الشورى إن مشروعات القوانين الجديدة جاءت في توجيهات منسوبة لى تتاح الفرصة كاملة للخضاء على ظاهرة الإرهاب والاضطراب ومحاربة أوكاره تأمينا وسلاماً للمجتمع .

**[البنية ص ٢٢]**

تأمين المجتمع وحماية استقراره .. وأشار إلى أن هذه التعديلات يجب أن تأخذ معها في المناقشات قبل إقرارها حتى تبنى مناسبة لاختصار جهود الإرهاب .

## قواعد الأمن

أما الدكتور أحمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الأزهر فقال إن الإسلام يؤكد على الأمن والاستقرار ويرفض ترديد الأمنيين ويدعو اتعاضه أن ينشروا أسس الأمن في الأرض .. ولا لغصها القرآن الكريم في أميين الأول الأيمان والثاني العدالة وعدم الظلم لقوله تعالى : « الذين آمنوا ولم

يلبسوا إيمانهم وظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » .

أضاف وأذا تنكس الأيمان يضع الأيمان من الأرض وينشتر اضطراب والأرهاب ومن أجل هذا فإن مقاومة العنف والإرهاب والعمل على نشر الأيمان في الأرض بأسلوب يتجدد وفقاً للقانون السماوى الذى نادى بأمن الأيمان في الأرض ودعا أن يكون في حياة أمة وهو بذلك يصيح أمد الناس

أكد رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين أن تعديلات بعض أحكام قوانين العقوبات لمواجهة العنف والإرهاب .. بداية مرحلة الرد العملي على كل من يحاول الإخلال بأمن المجتمع واستقراره ..

قالوا : إن تشديد العقوبات على ارتكاب الجرائم التى تستهدف النيل من إنجازات الشعب جاءت استجابة لإرادة الأمة التى تشجب الإرهاب والتطرف واستغلال الملاح الديمقراطية فى الإقدام على مساعدة العنف بأى وسيلة من الوسائل سواء الأعداد للأعمال الإرهابية أو ترديد الأشخاص بالأسلحة والتخالف .

أضافوا إن التعديلات تستهدف اختصار إجراءات التقاضى لضمان مرحلة محكمة مرتكبي الجرائم التى تصعب بأمن للمجتمع .

فى البداية قال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار نحن مع تشديد العقوبات على مرتكبي الأعمال الإرهابية التى تهدد المجتمع فى أمنه واستقراره .. قال حسن مع هذه التعديلات قلبا وقالباً كوسيلة للخضاء عليها مع الأخذ فى الاعتبار أن يكون تلك مساهرا لخطوات أخرى تستهدف







## رجال القانون والأحزاب وعلماء الدين (بقية ص ١) باديسر : التعديلات لحماية الوحدة الوطنية الهواري : لنقرنا بالسرعة الفاسيين الجارحي : جاءت في توقيت مناسب

تحقيق :

**مجدي عبد الرحمن  
أحمد سليمان  
أشرف أبو سيف  
هشام أبو الوفا**

يقول فهمي لاشد المحامي ونائب رئيس اتحاد المحامين الإفريقية : كنا في أمس الحاجة لتصوير هذه التعديلات خاصة أن صناعة الإرهاب صناعة عصرية لم تكن موجودة عند وضع قانون العقوبات والإجراءات الجنائية :اضاف : من حق الدولة ومن واجبها أن تتخذ عن نفسها ومواطنيها هذه التهمة كما فعلت المجتمعات في البلاد الديمقراطية مثل ألمانيا وامريكا وفرنسا وغيرها من الدول صامية وتأمين لشعوبها .

ويرى أن هذه التعديلات من الناحية القانونية سليمة لأن واجب التشريع الأساس أن يتطور مع تطور احتياجات ومطالبات المجتمع .. واختمساراً لإجراءات محاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب والتطرف .

أما شوقي خالد المحامي وعضو اللجنة التأسيسية العليا لحزب العمل «الجبهة الاشتراكية» فيؤكد أن هذه التعديلات تعتبر أفضل علاج لمحاولات ضرب الصنيع الوطني من جماعات التطرف

قال أحمد الصباحي رئيس حزب الإمة أن حزبه مع مكافحة الإرهاب والتطرف بكل صوره وأشكاله .

اضاف أن حزب الإمة هو أول حزب أعد مشروعاً لمكافحة الإرهاب بنهج علمية التطرف والإرهاب بمصر .

وقال الشيخ منصور الرفاعي صيد ان المنظرين مضطرون في الأرض ، وحكم هؤلاء حده الله في أية العراية عندما قال تعالى دائماً جزاء الذين يحاربون الله ورسوله...»

أكد أن الإسلام اعطى للحاكم أن يضع من التشريعات ما يتلاءم مع ظروف المجتمع وما تتطلبه الحالة ، وما دام الحاكم قد أقر هذا القانون وارتضاه فالتنا نرجو أن يكون رادعاً لكل من تسول له نفسه للخروج على مقتضى العرف السائد والتقاليد الاجتماعية

### اقتلاع جنود الإرهاب

أشار د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع : إلى أن الحزب لا يمانع إطلاقاً في تشديد العقوبة وتوصيف تهمة الإرهاب لأنها تنفي تماماً من أي تشريع يمثل خطوة جادة وحقيقية في سبيل اقتلاع جنود الإرهاب .

وقال عصمت الهواري وكيل نقابة المحامين أن الإرهاب اطل بوجهه الفحيح على مصر وأشد على الأمنين حياتهم وبالتالي يجب على الجميع حكومة ، ومحكومين التصديق لهذه الظاهرة المدمرة وهو ما ورد فعلاً في التعديلات التي شملت قوانين العقوبات والتي سنقرناها سرياً طويلاً لردع المستعدين .

أكد أنه متفق تماماً مع ما ورد من تعديلات ولا يعتقد أن هناك أي وطني غيور على وطنه ومصطلح برافضها لأنها السبيل للخروج من مأزق ترؤيع الأمنين وإراقة دماء الأبرياء .

اضاف ان هذه القوانين من خلال ما تضمنته من نصوص يمكنها أن تعالج أولئك الذين يحاولون أن يصنعوا بأن المجتمع ويهدموا مفكراته خاصة أن هؤلاء يحاولون ارتكاب أعمالهم الضوائية على الأبرياء وإصحاب الرأي تحت ستار الدين والدين منهم براء وأن التعديلات هي بداية لمرحلة الرد العمل على الإرهاب والتطرف للتحليل على مجتمعا .

قال كمال هنري باوير رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشعب أن مصر شهدت خلال السنوات الأخيرة أحداثاً من العنف والإرهاب فريبة عليها في ظل الوحدة الوطنية التي يتسم بها الشعب بكل طوائفه وهجناته ، ومن هنا كان لابد من إصدار قوانين تحسم المواقف مع هؤلاء في ظل الشرعية الدستورية وسيادة القانون لتحمي هذا الشعب ضد كل من يحاول النيل منه ومن الاجازات التي يحفلها على المدى القريب والبعيد .. وأهم هذه الاجازات وحدتنا الوطنية التي تتمتع بها .

أشار إلى أن مصر بما تتمتع به من ديمقراطية وحرية دائماً مبنية على الداخل والخارج وأن الحزم والتصميم من خلال قوانين رادعة هي السبيل لكي يحافظ الشعب على وحدته الوطنية وعلى أمنه من الخطر الذي يواجهه من هؤلاء المجرمين .





المصدر : ..... سورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١٠ يونيو ١٩٩٢

تعديلات القوانين لمواجهة الارهاب .. أمام مجلس الشعب

الاعمال الشاقة .. خضوبه الارطاب

الاشغال الشاقة .. لاجراز السلاح دون ترخيص

تحرير النجاة العامة من قيود الطب والادب

الناب العام موقوف في كنف الساعات السرية





المصدر : ..... ١٩٩٢

التاريخ : ..... ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### كتب - محمود نفاذ :

يبدأ مجلس الشعب يوم الأربعاء القادم مناقشة مشروع قانون تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والأجراءات الجنائية ومحاكم أمن الدولة والأشهاد والحسابات المرمية والأسلحة والذخائر ، بهدف مواجهة الإرهاب تنص التعديلات على :

وصرح د. أنس مرشد رئيس المجلس بأنه إحال التعديلات فور تلقيها من مجلس الوزراء إلى اللجان المختصة التي تبدأ مناقشتها غدا . وقال إن هذه التعديلات تهدف إلى مواجهة العنف والإرهاب وتأمين الوطن والمواطن وصيانة المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ماكتشفت عليه أحداث الطف الأخيرة .

#### النص الكامل للتعديلات (٩)

- الأشغال الشاقة لأختطاف وسفل لتفلي العام ولعن وساعد متهما على الهرب .
- الأشغال الشاقة لاحتلال الأسلحة النارية وأزالتها الإنسانية بدون تخفيض .
- تحرير النهاية العامة من أفراد الطلب والأذن .
- استثناء النخب العام من قانون مرمية الحسابات بالبلوك بهدف تكثيف عن الحليفة .

- تجريم استخدام القوة أو التهديد بها لأبذاء الأشخاص أو القيام بترعب بولهم .
- الأعدام لكل عمل إرهابي أو تزويده بالأسلحة أو التخاطب مع الدول الأجنبية بهدف الإخلال بالأمن .
- تسجين لعضوية الجمعيات والمنظمات التي تسمى للأفلال بالوصلة الوطنية والسلام الاجتماعي .. والأشغال الشاقة لقياداتها .



المصدر: الجمهورية



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩١

# النص الكامل لتعديلات قوانين العقوبات لمواجهة الإرهاب

## تجريم القوة أو التهديد بها لإيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم

### السجل لعضوية

### الجمعيات المخلة

### بالوحدة الوطنية







المصدر: الجزيرة العربية

التاريخ : ١٩٩٢ م

والخدا را مع الفسوی الاحمید





## قرار رئيس الجمهورية

### بمشرع قانون

### بتعديل بعض نصوص

### قانونى العقوبات

### والاجراءات الجنائية

### وبعض القوانين الاخرى

#### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى قانون العقوبات ، وعلى  
قانون الاجراءات الجنائية ، وعلى  
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى  
شان الاسلحة والذخائر ، وعلى  
القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
الاحداث ، وعلى القانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٨٠ بشأن محاكم أمن  
الدولة وعلى القانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٩٠ فى شان سرية  
الجماعات بالبنوك .  
وبعد موائمة مجلس الوزراء

### قرر

مشرع القانون الاتى نصه يكتم  
الى مجلسى الشعب والشورى .

### المادة الاولى

يقسم الباب الثانى من الكتاب الثانى من  
قانون العقوبات الى فصلين الاول ويضم  
المواد من ٨٦ الى ٨٩ والثانى يضم المواد من  
٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب

### للمادة الثانية

يضاف الى الفصل الاول من الباب الثانى  
من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المواد  
التالية :

#### ● المادة ٨٦ :

يأخذ بالارهاب فى تعليق احكام هذا  
القانون كل وسيلة يُلجأ اليها الجانى لتفليها  
لمشروع لجرايم فردى أو جماعى يهدف الي  
الاختلال بالنظام العام أو تعريض سلامة  
الجموع وامنه للخطر من خلال استعمال  
القوة أو العنف أو التهديد بها اذا كان من شأن  
ذلك ايقاع الاشخاص أو انتهاك الرعب بينهم أو  
تعريض حياتهم أو اسلمهم للخطر أو إلحاق  
الضرر بالهئية أو بالانتماءات أو المؤسسات  
أو بالانوار أو بالمبنى أو بالاملاك العامة أو  
الخاصة أو لاحتلالها أو الاستيلاء عليها أو  
ملغ أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو  
دور العدة أو معاقبة العلم لاصطفا أو تعطيل  
تطبيق الدستور أو القوانين أو للفرار

#### ● المادة ٨٦ مكررا :

ويعاقب بالسجن كل من تشا أو اسس أو  
نظم أو اثار على خلاف احكام القانون جمعية  
أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو صناديق يكون  
الغرض منها الدعوة بالية وسيلة فى تعليق  
احكام الدستور أو القوانين أو ملغ اشخص  
مسؤولات للدولة أو لحدى السلطات العامة من  
ممارسة اصنافها أو الاعتداء على حرية  
الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات  
والحقوق الخاصة التى كفلها الدستور والقانون  
أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام

الاجتماعى ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة  
كل من كوى لزعامة أو قيادة ما فيها أو لمدحا  
بمعنى ماغية مالية مع علمه بالفرض الذى  
تدعو اليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس  
سنوات كل من انضم الى لحدى الجماعات أو  
الهيات أو المنظمات أو الجماعات أو  
الجماعات المتصوص عليها فى الفقرة  
السابقة أو شاركا فيها بالية صورة .

ويعاقب بالعقوبة المتصوص عليها  
بالقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة  
أو بالية طريقة اخرى للاغراض أو المواقف  
التي تدعو اليها الجماعات أو الهيات أو  
المنظمات أو الجماعات أو الجماعات  
المذكورة فى الفقرة الاولى أو حين امرا من  
امورها وكذلك كل من حاز بالسلطة أو  
بالواسطة أو لحدس محررات أو مطبوعات أو  
تسجيلات ليا كان نوعها تتضمن ترويجا أو  
تحبيلا لغرض مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع  
أو لاطلاق نفيها عليها . وكل من حاز أو حرز  
ليه وسيلة من وسائل الطبع أو للتسجيل أو  
للتأطية مخصصة ولو وسيلة مؤقتة لطبع أو  
تسجيل أو لأغاية اخرى مما ذكر

#### ● المادة ٨٦ مكررا جـ :

تكون العقوبة الاصل من الاشغال الشاقة  
المؤقتة بالنسبة للجريمة المتصوص عليها  
فى الفقرة الاولى من المادة السابقة اذا كان  
الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تعليق  
أو الهيات أو المنظمات أو الجماعات أو  
الجماعات المذكورة فى هذه الفقرة . ويعاقب  
بذلك العقوبة كل من امدحا بالسلطة أو لحدس  
أو موقوفات أو مهمات أو آلات أو اسلحة أو  
مطومات أو أى شيء آخر مع علمه بما تدعو  
اليه ويوسانها فى تعليق وتنفيذ تلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة  
بالنسبة للجريمة المتصوص عليها فى الفقرة  
الثانية من المادة السابقة اذا كان الارهاب من  
الوسائل التى تستخدم فى تعليق أو تنفيذ  
الاغراض التى تدعو اليها الجماعات أو  
الهيات أو المنظمات أو الجماعات أو  
الجماعات المذكورة فى هذه الفقرة أو اذا كان  
الجانى من افراد للسلطات المسلحة أو  
للشرطة .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على  
عشر سنوات بالنسبة للجريمة المتصوص  
عليها فى الفقرة الثالثة من المادة السابقة اذا  
كانت الجماعات أو الهيات أو المنظمات أو  
الجماعات أو الجماعات المذكورة فى هذه  
الفقرة تستخدم الارهاب لتحقيق الاغراض  
التي تدعو اليها أو كان الترويج أو التحريض  
لذلك دور المباداة أو الامكان الخاصة بالقوات  
المسلحة أو للشرطة أو بين افرادها

#### ● المادة ٨٦ مكررا جـ ب :

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل عضو  
باحدى الجماعات أو الهيات أو المنظمات أو  
الجماعات أو الجماعات المذكورة فى المادة  
٨٦ مكررا استعمل الارهاب لاجل شخص  
على الانضمام الى اى منها أو ملغها مع علمه  
عن

● المادة ٨٦ مكررا جـ ب :  
يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من  
سعى لى دولة داخلية أو لى جماعة أو  
منظمة أو جماعة أو صناديق يكون مفرها  
خارج البلاد أو بأحد من عضوين لمصلحة اى  
مها وكذلك كل من تخابر معها أو معه لتكليم  
أو حمل من افعال الارهاب داخل مصر أو  
فى ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موقوفاتها أو





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ يونيو ١٩٩٢

ممثلها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء  
مصلهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في  
ارتكاب شيء مما ذكر . وتكون العقوبة الاعدام  
إذا وقعت الجريمة موضوع المصروف أو التخابر  
أو فرغ في ارتكابها .

● المادة ٨٧ مكررا ٥ :

وعقاب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى  
تعاون أو التخابر غير ذلك أو تصريح كتابى من  
الجهة الحكومية المختصة - بالأسلحة  
المسلحة لثلاثة اشهر أو إلى جميعه أو هيئة  
أو منظمة أو جماعة ايا كانت تسميتها ويكون  
مقرها خارج البلاد وتنفذ من الإرهاب أو  
التدريب العسكري وسائل لتفكيك اغراضها  
حتى ولو كانت اغراضها غير موجهة إلى  
مصر . وتكون العقوبة الاشغال الشاقة  
المؤقتة إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية  
لها أو شارك في صليتها غير الموجهة إلى  
مصر .

● المادة ٨٨ :

وعقاب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من  
لنشطت بمصلحة من وسائل النقل الجوية أو  
البرية أو المائية ممرضا سلاحه من بها  
لنشطت ويكون العقوبة الاشغال الشاقة  
المؤقتة إذا استغنى الجاني الإرهاب أو قضا  
من الفعل المذكور جرح من المصنوعين  
عليها في المقتضى ٢٤١، ٢٤٢ من قانون  
الاشغال الشاقة المؤقتة أو خارجها أو  
إذا قام الجاني بالقوة أو العنف لسلطات  
العامة لتأديب وتفتيشا في استعادة  
الوسيلة من سيطرته .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نشأ عن الفعل  
موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها

● المادة ٨٨ مكررا :

وعقاب على أي شخص في غير الاحوال  
المصرح بها في القوانين واللوائح أو احجزه  
أو حبسه كرحله وذلك بغية التفتيش عن  
السلطات العامة في اجرائها لاصلاحها أو  
المصنوع منها على مصلحة أو مزية من أي  
نوع .

وعقاب بذات العقوبة كل من مكن أو فرغ  
في تمكين مكيهون عليه في الجرائم  
المصنوع عليها في هذا الفصل من الهرب

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا  
استغنى الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو  
الارهاب أو ترى بدون وجه حق إلى موافقة  
تحتوية أو تصيب بمصلحة كتابية أو ابرأ لمرأ  
مؤرا مدحا مدوره عليها . أو إذا نشأ عن  
الفعل لاصلاح شخص أو إذا قام السلطات  
تامة أثناء تأديب وتفتيشا في لخاله سويل  
الفرصة أو اعادة المكيهون عليه . وتكون  
العقوبة الاعدام إذا نجم عن الفعل موت  
شخص .

● المادة ٨٨ مكررا ٥ :

مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد يعاقب  
بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تصدى على  
أحد القنصلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل  
وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قومه بالقوة  
أو العنف أو بالتهديد باستصلاحها معه لتأديب  
تأديبه وإيقظه أو بسببها  
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا  
نشأ عن التنصير أو المقاومة عامة مستديرة  
ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من  
قام بخطف أو احتجاز أي من القنصلين على  
تنفيذ أحكام هذا الفصل أو زوجة أو أحد  
من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن التنصير  
أو المقاومة موت المصنوع عليه

● المادة ٨٨ مكررا (ب) :

تسرى أحكام المواد ٨٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٥ ،  
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ (أ) من هذا القانون  
على الجرائم المصنوع عليها في هذا  
الفصل .

ويراعى عند الحكم بالمصاهرة عدم الاخلال  
بمطابق الغير حسن النية

وتخصص الاتهام المصنوع كضامياً  
بمصراتها للجهة التي قامت بالتفتيش وتسمى رأى  
الوزير المختص لها لآلية لمباشرة نشاطها  
في مكافحة الارهاب

● المادة ٨٨ مكررا (ج) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة (١٧) من هذا  
القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من  
الجرائم المصنوع عليها في هذا الفصل هذا  
الأحوال التي يأتى بها القانون على الحكم  
بالاعدام ، فحجوز النزول بالعقوبة إلى الاشغال  
الشاقة المؤقتة

● المادة ٨٨ مكررا (د) :

يجوز في الاحوال المصنوع عليها في هذا  
الفصل فصلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم  
بتعكير أو كثر من التابوير الاتية :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة  
معينة .

٢ - الامام بالإقامة في مكان معين  
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة

وإلى جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد مدة  
التعكير على خمس سنوات .

وعقاب كل من يخالف التعكير المستحكم به  
بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر .

### المادة الثالثة

تستعمل عقوبة السجن مدى لارتداد منته  
على خمس سنوات بالعقوبات المصنوع  
عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ،  
٢٢٠ من قانون العقوبات . ويستعمل  
هذه العقوبة أيضاً بالعقوبات المصنوع عليها  
في المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ من قانون  
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة  
قهرانية أو تشديداً لغرض رهابي .

ويضاعف لحد الأقصى للعقوبات المقررة في  
المواد ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون  
العقوبات ، كما يضاعف الحد الأقصى للعقوبات  
المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا  
ارتكبت الجريمة بواسطة وسيلة قهرانية أو  
للتفدي لغرض رهابي .

### المادة الرابعة

تخصف الجرائم المصنوع عليها في  
الفصل الأول من الباب الثاني من كتاب الثاني  
من قانون العقوبات الوردي في الفقرة الثالثة  
من المادة (١٥) من قانون الإجراءات  
الجنائية

### المادة الخامسة

تخصف لفرقة ثالثة إلى المادة الثالثة ، ومادة  
جديدة رقم ١٠٥ مكررا في القانون رقم ١٠٥  
لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكمة لمن ثلثة أصها  
كالآتي :

● المادة الثالثة (فرقة ثالثة) :

وتخصص إحدى محكمة لمن ثلثة ثلثة  
المشأة بفرقة محكمة تستلثب القاهرة وبقر  
الجرائم المصنوع عليها في الفصل الأول من  
الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات دون التعدي بقواعد الاختصاص  
المصنوع عليها في المواد ٢١٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية . كما تخصص أيضاً للفصل  
لها يأتى من الأحداث من هذه الجرائم ، ويقضى  
الامة عند ذلك أن تصف إحدى هذه الجرائم  
أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن

الإحداث هذا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،  
٣٠ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ منه . ويكون للباب  
الامة على الاختصاصات المقررة للمراب

الاختصاص المصنوع عليها فيه

● المادة الخامسة مكررا :

استثناء من أحكام المادة السابقة يكون  
للثانية العامة في تطبيق الجرائم المصنوع  
عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من  
الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بالإضافة  
إلى الاختصاصات المقررة لها - سلطات  
قاضي التحقيق ، وسلطة محكمة الجلسع  
المستأنفة بمقتضى في حرية الاستمارة  
المصنوع عليها في المادة ١٤٢ من قانون  
الإجراءات الجنائية ..





المصدر :

الرجوع إلى

## النشر والإجراءات الصحفية والمعلومات التاريخ

ولاكتفاد النيابة العامة في مباشرتها التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المختار إليها في الفترة السابقة بقيد الطلب أو الاثن المتضمنين عليها في المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية الشكيم من العيب .

ويكون لمأمور الضبط القضائي إذا توفرت لديه دلالات كافية على اتهام شخص بالارتكاب إحدى الجرائم المتضمنين عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أن يفرض الإجراءات التحقيقية المتخذة وأن يطلب من النيابة العامة خلال اثنين وبموجب مصادرة على الاثر أن تأذن له بالقبض على المتهم . وللنيابة العامة في هذه الحالة وليس مستلزماً ضرورة التحقيق وصحية أن المتهم أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة سبعة أيام بجزء مدتها لمدة واحدة مثالية .

كما يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمح للأفراد المتهمين بالتحقيق ، وإذا لم يتبع بها برهانه ويسته بعد انتهاء لمدة كشفاً إليها في الفترة السابقة إلى النيابة العامة لتتخذ الإجراءات التحقيقية .

### المادة الخامسة

استثناء من أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية المخابرات والمعلومات ، يكون للكتاب العام أو لمن يوليه من المصالحين العاملين على الأثر أن يأمر مباشرة من تقاضا نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية بالإطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالمخابرات أو الدفاع أو الامتيازات أو الخزانة المتضمنين عليها في الفصول الأولى والثانية من القانون المشار إليه أو المصاحبات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف تحقيق في جريمة من الجرائم المتضمنين عليها في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول من القانون العقوبات .

### المادة السادسة

يستثنى من المادة ٢٨ ، والفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ مكر من القانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٤ ، والبنود العاشر من الجدول رقم (١) ببيان الاستثناء البيضاء المرافق به كما يضاف جدول رابع إلى الجدول المرافق للقانون نصها كالآتي :

مادة ٢٨ :

وعال بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من تجر أو استورد أو صنع بغرم ترخيص الأسلحة البيضاء المعبأة بالجدول رقم (١) :

ومعالي بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من تجر أو استورد أو صنع أو صنع بغرم ترخيص سلاحاً لأياً من الأسلحة المتضمنين عليها في الجدول رقم (٢) .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مصادراً من غيره البند (١) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان السلاح مصادراً من غيره البند (ب) من القسم الأول أو في القسم الثاني من الجدول رقم ١٣١ .

### مادة ٣٥ مكر (فقرة أخيرة) :

يمرر حكم الفقرة السابقة على جريمة أو إحدى الجرائم الواردة في المادة الثانية المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق أو كانت أو مخفضات الصوت والتلفونات التي ارتكب على الأسلحة المذكورة .

### البند العاشر من الجدول رقم (١)

( البلط والسكين والغازي والسلاح وأي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لأغراضها أو حملها مسوغة من الضرورة الشخصية أو الحربية )

### المادة الثامنة

مع عدم الإخلال بأحكام قرار مجلس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وبأي عقوبة تشدد نص عليها لقانون العقوبات أو أي قانون آخر ينشأ كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

### المادة التاسعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحصل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره .

## الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً : بالنسبة للذخائر ثلاث المصنوعة

المصنوعة من النحاس

١ - الجسم المعنى

٢ - الماسورة

ثانياً : بالنسبة للذخائر المشظفة

والنصف آلي

١ - الجسم المعنى ، والغرف

٢ - الماسورة

٣ - الترس ومجموعته

ثالثاً : بالنسبة للمسدسات بكافة أنواعها

١ - مسدس بذلة

٢ - الجسم المعنى

٣ - المنزلق

٤ - الجسم المعنى

ب - مسدس مساقية

١ - الجسم المعنى

٢ - الآلة ( المساقية )

رابعاً : بالنسبة للذخائر والسرغانات

والبنادق الآلية

١ - المنادق وأجزاءها

٢ - الجسم المعنى

٣ - الماسورة

ب - البنادق الآلية

١ - الجسم المعنى

٢ - الماسورة

٣ - الترس ومجموعته







المصدر: الجريدة (الأردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ يونيو ١٩٩٢

## مجلس الشعب المصري يناقش السبت تعديلات قانونية لمكافحة الارهاب





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ - يوليو ١٩٩٢

## المصدر: الحياة

### □ القاهرة - «الحياة»

■ تعرض امام مجلس الشعب المصري غدا السبت تعديلات لاجازات مجلس الوزراء على قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية والحسابات المصرفية السرية والأسلحة والذخائر تركز على منح السلطات صلاحيات اوسع لمواجهة موجة العنف التي تشهدها البلاد، وقد صنف لخبائ ان تخلي الحكومة عن تقديم قانون خاص بالارهاب وجوئها الى طرح هذه التعديلات هدف الى تقويض فرصة الطعن في دستورية القانون الجديد.

وقال رئيس البرلمان المصري الدكتور احمد فتحي سرور لـ «الحياة» ان هذه التعديلات تستهدف بالدرجة الاولى مواجهة جرائم العنف والارهاب وتأمين الوطن والامان وحماية المجتمع وضمان استمرار مسيرة التنمية الاقتصادية في ضوء ما كتلت عنه أحداث العنف التي وقعت لخمرا.

ويبدأ مجلسا الشعب والشورى ويبدأ السبت مناقشة هذه التعديلات وفقا لما تقضي به أحكام الدستور. ويلى وزير الداخلية والعمل بيانات امام لجان المجلس تتناول الاسباب التي عدت الى اجراء هذه التعديلات. ونصت التعديلات على جبريم انشاء او تأسيس او تنظيم او ادارة اي جمعية او هيئة او منظمة او جماعة يكون الغرض منها الدعوة باي وسيلة الى تعريض احكام الدستور او القوانين او منح احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة اعمالها او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن او غيرها من الحريات والحقوق العامة التي تكفلها الدستور والقانون او الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. باعتبار ان مثل هذه التعديلات هي النواة الاولى للتحقق والارهاب كما تقضي بمعايكة كل من انضم الى هذه المنظمات او ضاركة سبها باي صورة، وكل من روج

للاغراض والمبادئ التي يدعو اليها، وتتمديد العقوبة اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق او تنفيذ اغراض هذه المنظمات. ويخصي المشروع بمعايكة من يستخدم الارهاب لاجبار شخص على الانضمام الى هذه الجماعات او منعه من الانفصال عنها، وعلى التماثل او الانحياز بغير اذن او تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة اجنبية وبأي جمعية او منظمة او جماعة يكون مقرها خارج مصر وتتخذ من الارهاب وسائل لتحقيق اغراضها.

كذلك يدعو المشروع لمعايكة كل من اختطف وسيلة من وسائل اطلاق الجوية او البرية او المائية معرضا سلامة من فيها للخطر ويشدد العقوبة اذا استخدم الجنائي الارهاب او اذا نشأت عن فعله جروح ابي شخص كان داخل الوسيلة او خارجها او اذا قاوم

الجنائي بالقوة او العنف السلطات المختصة لثناء تادية وتطبيقها في استعادة الوسيلة من سيطرته. كما تناول المشروع عقاب كل من قبض على اي شخص او احتجزه او حيمسه كرهية بغية التأثير في أداء السلطات العامة لاصعاليها او الحصول منها على منفعة او مزية من اي نوع او مكن او شرع في تمكين مقيوس عليه من الهرب.

وعلمت «الحياة» ان السلطات المصرية فضلت بالاري الداعي الى اجراء تعديلات بدلا من اصدار قانون الارهاب لاسباب عدة هي: اولاً: اصدار قانون لمكافحة الارهاب كان سيخضع المجال امام المعارضة للطعن بعدم دستوريته باعتباره قانوناً استثنائياً يدعم سلطات رجال الأمن في الاعتقال والاستجواب، الامر الذي ترفضه كل فصائل المعارضة.

ثانياً: ان قانون الارهاب كان سيكلف على قدم المساواة مع قوانين الطوارئ حيث طالبت بعض القوى السياسية ان يرحل احدها بعد اقرار الثاني وان بعض الأجهزة الأمنية طالبت بإبقاء قوانين الطوارئ التي اثبتت فاعليتها خلال المرحلة الماضية ولذا اتجه الى التخلي عن مشروع قانون الارهاب

ثالثاً: ان القرار قانون الارهاب يفتح مجالاً امام المعارضة لتوسيع مجالات هجومها على النظام ويتيح لفرض لجمعية حقوق الانسان في القاهر والشارح للتعاطف بإسقاطه.

رابعاً: ان قانون الارهاب اى رغم الفاع السياسية للامم حالياً لاقراره اثار مخاوف الاقتصاديين ورجال الاعمال الذين ايدوا تسليطاً عن القانون ضريبة تصب في هروب رؤوس الاموال خاسماً: ان الظروف في الدول الديموقراطية التي اشرت قوانين خاصة لمكافحة التعذيب والارهاب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ويطاليا والمانيا تختلف تماماً عن ظروف مصر الداخلية وان العمليات الأخيرة التي اتسمت بالعنف بالبلاد لم تصل في حدتها وخطورتها الى مستوى تلك التي حدثت في الدول التي اشرت مثل هذه القوانين

سادساً: ان التقارير الواردة من الديبلوماسية المصرية في الخارج حملت قلق المستثمرين عن استمرار الوضع ومطالبة المعارضين من يمثل عقبة امام تدفق تحويلات المصريين في الخارج التي تشكل موزة مهما في الموازنة ويبلغ لشحراً ١٠١ بليون دولار.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان القرار مجلس الوزراء المصري تعديلات في قانون العقوبات هي في نفسها مواد قانون الارهاب المقترح فوراً على المعارضة مخططات كانت اعته بالتشكيك بين فصائله لتشكيل لجان تمثل كل للمعارضين لرخص القانون الجديد، وان جماعة الاخوان المسلمين كانت ستقود هذه المعارضة.





المصدر : **الدعائم**

التاريخ : **١٩٩٢ / ٧ / ١٩**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ارتياح الشارع السياسي

يبدأ مجلسا الشعب والشورى عدا الأحد مناقشتها حول تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب... وهي تعديلات تشمل سبعة قوانين هي قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الأسلحة وقانون الحصانات السرية وقانون الأحداث وقانون معكف أمن الدولة العليا وقانون حماية المقيم من العيب... وقد تم تجميع هذه التعديلات كلها في مشروع قانون واحد هدفه دعم قدرة الدولة وأجهزة الأمن على مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال القانون العادي ودون حاجة إلى إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب.

لقد كان البعض يتخوف من أن يكون إصدار قانون خاص بمكافحة الإرهاب فرصة لتشديد قبضة أجهزة الأمن على الحياة السياسية وتقليص مساحة الديمقراطية المتاحة للجماعات والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة... ولم يكن هذا التخوف بطبيعة الحال في محله لأن الحكومة أعلنت منذ أول لحظة أن الهدف هو مكافحة الإرهاب وليس أي شيء آخر ولكن بعض الطابع التي جلت على الشك والتشكيك ظلت تجعل تخوفاتها التي لا أساس لها... ولذلك فإننا نتصور أن يؤدي هذا الحل الذي استبعد إصدار قانون خاص لمكافحة الإرهاب ولقر الاعتماد على نصوص القوانين العادية في تشديدها وأحكام قبضتها حول علق الإرهاب والأرهابيين - إلى حدوث حالة ارتياح عام في الشارع السياسي.

المصري وإلى هدوء الشك لدى جماعات الشككين على نحو يمكنهم من المشاركة الإيجابية في مناقشة التعديلات المطروحة في مجلسي الشعب والشورى بطريقة موضوعية وخلاقية.

لقد أصبح واضحا أن الإرهاب ظاهرة معزولة وبخيلة على الطبيعة المسألة لوطننا وإبناء شعبنا... وقد عرى الإرهاب نفسه بنفسه بقدر ما عرته جماعات شعبنا بالاضطهاد من حوله.

عرى الإرهاب نفسه حينما قرر أن يلجأ إلى محاولة أحداث فتنة طائفية بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية متجاهلا التاريخ الوطني الطويل للتعيش والتعايش بين المسلمين والأقباط وانهما معا كفا ولا يزالان وسيبقىان أيد الدهر جزءا من تسيج اجتماعي ووطني واحد... وسواء كان هذا الإرهاب مستترا بالاسلام أو متمسكا بالمسيحية فإنه فشل في أن يصنع لنفسه مركزات قوية وسط الجمهور المسلم أو جمهور الأقباط.

عرى الإرهاب نفسه حينما لجأ إلى الجريمة بكل أنواعها وخاصة جرائم السرقة والسطو المسلح للذاتة قانونا وأخلاقا في أن واحد فقد اكتسب الأمر عن مجرمين عالميين يرتكبون مروج الدين ليسرخوا به إجرامهم... عرى الإرهاب نفسه حينما لجأ إلى التآمر والتخلف مع الجهات الأجنبية أيا كان اسمها أو وصفها ضد مصلحة الوطن وضد أمنه وأمان ابنائه... عرى الإرهاب نفسه حينما واجه الفكرة بالرفض والكلمة بالخنجر وأسأل الله بدلا من الاعتماد على لغة الحوار وبهذا استبعد الإرهابيون أنفسهم من دائرة النقاش الديمقراطي الواسعة التي تسود مجتمعنا كله بأحزابها وجماعاته وتياراته السياسية المتعددة.

وحينما عرى الإرهاب نفسه وظهرت صورته القبيحة ووجهه الكئيب لفظته الجمالير وأدائه وانقضت من حوله واعتبرته مرضا يستوجب العلاج أو ويا تفرض المصلحة العامة عزل المصلين عن الأصحاء أن جوهر التعديلات الجديدة يقضي بتجريم التنظيمات الإرهابية التي تدعو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإغدا على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو التسليم الاجتماعي.





المصدر : ..... اللاهاف المسائي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ١١ يونيو ١٩٩٢

ولحمية المجتمع والفراد من هذا العموان الارهابي المحتمل تقور تشديد  
بعض المعلومات واحكام بعض الاجراءات وتمكين سلطات التحقيق من  
رؤية اوسع للظروف الارهابي والارهابيين وما ينفقونه من امكفات .  
وسوف يتابع الشعب المصري بكل الحرص والاهتمام ما سيحدث من  
متغيرات حول هذا الظنون الجديد سواء في مجلس الشورى او في مجلس  
الشعب .. كما نرجو ان ينعكس الارتياح المتوقع لدى الشارع السيسى  
على ما ستؤوله المعارضة بشأن هذه التبعيات فاعلمن وايضا بوضوح  
ومندوم وموضوعية وبدون تقصيدات حتى نستطيع ان نحمى امن ووطننا  
المشترك .. وعن الديمقراطية والسلام والتنمية .

**المحرر**







المصدر: الصحف

التاريخ: ١٩٨٤/٧/١٤ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هجوم عنيف من نواب الشورى على

# تعديلات القوانين لمكافحة الارهاب التعديلات الجديدة مخالفة للمادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور

العضائي ديفيد اليانث، من سلك حرية المتهم ٧٢ ساعة، مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور. وكلف الدكتور نجيب حسني عن التناقض العنيف بين التعديلات والمادة ٩٨ من الدستور. وأشار إلى أن التعديلات تنتهك ضوابط الميثاق سلطة القبط على أعضاء مجلس الشعب والشورى تحت استئذان لرفع الحصانة. وأكد الأستاذ لخصي مرس رئيس اللجنة، أن تجديد حبس المتهم لمدة ٧ أيام، وزيادتها إلى مدة أخرى تصل إلى ٢١ يوماً تعد انتهاكاً على الحريات العامة. وعلى الأستاذ فروق سيل النصر وزير العدل، تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة الإرهاب. وأشار إلى تخصيص دائرة محددة لهذه الجرائم.

من أعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى، مجوما عتفا على تعديلات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب. أكد أعضاء اللجنة، مخالفة التعديلات الجديدة نواة الدستور، ووصفوها بأنها قيد على حرية المواطنين. كما طالب الأعضاء بشروط استخدام المواجهة السياسية مع المواجهة الأمنية للمعتقلين، وإبداء ن حوار فكري معهم. أكد الدكتور نجيب حسني استناد القانون الجنائي وعضو المجلس، تعرض التعديلات مع المادتين ٤١ و ٩٨ من الدستور. وأعرب عن تخوفه من تعرض التعديلات لنظن بعدم الدستورية. وأوضح أن التعديلات تتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الحوطني. وأشار إلى أن هذه المبادئ تجسد الصلاحيات العقابية لصيانة الحريات. وأوضح أن التعديلات منحت مأموري الضبط





المصدر : **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ١٢ يوم ١٩٩١**

# نواب الشورى يوجهون انتقادات مادة للحكومة

## التعديلات الجديدة لمكافحة الارهاب .. مخالفة للدستور

### لأول مرة.. من حق ضباط المباحث القبض على أعضاء مجلس الشعب والشورى

الدكتور نجيب حسن استاذ القانون الجنائي :

## التعديلات تخالف المادتين ٤١ و ٨٩ من الدستور

فعلما من أن بعض هذه التشريعات تسمح بتفتيش احياء سكنية بأكملها وجه أعضاء اللجنة انتقادات لعمدة مشروع القانون . أكد المستشار فاضى مرسى رئيس اللجنة أن اس القبض الذي تصدره النيابة بمرور سبعة أيام بعد عدم اخري معلقة ، تصل الى ٦١ يوما . يمثل تقييدا على حريات المواطنين . وأشار العفو ممنوح قانون أن المواجهة القانونية والاستة ليست كافية . ولا بد من مواجهة سياسية شاملة . ولعل أن مصر عليها أن تعقد هذا اجتماعا جديدا من خلال التحاور الفكري مع المواطنين حرصا على استقرار الأوضاع بالبلاد . وطالب بمراجعة وغربة جرائم أمن الدولة لازالة الاضطرابات والتكرار بين القانون . وأكد الدكتور نجيب حسن أن

كتب - جمال يونس وعلى خميس :

على المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تشكيل محكمة خاصة للقضايا الارهاب . ولعل أن تفويض بفترة محددة لنظر القضايا المتعلقة بالمعنية الارهابية أكد وزير العدل أن مشروع التعديلات الخاصة بمكافحة الارهاب يتعارض مع الدستور . وأن القبض والحبس لفتر اليهما في التعديلات لا يتعارض مع نص المادة ١١ من الدستور . وتوقع أن زيادة مدة الاحتجاز على الخدم الى ٧٢ ساعة بدلا من ٦٤ ساعة مدة اجرائية . أوضح وزير العدل في بيانه امس امام لجنة الشؤون الدستورية بمجلس الشورى ، أن التعديل لا يعد قبضا على الشخص . وأن تعديلات مكافحة الارهاب منته الصورية الاجرائية . يرى وزير العدل زيادة مدة الاحتجاز والاحتجاز الى ثلاثة أيام بأن التشريعات الأوروبية والأمريكية تزيد فترة الاحتجاز والاحتجاز الى أكثر من ذلك . وأن نصوص التشريعات الاجنبية توسع من سلطات الشرطة في تفتيش الاماكن . جملا عن مرتكبي جرائم الارهاب .





# المصدر : الوقف

١٢ يونيو ١٩٩١

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تضمن القانون التعارض مع الدستور ، وإعرب عن تخوفه من تعرض التعديلات للطنع بعدم الدستورية . وأشار إلى أن النصوص الواردة ملقون لا تتسق مع الجديء الأسس التي استقرت في قانون العقوبات والتي صارت تجسيدا للضمانات والحريات أوضح الدكتور نجيب حسن أن التعديلات أعطت مأمور الشيط القضائي الحق في سلب حرية المتهم ٧٢ ساعة ، مما يعد مخالفة صريحة لنص المادة ٤١ من الدستور خصوصا وأن مأمور الشيط ليس قاضيا . أو عضوا بالقضائية . وأشار إلى وجود مزج في مشروع القانون بين القبض والحبس يمنع التمييز العامة صلاحيات إصدار أمر بالقبض على المتهم ٧ أيام جديد لحد الفرى . وأوضح أن القبض لصعب لمدة لا يتجاوز بضع ساعات ، هل خلاف الحبس الاحتياطي الذي يطول أكثر من ٢٤ ساعة ، وتكافئ ضمانات ومبررات حدما الدستور .

ذكر الدكتور نجيب حسني أن إعطاء النيابة سلطة الحبس الاحتياطي باسم القبض مع تجديف ضمانات الحبس الاحتياطي ، أمر فيه شبه مخالفة للدستور . وطالب بإلا تزيد مدة القبض والاحتجاز على ٢٤ ساعة يحال بعدها المتهم إلى النيابة ليجري سلطتها . وعكف نجيب حسني استاذ القانون الجنائي عن استخدام عتيف بين تعدلات مخالفة للإرهاب ، والمادة ٩٨ من الدستور . وقال أن مشروع القانون يبيح للنيابة أن تبتلى إجراءات التحقيق دون التقيد بالعقلي أو الإذن . وأوضح أن الإذن لابد به رفع الحصانة ويصدر من مجلس الشعب

والشورى ، ولا يجوز للنيابة العامة أن ترفع الدعوى على عضو بمجلس الشعب أو الشورى دون إذن من المجلس وانتقد ما ورد بمشروع القانون من أن الدعوى الجنائية الناشئة عن أعضاء الإرهاب لا تتقدم . وأشار إلى أنه من الصعب على القضاة أن يصدر حكما سليما في هذه القضايا بعد مرور ١٠ سنوات أو أكثر . وقال : أنه من الصعب أن يتذكر الشاهد الواقع بعد مرور هذه الفترة ، وأن هذا الأمر ينطبق على القضايا التعذيب

ولا ينطبق على قضايا الإرهاب ، وأن المادة ٥٧ من الدستور والتي جاءت في أغلب النظم الشمول وفي أغلب مصفرة التجريات حدث الجرائم التي لا تتقدم بالمرام والاعدادات المبشرة على الحرية الشخصية . والإرهاب إذا كان به مجلس بعصريات . إلا أنها جرائم غير مبشرة . وأشار أن مشروع القانون أخل بمبدأ أسس وهو الثقة في القضي ، الذي منح القانون سلطة تقديرية وفق المادة ٩٧ ، فإذا تيقن القاضي من أن المتهم قد نف وسوف يكون مواظبا صلحا ، يحل له اللجوء إلى المادة ٩ التي تمنحه سلطات تقديرية في هذا الشأن . وهو ما يصحبه مشروع القانون على القاضي في قضايا الإرهاب . أوضح المستشار فلوق سيف النصر وزير العدل أن الدستور لم يحدد فترة أو مدة بالنيابة للقبض أو الحبس أو الاحتجاز . وإنما هي مسألة ملامة بالمرام المشروع . وإذا كانت الضرورة الإجرائية سبق أن أقرت مدة الاحتفاظ والاحتجاز بـ ٢٤ ساعة ، فله لا خرج من زيادة المدة إلى ٧٢ ساعة لمواجهة الجرائم الخطيرة . وأشار امس أعضاء اللجنة الجيد إلى أن القبض من شايعة المبلات دون استجواب أو تحقيق أو سماع أقوال المتهم مسألة تتعارض مع الدستور . ووجه عليه فريت ابلة وكيل المجلس بأن التشريع ليس بدعة وهناك خطورة كبيرة على استقرار المجتمع . ويبدو أن الزميل العضو لا يقدر حجم هذه الخطورة . ومن المألوف أن ينتقل مجلس الشورى التعديلات في جلسة صباح اليوم . تمهيدا لاعتائه لجلس الشعب مناقشته وإقراره بصفة نهائية يوم الأربعاء المقبل .





١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تشريعات مواجهة جرائم العنف والارهاب أمام مجلس الشعب اللجان المختصة بدأت أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة

دخلت التشريعات الجديدة لمواجهة جرائم العنف والارهاب إلى مجلس الشعب لاصدارها من اجل تلمين الوطن والمواطنين وحماية المجتمع وسفمان استمرار مسيرة التنمية ، في ضوء ما كشفت منه أحداث العنف التي وقعت مؤخرا .



ضبط التصوير الخارجي

واوضحت المذكرة الايضاحية لهذا المشروع بالنسبة لشروعية الحسابات انه ادراج الجريمة للثائب العام او من يفوضه من الحامين العاميين سلطة الامر بالكشف عن مثل هذه الحسابات خاصة اذا تم الكشف عن ان هذه التنظيمات الارهابية تعتمد في ممارستها نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد

وحول قانون الاسلحة والذخائر وارتباط النشاط الارهابي بحيازته واحراز الخبضات والاسلحة انتارية والبيضاء فقد أدخلت تعديلات على هذا القانون بهدف تشديد العقوبات المقررة على الاتجار او الصنع او التوفير او الامتلاك المتصلة بالاسلحة النارية والاذية والبيضاء والاتوات التي اشهر استخدامها والتنظيمات لها في تنفيذ اغراضها

تدعو لها - - كما شددت العقوبات اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق او تنفيذ اغراضها

### عقوبات

وقد فرض مشروع القانون عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة على كل مصري تعاون او اتفق بغير إذن او تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لنولة اجنبية او لاي جمعية او هيئة او منظمة او جماعة ايا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد - وتتخذ من الارهاب او التوريب العسكري وسائل لتحقيق اغراضها حتى ولو كانت اعمالها غير موجهة الى مصر -

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجاني تشريعات عسكرية فيها او شارك في عملياتها غير الموجهة الى مصر -

وبعالم بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قيس على اي شخص من غير الاحوال المصرح بها في القوانين واللوائح او احتجزه كرهينة بهدف التأثير على السلطات العامة على ان تكون الطوية الانسفال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجاني القوة او العنف او التهديد او الارهاب او ارادى بدون وجه رى موظفي الحكومة وان تكون العقوبة الاعدام اذا نجم عن الفعل موت شخص -

وقد بدأت لجسان التشكون الدستورية والامن القومي والشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أمس مناقشة مشروعات القوانين الجديدة التي احالتها الحكومة إلى المجلس في هذا الشأن ، والتي تتضمن تعديل بعض احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ومحاكم امن الدولة والاشتباه والحسابات الصرية ، والاسلحة والذخائر

وفي حالة انجاز اللجان مناقشة هذه التشريعات ، سيتم عرضها على المجلس يوم الاربعاء القادم

### الارهاب وتنظيماته ..

ومن أبرز التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات تحديد مفهوم الارهاب والوسائل التي يلجأ اليها والكتابة التي يسمى لبوتها وجرت المواد الشاء او تأسيس او تنظيم او ادارة اي جمعية او منظمة او جماعة تكون الغرض منها الدعوة بأى وسيلة الى تعطيل احكام الدستور او القوانين او منع احدى مؤسسات الدولة او السلطات العامة من ممارسة اعمالها او الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن واعتبار ان مثل هذه التنظيمات هي النواة الاولى للعنف والارهاب -

كما عاينت مواد قانون العقوبات كل من انضم اليها او شارك فيها بأى صورة او دج للاغراض التي







المصدر : الأمن العام

التاريخ : ١٢ كانون الأول ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير العدل أمام اللجنة التشريعية بمجلس الشورى :  
● التدخل التشريعي لمواجهة الإرهاب أصبح ضرورة لا نفس منها  
● التعديلات روتني فيها احترام خصوص الدستور  
ببل الفاية لا يغنى عن شرعية الواسطة





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ صفر ١٤١١

المصدر :

الأمم المتحدة  
السلام

يبدأ مجلس الشورى في جلسته الأولى بعدها صباح اليوم برئاسة الدكتور مصطفى كحل حلقى مناقشته حول المشروع لطلب من الحكومة عن تعديلات قانون العقوبات وسرية التحقيقات .

وكانت لجنة الحقوق الدستورية ومجلس الدولة في اجتماعها أمس على المشروع . واعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن المشروع الذي تقدم به لوجوب على نفسه احترام خصوصيات الدستور والمسلكت في إعداده هذه التعديلات للقمة على أن نيل الغاية لا يخلو من شرعية الوسيلة .

وقال الوزير : إن التدخل التشريعي بأوجهه الأربعة أصبح ضرورة لاغنى عنها في نفس الوقت فإن قانون العقوبات المحصر الحالي لا يتضمن في مواده تعاملاً مبركاً مع الجرائم الأربعة بما لوجوب التقدم بهذه التعديلات وأجود فواعد كبرائية خلسة .

### تابع الجلسة

#### شريف الحيد

ويضيف أننا يجب ألا نخطئ بين الحبس الاحتياطي وبين اللغض ، فوما يوجد أدلة كافية لفتح حبس احتياطي أو أدلة غير كافية لإفراج عنه .

وكذلك نعلم أن الحبس الاحتياطي له شروط وأجاء وجود الأدلة الكافية وسلطة النيابة ولا تكون هناك شبهة المخالفة الدستورية . إننا جميعاً نحوسون على خصصية للأرباب ولكن شرعية الغاية لا تمنع من الإلتزام بشرعية الوسيلة ، وهذا بدوره يتطلب أن تبقى مدة الـ ٢٤ ساعة كما هي وإذا تدارك ذلك جعل المتهم للنيابة تلماس سلطتها . ويجب ألا يذهب من أذهاننا أن القبض مساهمة لوجبة فإذا استغرقت زمنية يتحول إلى نوع من الإحتجاز وتقييد الحرية .

#### لا مخالفة للدستور

ويجيب المستشار أحمد قاضي مرس قاتلاً ويبدأ الـ ٢٤ ساعة قد لا يتسع لها المراساة في حال هذه الجرائم فكيف التصور مثلاً تنظيمها لاربابا يضم ٥٠٠ فرد ويتم لوجبه من الشارع وتامسه مع الـ ٢٤ ساعة لا بد من لحظة للفترة الزمنية حتى يتسنى لرجل الضبط القضائي أن يجمع الاستدلالات .

فالعبرة هنا بالمراعاة وفقاً لنوع الجريمة .

وكان الوزير أن الحل التشريعي لا يضمن القضاء بسريته كاملة على الأرباب بحيث لا يشك له أثر ولكنه يمثل نداء من الأسس لم جميعهم ويقتل هذه الجرائم ليكون الضطر الأرباب في حذونه الدنيا .

وقال الوزير أن التعديلات التي صدرت في الدول الديمقراطية لمواجهة الأرباب خلقت نجاحاً ملموساً ونحن على يقين بأن حوادث الأرباب في مصر ليست في ضللتها ما يحدث في الخارج حيث أبلغت الجريمة الأربعة في إيطاليا إلى ٨٠٠٠ جريمة في بداية الثمانينات ثم انخفضت في منتصف الـ ٨٠٠٠ جريمة بعد الاستثناء والتشريع .

وأضاف أن دولة كاتالانكا المتحدة اتجهت إلى التشديد للأرباب بإصدار تشريع خاص لوضع جنبا إلى جنب مع القوانين الأخرى ولكننا رأينا أن المواجهة يمكن أن تتم من خلال التقدم بالتشريعات حول قانون العقوبات والأجراءات الجنائية وهي تشريعات حذرة شديدة ونحن نعلم أن هذه التعديلات لن تقضي على العنف الذي يرفقه للتعصم بين يوم وليلة .

وكانت المناقشات قد انتهت على المدة ٧ والتشريع الخاصة بحق مأمور الضبط القضائي في التدخل على المتهمين في قضايا الأرباب وعلى اتفاقها مع مواد الدستور .

وطرح الدكتور نجيب حسني لمخاطبة بشأن التدخل وأشار إلى أن التشريع يجب أن يكون متضمناً مع الدستور وهو أمر لاغنى عنه ولا يرضى للظن باليهائن وهو ما تنادي بمجلس الضبط والشورى أن يعلق فيه .

وقال إن المادة الخاصة بالتوقيع في سلطة مأمور الضبط القضائي جمعته يعلق له أن يصحب حرية التهم ويشغل عليه ٧٢ ساعة وهو ما يتعارض مع الدستور . فهذا المأمور ليس قاضياً وأمس عضو نيابة . وبالتالي المخالفة هنا واضحة للمادة ٤١ من الدستور .

ونائب أرى أن الضعيرة الإجرائية تقضي السريته في سماع التوال التهم لأنها لم تكن للنيابة في الإفراج عنه . أما الإحتجاز بهذه السيرة غير مقبول .

ويؤيده وزير العدل قاتلاً لكي يكون هناك مخالفة دستورية لأن أن يكون هناك تصادم بين النص المقترح بالنص الدستور ، وهو مالم يحدث ، وعليها ما أن نلحق بين مخالفة قانون لقانون ومخالفة قانون الدستور .

والاستدور في المادة ٤١ لم يتشبه مدة حبسها ، ولم يلق أكثر من أن أي تشديد الضعية يجب أن يصدر من اللغض القضي أو النيابة العامة وهذا الأمر بالطبع مشروط بضرورة التحقيق وسريته أمن المجتمع .

فالمستدور لم يحدد مدة بالنيابة للحبس الاحتياطي لمسألة الحد هذه مسألة ملازمة أولاً وأخيراً بقدرها الشارع ، وأصيرة في النيابة بالضرورة الإجرائية لرفع التدخل في مثل هذه الجرائم الضمنية .

وقال إن مدة ٧٢ ساعة في هذه الجرائم الضمنية لا غنى عنها وتأخذ بالطبع في اعتبارها أنه إذا انتهت النيابة بالقبض على الفرد فهذا وعلى بداية التدخل .

وقال قاضي مرس : أن بعض الدول اتجهت إلى وضع قوانين مستقلة لكافة الأرباب وقد اتجهت الحكومة إلى إبدال جرائم الأرباب ضمن قانون العقوبات حيث أنه القانون العام للجريمة وبالتالي فلا داعي لتشريع جديد .

والسؤال الذي يطرح هل التشريع بمصوره التي أمدتها بخلاف الدستور باعتباره القانون الأعلى الذي تخضع له كل القوانين ؟ إن الدستور يلغي بعدم القبض على أي مواطن أو لقيده حرة إلا بناء على أمر من النيابة العامة قبل أن هذا المشروع ما يمكن أن يفرج من هذا المصن . وأيضاً لم يغفل أحد عن أن قانون العقوبات أو الإجراءات الجنائية هو واجب لمواجهة هذه الجرائم الضمنية التي تؤمن أمن المجتمع .

إن المشروع بدأ بإبراز تعريف محدد للأرباب ثم جرم كل التنظيمات التي تتشبه على خلاف القانون وتدخل على قلب دستور الدولة والتعريض لظلمتها . كما أنه شديد التعلق على من يقدم بدور رئيس وقاضي لمجلسات الأرباب فيعمل الجرائم أدماء .

وهذه الجرائم ظلت التعديلات مهما طال عليها العهد . لا تتقدم ولا تسقط ويمكن محاكمة منكمينها .





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٧١

المصدر :

وقال خلال يوم الجمار للتصميم وغيره عن القلاء وهو يبتكر بصفة أساسية في أرقام الصنف المالي الذي يصدر والطبع إلى بلادنا بجانب التصميم الهيكلي المرتبط به، والصناعات المطبوعة وتدفق الإنتاجية.

هناك تزايد للتصميم إلى الاستهلاك مع زيادة الدخل وزيادة عرض النقود واعتقد في رأيي أن التوزيعات الزمنية لشركات توظيف الأموال التي يعطيها معرضين من العقوبة لا يتأهل أية زيادة ملموسة أو خديعة مما يتوجب عليه غلاء مثال.

واعتمد أن مروجاة جديدة للتصميم حدثت في مصر نظرا لعودة متزايدة للمصالح المصرية في دول الخليج وتنامي بعض الاستثمارات في الآونة الأخيرة المصرية من الواضح أنه يحتاج الآن هذه العمليات بالسياسة العالمية التي تتبع ..

ويجب أن يولي من اهتمامنا أن يقع أسرار الدولة كان له أثر في جلب الصفقات وهو ما قلته تراجع في الأقاليم .. ويواصل المجلس جلساته صباح اليوم.

جمهورية لكل مواطن في مصر حملة لأن المجتمع . والمراجعة الذاتية والاشية رغم ضرورتها ليست كل شيء، ولكن ظلنا الخطر يهدد المجتمع ككل فعليه قبل التصريح أن تتفحص سياسيا وحكماً كل من يستترك دماء هذا البلد . وأشد ما كان تأخذ هذه النصوص مكانها الطبيعي في قانون العقوبات بدلاً من أن تفسد الأمور وتكون لها تشويهاً خاصاً وقد تمسح استهتاراً قانونياً غلباً ولكن نحن لا نحتاج إلى هذا الاتجاه في مصر .

ولنرى أن هناك تكراراً بين ما أضيف من نصوص وما هي قائم ..

### التصميم

وعلى جانب آخر كان مجلس الشورى قد بدأ مناقشة أسس حول تقرير لجنة الشئون المالية من التصميم وكان أول التصاميم الدكتور حامد السامح وقال إن كل الدول فعلى التصميم لاولي أن في الحقيقة لأن التصميم لا يفر فقط فئات المجتمع لقراء وإغراء ولكنه يؤثر على القرارات الاقتصادية المختلفة وكثيراً ما نجد أن الدول تلجأ إلى علاج التصميم ولو جاء ذلك على حساب البطالة لحياتنا .

ولمن في مصر تعتمد على أرقام قياسية من التصميم دون مراعاة أنها أرقام أعدت لثناء للتخطيط المركزي والأسعار الجبرية والمدة والأنا حدث تحول . وأليات السوق ماضية وبالتالي فالمقارنة بين أرقام الأسعار بين الفترتين غير واردة إطلاقاً .

والتصميم بالطبع مرجعه المعجز في المراجعة وهناك تحديات في المعجز ولكنه ناتج عن طريق زيادة القيمة الشريفة بدلاً من أن يجرى من طريق ضغط الائتلاف ومراكز العمل إن هناك المزيد من الجهود التي يجب أن تبذل لتصميم هذا الائتلاف المعكس .

والشهر أننا لا يجب أن نعتد على تفكيرنا الزيادة السكانية الحاضرة التصميم ولكن أخذ هذه الزيادة كأس واقع ولا أطلق عليها واعتبرها ضمانة لكل نشر اقتصادي .

والواضح أن التصريح اعطى التبرية سلطة التامش وسلطة حرة للشؤون فيما يتعلق بالمصنوع وتوجيهه وإشياء بالنسبة للآثار من المصنوعات لدى البراءة وسلطة الكلف من المصنوعة فيما يتعلق بعمل الجماعات الإرهابية كذلك قانون الأسلحة والذخائر كان لابد من إدخال الجواز والبط وخبرها ضمن الأسلحة الممنوعة جازتها . وقال ثروت البلق : أن البرلمان الإرهابية لها سوابق في مصر هناك على خلاف ما يتصور البعض على عام ٩١ فبعد قتال في دور السينما والمحاكم ولكن الظروف ومع ذلك كانت الحكومة ترفض أناساً إلى جعل الطور لمخبرتهم على الأمن .. وأنتى اعتقد أن الدستور والقانون هما وسيلة للأمن والاستقرار .. والمعروض أمامنا الآن هو مشروع معقول يدرئ ويأس فيه لشعبنا ما خرج من المالبس ويستند إلى إعطاء سلطة للشعاع بصفة خاصة في معالجة الأمور .. ولكن هل ستكون هناك دائرة خاصة لهذه التصميمات أم تترك هكذا مع بقية الأحكام لتتسلق وقتاً طويلاً وأزيد القسمة من الوقت المحملة للشرطة لأنها تعنى قسمة واسعة للتصميم ومعرفة الملائك .

ويجب وزير العدل ليست هناك محاكم خاصة ولكن هي دائرة من الدوائر وهذا الأمر يقتضى في توزيع العمل بحث الدوائر التي تكون بها القضايا الثقيلة المشقة تفرده بها على الحال في قضية ثورة مصر فهي صلبة توزيع عمل ولكن ليست هناك محاكم خاصة . وأريد أن أشير بالنسبة للاحتجاز أن ضمانة للسياسات الإرهابية يجب ذلك لكل التشريعات في كل الدول تريد أدع فيها يتعلق بالاحتجاز والتعطل في هذا الموضوع فضلاً في إيطاليا وإسبانيا ترصد سلطات الضريبة . في التفتيش لئلا في أن يتأخر كافة بل أنها أحياناً تسمح بالتفتيش حتى يكمله .. وأؤكد أن التعطل كإجراء احتياطي لا يعنى بالضرورة قبلاً على الشخص .

وقال ممدوح شاذلى نحن لا نطلق أن التصريح بكلمة مخالفاً للتصميم ولكن له يكون هناك بعض الفترات مؤقتة . وأنتى أرى أن هذا التصريح لابد أن هذا التعطل التصريحى الجسمى مطايا





المصدر : الأمر رقم ١٠٠٠

التاريخ : ١٢ محرم ١٤١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات







المصدر : الجريدة (اللامنية)

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الشورى وافق على قوانين مواجهة الارهاب ويحيلها الى البرلمان اليوم

# القاهرة: التحقيقات مع امير الجهاد في ديروط تكشف خطة التنظيم لتصعيد العنف





□ أسبوعه القاهرة - «الجبهة»

■ شهدت مدينتا القاهرة واسيوط امس لاجراءات أمنية مشددة عقب الاعلان عن اعتقال جمال فرغلي هريدي أحد كبار قادة تنظيم «الجبهة الإسلامية» والمجمه الأول في لحدثات ديروط الأخيرة خضبة قيام العناصر الدينية المتطرفة بأعمال إرهابية أو محاولات لإتلاق سراسه. ووافق مجلس الشورى المصري امس على تصديلات على قوانين العقوبات والجزاءات الجنائية لمواجهة التطرف وسط انتقادات حادة من زعيم المعارضة في المجلس السيد مصطفى كامل مراد.

وبشرت التحقيقات امس في حي مصر الجديدة في القاهرة مع هريدي وسط اجراءات أمن مشددة. وعلقت «الجبهة» أن هريدي، أكثر أمام النيابة أية علاقة له بتنظيم «الجبهة» والنهم الخسوية إليه، وأنشأ أنه ينتمي إلى أحد المنظمات السلفية المسلحة جماعة التبليغ، التي لا تعتمد العنف وسيلة لتحقيق أفكارها. كما استمعت النيابة إلى القول اثنين من أبرز عناصر تنظيم «الجبهة»، المتطرف اعتقال مع هريدي وهما عماد زكي علم الدين وشريف نعمو محمد سور ودين اتهام هاربين من تنفيذ

احكام بالسجن في بعض قضايا التطرف الديني وأحداث عن شمس أميابة والقبو، وأنكر المتهمان النهم التي وجهها اليهما النيابة العامة، أو مشاركتها في أي أحداث العنف الطائفي في أية محاولة دموية.

وطالب المتهمون الثلاثة بخصور وفد من نقابة المحامين التحقيقات معهم ووافقت النيابة على طلبهم وقررت حبسهم ١٥ يوما على لمدة التحقيقات التي تستكمل اليوم وإحالة شريف نعمو إلى القبط الشرعي لتقصيد أصابعه أثناء الاستنابات مع الشرطة.

ووجهت النيابة إلى المتهمين الثلاثة نهم، القتل العمد مع سبق الإصرار والتقدم والالتزام إلى تنظيم ديني مستغلون يدعوا إلى مناهضة السلطات وقتل نظام الحكم ومقاومة السلطات والاتلاف العمد للممتلكات العامة والخاصة وحيازة أسلحة ونشتر من بون ترخيص والتهريب في أوراق بضعه.

وقال مصدر أممي لـ «الجبهة» إن هريدي تراجع في تعليقات انتقائية عن أعتزالاته أمام أجهزة الأمن بعد القبض عليه مباشرة وأن هذا هو الأسلوب الذي يتبعه أعضاء التنظيمات الدينية المتطرفة بعد القبض عليهم.

وإضاف أن عملية ضبط فرغلي فجر الجمعة الماضي في ضاحية الحيرة كشفت عن مخطط التنظيم لنقل أحداث العنف والشغب من بعض محافظات الصعيد وتضمينها وترعيمها في القاهرة، خصوصا في المناطق التي يسيطر عليها بعض أعضاء الجماعات الإسلامية وفي مقدمها عن شمس وشبرا ومدينة السلام والإسكندرية.

وقال المصدر الأممي: «إن قائد الجناح العسكري للجبهة» بضمير الرأس الجبر لصاحبات الفتنة الطائفية الذي راح ضحيته ١٢ مسيحياً في ديروط منذ نحو ثلاثة أشهر وفي سيق اتهامه في قضايا عدة لقتل العمد والقتور فيه وأنه سيق أيضا سفره إلى السلطنة حيث تلقى تدريبات ويصون ترسانة مستقلة من الأسلحة والمتحجرات وأن مخطط نقل الاضطرابات إلى القاهرة بهدف كسر الحواجز الأمني على مصالفة أسبوعه وأجبار السلطات على إخمادها والرجوع منها بافستال عدة حوادث في القاهرة. وفي الوقت نفسه وأصل مؤثر «الحزب الوطني الديموقراطي» الحاكم اجتماعاته في أسبوعه وأنهت جميع اللجان من وضع توصياتها لعرضها على لجنة المصياغة التي ستعدها لاجلنا اليوم الاثنين.

قضية المحجوب ولادة من جهة أخرى أخرى هيئة محكمة امن الدولة العليا في قضية اغتيال المكتور المحجوب معادية تصويرية كاملة للموقع ومكان المتهمين وطريقة تنفيذ الجريمة. وأمرت المحكمة للمرة الأولى بالقبض على بعض شهود القضية الذين تخفوا عن حضور جلسات أكثر من مرة.

وشهدت قضية اغتيال الدكتور عرج فودة تطورات جديدة حيث تم امس التحقيق مع ٦ متهمين جدد في القضية هم مصطفى علي سيد الخطيب وأحمد شفيق زكي والشرف

محمد عبدالرحيم وحسين السيد اسماعيل ومحمد أحمد حسن ومحمود عبدالفتاح محمود، ووجهت إلى هؤلاء نهم، القسوة على المتهمين الهاربين ومساعدتهم ومهم بالإسلة لتفكيك الجريمة، وقررت حبسهم على لمدة التحقيقات.

مجلس الشورى إلى ذلك وافق مجلس الشورى المصري امس بعد مناقشات ساخنة على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون العقوبات والإجراءات وبعض القوانين الأخرى لأوصية

الإرهاب والتطرف على أن يحال ولغا لأحكام الدستور إلى مجلس الشعب (البرلمان) لمناقشته والاراء في جلساته التي تبدأ غدا الثلاثاء.

وإنتد مصطفى كامل مراد رئيس «حزب الأحرار» المعارض مشروع القانون ووصفه بأنه «ردة حكيمة عن حرية الفكر والرأي ويضع كيوفاً على حرية المواطن». وحذر من أن تعديل القانون الخاص بسيرة الصحابات في البنوك سوف يؤدي إلى التضعض خطر في الشفرت خلال فترة وجيزة وهروب أصحاب الصحابات إلى الخارج مسبباً أضراراً ساستة سيشتكل ضغطاً جديداً على الاقتصاد المصري.

ورفض وزير العدل المصري الاستمرار فأروق سيف النهم ما يده مراد الذي انصب من القاعة قائلاً «إن وعظمتي مسجلة في تاريخ مصر» مشيراً إلى أن الحكومة تدرس هذه التعديلات منذ أكثر من سنتين كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ إلى جانب قوانين أخرى ليس بدعة وأنشأ لجاناً لدراسة قوانين الإرهاب وأنشأ لجاناً لا يفتشون عن كشف الصحابات السرية وهم من ترحب بهم أما الآخرين فلا حاجة لنا بهم أو باسألهم.





المصدر : **الأمم**

١٢ يوم ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## .. وحوار عاصف في اللجنة الدستورية يحلش الشعب الأنليبية توافق على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب

محمود معوض

يسمى لتقليل هذا الإصرار ومشروع القانون دليل على ذلك وأثبت التجربة العملية أن تشديد العقوبات ليس حلاً كما حدث بالنسبة للقانون المخدوعات ومن ثلث طلب مزيد من الضمانات للقاضي بهذا القرار المستشار أحمد السطحي إلى أن مشكلة الإرهاب لها هذه وجهه سياسية واقتصادية واجتماعية والمشروع انصب على الوجه القانوني فقط دون معالجة باقي الوجوه الأخرى وبهذا صغر شأنه ويترك جماعة التكفير والهجرة تبحث داخل السجن ولابد من علاج جميع الأوجه حتى لا يكون القانون مجرد سد خاتمة وأوائل عليه من حيث المبدأ.

وتساؤل العظم الاستقلال توافيق داخل من عدم عريض المشروع على مجلس الدولة وكل من شيخ الأزهر والمفتي لفرقة مدى تطابق المشروع مع الدستور والشريعة الإسلامية واخترع على تجميع النشر والرأي في التعديلات الجديدة خاصة وأن التعديل جاء نتيجة اتفعل بهامش اغتيال الدكتور فرج فودة وتخليها لفرصته ولابد من التصبر بوز من حديد على الإرهاب ولكن إذا كان هؤلاء حلاً لآله سيعالج من هم ليسوا إرهابيين.

وابدى الدكتور إبراهيم خليلي تشوهد من هذه التعديلات التي قد تشد العقوبات الواردة بالمشروع إلى رجال الفكر منهم أساتذة الجامعات ومنهم لا تميز إلى التوسع في منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة بحق احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة خاصة أننا نذكر من الشكوى حالياً من الاحتجاز لمدة ٢٤ ساعة فقط ولكن تلك السلطات للديانة العامة.

وقال سعد بهنساوي وكيل النيابة أن المشروع جاء متأخراً لأننا طلبنا به منذ فترة طويلة ولكني اخترع على التدابير العقابية التي وردت به بشأن منع إقامة التجمعات بعد قضاء فترة العقوبة في مكان معين وتعديد إقامة في فترة العقوبة في مكان معين أو تعديد إقامة في منطقة محددة.

على مدى ٨ ساعات كاملة في اجتماعين ساهمت اللجنة الدستورية والتشريعية ومجلس الشعب تحت المرافعة على تعديلات قانون مكافحة الإرهاب التي لاقت تأييداً من غالب النواب التونسي والنائب المستقل أمير الفضل الجيزاني الذي أعلن تأييده لكل كلمة وردت في هذه التعديلات .. لكن النواب المستقلين انقسموا إلى مجموعة تحفظت على القانون في مداخلتهم تكري للجزائر شيخ المستقلين .. محمد العياشي .. ومجموعة وافقة تقسم كمال خالف وأميل زحلول .. وبرر كمال الشاذل زعيم الأنليبية موافقته على التعديلات استخفافاً من مبدأ محاربة الإرهاب بكل صوره ومحاربة كل من يخلل الإصرار بصمر وشعباً وايست الحكومة وحدها .. واستطرد قائلا أن الإيمان كمالاً صلب العلف والأرهاب والتخلف .. وانتمى زعيم الأنليبية إلى أنه لا يوجد - إذن - خلاف على هدف المشروع ... من هنا فأننا لابد أن نلف جميعاً وبالمصداق لمخاطرة الإرهاب وقد ركزت الدكتور فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة على أنها كانت أول من رفض التقدم بطلبين مستقلين لمكافحة الإرهاب .. وأن مسئوليتها هي ألا توجد منحوس للديمقراطية ويؤيد دةةة نواب الأنليبية يؤيد للعدل وتصديق النواب الرافضين أعطت الدكتور فوزية عبد الستار تحفظها على أن مبادرته الضبط القانوني مثالية بأن ثلثي من الأشخاص التايبة وادعوا أن يزيد أن التعديلات لا تنظره محاكم خاصة للإرهاب .. وإنها تزكح الحريات على أساس أنها تعميم الجماعات التي تتعدى على العربية الشخصية ..

وختم كلمته بقوله : أن ثلثاننا سيظل رافداً للضمان وأبى الحق وللعدل وحرية الرأي ..

وبدا كمال خالف كلمته .. بالإعلان عن كفاء الحكومة في مداخلها عن إصدار قانون مستقل للإرهاب حتى لا يصبح قانوناً استثنائياً قد يلغى في يوم من الأيام لكنه ختم كلمته برفض القانون لأن مواده تجميع الحوار وتعين المصحفون الذين يتحاربون أو يتحدون مع الإرهابيين وإذا كان مسؤولياً من تجميع الإرهاب فأنه من الملائم تجميع إرهاب السلطة أيضاً ..

وفي الشغال جاء الخطب شيخ المستقلين فكري الجيزاني ليعلن أننا نطرد على أسرار الرئيس مبارك على الديمقراطية ولكن الجيش





المصدر : **الأمم المتحدة**

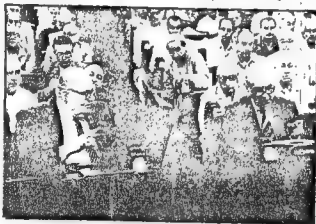
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

□ مجلس الشورى يوافق بصفة نهائية على تعديلات قانون الإرهاب

**وزير العدل : الشرفاء لا يخشون من قانون يواجه**

**جرائم الإرهاب فقط**

**أول لوم للحكومة يواجه من نائب معارض بمجلس الشورى**



أعضاء مجلس الشورى يناقشون تعديلات القوانين لمواجهة الإرهاب

وانما مجموعة أرمينية تقوم بعمليات تخريبية ، فالتخريب في الدين قد يكون مفالة أو تصرفا ولكن التخريب لا يعني أبدا التخريب والفعل .

الامر يتعلق بمجموعة من الارهابيين مستقلين سذاجة شهابيا وايضا الضائقة الاقتصادية التي تعاني منها .. لايد ان تنظر للظاهرة على انها اتجاه إجرامي غير عادي يتعين مراجعته بأسلوب غير عادي أيضا ..

وقال الدكتور نجيب حسني : ان المشروع اتجه كاتسمة الارهاب الذي يهدف وطننا في مؤسساته وبيمه ويعوق عمليات التنمية .

المشروع وضع احكاما مشروعية فانها جرائم لم تكن موجودة من قبل وشهد عقوبات على جرائم قاتلة . وانتي لزيد المشروع من حيث لمبدأ ولكنني اضيف ان الكاتسمة الفعالة لا تجيء عن طريق التشريع فقط ، ولكن علينا ان ندرس اسباب هذه الظاهرة .

### تتبع الجلسة شريف العبد

اكثر أهمية وبطبيعة الحال ليس معقولا ان نواجه مواجهة حادة دون إعادة النظر في حيازة الاسلحة او سرية الحسابات .

#### شرعية المواجهة

وقال الدكتور مفيد شهاب : هذه الظاهرة خطيرة على شعبتنا وفي نفس الوقت تعيق التنمية والتقدم . والموضوع بالفعل عالم وحظير . لا يجب ان نغيب عن الالهام حول بعمدة الاجل منها دور المدرسة والاعلام واثار الانترنت الاقتصادية . والمشكلة ترتبط بمستقبل وطن كله مما يحتم علينا ان ننأى بأي خلاف فكري وان تكون نظريتنا مشروعية . الظاهرة ليست معركة بين الارهابيين وجبال الامن لتنضم الي هذا او ذاك الجانب لا يتعلق بهجمات اسلامية .

يبدأ مجلس الشورى - في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلي - مناقشته حول تعديلات قانون العقوبات والإجراءات الجنائية .. أعلن المستشار لؤي سيف الشري وزير العدل ان قانون العقوبات لم يفسد الجريمة الإرهابية بعبارة ولحكم مميزة رغم خطورتها ليلفتة على أمن المجتمع . ويقولان للفضل الشريسي وجويس لواجهة ويرد كل على ارهابي . وقال وزير العدل : ان التمييز بين جرائم الارهاب والجرائم العامة اصبحت ضرورة لا غنى عنها لان الارهاب والتخريب اس رفيعه كل مواطن . ويقتال كفن اريد من ايدهم القواعد الموضوعية الخاصة بكافة هذا النوع من الجرائم . وكان المستشار احمد علي مري - رئيس اللجنة التشريعية - قد استعرض التقرير الخاص بتعديل نصيب لثاني المطويات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الاخرى .

#### تخالفون ١٢

ثم بدأت المناقشة وكان أول المتحدثين ثروت باقعة الذي قال : ان وزير العدل تقدم بهذا القانون بغير عطف ولا ضعف فناء متوازنا .. والشعب المصري كله ينتظر هذا القانون . وانتي ارفض القول بان نحاو هؤلاء . نحاو من . الشباح يخشون رياء الدين .. لايد من تجريم افعال هؤلاء بقا هذه القوانين الرادعة .

وانتي ارجو ان نشارك بالواقعة على الجدا .

وقال عبد المال الجارسي : قد تكون متحمسين لهذا القانون ، والاكثر حماسا الذي رأى اني لثمين تصرفات هؤلاء الارهابيين وقدر الذين يتبن سجونهم في كل مكان . هؤلاء القلة يمانسون كل اثر الجهم ..

فيهم الفرقة بالفتنة بين افراد المجتمع الواحد . وانتي من هنا انشاد الدول التي تحولت الى معسكرات لتدريب هؤلاء . انهم ان معلوم هذا سلاح جدي . لهذا يمكن ان يمشوا في بلادهم .

واشار ليس الرأي صلي الى انه كان لايد من التشديد لارهاب في امال الشريعة . فجات هذه التعديلات بما يجلل العقوبات اكثر ردها . والاجرامات







ويطلق ثروت ابتغاة ليس عجيبا من الاستقلال مصطفى مراد أن يلف هذا الموقف .. هل عطفه على من أمضى على أرواح كافي .. هل عطفها كت الشورى أن يكون له النفس وقربها كت الشورى أن يكون له موقف وشي أن طال هذه الشورى أن جمالير النفس مراد يفتن الزميل ويرد مصطفى مراد ليرفض أن يحس الزميل وقرباني من ألت للشورى ليرفض أن ويرد ثروت ابتغاة على اللور ليرفض كما تريد .

ويعلق وزير العدل لقول ليرفض مصطفى مراد صادق الله بعد من قضيتا كل هذا الوقت وبذلك هذا الجهد يتون هذا هو رأيه مع الأسف .. وقول له أن انجلترا حتى الآن لقول الخوازيه يعمل وقولون معه للزهاب يعمل كل يعمل في سجنه .. وحسب صلاحياته وليس هذا ببدعة .

وقول له الشرفاء ياسيدي ليرفضون هذا القتلون ولكن من يقشاه هم الذين ملجوب أن يكون لهم مكان في هذا البلد .. وقال الدكتور اسماعيل سلام الذي يتحدث باسم الأغلبية في الشورى كذا بتقت الحرية ومن جيل يعني من عدم وجودها واليوم من نأمر الحرية ليس السياسية فقط .. ولكن الاجتماعية والاقتصادية أيضا والديمقراطية التي تعيشها هي التي جعلت الزميل مصطفى مراد يتحدث بهذه الحرية ولكن الحرية لا تأتي المظلمة ولها أيضا أواعدها .. المشروع لا يضع قيودا على حرية المواطنين بل هو جاء من أجل حماية الحرية فالزهاب سيف مسيطر على حرية الكثرة ممن يقل هذا ويكف مقاربا هل لخطات الحكومة حين تتكلم بتتدريج لتسحق هذا الوفاء قبل أن يستشري ؟ حيا لله الديمقراطية وحيا الله حسني مبارك الذي أتاح لنا هذا القدر من الديمقراطية وهي تعميم للشعوب ونزل الحكام ولكن راجست حرص على تضييقها دائما وأتت أن هذه الديمقراطية أصبحت مستقلة في بلادنا .. ليس من جماعت فقط ولكن قول أيضا

وعلى الدكتور مصطفى كمال حلي أن معالجة الأمر .. كما قال البعض .. ليست بالتدريج وحده .. والشبح أن مذكرة وزير العدل لتناول هذا المعنى وهذا المجلس قد استلهم أهمية وخطورة هذه الظاهرة وقام بقتل برأسه موضوع السلام الاجتماعي والمناسر المؤثرة عليه ويمكن أن يتوجه لتحقق سلطة البطلة والفراع السيسى والديني والتربية الاجتماعية والظلمة المجتمع المصري والديت والحسنة والأخبار وهو الحيدة .. ولكن أيضا هنا ما الذي تم ؟ هل مجرة دراسات نظرية الشقة ؟ الخمسة الشقة ماذا حصلت بقتل طيرة بما أمثولة من اعداد ؟ وموازنة الدولة هل يوجد الاجتماعي لهذا كله وقصر العمل التي لتجها الشقة الشخصية الثلاثة وأيضا دور الصديق الاجتماعي على هذه جوانب مفرغين أن تأسط طريقها لتحقيق السلام الاجتماعي ..

ويعلق صوت مصطفى مراد يعقب الكلمة .. ويحصل عليها ليواصل مافو وجه المحلة لإقرار التشريع على هذا النحو ؟ قبل أن التشريع لوجه الأرهف على أن تلقى حلة الخوازيه فلا يصالة الخوازيه باقيه كما هي ..

أي طوازيه ؟ ثم هذه القوانين عليها ليست ليودا على المواطنين والشعبات منه القبض على الأرباب .. ثم كيف تسرع بقتلون سرية حسابات ثم تودمه بانفسا وهل تتصور الحكومة أن الجماعات الإرهابية يمكن أن تضع أموالها في يده .. أنني أحزن أن هذا القتلون لو صدر سنوي الأموال مرة أخرى للشراح .. ثم لقول الأستاذ كل من معه آلة حدة مسطرة يستخدمها للأغراض سلمية ويأخذ عليه من هذه العنوايات سمة آلة حدة مسطرة يستخدمها للأغراض السلمية .. أن التشديد أن يؤدي إلى تراجع الجريمة الإرهابية أو أية جريمة .. فللتشديد كزيمع الجريمة .. وإنما نضعها بتأخذ إجراءات الاقتصادية والاجتماعية لتغيير فكر هؤلاء الشباب .. لرى أن هذا القتلون كان مفرغيا أن يكون بديلا لحلة الطوازيه وإنما جاء تشاقق لها ثم توسع بمبالغة في تشديد العقوبات بحيث يمكن أن يقبض على أي شخص دون حيز .. أنني ولقت القتلون وأوجه اللوم للحكومة أنها ولقت عليه ..





المصدر : الأجنبيــــــــــــــــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

وزير العدل :

## قانون الطوارئ مؤقت .. والتشريع الجديد دائم

كتب زايد على سعد :

والق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس على التعديلات الجديدة في قانون العقوبات الخامسة بمكافحة الإرهاب وشهدت الجلسة مناقشات ساخنة مثيرة بين الأعضاء حول هذه التعديلات ..

وأعلن د . مصطفى حلمي رئيس المجلس أن معالجة الإرهاب ليست بهذا التشريع وحده ولكن للمعالجة لابد وأن تكون معالجة كاملة وأن هذه التشريعات هي أحد هذه الطرق وأن هذا المجلس استشرع خطورة هذه الظاهرة لذلك تقرر أعداد دراسة علمية لمواجهة الإرهاب تتضمن الشياطين والفراغ السياسي والدعوى ومشكلة البطالة والتكثيف التكاليف والأعلام ..

وإعلان المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن قانون الطوارئ قانون مؤقت بينما التشريع الجديد دائم وهو ما تأخذ به إنجلترا حاليا حيث أن قانون الطوارئ يعمل جنبا إلى جنب مع قانون مكافحة الإرهاب ..

وبما أثاره مصطفى كمال مراد حول ملء التعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على حرية المساءلات في البنوك قال وزير العدل .. أن فلسفة هذه التعديلات ينبغي أن يركزها المزيد من الجهود الأخرى .. في مختلف المجالات وأن تتكاتف القوى السياسية والديمقراطية ووسائل الإعلام والقطاعات ورجال الدين والدعوة والجامعات والمدارس وكل المؤسسات الوطنية ..

وأكد الأعضاء خلال المناقشات أن الإرهاب يتسع ويتشعب بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة حاسمة وقاسية .. وتلشد الأعضاء الدليل التي تقوم بتشريب وتحويل هؤلاء الإرهابيين وتصديروهم بالكف عن هذه الأعمال لأنهم سوف يقومون بعمل هذه الأعمال داخل هذه البلاد ..

### الإرهاب يحوق التنمية

وقالوا أن هذه التعديلات جاءت استجابة لشاعر أبناء هذا الوطن كما أن الإرهاب نوع من التعويق لشخط التنمية وهذه التعديلات لا تمنح التجايل وأن الإرهاب ظاهرة عالمية .. وبدأت سخونة الجلسة تزداد ..

عندما قال مصطفى مراد أن الحكومة تعجلت في إصدار هذه التعديلات وأكد على ضرورة إلغاء قانون الطوارئ في حالة إقرار هذه التعديلات وقال أن الحكومة تشددت في هذه التعديلات كما أنها حسنت قانون حرية المساءلات .. وتساهل قائلا ماذا حدث بعد تشديد عقوبة جلب المخدرات .. ورفض مصطفى مراد القانون وقال متوكفا أن هذا القانون صعب وأو أن فيه مواطن شعب ليس سكبلة يمسكه .. طيب أنا معنيا مطرة في سلسلة ملتاني !!

### إضافة يرد

ووقف ثروت أباطة موماجا مصطفى مراد قائلا أرجو أن يكون مصطفى

مراد أكثر وطنية وهل قانون الطوارئ كان كاتيا لمواجهة الاعتداء على أدواج الأبرياء أما كاتيا المطوق التي لا جيبه لهذه لكافة غير مقبولة منه !! وأن جماهير الناس ترفض مايقوله .. ورد مصطفى مراد بصوت عال قائلا لا تسر وطنية .. أطلب حذف هذه الجملة من المخطبة ..

وقال مومجا كلامه لثروت أباطة أنت من أنت .. أن وفتني مسجلة في تاريخ مصر !!

يصدى د . اسماعيل سلام ممثل الحزب الوطني للرد على مداخله مصطفى مراد بقوله نحن نفخر بالديمقراطية التي تعيشها مصر حاليا ..

وقال د . مفيد شهاب أننا يجب ألا ننالقي الإرهاب على أنه يتعلق بمجموعة أفراد ولكن بالمجتمع كله .. وهذه التعديلات ليست مواجهة أو مباراة بين رجال الأمن والمتمردين ولكنها معركة لكل الشرفاء العريصين على الديمقراطية وبين مجموعة من الإرهابيين ولا يمكن أن نطلق عليهم جماعات إسلامية ..

أن الأمر يتعلق بمجموعة من الإرهابيين الذين يستغلون بعض الشباب الطيب والفضالة الاقتصادية وتقاورة الإرهاب ليست مقصورة على مصر وحدها بل أصبحت تسع عن الإرهاب الدولي وليس عينا أن يوجد إرهاب وهي ظاهرة شأن الجرائم من طبيعة البشر وسيستمر ولكن الحيب هن ألا نواجهه ..









المصدر: الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٢

تعديلات مواجهة الارهاب

امام مجلس الشعب غدا

**اللجنة التشريعية بمجلس**

**الشعب توافق على المشروع**

**د. فوزية: ننتظر من الحكومة**

**برنامجاً سريعاً لحل المشكلة**

**البحارضة تحذر من اسناد سلطات**

**استثنائية لرجال الشرطة**

**وزير العدل: التعديلات تؤكد الحرب**

**وتسوى الحريات والعدالة**







المصدر :

الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يوليو ١٩٩٢

كتب - محمود لطفي :

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في اجتماعها أمس برئاسة الدكتور فوزية عبد الستار على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والأجرامات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة جرائم الإرهاب والعنف .

شهد الاجتماع حورا ديمقراطيا وكانوا على مدار ٤ ساعات شارك فيه المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والمستشار أحمد رضوان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وأعضاء اللواء محمد عبد الحليم موسى ووزير الداخلية من الحضور .. قائد كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني فريق المندوبين للمشروع من نواب الحزب وتكبيب نواب حزب التجمع المعارض من الحضور وتقدم النواب التمسك إلى فريق متعلق على المشروع ضم فكرة الجزار ومحمد الحباس وفريق رافض ضم كمال خالد وتكريا زخارف .

في بداية الاجتماع أعلنت د. فوزية أننا نريد اتجاه الحكومة لاختلال تعديلات على قانون العقوبات حيث أننا كنا أول من يرفض التكميد بالقانون مستقل لمكانة الإرهاب ، وأن اللجنة يهمها بالدرجة الأولى عدم وجود نصوص ضمن الديمقراطية التي لنم بها حاليا وضروية حماية الحقوق والحريات الفردية ..

وأكدت : أن التدخل التشريعي لمواجهة الإرهاب ليس لهية المتعلق ونحن ننظر من الحكومة حولا لفرق ووضع برنامج سريع لعلاج المشكلة من جذورها بدلا من علاج أعراضها فقط ، وتشكيل لجان من جميع الكفاءات المتخصصين في كافة المجالات لدراسة تلك المشكلة .

وقال المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن لمواجهة التشريعية للإرهاب حككت أهدافها في أخف التدويل التي لجأت لذلك ، كما حدث في إيطاليا حيث ساهم قانون الإرهاب في تخفيف حد التجريم .

وأضاف : أننا نعلم تماما أن هناك وسائل أخرى لابد أن تسهم مع التشريع في مواجهة الإرهاب وهي وسائل دينية واجتماعية واقتصادية وعلمية وأمنية .. وقد فتحنا ملف الإرهاب المصري قبل إعداد تلك التعديلات لندرسه ومعرفة أبعاد وحدوده حتى واتى التشريع ملتبسا لاحتياجات المجتمع ومشاهدته مصر من جرائم إرهاب في السنوات الأخيرة برفض وجود هذه التعديلات التي راعينا فيها أحكام الدستور وسيادة القانون .

وناش إلى أن التعديلات لا تشهده محاكم خاصة لجرائم الإرهاب وإنما على النص على تخصيص إحدى فئات

محكمة أمن الدولة العليا بدائرة استئناف المناهضة للنظر تلك الجرائم واستثناء الأشخاص المحظي لوقوع جرائم الإرهاب نظرا لأنها ترفع المجتمع بأكمله وليس متعلقة بهيئة ، ويمكن تلك المحكمة بذات التشكيل الوارد وقرار الجمعية التسمية للقضاة .

وأضاف وزير العدل في رده على تساؤلات الأعضاء أن القانون جاء لتأكيد الحريات وتقوية الحوار البناء وتزويد للجماهير التي تعتقد على الحريات الشخصية ومنها حرية الفكر والرأي .

وأعلن كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني النيمراطي

فوزية عبد الستار

أن التشريع لابد أن يوثق بمتطلبات المجتمع وقانون العقوبات العالي صدر ملاذ عام ١٩٣٧ وهناك متغيرات ظهرت على الساحة والتعديلات المقترحة تهدف إلى مرعة لجرائم التفاف في جرائم الإرهاب وردعها ولابد أن ننظر إليها نظرة قومية وليس نظرة حزبية . وأضاف : لابد أن نحارب الإرهاب بكل صوره وكل من يحاول الإضرار بمصر والتشريع وحده ليس كافيا والتسولية تقع على شعب مصر كله وليس الحكومة وحدها .

أرهاب المسألة :

وقال عضو كمال خالد (مستقل) أن فكرة إعداد هذا المشروع بالقانون وتلك التعديلات تعد بالغة التكامل باعتباره قانونا عاديا وليس استثنائيا ولكن الملاحظ أن المادة الأولى الخاصة بتعريف الإرهاب تعد في حد ذاته جميع المواد الأخرى في ذات الأمر .. ولذلك ، أعترض على مشروع القانون لأن مواد تحرم الحوار وتبين كل صحفي دور حورا أو حديثا مع أي شخص إرهابي ولابد من تجريم إرهاب المسألة أيضا .

وقال العضو المستقل فيرى الجزار : أننا نعلم مدى إصرار الرئيس مبارك على الديمقراطية وكان البعض يسعى لتحويل هذا الأمر ، ومشروع القانون دليل على ذلك والثابت التجريبية الصلبة أن تطبيق العقوبات ليس حلا كما حدث بالنسبة للقانون المنقولات .. ونحن نطالب بمزيد من الضمانات للتفافي ولنا شخصيا أفضى على نفس من هذا القانون .

وقال عضو أحمد الحظي أن مشكلة الإرهاب لها عدة وجوه سياسية واقتصادية واجتماعية والمشروع الصب على الوجه القضائي فقط دون معالجة باقي الوجوه الأخرى وشباب مصر ضائع وفكرة جماعة التكفير والهجرة نبعث داخل السجون ولابد من علاج جميع الأوجه حتى لا يكون القانون مجرد سد خلة أو يوافق عليه من حيث المبدأ .

وأبدى الدكتور إبراهيم شفيق تخوفه من هذه التعديلات التي قد تسد بتقويات الواردة بالمشروع إلى رجال الفكر ومنهم مساهمة الجامعات . وانضم إليه في نفس الرأي عضو إبراهيم التمشي حيث قال إن خطورة التعديلات التي التوسع في سلطات رجال الشرطة .





المصدر : **الجريدة**

التاريخ : **١٢ رجب ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الشورى وافق على تعديلات مواجهة الارهاب كمال حلمي: اعداد دراسة علمية كاملة لمواجهة الارهاب

كتب - عبدالوهاب عيس :

وافق مجلس الشورى امس على التعديلات الجديدة في قانون المعلومات والاعراضات الجنائية الخاصة بمكافحة الارهاب .. وكانت جلسة الامس ساخنة ومشيرة حيث اشكك النقاش بين الاعضاء حول هذه التعديلات ..

أكد الاعضاء خلال المناقشات ان الارهاب ينتشر بصورة لم تشهدها مصر من قبل ولابد من مواجهة قاسية بهذه التشريعات .. وناشد الاعضاء الدول لقمي تقوم بتخريب وتسويق الارهابيين وتصدرهم لمختلف الدول بالكف عن هذه الاصول .. وقالوا ان هذه التعديلات جاءت استجابة لمطالب ابناء الوطن .. وان الارهاب نوع من التحديق للتنمية وهذه التعديلات الجديدة لاحتلج التأجيل وان الارهاب قاهرة علمية وجدي تمويهه من الخارج ..

بدأت سفيرة الجلسة عندما قال مصطفى كامل مراد ان الحكومة تعجت في اصدار هذه التعديلات بمطالباً بضرورة الغاء قانون الطوارئ في حالة اقرار هذه التعديلات .. وانشاد ان الحكومة تعجبت وبالمثل كما انها هضمت قانون سرية الصحابات ..

وقال ان هذه التعديلات لن تمنح الارهاب لساناً حدث بعد تشديد عقوبة جلب المتطرفات ؟؟ قلبي ارضخ هذا

وهنا اشار مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاصرار حول ما جاء بالتعديلات الجديدة من عدم الحفاظ على سرية الصحابات بالبلوك قال وزير العدل ان هذه التعديلات اصحت النائب العام الحق في القطع عن الصحابات بالبلوك مباشرة وهي مسألة مبرحة وشراء بلوشون من سيف القانون ولا من سيف القضاء ولا يريد ان يكون

من يشكون من القانون ان يكون لهم مكاناً او حوالاً في هذا البلد .. وقال مصطفى كامل مراد هو للعضو الوحيد الذي اعلن رفضه لهذه التعديلات ..

واعلن د. مصطفى كامل حلمي رئيس المجلس ان معالجة الارهاب ليست بهذا الشرح وهذه ولكن المعالجة لابد وان تكون معالجة كاملة وان هذه التشريعات هي احد انواع هذه المعالجات وان هذا المجلس استثمر خطورة هذه الظاهرة لذلك قررنا اعداد دراسة علمية لمواجهة الارهاب تتضمن الشباب والقراء السياسي والديني ومشكلة البطالة والتركيبية الانتقالية ووسائل الاعلام ..

واعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل تعجباً حتى مناقشات الاعضاء ان قانون الطوارئ قانوناً ملقاً بينما التشريع الجديد لمواجهة الارهاب هو تشريع ديمقراطي ولدت لتجسراً بهذا المفهوم حيث يطبق حالياً بها قانون الطوارئ جنباً الى جنب مع قانون مكافحة الارهاب ..





المصدر : **الجمهورية**

النشر و الخد مات الصحفية والمعلومات : **12 يوم 1967** التاريخ :

ويجب ألا يواجه الأتراك بحلف مماثل  
أو باجراءات حذيفة لا تتكرر بالفرجية  
حتى لا تصوب الفوضى ..

واضاف د. مفيد بأنه يجب مواجهة  
الأتراك من خلال الفرجية التطبيق  
الاستقرار ان مصر تكتسب سمعة  
كبيرة في الخارج لانها تتقدم بالفرجية  
وسيادة القانون والتدريس كصفة  
للخضاء ..

وتسائل مفيد شباب من اين يأتي  
هذا السلاح لهؤلاء واملا هو الذي  
للخض سعه ومن الذي يحمل ويدير  
من داخل وخارج مصر ..

● وقال د. مسعود نجيب حسني ان  
هذه التتبعات مكملة لمطورة هذه  
الجزء .. وان هذه المضاعفات التي  
تقوم بمراسم منظمة لها صلات  
بمضاعفات خارج الوطن وما ترتبها  
يهدد امن المواطن ويهدد الى المجتمع  
باسره . كما يهدد خطط التنمية ..

واضاف ان المكافأة للطلبة  
للأرهاب ليست من طريق التثريب فقط  
لما يجب ان تعالج اسباب الارهاب  
والحرى والتفكير معالجة الارهاب عن  
طريق الانضمام للثوية القومية في  
المدارس والجامعات والحرص على  
الثوية للثلاثين السماوية وهذه  
للقراغ لدى الشباب ..

● وقالت د. سميرة القليوبي ان هذه  
الجزئية الارهابية مستوحاة من  
المجتمع .

ورفعت الجلسة ، وبعد الموضع  
للتفاد اليوم ..



د. اسماعيل سلام

● وقال د. مفيد شباب لنا يجب ان  
لانتظر الى هذه التتبعات على انها  
تطلق بمجموعة افراد ولكن بالمجتمع  
كله ، وهذه التتبعات ليست مباراة او  
مواجهة بين رجال الامن والمتطرفين  
وكلها معركة للفرقاء الحريصين على  
الديمقراطية وبين مجموعة من  
الارهابيين الذين ان يطلق عليهم  
الجماعات الاسلامية .. ان الامر يتعلق  
بمجموعة اراهابيين يستغلون بعض  
الشباب والضائقة الاقتصادية والمادة  
الارهاب ليست قاصرة على مصر  
وحدها بل اصبحنا نسمع عن الارهاب  
الدولي حيث تكاد المجتمع الدولي  
بكرائن جديدة لمكافحة الارهاب ..

اسماعيل سلام

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

الجمهورية

لنصدي د. اسماعيل سلام مجلس  
الحزب الوطني للرد على مصطفى كامل  
مراد بقوله نحن لغير بالديمقراطية  
التي جعلت ليمنى مصطفى مراد  
بشخصه بهذه الصفة : د. فر. ان. جنانون  
جاء لحنه الحزبي لثلاثين نفس جنب  
واحد فقط هو القشري .. ونحن  
لنرس حاليا في الحزب الوطني لثلاثين  
الرعاية الاجتماعية الشاملة ونحن  
لنسا ابل دولة تضع هذا القانون فقد  
وضعه سويسرا منذ 3 سنوات حيث  
سمحت بالاطراح على المضايقات في  
البلوك في حالة وجود عمل اجرامى ..

القانون





**المصدر:** **الموسم**

12 يوليو 1992

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**مصادرة حادثة في مجلس الشعب أثناء: نظر قانون الإرهاب**

[illegible]







١٣ يونيو ١٩٩٢

## للشعر والخدمات الحفوية والمعلومات التاريخ:

سيف الشعر وزير العدل الذي عقب قللاً ان قانون الطوارئ، قانون مؤات، والقانون الحال للارهاب قانون دائم وكثير عيارته الشهيرة بالبول الاوربية لديها أكثر من قانون لمخافة الارهاب، ومصر لم تات ببدعة.

وعن قانون سرية الحسابات والاسلحة والتدابير الاحترازية، وأوضح وزير العدل ان التدبير الاحترازي أمر معروف لقانونا، والفرعوع يستعمل مستحلبات منضبطة ولا خوف من استغلال هذه التدابير بصورة سيئة، اما الاسلحة البيضاء التي تضمنها مشروع القانون فهي الجنايات والسلب التي تستخدم في ارهاب المواطنين، وأما ما بان الإجراء في جرائم الارهاب فيضحي السرعة الامر الذي يدعو منع التائب العام فليس سرية الحسابات، ومن لم كان لابد من تعديل قانون سرية الحسابات، ويوسع موجه التواتر التي عمت القاعة لفترة من الوقت.

توجه الدكتور اسماعيل سالم، مسؤول المصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قللاً: ما هي القيود التي يضعها قانون مكافحة الارهاب على حرية المواطنين؟ وقال: اعتقد ان الحكومة وافقت عندما قررت ان حماية الديمقراطية، وبشرط ان الحرية في مصر أصبحت مستهدفة، وقال: نحن ندرس في الحزب الوطني معلوماً جديداً عن الرعية الاجتماعية وحق العمل.

لانه بان تشديد العقوبة عبرة لربع المتطرفين، وان مصر ليست اول دولة تنتهج نهج الإلحاح على حرية الحسابات، اذا كان ذلك امر اجرامى.

وتحدث صلاح منصور قللاً: ان القانون ليس قانون متخلفه الارهاب، وانما هو قانون حماية الحريات، وان القانون لا يجسد انتشاراً للجبرم.

## اتهام «حركة يوليو» بزرع العنف في المجتمع وتفريخ المتطرفين

والمتطرفين، وأنه يشجع على الانتعاش في مختلفات الارهابية، وطالب الحكومة باضفاء مهلة زمنية لتسهيل الذي تورط في عمليات ارهابية، للارتداد عن هذه العمليات، وأن يفسلخوا عن هذه الجماعات.

أوضح الدكتور جيبب حسني، ان جرائم الارهاب نوع حديث من الاجرام يسمى الجريمة المنظمة، ولقوم عليها عمليات لها نظامها الداخلي، ولها صلات بمصالحات خارج الوان، ولزورها للوطن مشوب. واين مشروع القانون من حيث البعد، غير انه أكد في الوقت نفسه على ضرورة تحري اسباب الارهاب، والفرح على مجلس الشورى بعد ان يمر القانون ان يعد دراسة عن اسباب تنافس الظاهرة في الارهاب على المستويين الداخلي والخارجي، وطالب بالتركيز على التولعي الاقتصادية والميدية للظاهرة، مشيراً الى ان الارهاب يرتكز على مشروع الظاهرة المنظمة وضفت المستوى الاقتصادي لبعض فئات المجتمع، فضلاً عن ضعف التوعية الدينية.

وأشار رئيس المجلس ان ان المجلس قد

استثمر أهمية وخشورة قضية الارهاب، وأنه بدأ منذ العام الماضي في دراسة القضية من خلال لجنتي الخدمات والشؤون غربية تحت عنوان «السلام الاجتماعي».. شرح فيها كافة ابعاد الظاهرة.

وقال مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان الحكومة جاءت بمشروع القانون في حيلة غريبة، وأكد ان القانون في حيلة ان دراسة ثنائية، وانتقد استمرار حالة الطوارئ، والنمط القانوني في ذات الوقت، وقال: هذا الوضع يمثل عبءاً حاداً على حرية المواطنين، والتطبيق سوف يكون سيئاً للغاية.

وأشار الى كيفية سياسات الحكومة، بدليل عنوانها عن قانون حماية سرية الحسابات ب«البنوك تحت دعوى الكفكف» على بان المتطرفين لا يسمعون اوائلهم بالبنوك، فقلنا عن ان هذا الاجراء سيتركب عليه هروب الاموال الى خارج البلاد.

وأوضح ان تشديد الجريمة قد يعد منها، وانما لا يمتنعها، وان القانون لا يمكن المواجهة عليه، ووجه لو ما للحكومة لتدبيرها هذا مثل القانون.

وقال فروت ابنة وكيل المجلس، ليس عجيباً ان يلف مصطفى كامل مراد مثل هذا المؤلف، وتحت ارجو ان يكون اكثر وضوحاً من ذلك، وأضاف بان الجماعات ترفض ما يقولها وانغل مصطفى كامل مراد قللاً ان وطني فوق كل شيء، وأرفض ان يمسها أحد، ووجه كلامه قللاً الى وكيل المجلس.. قلت.. عين.. أنت.. وكيف تجرؤ على الحديث بهذا الاسلوب، واثرت لروت ابنة بدوره وتدخل الاعضاء المحيرون به لكهذه وتجاه المؤلف، وحاول رئيس المجلس فلي الاشويك بين الطرفين فأعلن القاعة ان المستشار طارق

ويع من التحاور، هل تتحاور مع الشيخ تكتفي وراء الدين، وأقرح أخذ المواجهة على القانون ومنها قللاً لتخفيف الوقت مشيراً ان ان المجلس سيوافق بالاجماع على مشروع القانون، وأضاف عبد العال الجارحي وكيل المجلس ايضا، ان رغبة الارهاب لتسرع وتنتشر بسرعة كبيرة ووصف المتطرفين بانهم يسيرون ارهاباً غير مشروع، وبينوا الفرقة والفئة بين مؤلفي القانون، وتلقاه الدول التي أصبحت مصحات لتزويد وتسويق المتطرفين، وتصبرهم لغير، وتستخدم بعمول من هذه السياسة التي قد تصبح سلاحاً ذا حدين يضر بسلامتها ايضاً، كما أعلن الاستشار عبد الرحمن فرج محسن مؤلفه على مشروع القانون، وطالب المجلس بالمواجهة القوية عليه حفاظاً على استقرار الأوضاع بالبلاد.

وصد، محمد ربي ابو غني الارهاب، بأنه انتكاسة كبرى للبلاد، وأشار الى ان القانون ضرورة لم تعد تحدث ارجاء، خصوصاً في ظل الارهاب الذي دخول الى ظاهرة عالمية، وقال ان معظم الناس من مستحضر الناس، مشيراً الى استغلال ظاهرة الارهاب في الدول المحيطة مصر بسبب تجاهله وعدم التصديق له منذ بدايات الالوي والتي على مشروع القانون مؤكداً انه جاء لتجسي الحريات الشخصية، وأنه قانون يجرى لأشراق ويتلق مع المستور ولا يتطرق معه. أكد الدكتور طيب شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والامن القومي ان هناك ظاهرة غريبة على المجتمع المصري، يمكن ان تحرق مسيرة التقدم والتنمية، وان معالجة الظاهرة الارهاب لابد ان تنطلق من مفهوم الانسجام والفصل وسياسات حاسمة، بعضها يحتاج الى حلول عاجلة أهمها الزواجية التشريعية، وبعضها طويل الاجل كالاعلام والتعليم والتكليف، وطالب بمعالجة القضية من منظور وطني، مشيراً الى ان الظاهرة ليست مبرأة بين الازميين ورجال الامن، وإنما هي فطر من كل ذلك، ومن كل لا لا يملح مجموعة مبدئية، وانما مجموعة ارضية ترعب المجتمع، وهذه المجموعة تسخر المصلحة الاقتصادية التي شرها بين البلاد، وقال ليس عيباً ان يوجد ارهاب ارهاب في ظاهرة من طبيعة البشر كأي جريمة، ولكن العيب هو الا توجيه الجريمة وتسامح، كيف لوجه؟ وأجاب بأنه يعني ان نواجه بعنف بعض الناس من جماعات أخرى في المجتمع، وهنا تكمن الغرض في السلطة، البلاء، ويمكن ان تراه في خلال اجراءات تنفيذها وهذا ايضا تدخل في دوماة الخروج عن الشرعية، ولذلك للغاية الخلل في مواجعة الارهاب لا تنافي الا من خلال التشريع والقانون، وتسامح: من اين يأتي كل هذا السلاح؟ ومن الذي يمول المتطرفين؟





المصدر : **الرفوف**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

واكد مراد السيطلي ان مصر قبل الثورة كان شغلها الشاغل هو التخلص من المستعمرين . وما ان جاءت الثورة حتى ظهر العنف بالبلاد ، ومن شيعي تربي في احضان الثورة وغرب من لينها ، وطلب بدراسة هذه الجزئية بالتحديد ودورها في انتشار الارهاب . وتواصل

للثلا اين كانت الحكومة منذ ١٩٦١ حينما ظهر انتفاضات بالجمع ؟ وما هو

الدعاة في هذه الفترة بين وزارة العدل والمختولين ، واهي سميت الاجازة الفلسطينية التي تمت ؟ اشهر ؟ هل تتوقف

الجزيرة في فترات الاجازة ؟ ولما ليست الحكمة في اصدار القوانين وانما الحكمة في تطبيق القوانين وسرعة الاجراءات .

واضاف للثلا اسنا في عهد الظاهرة ارفع ولكن ما حدث من أحداث قواك ولم يسعد الوقت المظنون بالجزيرة الامن هو الذي اثار في نفوسنا انها ظاهرة

وارجع تنامي الظاهرة الى تجاهل الدولة لاسباب الظاهرة الحقيقية . مشيراً الى ان الارهابيين ينتهون الى ٤٨ جمعية ولا تربطهم صلات ، وانما تربطهم اسباب وظروف اجتماعية قائمة . وطلب بارخيل بعض التخليقات لحاصل الأسسحة البيضاء والبنطق الآلية .

اوضح وزير العدل ان قضية مصر يتناولون جيداً كثيراً في عملهم ، وانهم فوضوا على التسميم اختيار العمل في الصيف في الحكم لمدة شهرين دون قيد عليهم . تديرها منهم للمسؤولية .

وعقب ثروت ابلا للثلا : اننا لم نلهم حديث مراد السيطلي جيداً ، وأعرب عن دهشته من وجود ٤٨ جمعية ارهابية ولا يعرف اعضاء هذه الجمعيات بعضهم البعض .

واعلن فهمي ثائد موافقة على مشروع القانون ، وطلب باعفاء المرشد والمبلغ عن الجماعات الارهابية من العقوبة اذا كان عضوا بهذه الجماعات . ودعا المجلس الى

تخصيص مكافآت الاعضاء من الشهر الجاري الى مساندة مسلمي البوسنة والهرسك . والترح مد فترة خدمة القضاة الى سن ٦٥ للاستفادة بفترة القضاء ولتسد النقص في القضاء .









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٤ ربيع الثاني ١٩٩٧

المصدر: الأمر

التجريم للمسحقة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذاً للأغراض الإرهابية من نطاق تقديم الدعوى بمسبباتها جرائم تقع على الحريات أصلاً المادة ٥٧ من الدستور .  
ورأى اللجنة على أن تختص إحدى محاكم أمن الدولة العليا ، فضلاً عن دائرة محكمة استئناف القاهرة ، بظفر هذه الجرائم دون التقيد بقواعد الاختصاص المكاني المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن التوزيع فيها لا يتنصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يتم البين بأكمله .  
ورأى اللجنة على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضاً فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .  
ورأى اللجنة على تخويل النائب العام أو من يوفيه سلطة الأمر بالتحلف من المصابات السرية للمتهمين في مثل هذه الجرائم .  
ورأى اللجنة على تشديد العقوبات المقررة على الإتهار أو السب أو الاستهزاء أو الإضرار المصفاً بالأسلحة النارية والآلية والبيضاء ، وتجهيز أجزاء الأسلحة الرئيسية وبعض أنواع الأسلحة البيضاء والآليات التي تستخدم هذه التجهيزات لها في تنفيذ أغراضها .  
كما وألقت على النص على عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ أو بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، وإلى المشور كل حكم يتعارض مع أحكامه ..

أو ملحه من الاتصال علناً ، وعلى المتعاون أو الاتحاق - باهر أن أو تصريح كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقاتل المسلحة لدولة الجنبية أو بأي جمعية أو منظمة أو جماعة يمكن مفرها بالفارح وتخلد من الإرهاب أو التدريب العسكري ومثل لتطبيق أغراضها .  
وكل من اختطف رسالة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية ، معرضاً سلامة من بها للفطر وشدة العقوبة إذا استخدم الجاني الإرهاب أو نبأ عن الفعل المذكور جروح لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قام الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تادية وهيبتها في استخدام الوسيلة من سيطرته .  
كما وألقت اللجنة على صير التجريم المستمدة تلك الأحكام المستقر عليها في قانون العقوبات والنسبة لما يشهدها من جرائم ، وفي الأحكام المتعلقة بالتهريب والالتحاق والمساعدة وتطبيق العقوبة على من يؤدي دوراً أساسياً في هذه التجهيزات الإرهابية وقواعد الإطعام من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات الإبلاغ الجاني أو اعتزاله بعد لطاق التجريم والعقاب إلى الاعمال التي تقع في الفارح استخدامها لتطبيق أغراض هذه التجهيزات داخل البلاد .  
كما وألقت اللجنة على الفارح صير







المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ١٤ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مجلس نقابة المهندسين

#### يدين العنف بكل أشكاله

أعرب المجلس الأعلى للمهندسين  
مؤيداً من رغبته الشديدة للعنف بكافة  
صوره وأشكاله أيما كانت مصادره .  
ويطالب المجلس في بيان أصدره أمس  
بضرورة طرح التعديلات المقترحة على قوانين  
الطبقات والأجرامات الجنائية بهدف معالجة  
الازدواج المعاشية على مستوى الأحزاب  
السياسية ومختلف المؤسسات الاجتماعية  
والقانونية أسوة بما حدث في قوانين الإسكان  
والعقلاء بين الملك والمستأجر حتى يمكن  
الوصول للقرار السليم .





## الإرهاب والمواجهة التشريعية

لشبهة الجماعات الإرهابية من خلال استخدام العنف أو التلويح به بغية تحقيق أهداف محددة ضد صميم مصالح الدولة ونظامها.

يعرف الإرهاب بأنه ممارسات خارجة عن القانون بوسائل الإكراه بغرض إخضاع أو إجبار طرف آخر - سواء كان فرداً أو مؤسسة أو جماعة أو دولة - قسراً

يتم :

### المتصور تحت تيجيب لري

الإرهابية ولا تلتف عند حدود مواجهتها وأجرام الاتهام لظني للجماعات الإرهابية مع تفرير التهمات كالتأليه للحيلولة دون الأذى بشخص بروع ، وأن تتلصب نظرية مع جماعة الفطن ، ويأمر سرعة إجراءات الاستدلال والقبضة والتطويق الأوسع والمعقدة بحيث يمكن ضبط الجريمة والفطن في القضايا في أسرع وقت لتحقيق الردع العام . والانتزاع بمعاملة عقابية خاصة للراغبين بمؤامرات عقابية بتصلصة تتضمن برامج متخصصة لمعادتهم عقابيا .

إن إرادة الشعب ضد الإرهاب وعند العنف وعند التطرف وعند تعريض أمن المجتمع وأمن البلاد للخطر إلا فقد أن الأمان لتشديد العقوبة ضد الإرهاب منكمثل مواجهة تشريعية منسوبة ومبنية على أسس علمية وعضوية من منطق المرحص على الديمقراطية والديرات الشفعية إذ أنه حين يسود منطق العنف وتراجع إلى الصور لتتسكن الديمقراطية وبقد الإنسان حصنه فوجد أنه قد لتطبيق التشريعي للقوانين مكافحة الإرهاب جنوي وقاطية في القضاء على هذه الظواهر الإجرامية في البلاد التي لحقت بهذا الانسحاب ، وهي المسئلة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . من هنا كان طلب التشب كل تشب سرعة إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب يعطي الأمان والأمان ويحمي الإنسان على أرض مصر من العنف والإرهاب .

دون أن يستطيع استئصال شأبه للعنف وتجليات روافد التطرف والقضاء على جلود الإرهاب حيث لا يفرق القانون الحالي بين جريمة الإرهاب والجريمة العادية ، سواء من الناحية الإجرائية أو العقابية ، كذلك فإن قانون الطوارئ رغم شروجه هو في النهاية قانون مؤقت لا بد أن يجره الوقت لانتهاء كامل به ليعرض المجتمع المصري حيلة طبيعية في ظل قوانين متطورة وشماعات ديمقراطية بعيداً عن التشريعات الاستثنائية . وقد أثبت الواقع أن صور القانون الطوارئ في الحصد للقواعد الصنف والإرهاب كما أن القوانين التقليدية لتصلح لمحاصرة العنف أو عزله حيث لم تكن مكافحة جرائم الإرهاب محل اعتبار عند صياغتها سواء بالنسبة للقوانين العادية أو لقانون الطوارئ الصادر عام ١٩٤٨ .

تتطلب مواجهة الإرهاب التدخل التشريعي بإصدار قانون جديد متكامل يضع تعريفاً موضوعياً واضحاً للإرهاب ويحدد الأصول الإجرائية (الرقن المادي للجريمة) ويجرم صور السلوك الإرهابي ويعطي أجهزة الأمن حرية أكبر وسرعة أكثر للصدى لظواهر العنف والإرهاب ويضاهي أوسع البحث عن الإرهاب ومقاومته . وإجراءات وقائية تساعد على منع الجرائم

وتتسم الجماعات الإرهابية بأنها فرقى ذات الحذر لاصرة وسلوكيات متطرفة ولا تقبل التمايز المتسم مع المجتمعات الإنسانية القائمة وترفض أساليب الحوار عبر القنوات الشرعية المتفق عليها مجتمعياً ، وتعمل على تلوين النظام وهرب الاستقرار وإزعاج الأمن وإشاعة الفوضى ولولا الديمقراطية وإكفاء القتل ، وتهدف إلى الاستيلاء على السلطة ، وتقوم استراتيجيتها الإرهاب على إجتاج أساليب الانفجالات والتسلطات الجسدية ضد خصوم الرأي والمصالح مع التركيز على توجيه ضربات مباشرة ضد رموز وأهالي معينة ولعمل على إقامة سلطات عرقية مؤلوية لسلطات الدولة المركزية ومحاولة لها وبدد لغشاء صراع الانطولوجيات من المصمخ السياسي على المستوى العالمي والاقليمي أصبحت ساحة الإرهاب غلبة تماماً إلا من الجماعات العرقية والقبلية والدينية بالرغم من أن المجتمع الدولي يتجه إلى نظام « القرية الكونية » واحترام حقوق الإنسان دون النظر إلى جنس أو لون أو دين ، كما أن الذين يباله الإرهاب والعنف ويدعو إلى الحب والعدل والتآلف والتآلف .

يعد أسلوب المواجهة التشريعية أحد المحاور الفعالة في مواجهة ظاهرة الإرهاب ولا يلائق للقوانين المعمول بها حالياً عاجزة عن مواجهة الظواهر المتشعبة والتكيف والارباب مما أدى إلى تضاد حجم هذه الجرائم وتعدد صورها وتشابرها كإسراف في كل اتجاه بما يهدد حياة الدولة ويقال من سلطاتها





## لا.. لارهاب القانون !!

ألقى مجلس الوزراء بعد اجتماع طويل ، مشروع قانون الإرهاب والذي جاء في صورة تعديلات لأحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ، ولقانون محاكم أمن الدولة ولقانون الأسلحة والذخائر ، ولقانون سرية الحسابات في البنوك ١١ ورابع إلى رئيس الجمهورية كخارج كبير للمعونة لدى أحالة إلى مجلس الشعب والشورى ، حتى يكون مشروعاً رئيسياً ، فلا يجرى أحد على الإقرار منه أو مناقشة أسسه وتفاصيله أو تعديل بعض أحكام هذا المشروع ١١ ولقد طلت الصحف الحكومية وهل تغير عنها لهذا المشروع ، كشأنهم تماماً ، بل فتح البعض مزأراً ، اشترى أن يحضر في مظان السليق يوم الخميس ، وجاء آخر ليطلب بأن تحل قضية هذا القانون إلى المحكم العسكرية ١١

وهكذا [ ألقى مغيرش يقول كحك ] ، ونشرت الإبرام في يوم الجمعة خصوص هذا المشروع ، ونشرت معه مذكرة وزير العدل ، التي جاءت ملغمة من البيان الصحيح والرفع ، دون مضمون قانوني ، يبين فيه مفهوم هذا القانون ، أو حتى مفهوم بعض الإغلاط والإصطلاحات المستخدمة في هذا المشروع ، وإذا كان قد اشترى من قبل أن أن قانون العقوبات لدينا يمثل قسفة ضخمة من خصوص التجريم التي تحيط بكل شاردة وواردة ، ولا يترك فعلاً أو ذاك ، إلا وجعل لها عقاباً غليظاً ، حتى أنه يأتي شمولاً للقوانين العصرية ، فقد جاء المشروع الأخير ليؤكد ذلك ، فقد أعاد تكرار كل الأحكام الواردة في الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وجاء هذا التكرار معيماً من كل جانب ، وبشكل فيه صاحب كل المبادئ العامة للقانون جنائلي رئيس ، حتى الصياغة ذاتها جاءت ركيكة وكثير من البلبلة الكثير ١١

وكم كان غريباً ، أن تكون الفاتحة المشروع ، ما أورده صلبه في المادة ٨٦ المضافة إلى قانون العقوبات ، من تعريف للإرهاب ، حاول به أن يحمي بظاهرة الإرهاب لوقع في اشتباك لغوي قليل ، وابتعد بذلك عن الدقة والضبط الواجب والمطلوب في مثل هذه الأمور ، وبدءاً من مذهب إيراد التعريفات للأفعال المؤثرة ، هو مذهب شل كل الشكوك ، إذ يقلل التعريف في كل الأمور تصوراً واجتهاداً لصاحبها وحده ، والأصل في مثل هذه القوانين أن يشرع بمقابل على العمل محددة ، ولا يعمل على تصورات ، أو اجتهادات ، هي بطبيعتها يرد عليها الخلاف ، وفي ذات الوقت فإن إيراد التعريف على هذا النحو يحد اليد ويقلل الاجتهاد أمام القضاء والمفسرين والشراح بل يرفع القضاء ذاته عن التحقيق ، ولقد وقع صلب هذا التعريف في الخطأ بقله ، خلف فيها التفسير من جانب ، وخلف المبادئ العامة في التجريم من ناحية لغوي ، وحسبي أن اشترى أن بعضها الآن ، فقد ذهب صلب المشروع إلى أن المصنوع بالإرهاب .. هو كل وسيلة يلجأ إليها الجاني إلى آخر طمأن في هذه المظلة ، ونشأن ينشأ عن أن يكون ، كل وسيلة غير مشروعة ، خلا ١١ كلفه هذه يحدث عن ، لمشروع الاجرائي الذي أو الجماعي ، ونشأن أن المشروع الاجرائي ، هو حدة العمل الإجرائي متفجرة لكل منها ذاتيتها وبريحتها فرض اجرائي واحد ، قبل يقرى ، يذهب صلب المشروع إلى أن العمل الإرهابي لا يقع إلا بعدة أفعال إجرائية متتالية ، وأنه لا يمكن بقليل الواحد ١١ ولا يقل القول بأنه قد اشترى أن المشروع قريباً عن لم جماعياً ، فإن ذلك الوصف المتأيد على للقاء أو الفاعلين ، ولا يرد به العمل ذاته ، كذلك فإن صلب المشروع وقد أعجبه بيانه وفصله ، قد وقع في اشتباك يجب أن نتذكر عنه تشريعات المقلب ١١ لقد اشترى أن تعبيرات مثل [ الحق الخفي بقلية أو بالاتصالات أو المواصلات ] فعلاً تعني هذه الإغلاط والمترادفات .. اتصالات ومواصلات ١١ ولقد جاء كل هذا الإطراب من جانب التشريع من جانب آخر ، لأن صلب المشروع خدم على مشروعه وتقدم وضع تعريف ، هو تصور واجتهاد غير محمود بأي حال ، حتى أن قلها القانون المختلي في الخارج ، بل وفي الداخل ، يأتي كل واحد منهم بتشريف وتفسير ، بل أن مؤشرات القانون شونجاً لسوء السياسة التشريعية ، وتكونجاً لسوء الصياغة فيها ، وأصبحت أن حذفها كذا بعد كثيراً ولا يشرى أبداً ١١ ومن بعد يأتي المشروع ، بعد جرائم كثيرة ، لكنها كذا مكررة ، وكذا مضمون عليها ١١ الكتاب الثاني من قانون العقوبات ١١ واتحدى أن يظهر صاحب المشروع أن جريمة لم يرد بشأنها نص من قبل في قانون العقوبات ، وكل الخلاف بين المشروع وقله المضمون ، هو الإطراب والطمأن والتشريع في التعديلات ، والخلاف في استعمال مصطلحات القانون المستقرة ، وبناء الجريمة بناء عامة فتأخر لها إركانها المادية والمعنوية على ما هو معروف ومستقر ، وعلى الفرع في هو تقليد العقوبات وتشديدها ، وكان يمكن أن يتم ذلك ، ببعض التعديلات البسيطة والبسيطة دون موشة أو أجها ١١ لكن الأمر فيما يبدو أن صاحب المشروع أراد التهور على من طلب إليه أن يقوم بالتعديل ، لجاء ليحذفها شعاعاً تماماً ١١ ويجب هذا الأسلوب ليس في مجرد التهور ، إنما العيب أن تكرار التخصيص على هذا النحو المريب ، يوقع الجميع في بلبة شديدة ، بل أن التخصيص المتبلى





## المصدر : الرافد

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٢ ربيع الأول ١٤٠٢

والتي جاء صاحب المشروع ليبيدها من جديد ، كانت أفكار أحكامها في الفهم الصحيح ليدرك القانون الجنائي ، وأكاد إكمالها في صياغتها ، وزادها التطبيق القضائي لثقة وأحكاماً وأصابعاً !!

وثاني بعض النصوص في هذا المشروع قريبة في مبادئها ، فلم يأت صاحبها بين مراحل الجريمة ، فبين الأعمال التمهيدية والتحضيرية ، ومرحلة الشروع ومرحلة الجريمة الكاملة ، سواء المشروع في العقوبة المعلقة بل وذات الحد الواحد ، مع أن السببية الجنائية الرئيسية هي التي تفرق بين مختلف هذه المراحل وتدرج في العقاب ، حتى لا تند البلب أمام العمل للتراجع عن العلم لعله ، بل تكون تشجيعاً للمتهم على التمسك في الفعل حتى نيله ، ويكون الأمر في هذه الحالة [ مثارة .. ] وأما على عقوبة واحدة [ . بل أنه حتى في جريمة الانضمام إلى تنظيم ، لا يفرق المشروع بين من يشم وهو علم ومشارك بالفراض التنظيم ، وبين العضو الذي يشم ولا يعلم أو يخدم ويتشكك !! وهو الأمر الذي يحسم صورة من العقاب الجماعي الذي لا يعرفه بل ويرفضه للتشريع الحديث كله ، بل وتستلزمها وتدينها على التشريعات والمواثيق الدولية !! على أن الأمر الفريب والجدير بقتول ، هو الإلزام والتجويل في استعمال العقاب في الرب إلى التدخل السياسية والإعلامية والكمالات الصحفية ، يأتي مثل هذا في صورة صاحب المشروع إلى [ الأضرار

بوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ] !! وفي مرحلة ، كان قانون الإصلاح الزراعي والعلاقة بين الملك والمستاجر ، حسبها وصلت في عام ١٩٩٩ ، تمثل سلباً اجتماعياً !! وفي عام ١٩٩٩ يعني تحرير هذه العلاقة ليتم أيضاً سلباً اجتماعياً !! أن تستعمل مثل هذه الأنظمة في التشريع يحتاج إلى محدثات وشواهد صلبة ، ولا تترك هكذا ترسلاً في استرسال ، ويشير معناها مع كل حكم وكنت مختلف الظروف !! فهي يطبقها وعلى ضوء ما جاء به صاحب المشروع كسرع لتظل حتى أصحاب الرأي الذين يجبرون بأرائهم بطريقة سطحية ومشروعة . فضلاً إذا دعا أحد المواطنين إلى إلغاء التخصص في المجلس الانتخابية ، وطالب بإلغاء ضريبة الخمسين في المائة للعمل والطلاب !! هل يجد أرحاماً ويمس من السلام الاجتماعي !!

فذلك فإن صاحب المشروع قد أتى بغيره وطرف ، فقد جعل جرائم هذا المشروع لا تسقط بالتقادم ، مع أن التظلم من مواد الجنائيات بطريقته طويل . ومن الممكن أن يقع المتهم من العمل ويخرج ملا من التنظيم أو الجمعية التي انضم أو انضم إليها !! هنا يذهب صاحب المشروع إلى ملاحظته ولم مرور السنوات الخوال . إن التشريع الجنائي الحديث والمثلين ، يأتي لتقليل للعقاب في بعض الأحيان ، لكنه أيضاً يأتي ليضيق على القوية ، حرصاً على فتح الباب أمام المتهم للرجوع إلى الجادة السوية والعودة إلى المجلس ، ولم يعرف صاحب المشروع من صور التوبة بمعناها التشريعي والقضائي ، إلا صورة الأرش من باقي المتهمين ، مع أن هذه الصورة ، في مثل هذه التخفيفات لعل أصعب عقوبات مخولة !! كذلك فإن من غرائب هذا المشروع وصلحته أنه حظر على القضاء وعلى يده من اللامعة القضائية في توقيع العقاب ، وأعرض المسألة أمام ظروف كل منهم وظروف كل واقعة تعرض عليهم ، فقد حظر صاحب المشروع هكذا وتحتاً ، على القسمة استعمال المادة السابعة عشرة من قانون العقوبات ، وذلك إزاء من أبت التشجيع على ضمان القسمة في العمل ، حيث لا يكون لتمامه إلا الحكم بالعقوبة القصوى أو الحكم بعقوبة حتى لا يندى ضميره من تلك القسوة التشريعية .

وإذا كانت هذه الأمثلة ، فهي أمثلة صريحة ، وتكشف عن سوء فهم وسوء صياغة وإفهام وتكافؤ من تخبط وتخرج على المبادئ العامة المحكمة لكل تشريع عقلي نزيه . فضلاً عن القسوة البالغة التي ليست هي السبيل الوحيد للتصديق الفعلي للأزواج ، والحق أن السرمعة والتشريع والربحية في تطوير الفكرة والقرعة على التقدير ، هي التي أدت إلى هذه المصير البالغة الخطر ، وهي موبق سبيل لنا أن حذرنا منها في أكثر من مقال وحديث !! وأشرنا إلى أن قانون العقوبات عندما هو قانون من جديد ، وهو قانون يحيط بكل الجرائم والأفعال المصنوعة وغير المصنوعة ، وإن تكرار النصوص خطأ أياها ، وإن تلك الدعوة إلى وضع تشريع جديد ، هي محاولة تستر المحز والقصور والترهل في أداء الواجب في كل الحالات .

عبد العزيز محمد المحامي







المصدر : العربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ م

(١٩٧٩)

(١٩٧٩)

## قانون الإرهاب

الإرهاب لا يعني فقط تلك الدائرة التي ينحصر فيها التطرف الديني وماتبعه من حالات اغتيالات فردية فالإرهاب أيضا موجود ومنشئ في السرب بكذات حيث يتم السطو على املاك الغير بالقوة والأرهاب كل يوم نسمع عن حالات سرقة واعتداء على حقوق الأراضي وتجريف الأراضي الزراعية كل ذلك يتم اعتمادا على القوة الجبروتية من مراكز الشرطة والقذرة على الهروب من

الاستعداد لها داخل الكتلبي السكانية الكبير وتشبيك العلاقات الاجتماعية التي تعطي الفرصة للتسلل على المجرم الهارب الذي سرعان ما يعود لاجرامه بعد اختفاء رجال الشرطة يجب ان يمنح القانون أجهزة الشرطة حتى اعتقال كل من يثبت انه تسبب في أي نوع من أنواع الارهاب او استخدام القوة لاعتداء على حقوق الغير .. ولاكتفى بمجرد استدعائه لأخذ أمواله واعطائه فرصة العودة مرة أخرى لاجرامه . الشرطة في حاجة للتعامل مع المجرم أكثر قوة بأسلوب أكثر قوة لأن المجرم خرج بإجرامه على الإنسان السوي الذي يجب ان ندافع جميعا عن كرامته

يجب أن يشعر كل مواطن بهيبة الدولة متمثلة في جهاز الأمن الذي يجب أن يكون حصن كل مواطن والا أغسطس كل إنسان لدافع عن حقه الى استعمل الجوان القسوة المشروعة وغير المشروعة ويترتب على ذلك ان يتحول الجميع لحوب أهلية اليها للأقوى وليس لصاحب الحق

وعلم يجب من يوقفه ويرهقه وطعنا جاء وراء كل حقوق الغير لمن أن يصير بالقانون

## العربية





المصدر : العروبة

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اهدات برلمانية النص الكامل لتعديل

قوانين مكافحة الارهاب

الاشغال الشاقة المؤبدة لزعماء

الجماعات والمنضمين اليها

حصلت العروبة على  
نص تقرير لجنة الشئون  
الدستورية والتشريعية  
بمجلس الشورى بشأن  
مشروع القانون الخاص  
بتعديل بعض نصوص  
قانون العقوبات  
والاجراءات الجنائية  
وبعض القوانين الاخرى  
لمكافحة الارهاب والتي  
ناقشها مجلس الشورى  
والشعب .. وتضمنت  
التعديلات عدة نصوص  
هامة ادخلت على قوانين  
العقوبات الحالية لتتواءم  
مع ظاهرة الارهاب التي  
تفشيت في الآونة الاخيرة !

الافرار بالبيت

والواصلات والمباني

الغاية من الارهاب





العربية

المصدر :

١٩٩٢ ١٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويبدأ هذه التعديلات بتغيير مفهوم الإرهاب بحيث يهدف به في تطبيق أحكام هذا القانون على وسيلة يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمفروع اجرامي فردي أو جماعي بهدف إلى الإخلال بالنظام العام ، أو تعريض حريتهم للخطر والحال الضرر بالقيمة أو بالاتصالات أو للتواصلات أو الأحوال أو المبنى أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة .

وفي المادة ٨٦ مكرر يعاقب بالسجن كل من اشترك أو أسس أو نظم أو ادار على خلاف احكام الدستور أو القوانين أو منح إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قوّل قيادة أو زعامة ما فيها أو أمدّها بمعلومات مغيبة أو مغالية مع علمه بالغرض الذي تدعو اليه ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بآية صورة .

ويعاقب بالمطوية المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى للأفراض أو الخديء التي تدعو اليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المذكورة في الفقرة الأولى أو احسن امن من أمورها . وكذلك كل من حاز بالثراء في بالواسطة أو أحرز مجهودات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تخالفن ترويجاً أو محيد الشراء مما تقدم إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاق الغير عليها . وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل التلعب أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصيغة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء يلحق .

والمادة ٨٦ مكرر ١ - تنص على أن تكون العقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الافراض التي تدعو اليها الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو المصالحات المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدّها بسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو أموال





العربية

المصدر :

٢٠١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أو معلومات أو أي شيء آخر مع علمه بما تدعوا اليه ويوصلها في تحقيق وتنفيذ ذلك .  
وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابعة إذا كانت الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في هذه الفقرة تستخدم لأهداف الإغراض التي تدعو اليها أو كان الترويج داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالعقوبات المسلحة أو للشرطة أو بين أفرادها .

### الانضمام للجماعات

وفي المادة ٨٦ مكرر ب - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل عضو بلحدي الجماعات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٦ مكرر أستعمل الإرهاب لأجبار شخص على الانضمام إلى أي منهما أو منعه من الانسحاب منها . وتكون العقوب من الأعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت للجاني عليه .  
وفي المادة ٨٦ مكرر ج - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد من يعملون لحصتها أي منها . وكذلك كل من تخبر معها أو معه لتقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممتلكاتها الدبلوماسية أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .

وتكون العقوبة الأعدام إذا وقعت الجريمة موضع السعي أو التخبر أو شرع في ارتكابها .  
والمادة ٨٦ مكرر د - يعاقب بالأشغال المؤقتة كل مصري تعمل أو التحق بغير أن أو تصريح كتابي من الهيئة الحكومية المختصة - بالعقوبات المسلحة لدولة أجنبية أو بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كان تسميتها يكون مقرها خارج البلاد ويصنع الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أصليا في موجة إلى مصر .  
وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة المؤبدة إذا تلقى الجاني تدريبات







العربي

المصدر :

١٤ شعبان ١٩٩٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الوجه إل مصر .  
والمادة ٨٨ مكرر يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف  
وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو البحرية معرقها السلامة  
للخطر . وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجنائي  
الارهاب أو نشأ عن الفعل المذکور جروح من المخصوص عليها في المقتنين  
٢١٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو  
خارجها ، أو إذا قام الجنائي بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء  
تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته .  
وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل  
الوسيلة أو خارجها .

وفي المادة ٨٨ مكرر يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة كل من يقبض على  
أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه  
أو حبسه تعسفية وذلك بغية التخليص من السلطات العامة في اديانها  
لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو فدية من أي نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تكبيك مقبوض عليه في  
الجرائد المخصوص عليها في هذا الفصل من التهرب . وتكون العقوبة  
الانضغال الشاقة المؤبد إذا استخدم الجنائي القوة أو العنف أو التهديد  
أو الارهاب أو العنف بصرف كاذبة أو ابتز أمرا مزورا قديما صوره  
عنها . أو إذا نشأ عن الفعل اصابة شخص أو إذا قاوم السلطات العامة  
أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو إعادة المقبوض عليه  
وتكون العقوبة لأعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص والمادة ٨٨ مكرر  
(١) مع عدم الإحتلال بأي عقوبة أشد يعاقب بالانضغال الشاقة المؤقتة  
كل من كُدى على أحد القائلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل . وكان ذلك  
سبب هذا التنفيذ أو قاوم بالقوة أو العنف أو بالتهديد يستمعها معه  
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الانضغال الشاقة المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو  
المعاملة عامة مستتمة يستحيل بدلها . أو كان الجنائي يحمل سلاحا أو  
قام بخلع أو احتجاز أي من القائلين على تنفيذ أحكام هذا الفصل هو  
أو زوجة أو أحد من أصوله أو فروعه .  
وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المعاملة موت لشخص  
عليه .





المصدر :

١٤ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# قانون الإرهاب يهدد حريات المواطنين جميعا



بقلم :

د. محمد حلمي مراد

من ضمن تجميع القوانين التي تم سنّها مؤخراً من قبل الحكومة المصرية، فإنّ من أهمّها قانون الإرهاب، الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب، ويمنح الحكومة صلاحيات واسعة في هذا المجال. ولكنّ هذا القانون يثير تساؤلات كثيرة حول مدى دستوره، ومدى تأثيره على الحريات الأساسية للمواطنين. في هذا المقال، سأتناول بعض النقاط التي تثير الجدل حول هذا القانون، وسأحاول أن أوضح مدى تأثيره على الحريات الأساسية للمواطنين.

وأخيراً، أعتقد أنّ الحكم بأنّ نكّل قوانين مكافحة الإرهاب على الدول الأوروبية لن يحقق لها ما تبحث عنه من بطمش وترويح للمواطنين لإسكات كل صوت يعلوّ بشأنّها، أو الاعتراض على تصرفاتها، أو بالسخط والشكوى من سياساتها الفاشلة، بعد أن تبين لها ما سبق أن ذكرناه من أنّ القوانين القائمة في مصر أشدّ أرقس، كما أدركوا أنّ إصدار قانون جديد يحقق لهم المطلوب من توسيع دائرة التجريم وتقليظ العقوبات تحت اسم «مكافحة الإرهاب» من شأنه أن يخلق السبب المزعوم لاستمرار حالة الطوارئ، وهو مواجهة الإرهاب المسلح، في حين أنّ النظام الحاكم لا يتصور أن يتمكن من الاستمرار في الحكم إلا في ظلّ قانون حالة الطوارئ المعلنة منذ عام ١٩٨١.

جلس الدولة، أم خشيّة اعتراضه على بعض ما ورد به، أم استهترا بسيادة القانون، أم لكل هذه الأسباب جميعاً؟

## تجريم التجمعات الفكرية والتعبير عن الرأي

والأكثر من ذلك، لا اعتراض على تجريم اختطاف وسائل النقل الجوية والبحرية، والمائية، مما يعرض سلامة من بها الخطر، أو احتجاز الرهائن على خلاف القانون للضغط على السلطات العامة، لأنّ النص على عقوبة السجن والأشغال الشاقة لمن يفتشون - على خلاف القانون - جميعاً أي منظمة أو جماعة بغرض الدعوة بأية وسيلة بأيّ ولو لم تستخدم القوة أو العنف لتمثيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى السلطات من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحريات الشخصية والسياسة أو الأضرار بالحيطة الوطنية، لا يعثر إرهاباً حسب التعريف الوارد بأول مادة من مواد مشروع القانون الجديد، إذ أنه يمكن الاستناد إلى هذا النص لحسم أيّ عدد يتجمّع من المواطنين للتفكير في المطالبة بتعديل بعض أحكام الدستور أو تغيير ما نصّ عليه بعض القوانين أو بالبحث فيما يقع من خلافات بين وظائف الأمة. وهو أمر خطير ويجعل

ومن هنا فقد تفتق ذهن تربية القوانين عن وضع مشروع قانون يدخل إضافات وتعديلات على قانوني المقربات والإجراءات الجنائية، ومجموعة أخرى من القوانين تشمل قانون الأسلحة والنفخاش، وقانون الأحداث، وقانون محاكم أمن الدولة، وقانون سريّة حسابات البنوك، دون أن يغفروا لهذه التعديلات من التغييرات التشريعية عنواناً واحداً يجمع بينها، حتى لا يقعوا في المحذور بالمقارنة مع القوانين المساهمة قوانين مكافحة الإرهاب في الخارج، أو بالمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ لآزوال ذريعة إعلانها. بل حرص مشروع قانون هذه التشكيلة التشريعية في قانون قبل الأخيرة منه على تأكيد عدم إخلاله بقانون حالة الطوارئ، خشيّة السهر أو التسيان!!

وقد اعتقلت الحكومة بعض من مشروع القانون على مجلس الوزراء لإخلائه إلى مجلسي الشعب والنشورى مناقشته وإقراره، دون عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة كما يقضي ذلك قانون مجلس الدولة. وهو ما يفتح باب الطعن في إجراءات إصداره، ولا ندري إن كان ذلك نتيجة المراجعة المفرطة لإقراره، أم تعدد إعمال لسان





المصدر :

١٤ شعبان ١٤١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النص على تخصيص دائرة معينة -  
يُجدي محاكم أمن الدولة في القاهرة -  
تُنشر القرارات الواردة بالفصل  
المضاف إلى قانون العقوبات الخاصة  
بالإرهاب، دون التلبد بالاختصاص  
الكلاني للمصوص عليه في قانون  
الإجراءات الجنائية المادة ٢١٧.

وهذا النص لا مير - إذ يعمل  
المتهمين لا يمكنهم أمام قاضيه  
الطبيعي، وفق ما نصت عليه المادة ٦٨  
من الدستور. مما يؤدي إلى إمكانية  
الظن بعدم دستورية هذا النص.  
فصلا عن أنه يشكل في استقلال  
القضاء وحريته، بتخصيص دائرة  
معية للفصل في قضايا الإرهاب على  
مقتضى القاعدة القانونية العامة.

**إعطاء الشرطة سلطة احتجز**  
**١٧ يوما بدلا من ٢٤ ساعة:**

وخلافا لما يقضى به لقانون  
الإجراءات الجنائية المادة ٦٨،  
وجب قيام الشرطة بتحويل المتهم  
للمحضر خلال ٢٤ ساعة إلى النيابة  
العامة إذا لم يأت بما يبرره، تتصرف  
في شأنه بالقبض عليه أو إطلاق  
سراحه، نص مشروع القانون الجديد  
في تعديل لقانون محاكم أمن الدولة  
على إعطاء الشرطة سلطة التفتظ على  
المتهم في قضايا الإرهاب لمدة ثلاثة  
أيام كإجراء تمهيلي، ثم لا أن طلب  
من النيابة العامة بعد ذلك الإذن  
بالقبض عليه مع أنه مقبوض عليه  
فعلما لمدة سبعة أيام، ويجوز فيها  
استدعاء أسام أسرى لضرورات  
التفتظ. وبذلك تمتد سلطة الشرطة  
في احتجاز المشتبه فيهم أو تعثرهم  
الشرطة كذلك مدة ١٧ يوما بدلا من  
أربعة العادة المقررة قانونا - رعى ٢٤  
ساعة - دون دليل.

وهي سلطة خطيرة تهدد حياة  
المرء العادي لجرور الاشتباه. وقد  
تستخد من باب التأديب والإذلال  
لسبب أو لآخر لا علاقة له بالإرهاب.  
ولا بد أن يوضع له من الضمانات  
بحيث لا يكون المقصود منها قهر  
الشعب، أو تضييق عليا إلى هذه  
النتيجة، مما يثير تأثره للمواطنين إذا تم  
التوسع في استخدامها في غير ما يبدو  
من غرض ظاهر موضوع لها. فضلا  
عن تعارض هذا النص مع ما تقتض

وإذا كان مشروع القانون قد أشتد  
إلى درجة النص على عقوبة الأشغال  
الشاقة، إن يهدد أحد القائلين بتفتظ  
أحكامه باستعمال القوة أو العنف  
إثناء تأديبه وظيفته أو سببها. فإنه  
كان يجب أن يقايله التشديد على  
وجوب مراعاة رجال السلطة العامة  
حكم القانون في تنفيذ واجباتهم،  
بحيث يثبتون أن يتسبون لهم  
مفاتيهم ووظائفهم، ويسنون  
محاكمة المطروحة، ولا يتمتعون على  
الأرباب أو يتفتون أئاث منازلهم، أو  
يمتدون على حرمت ما نزلهم، ولا  
يقبضون على رهاق من أفرادها.

حقا أن قانون العقوبات يتضمن  
النصوص الكفيلة بمجازاة من  
يخرجون من رجال السلطة العامة على  
أصول واجباتهم، مما يعتبر استملا  
القوة وتجاوزا لحدود وظائفهم.  
ولكن ما يقع من بعض رجال  
السلطة العامة يفتق جوا غير طبيعي  
ويهدد الشعور بالانتهاء إلى العنف.  
ومن الواجب على المشرع، كما يشتد  
مع من يخرج من الحكوميين على ما  
يقضى به القانون، أن ينبه ويقلظ  
العقاب على رجال السلطة العامة الذين  
يخرجون على مقتضيات وظائفهم،  
مما يخالق الشعور بالعدالة ونصوم،  
ويؤدي إلى العنف المضاد. حتى تدعم  
الدور الحيادي والشرعي لرجال الأمن  
في نفوس المواطنين كافة. ولا يتصور  
أحد أن المشرع مخاز لعمل السلطة  
العامة على حساب كرامة المواطن  
العادي وحقوقه، وهو يرى حتى  
تثبت إدانتته، ولا يجوز تعذيبه أو  
الاعتداء عليه ولو كان مدانا، وأن أية  
غشوية توقع عليه يجب أن تكون  
صادرة من محكمة قضائية بعد  
الاستماع إلى دفاعه.

بذلك نصهد الجع الطبيعي بين  
رجال الأمن العام - الذين يجب أن  
يكونوا محل التقدير العلم باعتبارهم  
محايدين وملتزمين بالقانون ويعززون  
واجبهم مناصلة للبلاد - وبين  
المواطنين من أبناء هذا الشعب مصدر  
السلطات جميعا بنص الدستور.

**لماذا تخصيص دائرة قضائية**  
**بالدات للحكم في القضايا**

**المتعلقة بالإرهاب؟**  
وقد جاء في التعديل الذي رأى  
أخفاله على قانون محاكم أمن الدولة،

المعاقب عليه، ولو لم يستعن بوسائل  
إرهابية أو يقوم بأي أعمال  
تنفيذية...! وكان لسان حال واضعي  
القانون، يقول إن أي تفكير يجري بين  
عدد من المواطنين في شئون البلاد، من  
شأن أن يؤدي بهم إلى الإرهاب!!

وتنادى مشروع القانون في شأن  
هذه التهميات الفكرية التي لا  
تستخدم أي وسائل إرهابية، فنص  
على المعاقبة بعقوبة الأشغال الشاقة  
والسجن على كل من روج والقول أو  
الكتابة أو بأية طريقة أخرى  
لأغراض هذه التهميات، أو حسن  
أمر من أمورها، دون وصف هذا  
الامر بالسوء على أي وجه من  
الوجه، وهو ما يؤدي إلى العقاب على  
تصميم أي امر من أمورها، ولو كان  
حسنا في حد ذاته... الأمر الذي يدل  
على التصف الشديد، والرشية في  
أفعال العرب على كل من يتناول هذه  
الأسور. مما يتسالم مع الحرية  
والديمقراطية، ويتصادم مع حرية  
التعبير عن السراى التي كلها  
الدستور المادة ٤٧ منه، ويتعارض  
مع رسالة الصحافة التي لفر لها  
الدستور لصلا دائما بذاته باعتبارها  
سلطة شعبية مستقلة.

وغلط مشروع القانون عقوبة  
الجنابة المقررة في تلك الحالة إذا كان  
الترجيح أو التوجيه داخل دور العبادة  
أو الأماكن الخاصة بالقرات المسلحة  
أو الشرطة ولو لم يكن الإرهاب  
مدرجا لتحقيق الأغراض المدعو لها.  
وهو مالا يعتبر مكانة للإرهاب، لأن  
العقاب يوقع حسب نص المادة، ولو  
لم يكن الإرهاب ملحوظا لتحقيق تلك  
الأغراض... واعتبرت دور العبادة

والجيش والشرطة ترفعا مهددا.  
أن المظهر هو تكميم الأفواه،  
وعدم التفتظ بأي نقد أو اعتراض  
للتعام الحاكم، والامتناع عن المطالبة  
بأي تعديل للدستور أو القوانين أو  
الأوضاع القائمة. فهل يفتق ذلك مع  
حرية السراى، ومع الحرية  
والديمقراطية، ومع الحواد المزعوم  
الذي يدعون إليه ظاهريا ويرفضونه  
موضوعيا!!

**الأنزام بعدم مقاومة رجال**  
**السلطة يجب أن يقايله**  
**النزاهة باحترام القانون:**





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٤ يونيو ١٩٩٢

بـه المادة ٤١ من الدستور من عدم جواز حبس المواطن أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر يصدر من القاضي المختص أو النيابة العامة، مما يجعل هذا النص موضعاً للطمع فيه بعدم الدستورية.

### المعاقبة بعقوبة إحرار سلاح دون ترخيص على من يعوز سكيناً أو جنزيراً أو جزءاً من سلاح:

وقد شهد القانون الجديد العقوبات المقررة بقانون الأسلحة والذخائر بالنسبة للتاجر في الأسلحة النارية والسيف والخنجر واستعمالهما وتحميلهما وإصلاحهما دون ترخيص، غير أنه تجاوز المقتضى إذ اعتبر من الأسلحة التي يعاقب على حيازتها والباطل والسكاكين والجنائز، وهي وإن كانت ذكرت بصيغة بالجمع إلا أن العقوبة تنطبق ولولم يوجد منها سوى قطعة واحدة.

وإضاف إليها مواد أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسووع من الضرورة الشخصية أو الحرفية.

وهو توسع غير منطقي لا يتصور أن يخضع قانون جنائي ضديد العقاب، إذ أنه يعرض من يختلف لديه في منزله بعضاً أو قالب طوب أو سكين مطبخ للمسائلة والحبس بالشرطة بل ويمكن أن يعال للمحاكمة.. وهكذا يرى الرأي ويتحمل المتابع ويعتدى على حريته ويضطر لإنفاق المال لتبرئة نفسه من هذه التهمة والذكراء، التي تعتبر في الواقع بمثابة «تكتة» تشريعية ينبغي عدم إقرارها في مجال الوجد من الأمور.

ومن هذا القبيل أيضاً توقيع العقوبات المقررة على إحراز الأسلحة دون ترخيص على من يعوز ما سمي بالأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية التي وردت في الجداول والأسلحة والفرق واشتملت على البندقيّة، وساقية المدس ومساكلك ذلك!!.. بالإضافة إلى كابتات أو منفخسات الصوت، والتسكوبات التي ترتكب على الأسلحة.

وما أسهل أن تدس قطعة من هذه القطع الصغيرة الحجم في منزل من المنازل لكي ينتقل صاحبه من الدار إلى النار بالرغم من أن هذه القطعة بمفردها لا ضرر منها ولا خطر.. وبهذا المنطق الغريب يمكن أن تتحول أشياء أخرى كثيرة، مما توجد في كل بيت إلى مصدر للخطر كالسكين والكبريت والبنزين وغيرها. فهل نجرم كل من يحوّز مثل هذه الأشياء كالمكافحة الإرهاب.. وهل وصل الهلع مما وقع من بعض الأحداث إلى هذا الحد الذي لا يصدق عقل أو يقبل منطق؟

### توسيع سلطات النيابة العامة دون استكمال ضمانات استقلالها:

وقد توسع القانون الجديد في السلطات المخولة للنيابة العامة، فأجاز لها كما ذكرنا أن تتولى الشرطة الحق في احتجاز المواطنين للشبهة في اتهامهم بالإرهاب أسبوعاً بعد أسبوع.. كما منح النيابة مهلة ٧٢ ساعة «أي ثلاثة أيام» قبل قبيلها باستجواب المتهم الحال إليه، وهو أمر لا محل له وغير معمول به، إلا إذا كان المقصود به «مرمطة» عياد الله ممن يوجه إليهم الاشتباه في جرائم الإرهاب، وقد يكونون منه براء!!

واعطيت النيابة العامة - بالإضافة إلى الاختصاصات المقررة - السلطات الممنوحة للقاضي التحقيق وللمحكمة الجنح المستقلة منعقدة في

غرفة المشورة في مدة الحبس الاحتياطي للمتهم لسنة أشهر، دون إحالة إلى المحكمة المختصة لمحاكمته.. وهو ما يعتبر حرماناً للمتهمين للحبوسين احتياطياً عن عرض حبسهم على القضاء إلا أن يصد حبسهم احتياطياً على فترات متتالية بعد الاستماع إلى آراء النيابة عن سير التحقيق.. فهل المقصود حرمان المواطنين من الضمانات القضائية المقررة بحيث يفرجون إلى الحياة بعد فترة الحبس الاحتياطي تائبين على المجتمع، مستأنطين على الأوضاع القائمة في بلادهم؟

كما أعطيت للنيابة العامة من القيد الزائد في المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية وجوب تقديم طلب أو الحصول على إذن من الجيش عليه أو

غيره لاتخاذ إجراءات التحقيق، وهو ما يمتد إلى إعطاء النيابة من الحصول على إذن من مجلسي الشعب والشورى للقبض على أعضاءهما والتحقيق معهم دون حاجة إلى رفع الحصانة البرلمانية عنهم، فيما يتعلق بالاتهام بجرائم الإرهاب.. وهو أمر خطير يهدد الأعضاء المعارضين أو الخارجين عن الخط الرئيسي، ويتعارض مع المادتين ٥٨ و ٥٩ من الدستور، مما يجعل القانون الجديد محلاً للطمع بعدم الدستورية.

واعطى النائب العام وإن يوحى من المحامين العاملين الحق في أن يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب جهة رسمية أخرى، بالإطلاع أو الحصول على بيانات تتعلق بالمحادثات والودائع والخزائن في البنوك، استثناء من قانون سرية المحادثات بالبنوك، وذلك بقصد كشف الحقائق في جرائم الإرهاب.

وهذه السلطات الاستثنائية الواسعة التي يمنحها القانون الصامد يقصد مكافئة الإرهاب، كان يجب أن يقابلها دعم استقلال منصب النائب العام حتى يكون في هذا الاستقلال عن السلطة الحاكمة ما يضمن للمواطنين ويعضهم عن الضمانات القضائية التي إقفاها القانون للمقترح.. ذلك أن النائب العام - رغم خطورة منصبه باعتباره المهيم على سلطات التحقيق والالتزام، وأن جميع رجال النيابة العامة وكلاء عنه ياتعمرون بأمره ويفضضون لرقابته - يتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية دون عرض الأمر على مجلس القضاء الأعلى للحصول على موافقة - أو حتى أخذ رأي - على خلاف الرضوخ والنسبة لجميع رجال القضاء والنيابة والمادة ١١٩ من قانون السلطة القضائية.

ولأن أن يتم هذا التعديل الأساسي، لا يجوز التوسع في اختصاصات وسلطات النيابة العامة على حساب الضمانات القضائية المقررة، حتى لا يشل ميزان العدل في البلاد.







المصدر : **الشمس**

١٤ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه هي اهم للمأخذ التي توجه  
إلى القاتلون الجدد الموضوع  
للكافة الإرهاب، تضعها إبراء  
للخدمة تحت الأنظار، وإن كنا لا  
نتوقع أن يومى مجلس الشورى  
أو يقرر مجلس الشعب إدخال أى  
تعديلات جوهرية عليه.. مؤكداً  
أن هذه التشريعات الجزئية ليست  
هي السبيل لوقف التفجيرات  
الشعبية، كما أوضحنا ذلك في  
مقالين سابقين، وإنما يتم ذلك  
بمعالجة الأسباب الاقتصادية  
والسياسية والاجتماعية الكامنة  
وراءها.. والله أهدى إلى سواء  
السبيل.





# قانون الارهاب .. ماذا وراءه؟

بقلم: عبد المنعم سليم جبارة

والحكومة - كما يبدو ومن خلال منطلق التفرد - لا تريد أن تكون هناك فرصة من الوقت أو مجال أو شئيل أمام أي جهة تتناول هذه التعديلات ومن ثم كانت أحالتها السريعة لمجلس الشعب - سيد قراره - لضمان موروته وفي العملية المطلوبة، رغم خطورتها وجسامتها في تقاضيلها، ومن أمثلة ذلك:

١- تجريم قيام أي مواطن مصري بخرجه الاسلامي ازاء نضال المسلمين ومهمته وإزاحتهم في شتى الديار وذلك تحت نضال الانضمام للجماعات في الخارج، ولي ثم تكن تعمل ضد مصر أو ضد مصالحها. ويعني هذا أن دعم الشعب الفلسطيني وداؤره في محنته من خلال مساعدة منظماته وهيئاته وغيره انضماما للجماعات في الخارج تعمل عقوبتها إلى الاشغال الشاقة..

ومثل في ذلك مثل مساعدة المسلمين في البوسنة والهرسك ضد طغيان العرب أو مساعدة المسلمين في بومرا أو الزوفوف ضد حركة جاراتج وتهديتها لجنوب السودان ومناخ النيل والتي تمثل شريانا من شرايين الحياة بالنسبة لمصر.

٢- ما جاء في هذه التعديلات خاصة بتجريم الاستحسان بالنسبة للجماعات الارهابية وهو تجريم يتسع مداه ليشمل كل تناول أو ذكر للنسبة هذه للجماعات اللهم إلا إذا كان في إطار الرؤية الحكومية وتوجهاتها وعلى حساب الحق والوقفة المنصفة التي تبحث وراء جذور القضايا وتسمى لصحيح العلاج والدواء.

٣- ما جاء في نصوص هذه التعديلات خاصة بالإعانة على غيباط الشرطة - ورغم أنه ليس هناك منصف يقر الاعتداء على غيباط الشرطة أو أي فرد من أبناء هذا الشعب إلا أن النص قد صيغ كما يفهم منه ليشمل تجريم كل فرد يطالب، يحمل له أي حجت من خلال القانون على ظلم أو افتراف وقع عليه من قبل الشرطة.

٤- ما جاء في هذه التعديلات من تجريم يتسع مداه ليشمل الفكر والتفكير وتمتد عقوباته لتشمل إلى الاشغال الشاقة.

انها أمثلة من كثير تضمنتها التعديلات التي تضمنها بدوره مشروع القانون الجديد. نزيد من تطبيق الشاق حول رقباء وعقول العباد.

إن الحكومة تأتي إلى الناس في أسلوك - السلق - سلق القوانين رغم خطورة هذه القوانين وخطورة القضايا والأحداث التي تعرض لها دون اعتبار سابق التجارب التي مزالت موارثها في

في الوقت الذي تعلن فيه الحكومة وخاصة من خلال صحفها القوميون أن هناك بعض جهات أو جماعات تسمى لفرض وصايتها على الشعب وتوجيه الوجهة التي تتلقق وأرامها والفكرها ومفاهيمها. لا تتروغ الحكومة نفسها عن فرض وصايتها بشتى السبل، ولي شتى الاشكال على الشعب وتهميش دوره والنساء وجوده، ومع إصرار عجيب على رفع لافتات الديمقراطية والشرعية والالتزام بالقانون والدستور.

ويبدو أن الحكومة وهي تفتسي في فرض هذه الوصاية على الشعب والداه كل دور له وغير محفزة بوجود أي قوى شعبية ذات تاريخ وفاعلية، وانتشار يتوارى بسواره أي وجود شعبي للحزب الوطني - إذا كان له شمة وجود - تعتقد في مخالطة مع نفسها أو مع الناس أن العزف من خلال الإعلام الحكومي بكافة أجهزته على أوتار الديمقراطية والشرعية والقانون والدستور والأغلبية المزعومة للحزب الحاكم - كغيلة بمواراة الحقائق وتجميل المسار وضمان الحقبة للمصرية.

ومن منطلق الوصاية الحكومية والداه أي وجود للآخرين، خرجت المصنف الحكومي وبلا مقدمات تقول - صباح الخميس الثامن من المحرم - التاسع من يوليو الحالي: إن مجلس الوزراء وافق أسس الاربعة بعد سبع ساعات من المناقشات على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قوانين العقوبات والإجراءات والمصايبات السرية والذين الأسلمة والذخائر وهي تعديلات تستهدف مواجهة الارهاب والعنف وأن هذه اللوائح جاءت بعد مناقشة مستفيضة لبرامج الارهاب وتطورها في مصر، وأن - عاظم صدقي - على حد قول السيد صلتو الشريف رئيس الإعلام - قال إن المسرفية الوطنية التي تتصلها الحكومة أمام المجتمع تقدر ضرورة مواجهة أعمال العنف والارهاب التي تهدف لترويع المجتمع وأرهابه وفرض الوصاية واستخدام العنف. وأن ما تركبه الفئة الخارجة عن القانون من أعمال العنف والتي تمثل تمارضا مع الديمقراطية وتناقضها مع الحرية التي تترجم على احترام الآخرين وحرية الرأي والعقيدة والحفاظ على الوحدة الوطنية وأمن المجتمع واستقراره يستوجب التعرير لحماية المصالح.

## ملاحظات هامة

إن ثمة ملاحظات عامة تستحق التسجيل - خاصة واتها تصب في محصلة واحدة وتتلقي عند نتيجة واحدة وهي أن الحكومة ماضية في سياسة الانفراد والتفرد وحدها بقضايا هذا البلد والبلد فيها. تقرير أمر حاشره ومستقبله دون شريك أو مشاركة من أهله وأصحابه، من هذه الملاحظات:

١- الحكومة خرجت على الناس بمشروع قانون يدخل تعديلات على مجموعة من القوانين لها أهميتها وخطورتها فاجة وبلا مقدمات، ودون أن تلحظ القضية على بساط البحث والرأي إمام أهل الرأي والفكر ولدى مختلف القوى الشعبية والأحزاب وعند الجهات العلمية المتخصصة في القانون وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع ليؤروا رأي وموقف، إذ أقدمت من أخطر القضايا يكون بدوره أساسا لبلورة سياسة واضحة الأهداف واضحة السبل، كما أن الحكومة تجاهلت لقابلية الحسامين بفكر وعلم رجالها وخبراتهم وتجاربهم ودرهمهم وأهمهم والشخص.





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤ يونيو ١٩٩٢

المصدر :

### الواقع والممارسات

حقوق الافراد من انشاء هذا البلد ومازالت بصماتها والممارسات ونماذجها كثيرة على مساسل حياتهم اليومي ومن ذلك قانون تخليف الاموال وقانون الطوارئ.

ان التوجه الديمقراطي الصحيح في معالجة الازمات والمشاكل والاضاييا القومية يعني فتح الابواب والتوافد امام كل الاراء الحرة الشريفة، بما يؤكد الاخذ بنهج الحوار الصحيح بين كل الاشركا والاعتراف باصحاب القضية والمصلحة والربط معهم بما يمل بالبلاد من اسباب ومظاهر الشر او اسباب ومظاهر الشر.

وقع النزاع والابواب يعني فتح كل قنوات ووسائل الاعلام اسام الجميع ولي مساواة واحترام وتقدير لحدود حق وواجب الآخرين ودون ان تقتدر بها الحكومة فتكون ولقاء هل كتابها ولجائها.

لقد سنت الحكومة العديد من القوانين الشاذة ومنها قانون الطوارئ ولم تقلق امام الامن فيود ان عقوبات في مجال الاعتقال والقبض بل ومعارضة المفرد والتعذيب، ووصل الامر الى حد لعلنا الرضا عن خلف يمارسه فريق من الناس وعنف يمارسه الامن، فما استسلم امر ولا استبقت امن ولا استقرت لوضاع ولا حال الرضا عن دون الافكار والآراء، ولاهذات النفوس، بل صارت هناك معادلة مشهورة تقول: ان الفهر والكبت يولد العنف والارهاب، والعنف والارهاب في ظل الفهر والكبت يولد مزيدا من العنف والارهاب، يعني ان هناك شبه حلقة مفرغة، تكاد تدور بكل البلاد والعياد مما يستدعي وقفة موضوعية متجردة لتقويم الواقع وتقويم الحال ورسم سياسة متجردة لاصلاح وعلاج المآثر وتمهيد الاجراء والسبل لاستقبال امن، كله الاستقرار والامان والعدالة.

ان إصدار قانوني شخص بالارهاب او تحت مسمى إشغال تصديلات على قوانين العقوبات والاجراءات والمسابقات والسلاح، بحسب انه ان يعبر من الواقع شيئاً، ان لم يدفعه إلى مزيد من التدهور بل والانفجار والانهايار، وهل حد قول واحد من القانونيين المعروفين وهو ثليب المعامير بالقاهرة لـ صحيفة الرائد - الشام من برابو - بان ترسانة قانون العقوبات والاجراءات وتدابيرها ومخلفاتها من تشريعات مثل قانون الطوارئ وقانون الجيوب وقانون محاكم امن الدولة والاسلحة والشذائ والتهمير والاضغاثات والاضايي وغيرها، هي صورة جسيمة للتفلسف التشريعي البالغ سوء تطور كل فعل، بل تطور حتى مجرد التفكير وتمايل على التجديف والتعريض، كما تعاقب على تكميد الامن العام، وبث الضائعات، وكذلك على مجرد الشرع بل في بعض الحالات الاعمال التحفيزية - يسة - وتعاقب على الاشراك بكل صورة وعمل الانفاطات الجنائية العامة والخاصة، كما انها تعاقب على استعمال القوة بالعقل، بل حتى استعمال القوة ملحوظا بحسب، وتعاقب على التهمير، ولا تسمح بالاجتياح العام الا بترخيص وشرط، وهل احراز السلاح ولو كان نصل سكين، وقانون الاجراءات الذي هو قانون الضمانات

للمتهم تاكملت فيه الضمانات حتى اصبح ترحال، بل ان يلباس الضمانات يجري انتهاكها بلا رقيب، وقانون الطوارئ الذي يلزم في السلطات والصلاحيات ويسمح للسلطة الثالثة عليه باصدار اوامر كتابية او شفهية يجري تنفيذها والعقاب على مخالفتها، بدءاً من وضع قيود على حرية الاشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة والمروء في اماكن معينة واوراق معينة والقبض على المشتبه فيهم او الضارين على الامن والنظام العام واعتقالهم والتريخ بقتيل الاشخاص والامان دون التقيد باحكام قانون الاجراءات، هوان اللام يقبيل عن تعداد حور هذه السلطات للفرطة التي تمثل مطالب وانهايا حادة واساطمة الدولة فهل هناك حاجة للترجيء،.. لحق والقسم يؤكد ان فيما هو قائم الكثير والشاذ والغريب،.. وان الدعوة الى المزيد لها خبره ليس بخفي،.. ان فالسلطات بلا حدود وبلا رقيب، يؤكد ذلك واقع الحال وما يتردد على السنة مسئولين لـ الامن، ولعل الهدف من إصدار قانون جديد هو الداء مايلي من قدر ضئيل من الضمانات للافراد لتطوّل الاجراءات كافة الافراد، وليضلي على مايجري ومسابقي شكل القانوني وحتى يكون كل شيء في اطار القانون والدستور حسب الالة التي ترافها الحكومة ان كل الظراء الميوريين على صالحي ومسالح هذا البلد يستحقون أي نمط من نشاط العنف والارهاب ايا كان مصدره، ويؤكدون على اسلوب المعار لـ اجراء تتوافر فيها حرية القول والتعبير امام الجميع ليسمح كل برابه ويقبض كل بواجب في ممارسة كافة احفوقه، فذلك هو السبيل الصحيح لمواجهة الحال والواقع بامرأته، فالحق، وغوايره الدخيلة، وظلة الدخيلة، فتمهيش كل القوة الفاعلة وذات الاشر والتأثير وتكميد الافراد حتى لاتعدل برابها ودورها ازاء مشروع قانون هل هذا المستوى من الخطورة والنجاسة، يعني مزيداً من التمزق والخلل في وقت البلاد اخرج ماتكون فيه الى توحيد الجهود من دريها الصحيح لابعاد الغايات الصميمة؛ ليعزم الجميع بالامن والاستقرار.

هل تعدل الحكومة من نهجها،.. وتصحح من مسارها، دروا للمخاطر وجلبا للمصالح،.. حتى لا ياتي الانفجار والانهايار.. يليق بالجميع ويقبض على ثناء الجميع!





المصدر :

التاريخ : ١٤٠٢ هـ / ١٩٩٢ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بمكتبه في طهران - ١٤٠٢ هـ

## إهدار الحريات واغتتيال الحقوق التي أقرها ديننا

د. عبد الرشيد صقر : دكتور

بجامعة الأزهر والداعية  
الإسلامي المسروق

إن هذا التمديل إهدار للحريات واغتتيال للحقوق والمقصود به الإسلام وحده أولاً وأخيراً، ونظام الحكم بهذا التمديل سكب البازين على نار وذلماً فخراماً. والدولة أخذت خطاً فاسداً في وسيلة العنف التي تستعملها مع الشباب المسلم في غياب المعتدلات وسلك دمارهم في عرض الطريق تمت أشعة الشمس في وقت الظهيرة.

ولو أن الدولة اتصلت وأرادت تثبيت أركانها للحيات إلى لغة الحوار بين الجماعات الإسلامية وولفت على البواعث والأسباب وخففت العلة ثم قدمت بعد ذلك بالنسبة النتائج، أما إن تعطل القوانين راسمة لأنها تكافح الإرهاب فهذا جرم ارتكبه الدولة في حق الإسلام وأهله ولا طمران له، إن القوانين التي تفتقت من تعديل القوانين سكنين سبياً في حفر آبار سميت فيها العبيد والآلهة التي تعبد من دون الله.

إن الحكم يتشدق بالديمقراطية ويقول نحن لم نقصف قلماً ولم نصناد رأياً، وتعديل قانون العقوبات بهذا الوضع القصر هو ذات للصريات في مقبرة أن القصر، وسحق للديمقراطية التي يزعمون الآن أنها في أرض مصر وهما. وحل كل حال فالإسلام قائم رغم ذلك هذا النظام الحاكم وغيره في البلاد العربية وفي العالم الإسلامي قاطبة.

الشيخ المصلاوي -

الداعية الإسلامية:

هذه التعديلات ليست محاربة للتنظيم بل إن التنترف في جزء كبير منه وقد فعل لما

تطلع الحكومة، فلأبد من الحوار الحقيقي الذي يكرم به علماء موقوق بهم من جانب الشعب. وعندما توضع القوانين الحاضرة للإرهاب يجب أن يكون هناك في الجانب الآخر قوانين لمحاربة الفساد والانتحار. وأرفض هذا القانون جعل وتقسيم وأدعو الحكام العرب لتطبيق الشريعة الإسلامية، أو عدم الهجوم عليها من الأهل.

د. عبد الصبور مرقوق -  
أمين عام المجلس الأعلى  
الشئون الإسلامية:

دعونا من الكلام عن ظاهرة الإرهاب. هناك ترسانة ضخمة وقوانين الإرهاب. هناك ترسانة ضخمة من القوانين فيها من الأحكام ما يعالج أي ظاهرة منها كانت خطورتها. فهل تمت دراسة هذه التعديلات وإزالة التناقض بينها واقتصاصها. بدلاً من التصرع في إصدار إجراءات جديدة.

إنني أدعو المسؤولين لدراسة أسباب الظاهرة ومعالجتها بعيداً عن القوانين - فقانون الطوارئ وهو من القوانين سيئة السمعة لم يعالج الظاهرة رغم تطبيقه منذ ما يقرب من ١٠ سنوات.

د. عبد الجليل شلبى -

من علماء الأزهر:

ظاهرة الإرهاب أصبحت تهدد حياة الكثيرين وليس كل متطرف متنبهاً إلى جماعة إسلامية. فالإسلام لا يقر القتل ولا يبيع الإرهاب، ولما جاز هذه الظاهرة لا تحتاج إلى قوانين الإرهاب أو تعديلات للقوانين ولكن نحن في حاجة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين الإسلامية. لأننا نخطأنا لهذه التشريعات معنى هبة الإسلام من قلوب الناس، لدرجة أنهم يخافون القانون ولا يخافون الله.





المصدر : **الشرق**



١٤ يونيو ١٩٦٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ردا على اخطر تعديلات قانونية  
مخالفة للدستور:

**مصر بكل قياداتها**

**وفئاتها ترفض**

**الإرهاب الحكومي**

**وتحويلها إلى**

**دولة بوليسية**





المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : **١٢ ديسمبر ١٩٨٢** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئات التدريس والنقابات المهنية واللجان العمالية:

## الهدف كبت الحريات وضرب

### التيار الإسلامي

ماذا بقي لهذه النظام أن يفعلته يشعب مصر.. وماذا يريد بالضبط؟.. كرايخ الأسرار تواصل جندما للظهور الناس بلا رحمة.. القبور وعشش الصفيح ضافت على المشردين.. لفحة العيش وزجاجة الدواء صارت من المستحيلات.. ومع ذلك فالنظام لا يرحم ويواصل افاعيله للباغثة للناس وكاتهم جزء من أملاك اجسادهم التي ورثها عنهم..

لقد فاجأونا منذ أيام بما هو اغرب من الخيال.. تهديدات هوجاء وهستيرية ومفاجئة، لقوانين العقوبات والاجرامات الجنائية تكاد تحرم الناس من تنسم الهواء ومن السلام على بعضهم البعض إلا بإذن كتابي من الحكومة.. وأي حكومة؟

فاجأونا بقوانين جديدة لم نسمع عن يشاعتها منذ نصف قرن من الزمان.. تحرم الكلام في كل شيء إلا مدح السلطات والتسبيح بحمدها.. وتحرم على أي شخص أن

يستحسن أي فعل إلا لفعل هذه الحكومة العاجزة الفاشلة.. الاتصال بأي شخص أو هيئة ممنوعة.. والخروج للدفاع عن فلسطين والفلسطين واليوستة والهرسة، أو تقديم المساعدات الإنسانية لشعوبها للطحونة جريمة.. نعم جريمة طالما إنه ضد مصالح اليهود والأمريكان؟

هكذا تستخدم الحكومة نكاهها ومهارتها الفريدة على مستوى العالم فلنأجنتنا من خلال كوادرها وجيشها الجاهز دائما من ترزية القوانين، وخلال أيام معدودات بكل هذه الترسانة من القوانين الإرهابية، وكأنه لا يوجد في مصر قضاة وفقهاء قانون ونقابة محامين وأحزاب سياسية وقوى نقابية تمثل كل قطاعات الشعب.. فقط لم تر الحكومة إلا نفسها ورجالها الجاهزين دائما لخدمتها، وهذه هي خصلتها السيئة التي لا تتوب عنها وأن تتوب إلا بعد فوات الأوان وخراب مالملة؟.. ولكن هل ترحبنا

هذه القوانين الظلمة.. أو تهز من إيماننا شعرة بشمايا الحق والعمل.. والعمل للإسلام والسعي لكي يسود مشروعه الحضاري ربوع البلاد.. لا والله.. إن تقلق قيد شبر.. لقد علمنا أن لكل السبيء لا يحق إلا ياهله، وأن مكرهم زائل أمام تدبير الله وأن كان مكرهم لتزول منه الجبال.. ويمكرون ويكر الله والله خير الماكرين.

والعجيب أن هذه القوانين الإرهابية الخطيرة لم تحفظ حتى الآن من الصحافة الحكومية بشيء من الاهتمام اللهم إلا نثر نصوصها مشاركة منها في ممارسة التثويم الشعبي واستغفال الناس.. وأن كنا لم نر أيضا للثاقفة المنتظرة لهذه القوانين على صفحات الزميلة «الوهد» فإن ظهور كراء قيادات الوهد على صفحات «الشعب» اليوم يجعلنا لا نشك في ظهور نفس هذه الآراء وغيرها على صفحات للوهد وهي لها.. وإلى ما فإنه قادة الفكر والرأي في مصر.





المصدر :

١٤ محرم ١٤٢١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٣. صلاح عبد الكريم

**وكيل نقابة المهندسين:**  
أرسل هذا القانون وتعديلاته، القانون  
أن يحل مشكلة الإرهاب ولا يترك الناس  
تعرض حياتهم الطبيعية. والأرهابي  
الغالب لا يترك توازن في مصفا. وهو  
رجل نشر نفسه للناس فلا يفكر  
الإعدام أو السجن المؤبد. لأنه عندما  
في القتل كان يعلم تماماً أن هذا مصير.  
ولمادة الأول من القانون لمناقشة  
وتعطي فرصة أكبر لممارسة إرهابي  
الأجهزة الحكومية. والتي لم تقم يوماً  
في البطش والتضييق وقتل من شري قلة  
استقام إلى قانون الهواريز. ولم تكن  
أبداً في حاجة إلى إقامة قانون جديد.  
وأرى أن هذا القانون جزء من التضييق.  
ولم يترك على الإرهاب. وإنما ركز على  
ماتكنيات التصوير والطباعة والتسجيلات  
وكذا إساءة لا تساهل الإرهابي ويصير  
منه. ومنع ذلك كان عندما شرب كثير سورف  
انتجت ولا كان لديهم تخطيطاً بمجرور  
يفعلون السجن لأنهم لم يتركوا بمجرور  
أقواتهم المقاتلين. إلا إذا كان التوضو  
بـ حاسب للتحرك بجانب المسلمين في  
أوروبا واليهود.

وأرى أن أختين أو اتصال غير معلية  
لدي بـ في أختين أو اتصال غير معلية  
تتبع. فمن في من شرة الأعمال.  
ولقد باتت بشخصيات أجنبية وكبار  
الكتاب لهم اتصالات خارجية. فهل هذا  
يمس أمن المجتمع بحيث يصدر قانون  
بـجرمه.؟

## عصمت الهواريز

**وكيل نقابة المحامين:**  
الإرهاب مفروض من كافة الشرائع  
السلمية والقوانين السليمة. ويجب أن  
يراجع بمنزلة نظراً لما له من آثار مدمرة  
وخيرية على المجتمع.  
ولكن إذا كانت الحكومة تصدق  
الإرهاب بالتضييق في الحرية فإنها يجب  
قبل ذلك أن توفر وتكفل في الضمانات  
التي توفرها الدستور وتضمنها لثلاثين  
الإجراءات الجنائية المتعمدة لاثبات

يجب أن يقدم على أسس موضوعية في  
محكمة عادلة يتدبر فيها القاضي من  
لأفقيه. ولا ضهير ومصلحة  
الوطن ويقع توقيع هذه الضمانات  
التصديقاتية بمقتضى الدستور وليست  
جزءاً.

وبالنسبة لمادة الخامسة بمقتضى من  
يرفع شخصاً على الإعدام إلى جماعة  
والتي يقرر أن تكون الأفعال الشاذة.  
تعد أنها جعلت الإعدام بمن في شخص  
يكون موثقاً بما مضى معه أن  
يجري فرد ويضد بقدر الحق للوقوع  
المقوية على المقوم لجد هذه الشهادة.

## مؤيد الفصل صدر

مختار نوح - المحامي ومقرر لجنة  
الشرطة الإسلامية بنقابة المحامين:

إن مزيداً من التضييق والتقييد على  
الحرية والاستبداد والديكتاتورية  
سيؤدي إلى علف وأرهاب جديد وأن تحل  
التشريعات مشكلة الإرهاب. أن العلاج  
الوحيد هو إلغاء كافة القوانين سيئة  
السمة واحترام أحكام القضاء وإقامة  
حجرات حقيقي بين الحكم والضعف. أما ما  
عند ذلك فانتظروا الإرهاب والخراب.

د. أحمد الدين - ممثل نادي تدريس

**جامعة قناة السويس:**  
غالبية التعديلات لها دلالات خطيرة  
وسوف تستغل لخراب التيار الإسلامي  
بجميع فصائله المعتدل منها والتشدد  
وسوف تكون سبباً مسلماً على رهاب  
الإسلاميين. إننا نعلم من حالة عدم  
استقرار وعلاجها الوحيد هو بزيدي من  
الديمقراطية. ولتفتح أبواب الحرية واتاحة  
الحرمة لتبنيار الإسلام المتبادل. أما  
سابق القوانين والتعديلات الإيرانية سيئة  
السمة وكبت الحريات والفكر  
بالإسلاميين لأن وضع مثل هذا إلا للظلم كما  
حدث في الجزائر.

د. أحمد عيسى - ممثل نادي تدريس

**جامعة الزقازيق:**  
إننا نجد عند الإرهاب بكل صوره

وأشكاله. ما يحدث عندما حوالت فردية  
بسيطة تلعب فيها أجهزة الأمن والحكمة  
دورا كبيرا. إننا بحاجة لدراسة عميقة  
للظاهرة المنك. ولنظم أن مشاكلنا في  
تعل بصيغيات أو تعديلات قانونية  
إرهابية هدفها الأول تكبير الفكر وتقييد  
الحريات. إننا نؤكد أن التعديلات  
القانونية لن تحل قضايا الفكر بل لابد من  
حوار حقيقي لنفهم بعضنا البعض. ولابد  
من حل مشكلات شبابنا وتقديم القوية  
المستقلة له. وقبل أن ندرس التشريعات  
علينا أن ننظر مستقبل بلدنا حتى لا تكون  
كل حياتنا قوانين استثنائية سيئة السمة

د. ربيع حبيب

**مفكر قطري**

إن التعديلات الاستثنائية للجمعية  
تستخدم تعبيرات لمناقشة تسع بأن  
تجر التفكير في ركائبا خاصة أنه من  
السهل تعريف أي كاتب أو حزب أو جهة  
بالمشروبات الشديدة والاضطرابات  
المنهجية الحكومية. إن تلك التعديلات  
لن تحل مشكلات الشباب وإنما لإرهاب  
الدولة العنف الضال لمعالجة الإرهاب  
فإننا نرى إرهاب الجبهة واليهود وليس من  
معالجة أسباب وظروف مشكلة الإرهاب  
علاجاً صحيحاً.

ويبدو من الوهلة الأولى أن التعديلات  
الجديدة تقطن القواعد البرلمانية للدولة  
وهي عبوة الحكم الشوري وعزل  
الضوابط. خاصة أن كل كاتب صيحات  
الرفيق حتى لا يقع في بنسود تلك  
التعديلات.

## د. شافعي بشير الأستاذ القانون الدولي

**بجامعة المنصورة:**  
التعديلات الجديدة ليست إلا تقنيا  
جديدا لإرهاب السلطة. ومع أننا لا نوافق  
إطلاقاً على تعميل أحكام الدستور أو  
القوانين أو منع أحد مؤسسات الدولة، أو  
السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو  
الاعتماد على الحرية الشخصية للمواطن  
أو غيرها من الحريات العامة فالواقع  
يقول إن الحكومة تعطل الدستور  
والقوانين وتعدى على الحريات كل يوم.  
أشك إلى ذلك أن معاملة كل من دمج  
بالقوى أو الكتابة لأحدى الجهات أو  
حسن إمره. بالأشغال الشاقة بعد إعداده  
مراجعا على حرية الصحافة والفكر  
وسكنون الضعيف. إلى الصف  
مصادره. وهذا الكلام سيكون من  
السبل الخلق بدسوريت الخافقة  
حريات أساسية كلها الدستور.  
إن كسختنا لا نستطيع أن تعيش  
بدون إرهاب أو طوارئ. لأنها تترك  
تماماً أن الرأي العام في مصر مناض لها  
ولهذا فهي لا تستطيع أن تحصل حياة  
ديمقراطية حقيقية.

د. بدر الدين غازي

**رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة:**  
أخجل من في هذه التعديلات أنها أتت  
بتعيرات مطلقة. تؤدي إلى تجرييم الفكر  
والفكر. وتترك تعبير ذلك إلى الشرطة  
أساساً ثم إلى النيابة والتي أعطتها  
مسلحيات قاضية التحقيق وهذا يعد  
مخالفة شريفة للمعنى الدستوري.

كيف يجوز بأن مسروق و لا سبب  
أن تعدد إقامة المواطن لمدة ٥ سنوات أو  
أن يمنع من الإقامة في بيته مدة مائة في  
حين أن ذلك يتناقض مع جميع الاعراف  
والقوانين والفرائع ولا يرتكب ذلك إلا  
السلطات العمومية.

إن الروح السلبية وروح التشكيك في  
التواقي والمأتمد والتي تترك من تلك  
التعديلات تعد من أسوأ صور والكارثية  
والاستبداد. كما أن هذه التعديلات  
الإرهابية سوف تستغل على مصر  
أخطاراً هائلة يستحيل التنبؤ بجمعها.  
ولكنها سوف تستغل على الجميع  
الاقتصادي المصري والاستقرار السياسي  
ولن نتجلب العنف بل نستغل في الأبطال  
على مرأعاه.

د. محمد حبيب

**رئيس نادي تدريس جامعة أسيوط:**  
الإرهاب والعنف مرتبط بأرهاب  
وممارسة الدولة وبخاصة أجهزةتها  
الأمنية تجاه للمفكرين والمواطنين بدءاً من  
الاعتقالات والتضييق ومجروا بالاضيق  
الكبرى وهناك الأعراف وانتهاه  
بالتمسك السبي. إن اللذان الحال بين  
خسبة لولا العنف والإرهاب خاصة بعد  
أن أغلقت المسالك الأمصار وأمتلأت  
واستبدت الشريعة الإسلامية وأمتلأت  
أجهزة الإعلام بكل ما يخالف عقيدتنا  
وقنينا وتمكنت قننا سلطة غاشمة  
مستبدة.





التعديلات إضافة إلى سلم التشديد في سياسة الدولة وعودة إلى تجريم الرأي والفكر بصورة مستمرة والحكم بالثأر، وإذا كانت الدولة تخفي هذا الوجه العلني، تحت ستار مقاومة الإرهاب فإن الذين تفتروا فرج فوده عن سبق إصرار وترصد كانوا يعلمون أن عقوبة القتل العمد هي الإعدام ومع ذلك تفلتوا بالتشهير لا بدفع ظاهراً.

وبالنسبة للنصوص المقترحة نجد أن الدولة تريد أن يرواها تجريم فكر معين، كما أن تجريم الأسلحة الإسلامية ليسهأه أو الأسلحة بصورة عامة لا يمنع من بيعه في حمل السلاح بغرض القتل لأنه يعلم أن المقربة هي الإعدام فلا يمنع أن يقوم ببيع موزة (وهو حمل السلاح) عتوبية أخف، مما يعني أن تجسيده العتوبية هو الجهل بعينه نهدي لرئيس الجمهورية هذه الاحتمالات فإلّا بعد الرئيس السادات وقعت جريمة اغتيال بعد الأول على أحد الشيوخ والأشياء على السادات نفسه وكانت النتيجة بما أظنت السادات من تشديرات إرهابية، حينما بدأ الرئيس ملاحمة الفكر والاعتقال للذين الطوارىء في ظل خلال التشديد سترات الأولى وقتت في اغتال أكثر من ٥٠ قضية مقاومة سلطات وول السادات الضمير الأخيرة الأكثر تشديداً وصفاً - والتي شهدت التعذيب المسمدة من قبل الدولة للأفراد والاعتقال للذين الذين وصل إلى حد اعتقال مشهمين فريق الفكر بالسجون - وقعت ٤٠ حالة ما بين محاولة اغتيال وولوج الاغتيال بالقل.

### سامح عاشور مقرر لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين:

هذه التعديلات في منتهى المشورة فكلمة الإرهاب مهمة وعمومية أكثر من اللازم وتتمتع بأمور الضيق القانوني سلطات واسعة في تكيف القوانين كما يشاء، وحسب المثلث ٧٢ ساعة وتم أنها ٢٤ ساعة في القانون العادي وجعلت من حق أن يستعمل إسرائيل النابذة بصبغة ٧ أيام أخرى، وبالتالي يظل المتهم لمدة ١٠ أيام تحت يد مأموري الضمير القضائي دون عرضة على النيابة فيما يعني إمكانية التعذيب على من يشاء من اغتالاف من قبله من الرقابة القضائية.

وأخيراً لن يكون هذا القانون إرهاب العوام بل أن أبسط قانون الطوارئ أن يحد من حرية الفكر لا يتضمن

بمادري المخروعة،  
أحمد عبد القادر - نقيب الصحفيين  
هذه التعديلات المقترحة في تحمل مشكلة الإرهاب - وكان للردود قبل عرض القانون على مجلس الضمير أن يعرض عن النقابات والتنظيمات الحزبية معرفة وإدوم ليه. والمواد المقترحة تصل في طياتها سامية غير معقولة. وهذا يمثل خطراً كبيراً إذ أنها لا تنصب مباشرة على الجرائم التي تهدد الدولة وإنما تركز على تجنيد حرية الرأي والفكر وأحوار

تسجيلات ومطبوعات. وكل هذه المواد المقترحة تزيد من سلطات جهاز الضيق وتقلع باباً واسعاً لتعصيف المسبات الشخصية. وأرى أن المواد الجديدة غير محدودة وبالتالي فهي لا تمكن القاضي من الحكم الحاسم وهذه طبيعة القوانين عتفاً وتلك التعديلات الجديدة تعطي قرصة واسعة لأي جهة وأن تليس أي واحد قضائية، إذا اتصلت بجميعها أي مؤسمة خارج مصر. دون أن تحدد هدف تلك الجمعية.

### نهادي عبد العزيز - رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية:

الإرهاب قد يمارسه فرد أو بعض أجهزة السلطة. وتجاوزاً كان يمكن الاكتفاء بقانون الطوارئ، رغم أنها ترفضت تماماً. وكان يكفي قانون العقوبات. دون تشديد إلى قوانين جديدة. ونحن ضد هذا القانون إذا كان للقصور به غرض بل أن إنجاء مصر.

### د. أبو الفتوح عبد الطيف

أرفض التطبيق على موارد القانون الجديد لأنني لا أتكلم في مثل تلك المخروعات!!

### عبد الصبور عبد المنعم - نائب رئيس النقابة العامة لعمال القزل والنسيج:

الإرهاب قد يقع من بعض الأجهزة المسبوبة على الدولة وهذا يولد عتفاً مضاداً لسدى الآخرين. وكل طرف يمارسه بشكل نسبي وفق قدراته ومصلحه.

والعنف في المجتمع يتولد من مشاكل اجتماعية واقتصادية ويساعد في تسوية الفناح الصائد. ونحن لسنا في حاجة لهذه التعديلات لمكافحة الإرهاب لأن قانون العقوبات يكفي، وكل جريمة لها حجمها ويجب أن تكون العقوبة بسجم الجريمة. ومهما ابتدئنا قوانين جديدة فلن تكفي لمقاربة العنف وأصل غير أن نأخذ كل القوى الوطنية حريتها كاملة وأن نشارك في صنع مستقبلها. وعندها لن يظهر ما يسمونه إرهاباً.

### صلاح السنين زكي - وليس اللجنة

انقياية بشرية كالتصير للسيارات: عتف الدولة واضمح في تعاملها مع المواطن ومن الطبيعي أن يترتب عليه رد فعل عتيف. ومن أسباب العنف عدم تطبيق الشريعة الإسلامية والاتجاه نحو الغرب. وحالة «الترهان» التي يعيشها الشباب. ولو أننا أضيقنا ل هؤلاء حرية

التصير والأصل في مستقبل الفضل فلن يحدث أي عتف. ويظهر صلاح الدين زكي في ضروة البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتنقية وسائل الإعلام من الأسفاف بدلاً من التسعي وراء أسفاف تعديلات جديدة في القوانين لمكافحة الإرهاب.

### علي فتح الباب - أمين عام مساهم اللجنة الثقافية بشركة الحديد والحديد:

التعديلات المقترحة على قانون العقوبات تركز على جرائم النشر والفكر والتعبير. وكلها جرائم لا تدخل ضمن الإرهاب. إنما الإرهاب العقلي، هو الاعتماد البدني على الناس أو السيطرة على تعريض حياة الآخرين لخطر واستخدام الأسلحة المعروفة وغيره. ما قل هذا لم يرد بشكل أساسي في القوانين. وكان للقصور منه محاربة لغة معينة رغم التفكرين والكتئاب ورجال الدعوة. ومؤلامم الأكثر اعتيالا في المجتمع. لأن التفرقات الفكرية يمكن تبويبها بالكثر. إنما الإرهاب والأطفال والأشغال الشاقة سوف تزد من العنف ولن تقتصر على الإربابيين الحقيقيين.

### سيد حنفي - أمين عام اللجنة الثقافية بشركة النصر للسيارات:

أرفض تلك التعديلات لأنها تعتوي على كلام معايير وفهائش. وعلينا أن ورد بها من الممكن أن أدخل السجن في أعمال شاقة مؤبدة إذا جلست مع بعض استشاري نقاشي في أمور الشركة. خاصة إذا كان أحد منا على خلاف مع أحد من رجال الشرطة. وهذا القانون يحد حرية الرواطن في الحركة داخل مصر وخارجها ويتعارض مع روح الدستور في تنقيذ حرية الفكر والعقيدة. فإذا تصادف وشاهدني أحد ضباط الشرطة وأنا أسمع غريباً تسجيلات لاجتماعي إسلامي لا يعطي بتأييد السلطة. سوف يكون معي الأضال الخلة. وإذا حامت شبكات حول أي مصري كان في العراق أثناء أزمة الخليج واضطر لاشترك في الحركة بصورة الجيش المصري. فسوف يصاب بالأضال الضالة المؤثرة إلى أن أتت الدولة ذلك. ويصيف قتالا. هذا القانون لا يكون مقبولاً إذا كان في دولة تحكم فيها حرية الاقرار. أما دولة لا احترام للألسان فيها. فلا يصلح فيها تطبيق مثل هذا القانون.







المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ جمادى الأولى ١٩٩٢

## علماء الاجتماع: جاءت هلامية وستودى لإرباك حياة الناس

قانون العقوبات قد احاط بكل أشكال السلوك المفساد لأمن الدولة في الداخل والخارج، وهي تؤكد أن تربية الفوائد وما زالوا أصحاب الكفالة العليا في عالم التشريع، وإن السجين وضغطه هذه التعديلات ضماط الشككة، لأن الانظمة التي انهارت من قبل لم تمنحها الفوائد، وهذه التعديلات تكشف ضعف النظام وتعميره، لأنه ليس بالقوانين كدار الأمم.

**د. سيد عبد المولى - الأستاذ بكلية الحقوق ومدير مركز الدراسات والبحوث القانونية بجامعة القاهرة:**

أية تعديلات في القوانين يتم طرحها لا بد أن يراعى فيها القوانين بين المصلحة العامة والحريات الشخصية، وبالنسبة للتعديلات الخاصة بقانون العقوبات، يجب أن تحقق أسرتين: الأولى من تحقيق الاستقرار والأمن لعملية التنمية وحماية النشاط الاقتصادي، لأنه إذا كانت أهداف حريات العنف، فإن تأثيرها يكون مدمرا على هذا النشاط.

والأمر الثاني، أنه يجب أن تتكلم هذه التعديلات مع حقوق الإنسان، لأن تطبيق المصلحة العامة بصورة مطلقة على المصلحة الفردية ليس مرفوعا فيه، وأنه يجب على المخططين في المجالات الأمنية بهذه التعديلات أن يعلقوا الضمانات الخاصة بالتمتع بسواء في التطبيق، مما أو في الدفاع عن نفسه ودفع التهم عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم  
ولا تحسبن الله غافلاً عما  
يعمل الظالمون، إنما يخرمهم  
ليوم تفتضح فيه الأيماهم  
عنهين مقعني رؤوسهم لا يرتد  
اليهم طرفهم والمشدتهم سواء،  
واتخذ الناس يوم ياتيهم العذاب  
فيقول الذين ظلموا ربنا أخرنا إلى  
أجل قريب.

**د. أحمد الجندوب - المستشار بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية:**

هذه التعديلات تعبر عن تصرف متحول يفتقد للرؤية ويعد النظر، وإن تؤدي إلى نتيجة لأنها لم تدور في الدراسة الأولية، ولم تعرض على المختصين ولم يستطع بشأنها رأي الخبراء، ولذلك جاءت هلامية غير محددة بالمرء، ومن شأنها أن تؤدي إلى إرباك الحياة العادية للناس، لأنه لا يتصور ألا يحوز مواطن بلطية أو سكن للاستعمال الشخصي أو أن يضطر إلى الحصول على ترخيص للأسلحة البيضاء التي توجد في كل بيت.

وإن الحكومات القوية التي ستمتد إلى تأييد شعبي حقيقي لا تخفيها أية توترات أو أحداث عنف، لأنها تفسر دائما بأنها من الشعب والشعب، ولا يهزمها وجود أفراد أو مجموعات ترتكب أعمال عنف لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، ترجع في جهرتها إلى طبيعة نظام الحكم وليس لأحد.

إن هذه التصوص المطروحة موزلة ووصمة عار في جبين القانون المصري، لأن

## عنف السلطة ادى الى تفاقم المشكلة



أحمد الدين

التي بأن الإرهاب لا يعالج بالقانون فقط، فهو علاج ناقص، فالعروض على كل الجهات المختلفة، أن تقوم بدورها في التمييز والتوعية بحيث تتفاد مسببات الإرهاب.

ويجب أن يكون هناك إطار محدد لتطبيقه، فالرأي مثلا لا يدخل في إطار الإرهاب - التعديلات القانونية للتصميم جريم الرأى - كما يجب أن تكون المقارنات الطلابية بعيدة تماما عن مفهوم الإرهاب.

و على كل حال إرهاب لم يصبح ظاهرة في المجتمع المصري لتطبيق أصمداي قوانين أو تعديل القوانين؟

## أحمد جلال عز الدين - مساعد وزير الداخلية السابق وخبير الإرهاب:

إن عنف السلطة في تاريخ مصر هو الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، فالانتظامات المتطرفة في مصر تشكلت كلها - بلا استثناء - داخل المعتقلات واتحدت من يقول غير ذلك.

إن الاعتقالات والإجراءات العنيفة ترحل المشكلة وتؤجلها فقط لتصبح بعد مرحلة معينة مستحيلة العلاج.

الدراسات الأمنية تطور من رد الفعل الزائد عن الحد، ويعبر مثلا بالقانون العالي، حيث إن تنفيذ العقوبة إلى الأشغال الشاقة والإعدام يستغل تنفيذ القانون لأن الناس من يشعرون أن تكون هناك ذرة شك واحدة، وحكم بهذه العقوبات المظنة.

فالمشكلة ليست في القانون بل في القائمين على تطبيقه، لقائمين العقوبات كاف جنا لهم يعمل لدرجة تجريم المباح في الشوارع!





المصدر : **الشرق**

للتش و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ شهر ١٩٩٧

## قادة القوى السياسية والفكرية:

# إرهاب لا مثيل له ووصمة عار..

## ودليل على إفلاس النظام

### المستشار مأمون الهضيبي - المتحدث الرسمي بلسان الإخوان المسلمين:

التعديلات الجديدة هي أسوأ وأخطر ما يمكن أن يصيبنا ك شعب، فهي تعارب الفكر من يتناول إلى عمل أي كلام، وهناك عبارات في التعديلات تدعو للسخرية مثل معاقبة الجماعات منتهكة تنظيمها علمياً دقيقاً ومتسكة بمبادئها الدينية وأدبها حماس وحاجة إلى تصحيح وتصويب، تكون قد استعصتها وأصابها بالأشغال الشاقة الزائدة؟ وإذا انضمت لسلبي البرسة في جهادهم ضد العرب أن قدمت معرفة لإبطال الانتفاضة الفلسطينية أن تطوعت للسلطان عن الشعب الليبي في حالة اعتداء أمريكا عليه فانت بمقتضى التعديلات مجرد مطالب أمام محكمة الجنايات وإذا فاجأ أي ضابط يكسر باب بيتك فتموت منك علامة أنفاسك فانت بمقتضى التعديلات اعتبرت عليه وتعاقب بالأشغال الشاقة؟

إن مصداق تلك ذات مظنة خامسة تتميز بجهلها البالغ على الحركات الإسلامية والوطنية، تحكم لبنان وتجاهلنا بديوان أثم على حقوقنا وتجاهل بل تحرق نقابة المحامين وطلما القانون والديمقراطية ورجال الأحزاب السياسية وجميع المكبرين بل وجميع أفراد الشعب.

أن الدولة في حالة الإفلاس كامل بعد أن فشلت في إقناع الشعب بمبدأ أي برنامج يحقق أهدافه وطموحاته وخرجت بالهوة السميكة بيننا وبين الشعب فلم تعد إلا إرهاب تخفيف به الشعب، ولكن مهادن مهادن فلو كانت الحكومات تعيش بهذه الأساليب البرأوسية لما زالت الشهيرة والنازية والفاشية وما زال نظام منجسراً!

### ياسمين سراج الدين - القيادة الوطنية البارزة

لحن ضد الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وإنزاعه، ولكننا نرفض الإضافات القانونية الأخيرة لأنها استهدفت كبت الحريات وخللت الدستور.

وأدعو أعضاء مجلس الشورى والشعب لمشاركتنا في رفض هذه التعديلات التي تتخالف الدستور والتي ستكون موضع طعن من المحكمة الدستورية العليا إذا تمت الموافقة عليها، بالإضافة إلى أنها ستؤثر تأثيراً بالدا على حرية الرأي والتعبير وخاصة في مادة ٨٨ مكرر من القانون.

وهناك مسأله جدي بالذات وهو لماذا لم تأخذ الحكومة رأي الأحزاب في تعديل قانون العقوبات كما فعلت في القوانين الأخرى؟

ووجب على الأحزاب والهيئات والجماعات والمصنفين والمكبرين وطلما الاجتماع دراسة أصول هذه المشكلة ومعرفة الأسباب ومحاولة علاجها عن طريق الحوار.

### د. محمد عصفور - عضو اللجنة العليا لحزب الوفد:

التعديلات الجديدة إرهاب مخيف وهي مغرور لا مثيل له بالرأ في تاريخه، وهي مسورة مكررة من قرارات سبتمبر ١٩٨١ السوداء غير أنها تمأز بأشددة والقسوة وأخطر ما فيها أنها تعرض أحكاماً عرفية غليظة وحالة طوارئ دائمة. إن تلك التعديلات مدفها إثارة الفتنة واستقرار حالة الترتير وعدم الاستقرار القائمة حالياً، وليس لها أي نفع لجمعتنا ومدفها التكنيك بقرة لنظام حكمنا البرأوسية بالقوة والأرهاب.

إن نظامنا برأوسية ينتهج يومياً الدستور ويعطل أحكام القضاء ويعطل مجلس الشعب عن ممارسة دوره الرقابي وهو أراعي لا مثيل له.

### علي الدين صالح - رئيس حزب مصر الفتاة:

أرفض هذا القانون لعدة أسباب فمن الناحية السياسية هذا التشريع يناقض في العقوبات ومعنى هذا أنه يواجه الإرهاب المأسي بالإرهاب التشريعي، وأعتقد أن هذا الاتجاه





المصدر : **الجزيرة**

التاريخ : **١٤ ١٢ ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد  
هاني عمارة  
علاء البحار  
عادل البهنساوي  
أحمد عبد المنعم  
خالد يونس  
ليلى عبد الحميد

إشراف:

شعبان عبد الرحمن

سياسات النجدة الإرهابية.  
وكل ما في الأمر أن هذا التشريع متاورة سياسية للارتقاء على قانون الطوارئ بصفة دائمة.

#### ضياء الدين داوود - رئيس الحزب الناصري:

إن اعتقادي أن هذه التعديلات سوف تزيد المسألة اشتعالاً وقد يسكن العنف قليلاً لكن سوف تبرز أساليب جديدة، ففي ظل قانون الطوارئ ومحاكم أمن الدولة وقعت أكثر من حادثة للإرهاب وحتى البلاد التي نقل عنها قانون الطوارئ لم تسلم من العنف، ففي إنجلترا رغم العنف الذي نقل إلى لندن ولندن الانجليزية إلا أن قانون الإرهاب أوقف العمل به وكان يتجدد كل ٦ شهور.. ولأبغاليا التي يقال إن القانون نقل عنها لم يستطع هذا القانون أن يقضى على الإرهاب طالما إن المشككة قائمة.

#### مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار:

تشديد العقوبات ليس هو العلاج ولكن العلاج هو محاربة الفقر وإيجاد حلول لمشاكل الشباب وتصحيح بعض المفاهيم الإسلامية لدى الشباب عن طريق الحوار الفكري بين الأحزاب السياسية والكتابات الإسلامية والوطنية.  
وأهم ما نفت نظري هو تطبيق العقوبات لدرجة الأشغال لأشغال الزبدة لكل من شاركه في التنظيمات السرية، مما يحد من الحريات ولا يحد من الإرهاب.

#### جمال ربيع - رئيس الحزب المصري العربي الاشتراكي:

والفزع بالانحلال والقتل والتفويض وإمداد حصانة للوأمين تبعه يهدم بالخوف [١٥]

اختلف خبر مع أحمد رجال الأمن، وبالتالي سيصبح نفساً للمقاومة وإن تسليم في هذا الوقت المرائين الذي سرور على من يهاجمه بالذم عن نفسه.  
وإن لاحظت الخلفاء التشريعية والدستورية في المادة ٨٦ التي منعت بكت الحريات والتأنييد بالأشغال الزبدة للمصطفين والكتائب.  
ولا اعتقد أن هذه الحكومة ستعيش في ظل هذه القوانين الظالمة.

أحمد البهنساوي - رئيس حزب الأمة  
نحن نرسل في هذه التشريعات التي هيبة، فحين أسند في رعاية، فإن الديمقراطية، وانحطت على هذه التعديلات غير العقلانية، وخاصة الجزء المتعلق بكت حريات الرأي والتعبير.





المصدر :

١٤٠٢ هـ ١٩٨٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسم الله الرحمن الرحيم  
وقد مكروا مكروهم وعنده الله مكروهم وإن كان مكروهم لتزول منه  
الجبال، فلا تحسبن الله مكلف وعده رسله، إن الله عزيز ذو انتقام.

### هدم لقانون سرية الحسابات

#### الدكتور محمد سليم العوا - الفقيه القانوني:

اعتقد أن هذه التعديلات تضيق قويدا على حرية المواطنين، وتزيد من تمتع السلطة بـ  
مراجعة المعارضين  
وأخطر ما في هذه التعديلات ليس تشديد العقوبات وإنما المسائل المتعلقة بالإجراءات  
الجنائية، التي تشكل في الأصل ضمانات حقوق المتهمين فيردى إصدار هذه التعديلات  
إلى التأثير السلبي على هذه الضمانات.  
يضاف إلى هذا، التعديل المتعلق بسرية حسابات البنوك، والذي يجيز للنائب العام أو  
أي مقام عام الإخلال على الحسابات السرية لأي شخص في أي بنك بدعوى استخدام  
هذه الحسابات في تمويل الإرهاب، وهو ما يهدم لهذا الذي أقام عليه قانون سرية  
الحسابات من الأصل، وهو ألا يكشف الحساب إلا بأمر قضائي، وقد استهدف هذا البند

طلقات رجال الأعمال والمستثمرين، لتبنيته للنزاع الحرية الاقتصادية الذي تتجه الدولة  
لتوسيع نطاقه، وباتى هذا التعديل المقترح ليهدم تماما هذا النظام الاقتصادي كله بإبادة  
إعلام كئيابة... وهي ليست الاغصاء... على حسابات الناس بمجرد ادعاء استخدامها في  
تمويل الإرهاب...

ولذلك فإننا نعرض بشدة مشروع التعديلات المقدم ولكن ما سبق أن قلته في  
مناسبات عديدة من كفاية القانون القائم حاليا لمواجهة كل حالات الإرهاب.

#### د. محمد عمارة - المفكر الإسلامي المعروف:

شبه خطر لاحظته في التعديلات المقترحة وهو تهريب الاتحاق بجماعات خارج مصر  
تعارض أو تتدرب على العمل المسلح دون إذن من الحكومة، فهذا النهي لا يميز بين  
الاتحاق بجماعات إرهابية تمارس العنف وحركات جهادية تمارس تهريب التلاميذ إلى الوطن  
الإسلامي، إن هناك اعتبارات دبلوماسية كثيرة... قد تحول بين الحكومة وبين الإذن  
لبعض المواطنين في الانتماء بالجهاد الأفغانى أو الفلسطيني أو الجهاد في البوسنة  
والهرسك، ولو أن هذا النهي قائم في قانون الملبوعات لحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على  
مهاجر حرب باشا وعبد الرحمن عزلم باشا وكل المجاهدين الصريحين الذين التحقوا  
بالجهاد في فلسطين أو طرابلس.  
إن معالجة ظاهرة العنف بواسطة تشديد العقوبات وتقيد الحريات هو لون من صلب  
الزيت على النار، فالمعنف كظاهرة قد تلوذ لدى تيار التطرف الإسلامي في ظل الفقر والبطالة  
التي عاصها انتشار الإسلام، والعلاج الحقيقي هو القضاء أسباب العنف الحقيقية ول  
مطبقتها إزالة ألحجر المفروض على حركات الإصلاح الإسلامي ذات النهج الوسطي  
المتقيل.

الدكتور سعد الدين إبراهيم - استاذ علم الاجتماع السياسي والجامعة الأمريكية:  
القوانين العنصرية والاستثنائية المماثلة حاليا فيها ما يكفي إضاعة وصلاصة أعتى  
المجرمين، ولكن لا إغراض من حيث البند صدور هذه التعديلات لكأمانة الإرهاب، على  
شرط أن تشمل مثل قانون الطوارئ، ودون أن تظل بالمعنى الأساسية للمواطنين  
وملاحقتهم لجورد الشبهات.

قلت له: وهل القانون هو الحل؟

قال: لا بد من التماسك مع الظاهرة من الجذور... فهناك إبعاد أخرى مهمة يجب  
مطرقها بشدة كالتصنيف على الحريات والأزمات السياسية والثقافية والاجتماعية التي  
تعيش فيها.

قلت له: إذن ما هو الإرهابي في نظرك الذي تريد صدور القانون ضده؟

قال: الذي يرتكب أعمال العنف ضد المواطنين الأبرياء لأغراض أو أهداف سياسية؟  
قلت له: وماذا تسمى الذين يقتسمون القلتيات؟ والذين يروجون للفتنات لقتل  
الديناي؟ والمسابقات المسلحة التي تنظم على المجال والمؤسسات والأفراد؟ والذين  
يقتسمون أموال وأماكن الدولة؟ ليس كل هؤلاء إرهابيين ويخربون أمن المجتمع؟

قال: لقد سألته عن رأيي في القانون وقد قلته...

العلاج ليس أدنيا







المصدر : **الشرق**

النشر و الخدمات الصحفية و المعلومات التاريخ : ١٤ يونيو ١٩٩٢

### محمد فايق - رئيس منظمة حقوق الإنسان المصرية:

مكافحة العنف لا تحتاج إلى المزيد من الإجراءات لتلك التعديلات التي اتخذتها الحكومة  
للأرهاب ناتج من مشكلة اجتماعية وسياسية، ويجب أن تتضافر الجهود لعلاجها.  
فلنأخذ العنف بولك علقاً، ونحن ضد العنف من أي جهة يصدر عنها.  
وأرى أننا مسؤولون بمسئولية عتق لا مبر لها سواء من طرف الدولة أو الأفراد أو  
الهيئات، ولكن العنف والإرهاب لا يمكن معالجته بإجراءات بوليسية بل لابد من علاج  
أسباب العنف، والتي تبدأ من الجذور حيث تبدأ بمراجعة برامج التعليم والإعلام  
والترفيه، أما أن ننظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة بوليسية، فهذا غير صحيح، كما لابد  
أن تسفر الدولة كافة إمكانياتها لهذه حوار واسع للوصول إلى المشاكل والأسباب التي  
تولد العنف.

### بهي الدين حسن - الأمين العام

#### للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان :

ليست هناك أية ضمانات في أن تطبق هذه التعديلات ضد قوى المعارضة السياسية،  
التي لا تؤمن بالعنف، لقد سبق أن كانت هناك وعود بأن قانون الطوارئ، موجه فقط  
ضد الإرهاب، ولكن حقيقة الأمر أن طال هذا القانون كثيراً من الأبرياء، وعناصر حركة  
المعارضة السياسية السلمية.  
وواقع الأمر أن قضية الإرهاب تحتاج تصوراً سياسياً استراتيجياً مختلفاً، خاصة أن  
القضية متعددة الأوجه، منها ما هو أممي، وإعلامي واقتصادي واجتماعي.  
والذي أضعه أخيراً هو حجب الفصح لأجهزة الأمن، تجعل هذه التعديلات، ما هي إلا  
عملية تويه، لعدم التوصل لبرتكبي أعمال العنف.

### د. يحيى الجمل - الفقيه الدستوري

هنا ادعى للثقل في كل ما يتعدى حرية الإنسان ومع ذلك فالعنف الذي ساد آخر ما في  
المجتمع المصري لا يمكن أن يحل عن طريق التشريع فقط، وإنما هو أحد صور الحل وقد  
يكون آخرها وألها تأثيراً لأن الذي يقدم على مثل هذه التصرفات يكون في ذهنه أنه شهيد  
والذي يتصور أنه شهيد بالوهم لا يعني أنه سيحكم عليه بثلاث أو عشر سنوات.  
ولا بد لنا أن نضع بولساس الفاضل لأنه كلما شدنا العقوبة كلما احسن الفاضل  
بقل الفهم واتجاهه إلى التردد في تنفيذ العقوبة، وقد يكون التعديل أمراً وارداً وقد  
يكون ضرورياً لكن ليس هو الحل الذي نواجه به التطرف في التصارم المصري، لأنه في  
تصورى أن العنف يرجع إلى أسباب نفسية عند البعض وأسباب عقلية، بما يعنى أن  
الخصم ضيق في العقل سواء أكان مذهبياً أو تعصب دينياً، وفؤاد أن تجدى معهم  
التفريعات وأرى أن غير الحلول هو أن نتركهم يطولون للناس ما يريدون.  
وأضاف: «دورى أيضاً أنه لابد من تعديل الكثير من الأوضاع الاقتصادية والثقافية  
والإعلامية والثقافية وهذه هي الأمور الحقيقية التي يجب أن نلقت إليها». والدفاع عن  
الإرهاب هو أمر خطير وتجريمه جائز، أما الدفاع عن مجموعة من الناس فمتفق فكراً  
وتتعلق عنه لهذا أمر لا يمكن تجريمه وإذا جرم فهو في نظري متفقى الغباء.





الصحفيون والكتاب

تجربكم الفكر.. وتزيد من قمع المعارضين

فہمى هویدی - کاتب صحفى بالأهرام:

مشروع القانون تطور خطى انتقدت الدولة وتوسيعا للجمع المعلنين والبشرى

فالقانون لا يمدح مجالاً للتجاة إلا بتأييد الحكومة وكل من اعترف صريح السلطة فلن يكون معسره للأحقه والمأكمة!!

وعلى أي حال، فإن القانون لا يضمن القيد على حرية الاختلاف والتعبير والتفكير. وهناك جانب آخر خطير هو أن القانون لم يتضمن بنداً واحداً يسمح للمواطن بالتعبير عن رأيه بالوسائل السلمية. فليس هناك أية ضمانات لحماية المواطن ضد أعمال السلطة.

د. حسن رجب - نائب رئيس تحرير الأخبار:

[illegible]

کامل، زہیری - کتاب صحف

هذه أذن التعديرات يمكن على التحريض والتدبير، ومن القام بإسالة إجرامية الى هذا الناس. لكن الذين انهم الجيد تدبير من ماله جنسية وقانونية. وماذا تعني على هؤلاء من قبلنا لذكره نقلي على إحدى القصص. في هذا صلا الله تعالى على سائرنا بعد أن الهياكل قد تأخذ دور القليل دليل الشهية الاستسلام، ومن هنا نجد على الفرق بين الإرهاب والتدبير من الراي.

ثم ان مفهوم الإسلام الاجتماعي واضح وقد كان تعريفه سهل شفاقي ابراهيم.

وجیهہ ابو ذکری - نائب رئیس تحریر الاخبار

نظّم أن الإرهاب هو قيام جماعة بتنفيذ أفعالها بقوة السلاح. لكن نصوص القانون الجديد لم تعدد هنا الجرائم. بل عرّفت عن الإرهاب بـ«كلمات مطلقة وتعميمات غامضة». وهذا يوسع دائرة الخطر على المواطنين.



کاملاً و بھیرے

[illegible]

د. لطفی قاضی - نائب رئیس تحریر الجمهوریة

لا يمكن لأحد مواجهة الإمبراطور بالقوانين البريطانية التي فرضت لائحة ممنوعة للإعلام على  
الصحف، وليس الرئيس نفسه. في الواقع، جنس العموم بها إكراهه من التساهل الشرعي بضرورة  
إنذارهم من خطر السلطة، ولأنه لا يجب على حبيب الناس أن يفتخر بالسلطة التي لا تملك  
والإعلام يبحثان عن الدين والأولاد وكثير من الأمم الذين قاموا ببناء العالم الذي نعيش فيه  
في كسبها على يد المفسدين والعدائين والقساة الذين لا يترددون في ارتكاب  
الانتهاكات بأبش أسوأ أشكال على أساسهم على القوانين التي يحكمون العالم على  
الاعتداء.

لننا تشديد على تعرضه للضرب اللين بعد سجنه جانيته بالسلطة في  
تعرضه للقتال والاعتقال والاعتداء بدم الأفعلى بسلام الإطعام على الانتهاك على اعتبار  
هذه الحالات - لا تعد تعذيب أو إبادة - عنصري تورع .

الاعتداء على هيندا انتفاضة يعود إلى عام ١٩٤٠ عندما وضع كل من القادة و  
حزب المؤتمر - أمراءه - في سجون القتل . قدّم على قاتلهم الضوابط التي لا تقبل  
مسلمة للحزب الذي لا يترك أحد من أتباعه . فكان الانتفاضة هو صاحب الفضل  
والثاني بعد من انتفاضة الإطعام والاعتداء على الضباط .

يتضح من سبيلتيه كيف تنفذ القوانين والاعتداء على حقوق المواطنين و  
يخلفهم في سبيلتيه كيف تنفذ القوانين والاعتداء على حقوق المواطنين و





المصدر :

١٤٤٢ هـ

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# كبار المستشارين: مطالب أولى الأمر بالالتزام بالدستور

**المستشار شريف كامل  
بمحكمة أسبوط:**

التعديلات المزمع صدورها لن تؤدي إلا إلى مزيد من حالات الاضطرابات الاجتماعية والفكرية مع الساحة في مصر. وإنني لأكلف كثيراً مع تسمية هذه التعديلات بأنها لكافة الأرباب لأن ما هو مطروح - بتدقيقه الدقيق سواء من الناحية الفكرية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية - لا يعترف إرهابياً وإنما لابد أن يكون التدقيق موضوعياً للحالة التي تمر بها مصر في هذه السنوات.

وإنني أرى أن الحالة المطروحة هي في الأساس أزمة بحث عن الهوية الحضارية أو إعادة صياغتها من شكل إلى آخر وأن اقترحت هذه الحالة ببعض مظاهر العنف والتطرف فإنه من المؤكد أنها لا تدخل ضمن حالات الإجراء الجنائي التي تستدعي التدخل التشريعي العسائي لمواجهةها. وإذا كان الأمر كذلك فإن علاج هذه الأزمة يكون أصعب وأخطر كثيراً من تعديل أي قانون لأنه لا يصح أن تطالع مسائل فكرية بمئة بقوانين عقابية وهو مما يستلزم منهي الحديث مع حلفاء ومستقلين مصريين.

ومع لفتلالي مع بعض توجهات بعض الجماعات الإسلامية ذات اللون السياسي الخاص، فإنني أؤكد أنهم ليسوا مجرد من يلعبون القانوني للكلمة، ومن ثم فإن صوابهم بتطبيق عقابهم هو جهل وهشوه في تشخيص حقيقة الأزمة وطبيعتها فمسائل الفكر لا تتوابع بمشروع القانون وإنما تراهج بفكر أكثر مثاليًا وأكثر انشاعًا.

**المستشار محمد عزت الدمهورى  
بمحكمة استئناف طنطا:**

تهديد العقوبة في تعديل النصوص الخاصة بمكافحة الإرهاب ليس هو السبيل الوحيد لمواجهة الظاهرة ولكن يجب النظر إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف العامة في المجتمع والحدث من جذور المشكلة ومناقشة الحقبة بالحقبة ومواجهة الحوار بالحوار. كما أن كثيراً من العبارات الواردة في التعديلات المقترحة تحتاج إلى تعديل وتوضيح أكثر.

**المستشار رفعت السيد**

**رئيس محكمة استئناف القاهرة:**

النص المقترح للتعديل المادة ٨٦ من قانون العقوبات جاء في صيغة غير واضحة كما هو في لغة القوانين الجنائي وإنما جاء في صيغة عبارات عامة تحتاج إلى تفسير وشرح للقاصدين ومعانيها وحذا لئلا كان التعديل بمسورة واضحة جلية.

أي تعديل أو قانون جديد يجب أن يهدف إلى تحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع وأن يعد ترحيباً من مجموع المواطنين لأنه لا يوجد من يساند أو يدعم أي عمل من شأنه الإخلال بالأمن والسكنة في المجتمع فكل من يروق واحد يهدف الوصول إلى بر الأمان، ولا يقلل أي خلل، والعمرة بالما ليست بالنصوص وإنما في صحة والتطبيق وأن يكون منسجماً على من يستحله دون سواء.

**المستشار عبد المجيد الشاذلي**

**نائب رئيس مجلس الدولة سابقاً:**

كثرة التعديلات القانونية لا تحل أية مشكلة ويجب على أول الأمر أن يلتزموا بالدستور الذي ينص على أن التشريعية الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وإذا كانوا يصعد مواجهة ظاهرة العنف أو الإرهاب فليقبلوا حد «العراق» على الذين يستحقونه ومصحلاً لقوله تعالى: «وإنما جزء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن ينفقوا من الأرض ذلك لهم جزئ في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم».





المصدر :

١٤ محرم ١٤١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## هذا تقنين للقهر وتعبير عن العجز في مواجهة المشكلات

المستشار

يحيى  
الرفاعي  
شيخ  
القضاة

أما الذي يحدث الآن فهو عكس ما كان يتبادى به الدكتور محمود مصطفى.

إن هذه النصوص المقترحة لتضائل إلى جوارها نصوص قانون العيب الذي رفضته جميع الهيئات القانونية والإنسانية في مصر، وليس العيب في النصوص المقترحة حالاً وإنما العيب في التضييق في دراسة الأسباب التي أدت إلى ما نحن فيه وعلاجها. وأن تتحقق لمصرية الاستقرار والطمأنينة إلا بالديمقراطية الحقيقية التي تبدأ بإصلاح نظام الانتخابات وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإطلاق جميع الحريات وليس كبشرها، اللهم إلا إذا كان الهدف من هذه التعديلات إنقاذ الأرواح وإعداد المسرح لكارثة أخرى.

وإنني أتساءل من مرة أخرى هل كلما وقع تضيق من الخطة يكون رد الفعل من سن قانون جديد أو تعديل في الدستور؟ إنني أخشى أن نصل إلى اليوم الذي عندما يحدث فيه تضيق في أجهزة ومراكز الدولة، فنتسلسل التهمة بالجماعات المتطرفة ونصمم هي المستورلة من عدم وصول المياه إلى الألبان العليا وهي المستورلة عن أنشطار اختيار الكوربشاش!

إن التعلق بالديمقراطية التكرير هو تضيق من أسلوب المميز في مواجهة المشكلات واليتم من أسبابها وضع الحلول لها فعندنا من القوانين ما هو كليل بتكوين الحريات وتكريم الأفراد والتي إن أخذت بها أمريكا فسوف تحول حقوق الإنسان والحريات بها إلى خراب وهباء وهم. فهناك في مصر معاناة من التضيق التشريعي والالتصم طيه.

المصدر من وراء هذه التعديلات ليس مقاومة الإرهاب ولكن دعم أرباب الدولة للناس رغم أن أجهزة الشرطة لم تعد تعترف بأية قوانين أو قضاء وأصبحت هي التي تحكم وتتفاد حكم الأعدام في أي إنسان ترى أنه يلطحي.

وإن الهدف هو التوسع في السلطات الاستثنائية للدولة والتي ترفضها كل المجتمعات المتحضرة وهذه التعديلات هي تكثيف للقهر وفتح الباب لمزيد من الخطف والكبت الذي يولد الانهيار وهو ليس في مصلحة مصر أبداً.

وإن التوسع في سلطات الأمن على حساب ضمانات العدل

و ضمانات الحرية هو تلويح بانتقال مصر إلى

مرحلة جديدة السمة الأساسية فيها هي تضليل الرأي العام وإدعاء وجود ظفاعة ما من أجل سن

قانون لها أو إجراء تعديل تعريفي.

وإنني أتساءل لماذا هذه التعديلات التي من أجل فرج سوده ولماذا لم تصدر مثل هذه التعديلات

عقب قتل السادات؟

وإنني للتذكر هنا ما كان يطالب به الدكتور

محمود مصطفى - عميد كلية الحقوق الأسبق

وأستاذ أساتذة القانون الجنائي الحاليين - من

إلغاء لكل التعديلات التي أدخلت على قانون

الإجراءات الجنائية في مصر منذ سنة ١٩٥٠ لأنها

تصادر حقوق الإنسان وتكبل الحريات، وهذا حق









المصدر : الشـ

التاريخ : ١٤ رجب ١٤٢٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## شكري: التعديلات الجديدة تعصف بالديمقراطية وتزيد العنف

أكد الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل أن التعديلات الجديدة في قانون العقوبات تعصف بالديمقراطية وتجسد حكم الفرد وتنتهي كل ادعاء للنظام الحاكم باحترام حقوق الإنسان، كما أن هذه التعديلات - والتي تزعم الحكومة أنها لمحاربة الإرهاب - ستكون نتيجتها مزيداً من الأرهاب لأن من لا يجد وسيلة سلمية للتعبير عن رأيه سيضطر إلى طرق أخرى.

وقال شكري إن هذه التعديلات تصمد منها محاربة الاتهامات الإسلامية التي سارزالت معروضة من حقها في التعبير عن رأيها بطرق سلمية كما أن هذه التعديلات تخالف الدستور وتنتهك حقوق الإنسان، فهي تجعل الحدث يحاكم أمام محاكم أمن الدولة وتحرمة من قاضيه الطبيعي.. كما أنها تجرد القاضي من سلطته في تقدير العقوبة المناسبة، وهي تكيل حرية الصحافة في نقل الأخبار من مصادرها.. كما أن تقييد المقروءة على حمل كافة أنواع الأسلحة (حتى البيضا منها) لا معنى له لأن الذي أخفق الخروج على القانون لن يوقفه تقييد المقروءة.

وأوضح شكري أن الحل سيقتل في إجراء انتخايبات حرة بها كل الضمانات حتى تفرز حكومة يقبلها الشعب، وهدد بمكثها الاعتماد على هذا الشعب في مقاومة أي شذوذ أو خروج على القانون، أما غير ذلك فهو اغتصاب للسلطة وشكل زائف للديمقراطية لن يقبله الشعب، لأن امتنا تعرف طريق الديمقراطية قبل غيرها من الأمم، وبالتالي فإن سكوتها على الظلم والظفر لن يستمر طويلاً وعلى حكائنا أن يلتصوا بالرفاه حتى لا يحدث الانقلاب، وإن يطمحوا الحرية للشعب حتى يقدم الفضل ما هذه بعيداً عن الظفر والستل.





المصدر :

١٤ محرم ١٤٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## القانونون:

### القائمة محسنة توفيق:



محمد فاضل محسنة توفيق

القانونون الطبيعي دون اللجوء إلى تعديلات  
سيئة السمعة.

### القانونون لصلحة السلطة

محمد السلاموني، ناقد مصري؛

القانونون أداة من أدوات السلطة قد تكون خيرا أو شرا تبعاً لإرادة السلطة.. وقد يساء استخدام القانونون، فأمريكا تستخدم قانون الإرهاب وفق مصالحها. فإذا أرادت ضرب قوة معينة تظهر القانونون.. في الوقت الذي تغني فيه الطرف عن إسرائيل.

وقانونون الإرهاب -أو تفهيفها كما يفرلون التعديلات الجديدة- إن يستخدم إلا مع السياسيين والمعارضين، والنتيجة غياب الفكر الحر والحرية الوطنية، ولا يوجد ضمان لذلك إلا بالديمقراطية، وهي غير متوافرة، وأرى بدلا من الاجتهاد في إصدار تعديلات تقيد حريات الناس ضرورة البحث عن أسباب العنف وإزدياد المصاطلة وفتح أبواب الأمل لدى الشباب.

محمد فاضل - مصر:

إن القوانين موجودة في بلدنا ومشكلتنا إن كل واحد يقضي هل خير ما نطمح، وأرى أن تشديد العقوبة ليس هو الحل الوحيد لمواجهة العنف، وأما فاس عتصر من العناصر الموجودة.

كثير منذ عام ١٩٤٥، وحتى عام ١٩٤٩.. ولم يصدّر وقتها قانون مكافحة الإرهاب.. وفي رأيي أن حادثة اغتيال فرج فودة لا تحتاج لإدخال هذه التعديلات، هل القانونون، وإنما يكفى قانون العقوبات لمواجهة.. لأن لدينا مجموعة قوانين استثنائية تقيد الشعب.. وقد كان عددي أمل كبير في إلقاء قانون الطوارئ، وليس في إصدار تعديلات أكثر تشددا.

والحقبة هي أن المجتمع المصري لا يعاني من الإرهاب، فلا عنفنا جماعية الأولية الحمراء، ولا ليد السوداء، ولكنها حوادث فردية يمكن تشديد عقوبتها في

أرى أن تعديلات قانون الإرهاب سوف تزيد العنف ولن تقلله.. لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وحق التعبير مكفول في الدستور.. وإذا اعتبرنا أن الاتصال بجمعية أو مؤسسة أجنبية يعد من الإرهاب الذي يهدد أمن المجتمع.. فهل الاتصال بالأمم المتحدة.. مثلا.. ومنظمات حقوق الإنسان مما يدعو للإرهاب؟ ونحن نعيش في عالم يشبه القرية الصغيرة.. نظرا لسهولة الاتصال.

وإذا اعتبرنا أيضا أن الاتصال بأي دولة أخرى يعد خيانة، فمعنى هذا الانحياز من العالم الخارجي، وتشجيع الأفضل فتح باب المصارحة وأن يبدي كل واحد رأيه دون خوف، أو إزدراء يترتب عليه الفجار. ونتمسك.. هل من يوجه شكوى أو تظلم إلى منظمة عالمية كالأمم المتحدة يعد إرهابا أو تشجيعا على الإرهاب؟

### تعديلات سيئة السمعة

الفتان حمدي أحمد  
الإرهاب يعني الاستيلاء على البنوك، وفتح الطرق والخطوط، وقد مرت مصر بتجربة اغتيال ٤ شخصيات سياسية





المصدر : **الجزيرة**

١٤ جمادى الأولى ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اللجنة التشريعية وافقت

## على القانون في جلسة واحدة!



عبد مدجدي



كمال خالد



فكري الجزائري

### موقف تاريخي لبعض

### النواب في مواجهة

### القوانين الاجرامية

من داخل المجلس: عبد الفتاح فايد

ومن حقني أن يسجل في المضيبة بسراة اتفقت تحت مسمى أو لم تتفق. وثارت خجلة كبيرة في القاعة تزايد توفيق زغلول. مما جعل الشاذلي يتراجع ويقول إنه لا يطلب حذف رأي توفيق زغلول من المضيبة وإنما يطلب حذف مايتعلق به فقط.

#### التعريف بفضاض

وأعلن توفيق زغلول أن تعسيف الإرهاب - كما جاء بمشروع القانون - تعريف لفضاض جند ويمكن أن يعتبر محاكمة لكل صاحب رأي وبهذا الشكل لايمكن أن تكون كتابة في جريدة. وأعترض علي أن يحيل للمشروع إلى قانون الطوارئ، ولكنه أصبح قانوناً دائماً وليس قانوناً استثنائياً. كما أعترض على أن تقدم الحكومة بمشروع يتضمن تعديلات في سبعة قوانين مرة واحدة هي: العقوبات، والإجراءات الجنائية، والأسلحة والذخائر، والأحداث، والمهيب، ومحاكم أمن الدولة، وصرة المخابرات في البنوك. وقال إن هذا يجعله مشروعا وسعاً. لين. ثم هدد: مشروعا غير متجاسس.

في ختام اجتماع موقر استمر أكثر من أربع ساعات متواصلة وبحضور أثل من نصف أعضاء لجنة الشئون الدستورية والتشريعية تمت الموافقة في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول الأحد على مشروع القانون الخاص بمواجهة مابسمى الإرهاب. ول حين نسبت التعديلات الجديدة - التي من المقرر لمحوها بصيغة نهائية هذا الأسبوع - للضائق لكل صاحب رأي، طالب النواب اللجنة التشريعية بالمجلس بأزيد من التقديرات. وبرغم أن القانون المطروح يمنع سلطات واسعة لرجال الأمن - أي من أسماهم رجال الضميطة القضائية - وعلى كل الضمانات الواردة بقانون الإجراءات الجنائية لحماية المتهمين، وأعلن عن محكمة خاصة لهم. برغم كل ذلك طالبت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بعدم الطعن في أحكام هذه الدائرة الخاصة أو تخصيص دائرة بمحكمة التقض لنظر طعون هذه القضايا في ساعات قليلة! من ناحية أخرى، اتخذ اثنان من أعضاء اللجنة موقفاً تاريخياً برفض القانون من حيث المبدأ وهذا توفيق زغلول نائب الغربية، وكمال خالد نائب سيماط.

كما أعلن المستشار عبد صغلي - وكيل اللجنة التشريعية وشقيق الدكتور عاتق صغلي رئيس الوزراء - أن مشروع القانون كما قدمته الحكومة يدخل بمصر إلى عصر الدولة الليبرالية، بما يجعله من سلطات واسعة ومطلقة أرجال البوليس.

#### «الشهب» إرهابية

النائب توفيق زغلول أعلن رفضه المقاطع لمشروع القانون رغم علمه أنه سيسند مبادات الحكومة تريد ذلك. لأنها لا تريد شيئا ويستطيع أحد أن يوقله!

قال النائب: إن هذا القانون القطر جاء نتيجة لاعتالة. طالب به فرج فودة قبل اقتناله. والحكومة بصرامة شديدة تنفذ وصية الرجل. ولايمكن أن نمانع إمرأ خطراً بهذا الانفعال وهذه المعلة.

وأضاف قائلاً: إن جريدة الضميطة تقول: إن هناك إرهابيا ولكن هناك أربعا حكوميا أيضا. ولابد من وقف الإرهاب الحكومي حتى نستطيع وقف مأساسية الحكومة بإلإرهاب. فهل يعني هذا أن تصبح جريدة «الضميط» بلس القانون مساندة للإرهاب وبالتالي تصبح إرهابية؟ وهل أي مقال ينشر ينطبق عليه النص القائل بكل من حسن عملاً من أعمال الإرهاب وبالتالي أو الكتابة. ويصعب كتابته أو هيباكي أو إلتني شخصيا خاتمة من أن يطبق هذا القانون على شخصي لأن النص يقول: «أو حسن أمر» من أموره يعني لو أنني شخصيا قرأت مقالاً في جريدة «الضميط» وقلت: الله، الله، أصبح متهما بالإرهاب!

#### الشاذلي يقاطع!

وعند هذه النقطة قاطع كمال الشاذلي الأي لم يفرع اجتماعات لجنة الشئون الدستورية إلا للضرورة القصوى رغم أنه عضو بها. - فرد توفيق زغلول صاخراً وموجه كلامه إلى الشاذلي: أنت شخصيا يمكن أن يطارك هذا القانون. للنامسب لاندوم. ولاتظن أنك ستظل زعيماً للثانية. - فرد الشاذلي أنني أرفض كلام توفيق زغلول وأطلب حذفه. - توفيق زغلول: هذا إرهاب حكومي. أنا من حقني أن أقول رأيي.





المصدر :

١٤ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأتمت الحكومة بأنها تتجامل لتعريب تعديلات في قوانين معينة، مثل الأسلحة والذخائر، عجزت في مجالس سبائية عن تعديلها. وقال كيف تصبح سيطرة المطبخ وسيلة من وسائل الإرهاب التي يحاكم للشخص (إذا ضبطت عنده) كما دند بتعديل قانون سرية الحسابات بعد إقراره بظهور وعلى يد نفس المجلس. وقال إن الحكومة لم تستمع لاعتراضاتنا على هذا القانون ضد القرار. ولأن تداول ترقيده.

### مصدبة الصحفيين

● كمال خالد أعلن رفضه لمشروع القانون وقال: إن المادة ٨٨ مذكورة التي تجعل كل من روج بالقبول أو الكتابة، مثقماً بالإرهاب بمثابة مصيدة للصحفيين ولكل صاحب رأي. بل إن هذه المادة لا علاقة لها بالجماعات الإسلامية أو مايسمونه الإرهاب. فهي إرهاب حكومي ضد أصحاب الفكر والرأي في مصر.

وقال النائب إن تعريف الإرهاب في المادة ٨٦، جاء في واد، وفي مواد القانونين في واد آخر. وهذا أسلوب خطير من الحكومة. وأضاف أن الحكومة تراجمت من فكرة (إصدار قانون مستقل للإرهاب) لعلها أنه سيصبح قانوناً استثنائياً محرضاً للإلحاد في يوم ما، فأرادت أن تصيف نفس مواد قانون الإرهاب إلى التشريعات العادية للثقة. وهذا أيضاً من أخطر ما يمكن.

وقال إنه يريد من هذا القانون لأنه يحمي الحكومة ولا يحمي الشعب. فهو يقتصر لثمة ويتجاهل عن سيئات وإرهاب لثمة أخرى وهي الحكومة. وأوضح أن المادة ٨٨ مذكورة تعاقب بالأشغال الشاقة كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين وللشواوئع أو احتجازه أو حبسه كرمية، ولكنها جعلت العقوبة مقسورة على من يحجز بهدف التأثير على السلطات العامة فقط. لأن الذين يحتجزهم السلطات العامة أنفسهم!

وقال كمال خالد إن المادة ٨٦ مذكورة (حب) وضعت لمحاكمة المجاهدين الذين وقتلوا بجانب المجاهدين الأفغان حتى نمرهم لثمة. وهذا من خطورة هذه المادة مؤكداً أن حصول أي مواطن يريد التطوع إلى جانب المجاهدين المسلمين في أي مكان على تصريح كتابي من الحكومة المصرية - كما تقول هذه المادة - معناه دخول مصر رسمياً في حرب مع

الدولة الأخرى؛ وقال إن المادة من أولها إلى آخرها جرمية.

### محاكم فتشيش

تطلب الفربية فكرى الجزاء جرم هدأ من النقاط الخطرة وأن كان لكتبي بالتحفظ على مشروع القانون، قال النائب: إن قانون الإجراءات الجنائية يعرف باسم قانون الضمانات، وأي اختصار في إجراءات التقاضي معناه إلقاء لهذه الضمانات.

وأكد أن مشروع القانون المروض على كل ضلعنا المحاكم العاملة. وهذا يعني لنا في انتظار محاكم التفتيش. وأضاف النائب: إنني هضوباً. أخاف من نفسي من هذا القانون. أضاف النائب: أنا ضعفتي الكلام، وهذا القانون يتم الكلام، أي واحد سيكتب في جريدة وجهة نظر يمكن إنباله تحت بطاقة للأنتم نحن وصلنا - والكلام سبال النائب - إلى مرحلة تجريم الفكر. وهذا سوف يزيد الإرهاب وأن يفضي عليه.

وتساءل: لماذا لم يجرس هذا القانون على مجلس الدولة؟ ولماذا لم تشارك في إعداده كل الجهات التي لها صلة بهذه القضية الشغرة من الأزهر إلى الإعلام إلى الاقتصاد إلى التعليم؟

وأضاف: أنا مع أي إجراء يوقف الأنف والإرهاب. لكن من يوقف إرهاب الأمن؟ إن هناك دلائل كثيرة على وجود إرهاب من جانب الأمن. فمن يوقفه؟

وختم النائب بالإشارة إلى أن القانون لفصاح، ويمكن أنشأ في أحد تحت سلطته. ومع سبيل المثال فإنه يصف بالسجون كل من روج بالقبول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى؛ وتساءل النائب: سامعني لثمة طريقة أخرى؟

### دولة بوليسية

للمستشار عادل صفدي في كل اللجنة يرمع أن طالب بسرعة إصدار القانون ويخصص دائرة في محكمة التفتيش سرعة الفصل في القضايا، إلا أنه اعترف بأن القانون يعطي صلاحيات مطلقة لرجال البوليس. وقال إن القانون بهذه الصورة يجعل مصر دولة بوليسية. وقال النائب: إنني عندما أطلب سرعة الفصل في قضايا الإرهاب، فليس معنى ذلك أن نجور على العدالة نجسب سلطات قضائية التحقيق ونعطوها لأمور الضميمة القضائية. وأطالب بإصدار هذه السلطات للقضايا العامة. ولدي رجال الضميمة القضائية (البوليس) لأننا نعلم كيف يكتب التقارير وتتزعزع الاعترافات باستخدام التعذيب.

وناق مع هذا الرأي د إبراهيم رشدي الذي رفض التوسع في صلاحيات رجال الأمن مع علمنا بعمليات الضحايا المستمرة للمتعمين والتي لكنها كل تقارير منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية. وقال: إن القانون يجرم الفكر، لأنه يجرم الوسائل. والوسائل لا يمكن أن تجرم وإنما الأفعال فقط.

وأضاف إن المادة ٨٦ التي تصرف الإرهاب تضع استناد الجامعة تحت طائلة القانون لأنه عندما يحاضر تلاميذه فإنه يستحسن بعض الأمور ويرفض بعض الأمور؛ مما يجعله يرضى لثمة المادة التي تجعل استحقاق أمر ما معاً إلى ما يهيا.

### هجوم على التحالف

أما النائب أبو الفضل الجيزاوي فقد هاجم بعض قادة التحالف الإسلامي وحزب العمل والإخوان المسلمين، وقال إنني طليت من وزير الداخلية إفتاق مقرر مجلة الدعوة التي كان يصدرها الإخوان وإلقاء القبض على من لا به إلا الإخوان هم أصل الإرهاب في مصر. وحاول التهمج على الأستاذ إبراهيم شكري - رئيس حزب العمل - مضجاً إلى جهوده في سبيل إعادة توحيد الصف العربي على أنها تعاون مع من أسامهم الإرهابيين في السودان. وقد قاطعه ضد من تواب اللجنة وطالبوه بالدخول في بوضوح للنقطة وهو قانون الإرهاب.

\*\*\*

ويرغم هذه الاعتراضات والأصوات المطالبة بالتأني، فقد أسرعت الأغلبية للأمرعة بالمناقشة على مشروع القانون من حيث المبدأ في ساعاً متأخرة من مساء اليوم الأول الأحد وسط محالفة مصمومة بتقسيد العقوبة واختصار إجراءات التقاضي وإعطاء صلاحيات واسعة لرجال البوليس.

وقعت هذه العملية وسط حملة شعواء على كل صاحب رأي وفكر أي كان موقفه، وكان المصير قد ضاقت بكل رأي وأي رأي.







المصدر : **الرفد**

١٥ آذار ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## عطية الارهابية وقانون الارهاب !!

كلمة ارهاب كلمة مزعجة ومخيفه . وما الظن حين يقرن الارهاب ، كلمة او للفظ او معنى بالقتلون . امر من الفتحية الشكليه وايضا الفقيه يحتاج الى مراجعة ونظر من الناحية على الشكل التشريعي ، في مصر المعاصرة لها لا تابه كثيرا بالقتلون فعوى ومضموها ومعنى ، ومن هنا ولقولها بكل صحتي الله ضاعفت هيبة القتلون حينما اسقطوه من عرقه وبدلوا مستخدمونه اسوا استخدام للادعيم نظريتهم المحيطة في الحكم بموجب القوانين سيئة السمعة .<sup>١١</sup>

القتلون منذ فجر الزمن . هو الفصل بين الحق والباطل

القتلون منذ فجر الفرائض . هو الحد بين احترام كيان الانسان او اهدان ادميته .

القتلون بدأ في احضان الدين . حيث الجمال . والفضيلة . والحث على فعل الطير . والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والقتلون حسب آخر تدعيم للتعليه الارتباط المعاصر جيوندي بيسوندو . هو - اى القتلون - بان الشؤم والعنل .

إن إن إيفال القتلون بمعلمته ، بالذرة الطوارىء ترة . او دائرة الارهاب . ترة اخرى إنما تفرغه من مضموته التاريخي ولله صحتي فعليته . وتضيق عيشته . بل والادبي والامر إذا كان الناس - وقت الضصومة - يلجأون الى القتلون لفضيا ومنقذا . فإنهم في ظل الانفعالات النفسية الجديدة سوف يفرهون فواعده . ويتبرهون على احكامه ومبادئه .

لقد أصبح الاسم مزعما اسموا قتلون الارهاب او قتلون متعلقة الارهاب . او قتلون الامن والامن (وكانه لا امن ولا امان) . قتلون عملية الجميع (وكان الجميع ينتظر قتلون الرب ليعود الى نفسه الهامة الوديعة المفضلة) .

معلما بطور في صياغة التشريعات ، في بلد مثل فيه بيت التشريعي ، تجار المضرات .<sup>١٢</sup>

وهل هذا ينسب ١ ويا لعل ١١ ؟

إن ويمنهى الأشخاص في القتل والدين . نحن ضد اى قتلون جديد . فيه تهديد للانسان او المجتمع . نحن بمنهى الإرتباط المقيد ضد اى تهديد من جانب الحكومة باستخدام العنف الحكومي في صياغة تهديدية قترجم الى قوانين . وكلها كما تعلمون سيئة السمعة . هل وزن قتلون التشريد والقتلون الطوارىء .

وبالتصديق . والسؤال الى طفرحي للدولة الجدد . ما موقف قتلون طوارئكم حال إصدار قتلون الارهاب ؟ هل سيكون له مجال ومكان . لم يصبح للتفريط نحو قتلون كثر رعبا وخوفا وتهديدا .

نحن نرفض تهديد انكم المستمرة باسم القوانين . ايا كان مساهلا ؟

ولما إذا التهديد بقتلون الارهاب . والبلد في نظر هؤلاء تمحيص عصر الإرتباط في الامن والامن . هم يتحدقون بهذه الاحكام على استغفالهم بغيرول والاهام ؟ على مدارا لبقيا الانسان .

والحمية الكبرى أن المزاج المصري . ولكب هذا الاتجاه الحكومي وهي مسالة تحتاج الى علاج نفسي .

كف ١٢





المصدر: السرف

10 يوليو 1991

## التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذ في الوقت الذي اعتلت فيه الحكومة السنية ويغتها في حماية القيم من العيب، أصدرت قانون العيب ١١ وإثره انزعج السجون والمعتقلات. باسم مشروع الحرية. أصدرت القوانين الطوارئ ١١ ثم في تعاملها مع المخربين من القاطنين في عجمية ومستحقة، عن الخلاف في الشروع المهرى. في شؤون العافية والسباسة، ومع سيق الإصرار. أخيراً قلّز اسمه. القوانين العذب، أو القوانين الإرباب.

وقد جاء الفنان المصري لينضم الى هذا التلوي الفكري الجديد ، فكتب سابقا في  
مطبع هذه الصورة ، وتبرها في عهدنا ، استمعوا ما انتجته الزواج والفن المصري  
سريعا سريعا :

١١ - فيلم . الإرهاب والكباب . يا مرحبا ١١

مسرحة : عطية الإرهابية ، يا سلام !!

مسرحية : إرهاب ليلة الدخلة أي والله قرأنا اسم المسرحية التي يتم الاستعداد لها ! تصوروا ليلة الجلوة الكبرى ، أحل ليال العمر ، توهم بالإرهاب !

إننا نرى أن الحكومة تريد أن تكون في عداد عالم مع الناس، نفس بلدى،  
ونحاربهم في زلهم وحياتهم ومزاجهم وأسيهم وحريتهم وديمقراطيتهم، كل ذلك  
باسم الفوائد، واختراع المصطلحات التشريعية. وهى مسرحية هزلية.

وإن على قديمنا هيل - كم من الجرائم ترتكب باسم الحرية ، وبحث الباحثون عن  
أبعد وأحوار هذا المعنى . نقول ، والألم يحصر الظلم :

كم من الجرائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والظلمية ترتكب باسم  
العلماء .

بأبوابها الحكومة ، باسم أطلق من مشرعته ذات يوم بقضية القوانين ، نحن - لا  
يطلق بأيدينا - هذا الإهداء على كرامة الإنسان المصري ، الذي حطمتوه ،  
والقضية أصبحت ، أبطال إنسان ، أحاطوا بها أنتمكم لكم .

إنه إن من المستحيل - والاتجاهات الفكرية تنطوح ذات التبعين وذات التيسر،  
واللأ يبحث عن حل يخلط الأم الناس في كل المجالات ، لم يأتى قانونكم ، الخياط،  
من الإله !!

الذين هم من الأخوة - المصروف - العدالة .

نريد كما قلنا في صدر هذا الحديث الغامض ، ان يكون القانون «صوان الحق والخير والعمل، والحق فضيلة، والخير فضيلة، والعمل فاعل الفضائل».

، مثل همس الموسيقى في أذان المتصوفين،

**الدكتور محمود الشكنا**





## برلمانيات

### القضاء على العنف

يناقش مجلس الشعب تعديلات القوانين التي تكفل مكافحة الإرهاب بعد أن أصبح الظاهرة تهدد المجتمع المصري ويعد أن أقيمت التجارب في قانون الطوارئ بما يكفله من ضمانات لأى منهم لاتباع الفرصة لأجهزة الأمن لمكافحة جرائم الإرهاب قبل حدوثها .. وقد أعلن اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية أمام مجلس الشعب أن الوزارة الموحدة عن مئات من الخطيرين على الأمن وهي تعمل جيدا أنهم يخططون لجرادهم عنف وإرهاب .. ولكن قانون الطوارئ الذى لا يبيح اعتقال أى خطر إلا لمدة ٤٥ يوما يجبر وزارة الداخلية للتأرجح عن المعتقلين لكي يعيدوا مرة أخرى لمخضبتهم التي زالت عن حدها وأصبحت تهدد أمن وأمان مصر .

ويقول بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب السابق أن علاج هذه الظاهرة له أكثر من أسلوب ولكنها لابد أن تتواءم مع بعضها بحيث يكون علاج الظاهرة بأكثر من أسلوب وفي نفس الوقت .. فلا بد من قيام الأب والأم بتوعية الغذاء الروحي والبدني للأسرى والغلبة في السلوك لينشأ الغنيان على المثال والعلم التي عود عليها أبواهم .. وأيضا يجب أن ننشئ إلى الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه به أجهزة الإعلام والأعلام ورجال الدعوة لأن هذا الدور يعتبر دائما وخطيرا في ترسيخ القيم والمبادئ وإن نبذ كل حوار عنيف وإن يقوم رجال الدين المسيحي والإسلامي بتقديم القواعد الكلية للدين مع ربطه بقضايا المجتمع التي تمسها والأجوبة على الاستفسارات التي تفتقر إلى رجال وأصوات المستقلين من خلال مسيرتهم في الحياة بدلا من لجوئهم إلى سؤال من ليست لديهم القدرة على الإجابة .

ويبدو بدر الدين خطاب أن قيام قيادات الدولة بالدعوة إلى تأسيس شركات مساهمة لتضليل الشباب وحل مشكلة البطالة إليها في نظري أهم مشكلة تؤدي إلى انحراف الشباب .. وإن ترك الشباب بدون عمل فترات طويلة يؤدي إلى وقوعه في براثن الإرهاب والتضليل ولكن نبرهن على حجم هذه المشكلة لأننا نعلم أن هناك ثلاثة ملايين عامل في مصر من خيرة الشباب .. ولهذا فإن فتح المجال أمام تشغيل هؤلاء الشباب سيؤدي بدون شك إلى اتحاد هؤلاء الشباب عن التضليل الخاطيء .. وأخيرا يدعو بدر الدين خطاب إلى قيام كل الأحزاب بمسؤوليتها فإن كل حزب مسئول عن الانحياز بالجماعات وقيادة حركتها وترشيد هذه الحركة والعمل على حل مشكل الجماهير بالصورة التي تتناسب مع ظروف كل منطقة وواقع كل شريحة من شرائح المجتمع .

وإذا كانت هذه الأساليب سيؤدي فعلا إلى حل مشكلة العنف .. إلا أنني مع وزير الداخلية في ضرورة إصدار تشريع يؤدي فعلا إلى محاربة العنف والإرهاب .. فلا يمكن السكوت عن هذه الظاهرة .. ولا يمكن ترك الأمر يخطو ويتردد عفا يوما بعد يوم .. فإن مناخ الإرهاب ينمو حسب الأسلوب الذي يعمل به .. واعتقد أن رجال التشريع في مصر يقومون على إصدار التشريعات التي يؤدي ويحسن حماية مصر من أى سوء .. ولا تريد أن تعود إلى الوراء في المستنكبات حيث كان أى انسان يخشى أن يتحدث مع أخيه لا أن يدير مؤامرة أو يستخدم الرشاشات في اغتيال المسؤولين في الدولة .. صحيح أننا اخفنا الآن بالأسلوب الديمقراطية ولكن الديمقراطية لا تعني الغرض ولا تعني أبدا شيئا مستحيل لولاها وشيئا مستحيل مصر .. مطلوب ولغة جادة لحركة هذا العنف والقضاء على هذه الظاهرة .

جلال السيد





## مواجهة للارهاب أم تصفية للعمل السياسي ؟



**حسين عبدربه**

وإذا كان الإرهابي يقتضي وهو يقتضي حفا - بعض تعديلات في المواد التعسفية والإجرائية بشكل خاص فلتكن التعديلات منفصلة في صياغتها في وضوح ومحددة في تصديق الحدود للأفعال الموصفة للإرهاب والعنف المسلح بوضوح أسد والأصمح بمسألة لأفضلية والألمسلفة للتخريجات والتبويلات بوضوح التي مررت السلطات والإجهزة الساسمة على تنفيذ القانون وبمحد الأخيرة المترتبة في تطويعها لإصافها - وإن تكون هناك - وإن توجد جهة رقيبته فسياسية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة وما أصر هذه الحاجة في بلادنا اليوم وغدا

ان السوءت والمساحة لإسحاق متعاسة مقارنة للسوءت القابلية العنقر تعديليا أو فرائع مثل بطور وبيبر ومصادر ومخلفن الخلفريا ولكن أصدفكم اللول عندما أصد فراغها يصيبني الهلع والربعب المذهب

ان الأسباب التي أدت الى صعود وسلطة جماعات الإرهاب والجذور العميقة لطائفة العنف الذي يمحاض مصر المحروسة في لعنف يثار حروب التجمع - وإن تكن هناك معة ماعادة صمخمة علمية وعلمية مخفيرة نصول ان فائده العنف والإرهاب هي رد فعل وان الناس تيجا الى العنف عندما يسود حياتها الإحتكافات المتكافئة إحتكافيا وسامسا وأصافيا وبماها الخ عندما تطلع وتسد لهاها الطرق ويعجز عن أمداد الوسيطة لتحل مسألتها والدفاع عن مصالحها المشروعة

والعديلات القابلية إسحاقا المتكافئة مسطوق الإيواد حمر الميادية ومعنى الفراغ الذي يسوق اللول طله ويعرف في حالة أمداد لعرجة السلسلج لتطعمه والمخمس - وأنها مسحور جمعا حكامه ومفرجه سوداء للعنف والإرهاب الأسود وتشتدروا أسد لنس سلمعربيه - وحده سواجة العنف والإرهاب التسلق الدوى

لم تخفقر حتى الآن ينديه ثقيل الذنب المتفكر في بوب الحمل ولأفضل الحمل ذاته هذا تنهي دراسة اللجنة السياسية لحزب التجمع عن أرباب الجماعات الإسلامية بعبارة اللقية الأمريحي شافن - عبارة موجزة ومحددة وسديدة الأيما ويلمسه بالذلات الحدة والوالقية العلومه واللمخفة فإن هذا الحال يسطبق وأصاع على التعديلات القانونية الساسمة التي أكلها الرئيس مشارك على من مجلس السعب والسوري لمواجاة الأرباب لقد أسست هذه التعديلات بالعمومية في صياغتها المعالطية غير المحددة للأفعال الإجرامية الإرهابية والمفروضة - طفا لخبرة وسطارة تشرية اللوا أمن السهيرة - لتتسع لكل التفسيرات ولتسل المايلات لمواجاة كل الإحتكافات وليس فقط عمليات وإفعال الأرباب الأسود

ومسلمين طينا لهذا التهمس الساسم والظالم وحرق تسبح الوحدة الوطنية التي صمعت خمبوطة في داب على سر العصور جهود الأجداد والأبناء الصالحين لأن لوى طلامية استحوذت مخيلتها المرضع حمر السلطة فراجحت تتألف كرة النثار الملتهمه

لا أدع على أرض مصر المحروسة - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصالح من ورائها - يمكن ان يفعل ان تكون لهذه السريعات والإعتداء الجسدي يمتلا عن الاستفاد والعقل ولغة الحوار وأخلاف البروى من أمداء الواطن الواحد

لكن - أيضا - لا أحد في هذا اللول الجريح الملهو يمكن ان يفعل ان يفند ادعاءات عقله وان يحلل حسده وان تجدد حيلولة حرقته ومسط سلوكه وطرايق حيقته بمحد صماغات فلويسه تسع لكل التفسيرات ولتسل الدويلات مهما كان وبلا الصامخ السودي - وبرأياته الساسمة التي صمختها سياسيات الحكيمه عند استجابها لحماخ ومهما كان جموع عواطف الذعر والذوق والقلو الوحي التي انطلمها جماعات الإرهاب والتي لم تدرك بعد مدى خطبوه وبراء موارد الإسلام ولم تسوع بعد بقوله الإمام السبائلي رضي الله عنه - جمعا مصالح للعصا فعه سرح الله

ان تحركات سعبه غوية لمسلطاب مسرعه او أحتجاجات جماهيرية منتقلة او عوية عمالية او فلاحية او طلامية او ألخ يمكن ان تجسرم وضع في مجال أعمال هذه التعديلات المتخفزة السريسة وهذا يضمن مصدر الخطر الأعمل على الحقوق الإسلامية للعوام السعري فمسلطاب ومسلطاب والتي اربها ماسوق لحقوق الإنسان بل ان الإرابي والإمرو المعبر للقلق المخيف ان هذه التعديلات القانونية المعترضة وصياغتها المتكفزة والسريسة ستفني وطبعا لخبرة استخدام القوانين سبمة السبمة التي سائرزال تعاني من ضماعاتها الحادة على مومل جاشا الى فقدان الموازن المعصري مسئلة وعاملا للمهايس الضيق وللمعراقلة الى مصفبه كل تسلفا وعن ساسي

لا أحد في هذا اللول - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصالح من ورائها - يمكن ان يفعل تحت ان مقلو او دعوى مجازر العنف الدوى التي يسقط فيها سواطون مخربون مسلقون ولا أن تحثي الراس طفا لمواصف القعد الأسود الخلفز لا أحد على إسراع هذا اللول - عدا جماعات الإرهاب وجماعات المصالح من ورائها - يمكن ان يفعل بنفسهم الموازن على أسس ديمية وترتتب الحقوق والأوجبات للمحيرين أياها







المصدر: الأمم المتحدة

١٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الناظر ومعان

### القوانين الاستثنائية

تتقدم الأمم بالاستفادة من تجاربها السليمة . وتجربة مصر في القوانين الثلاثة ملوية ترجع في التاريخ الى أيام الاحتلال البريطاني الذي أدخل على التشريع العفائي بدعوتين الأولى منع التجمع حتى ولو كان سلمياً ، وجريمة الاتفاق الجنائي التي تعاقب على النوايا مع ان الأصل الاجرمية بدون فعل حتى لو لم يكن قد حقق القصد الجنائي (مثل جريمة الشروع في قتل) وكان مطلب إلغاء القوانين الاستثنائية دائماً في مقدمة مطلب القوى الوطنية والتقدمية . والحريات التي نأملها اليوم جاءت نتيجة امتناع السلطة عن استخدام النصوص القمعية الصارمة التي تشوه التشريع الجنائي المصري . ولكن النصوص الحالية . وكان التوجه الديمقراطي يفرض تشكيل فريق عمل لتقليد التشريعات من كل عناصر الانتماء الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر . ومن ناحية أخرى لا يؤدي تطبيق العقوبة أي تصفية النشاط الاجرامي . وغير ذلك على تلك تشديدها على من يتجاوز في المخدرات . واعتقد أننا جميعاً نعرف ان هذا الاجراء لم يفلح شعبنا من تلك العقاب المشددة بهم . كما ان الافراط في تشديد العقوبة والحسد من الهامش التقديري للقضاء ليواهي مايراه من ظروف مختلفة او مشددة يجعل القضاء يتفادون تطبيق النص المخلف للعقوبة . لقد أصدر الممادات في أعقاب أحداث يناير ١٩٧٧ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يقضي بسجن من يحدد او يشجع على التطاهر السلمي . وفي حدود علمي لم تقدم النيابة العامة للقضاء احداً مطلقاً بتطبيق هذا الظلم الفلاح حتى الآن في القانون في التمييزية . وفي

خصوصية الأعمال المثيرة للفتنة المختلفة هناك قانون آخر صدر في عهد الممادات اسم . قانون حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي . من ان سلطة جهاز المدعي الاتحادي وفقاً للقانون . حماية القيم من الغيب . ان يعترض على تعيين او ترشيح أي مواضع يرى في وجوده في متدنية معينة من البلاد . وليس في هذا الحديث ميثاق مع بوليف . لاصبر برض المتف ولا يغيب في القضاء على الاعمال الاجرامية . ولكنني رأت ضرورة الانتقاد بمستوى أداء أجهزة الأمن بحيث تتأكد من زجج بالارهابيين من يتكلم الجريمة ولا تقع بموحي . نعم بعد وقوعه تحت أشد كسار ابرط بين التطرف ليس . هاب يقضي حصية الجشع من التفسيرات الخاطئة مدير بشر الفكر السليم ويبقى كبح حقيقة ان الارهاب ويندرجه اقتصادياً اجتماعياً حادة . و مواجبه تفرض انصاف لاسمه . وفي مقدمتها بصفة المتعلمين والشعور السائد بينهم ان قراء الاغنياء لا يخلو من الخلل الحرام ومن ثم تكون المواجهة انصافاً لمصر الحسد جزءاً هاماً في سياسة تعامل حبيب المحتج من الارهاب والادب . المسود . اجراء كما يكون ضيق . تحت اتصال الاندب وسبه من نصرة

استدعي صبري عبد الله





المصدر : ..... الأ ..... إلى

١٥ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### تعديلات مواجهة الإرهاب : الانتهاء من اصدار التشريعات النهائية حولها

يبدأ مجلس الشعب مناقشة تعديلات عدد من القوانين تهدف لمواجهة الإرهاب . انتهت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب من مناقشة هذه التعديلات كل مادة بالتفصيل . قالت د . فوزية عبدالمستار رئيس اللجنة ان التقرير النهائي حول هذه التعديلات سيكون معدا للعرض على المجلس ل

سوءه الصلاه خدا  
الشمس ، وكانت  
اللجنة قد وافقت اواخر  
هذا الاسبوع على  
التعديلات من حيث المبدأ  
ويجوز د . ابو زيد  
رهنوان - عميد حقوق  
عن شمس من التسرع  
في الموافقة على  
التعديلات « الا بعد  
دراسة ظاهرة الارهاب  
من كل جوانبها . ويخشى  
ان تزداد هذه التعديلات  
الى اعداد القمائن التي  
يكفلها القانون للمتهم  
التاء فترة التحقيق .  
ويضيف د . ابو زيد  
رهنوان .. لست ضد  
التعديلات رغم انها تزداد  
ال ترقيعات غير مستحبة  
في التشريع القائم اساسا  
على فلسفة محددة . واذا  
كان لابد منها فيجب ان  
يأتي التعديل واعيا  
روادعاً لحل المشاكل  
الحقيقية وليس لزيادة  
قبضة الدولة وتوسيع  
سلطات جهاز الامن





المصدر : **الأهرام**

١٥ يناير ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التجمع بطلب تعديل مشروع مقاييس الأهرام

تناقشت الأمانة العامة لحزب التجمع في اجتماعها السبت الماضي تحولات الموقف السياسي وخاصة تصاعد أعمال العنف والإرهاب المسلح الذي تمارسه جماعات تنسب بالدين . وتناقشت أيضا التدابير التي تتبناها الحكومة ... وتعرض النقاش لأسباب تصاعد هذه الظاهرة بصورة بالغة الخطورة على الوطن والمواطنين . وقد استعرضت الأمانة العامة مظاهر تنامي مخاطر عام غير ديمقراطي بطير النزعة الطائفية ووجود مخاطر خطيرة في مناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون والعديد من الممارسات الرسمية سواء منها المساق للديمقراطية وحقوق الإنسان أو المعرسة للتفرقة الدينية .

وأكدت الأمانة العامة على عدة ثوابت يتعين التمسك بها هي :  
- تصعيد المواجهة ضد الإرهاب وجماعته ... وتأكيد التمسك بالدولة والمجتمع المدني الذي يستند إلى الدستور المدني والقانون المدني ويؤكد حق المواطنة والمساواة بين المصريين بصرف النظر عن الدين والعقيدة .  
- ورغص تقسيم المصريين على أسس دينية .  
- ورغص وجود كهنة في الإسلام وأياحة الإجهاد للجميع .  
- وإدانة منهج التكفير من أي جهة كانت .  
- والتمسك بشعار : الدين لله والوطن للجميع - كعقود نجاسة بكل وحدة الوطن ووحدة المواطنين .

ومن هذه الثوابت أيضا : ضرورة التمسك بالديمقراطية وتوسيع إطارها وتجرديمية محولة لمصادرة الرأي والفكر .  
- وفتح باب التداول السلمي للسلطة وكذلك دعوة الأحزاب والقوى الوطنية بما فيها الحزب الحاكم - والنقابات والمنظمات الديمقراطية للعمل المشترك لمواجهة العنف المسلح وللاشتراك معاً في يوم الحداد الوطني على ضحايا الإرهاب .  
كما ناقشت الأمانة العامة المشروع المقدم من الحكومة بتعديل بعض مواد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وعدد آخر من القوانين وبعد دراسة هذه النصوص واتضح أن العديد منها مسطوط ويمكن استخدامه في غير مفرغ من أجله بل ويمكن استخدامه الآن أو في المستقبل لتقييد العمل السياسي السلمي وكل أدوات التعبير السلمي .  
قررت الأمانة العامة ما يلي :

يسمى الحزب لتعديل المواد المقترحة بحيث لا يتناول مشروع القانون الموضوع الإرهاب المسلح ، ولا يمس العمل السياسي والديمقراطي أو ينتهك الحقوق الأساسية للإنسان والحريات العامة والحقوق الديمقراطية .

وفي نهاية الأمر لفتنا إلى أن تشديد العقوبة وحده لا يكفي . بل الأهم هو اتخاذ الحكومة لإجراءات وممارسات مباشرة لتغيير المناخ العام السائد وخاصة فيما يتعلق بمنهج التعليم وبرامج الإذاعة والتلفزيون .  
وفيما يتعلق بالتصدي الحازم لأخطار المظالم والغلاء وتدهور الخدمات الأساسية وسائر مظاهر المعاناة التي تصيب الجماهير العريضة بالإحباط والامبالاة ، والتصدي لكل مظاهر إشاعة الفرقة الدينية .

( الأمانة العامة )





**المصدر: الأناضول**

التاريخ: ١٦ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصفوية والمعلومات

## مجلس الشعب يوافق من حيث المبدأ

على مشروع تعديل بعض القوانين لمواجهة الارهاب

وافق مجلس الشعب أمس من حيث المبدأ على مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والأجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب ..

وأعلن المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أمام المجلس - تعقياً على ما أثاره الأعضاء - أن القانون يتضمن ضمانات لمنع إساءة استخدام الإجراءات ضد حماية الحريات طبقاً للمناسبة الديمقراطية للممول بها في إطار القانون .

والأردن الرئيس الذي أن مصر شهدت في الفترة الأخيرة مروراً بأربعية تصفها الأمم المتحدة بالاستقرار وتطورها السياسية أصبح أهم تلميذاً لثورة الناصريين للجمعية واستمراره، ولكنه الآن المصروف وتضمن تعديلات قد شروعية الحاجة إلى الانجاب والتطور والعنف التي يرفضها كل مواطن يعيش في أرض هذا الوطن .

ولذلك فإننا نرى هذا المرحل أن تدافع عن حريتنا واستقلالنا وأن تصمد أمام التآمر الذي يرفضه الفلسطينيون والناصريين .

والأردن الرئيس كمال القضاة إلى أن العرب الذين قدم تعديلات لثورة الناصريين وهم بالأحرى من أي عدوات أو مذبذبات خلال شهر من تاريخ تطبيق القانون .

وأعلن أبو الفضل الجيزلي النشيط  
العماليش تكديده للقانون الذي جاء  
متاخرا بعد سقوط القتل والجرحى من  
أكبر قيادتنا وإن الدول الانهائية  
تراجع الآن .  
ورفض كل من خالد محيي الدين  
وكمال خالد القانون على أساس أنه  
يتمسك مبادئ دستورية .







المصدر : الأمانة العامة

١٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

رئيس مجلس الشعب يفتح باب الحوار على اوسع نطاق في مناقشات قانون الارهاب

## الأغلبية : يد القانون لتطول الجماعات الإسلامية الملتزمة بالقانون وأحكام الإسلام

كتب الجلسة :

محمود معوض  
عبد الجواد علي  
محمود المناوي

حريسون على الحرية والديمقراطية ، ان  
الخطا على أمن مصر يأتي في قمة العمل  
الوطني فلا يخاف بغير أمن . لقد عاشت مصر  
منذ فجر التاريخ بوابق طابا الأمن والسلام  
والتمسك بالقيم النبيلة . وقد شهدت مصر في  
الآونة الأخيرة حورا ابراهيمي تحول الى  
زمنه الاستقرار وتقويض الديمقراطية ،  
سما أصبح هذا يمثل تهديدا لأمن المجتمع  
واستقراره وهو ما استلزم اتخاذ تدابير  
للمعوقات والاجراءات الجائئة ، لكن هذا  
المشروع المعروض على مجلس الشعب وقد  
تضمن للمشروع تدابير كتم خيرية  
للمواجهة الارهاب والتخلف والمخلف الذي  
يرفضه كل مواطن يري على أرض هذا  
الوطن ، ومشتاياتا ان تلك دافعا من ميثاق  
وكرامتنا ، وان تصدى لأعداء الأعداء الذين  
يرفضون للقيم والأخلاق والديمقراطية  
ويطعنون لحرية الفكر والنظام ، وان الارهاب  
يتمتع على شمول يأتيه من الظفر ، وهو  
ما استوجب تعديل النص الخاص بيسر

كان مجلس الشعب امس على موعد مع  
واحد من أهم التشريعات التي تعالج شارة  
اليد على طريق مواجهة جديدة من خلال  
نصوص قلعة في مواجهة الارهاب ...  
ولقد اتاح الدكتور الحسي سوري الفرصة  
كاملة امام النواب الرافضين للقانون ، وان  
مقدمتهم كمال خالد ، وقال محبي الدين  
ولغري الجزائر شيخ النواب المستقلين ،  
اسود بما التهمت المشقة مع نواب  
الأغلبية ، وان مقدمتهم زعيمهم كمال  
الشاذلي الذي عرض ملامح التعديلات  
التي تقدم بها والتي تقرر فتح باب التوبة  
امام كل أعضاء الجماعات أو الجماعات  
الذين يقومون بالإبلاغ عن المحدثات أو  
الصلح الذي يحوّلهم من  
كما أتاح زعيم الأغلبية ال الفرقة بين  
الجماعات الإسلامية التي تلتزم بالقانون  
وأحكام الشريعة الإسلامية ، والجماعات  
الأخرى الخارجة عن القانون .  
ول بدأه الجلسة كان هناك اعتراف من  
الدكتور فوزية عبد الستار - سويل في مضايقة  
الجلسة - بأنه في ظل سرعة اعداد التقرير قد  
سما على اللجنة ان تسول في التقرير لمط  
فكري الجزائر وليس كمال خالد للقانون ...  
وكان استشاري نواب كمال خالد المستقلين ...  
المحلل له استشاري نواب سيد المرند  
التعديلات الجديدة مؤكدا ان التعديلات  
تتمت على ضمانات لحماية الحريات طبقا  
للمبادئ الديمقراطية للتيك في إطار  
القانون .  
وقال الوزير : انتم نواب الشعب





المصدر :

١٦ يونيو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وقال محمد ابوالفضل الجيزاوي « مستقل » مصر تروج للأرهاب من الصلحاء إلى الصفاة ، ويتسلط القتل والجرح من الجانبين كل يوم من الأربابيين والشرعية .. لقد ان الأرباب لخلق هذه الفترة بصفة نهائية من تاريخ مصر ، وزيادة في الإفراط من قتل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحل بن أبي طالب مطارة أهل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ انهم الأربابيين حتى رحبت بهم مصر .. ان مصر يجب ان تستمر بهذه الصيغة العظيمة السخمة .. ان الأرباب ان يستمر في حياة البشرية .. ان العالم كله دخل في مرحلة يتأزم فيها الأرباب ، وبعد ذلك الانقلابات والعالم اليوم منضبط قوى ان يسمح لأي دولة أن تفر من الخروج عن الانحياز الدول .. ان الدول الاربابية تتراجع الآن ..

القانوني المقدم امامكم تشركتا ، ماذنب ماور سين طرط الذي هاجمه الأربابيين من النابية حتى الآن لاستطيع استجوابه لاصابت بانجراف محمي .. البعض يقول ان الشرطة تقتل الاربابيين ، والأربابيين يقتلون الشرعية .. هل عندما تقيم الشرطة بواجبها يسمى ذلك اربابيا انه لا يستطيع كائن من كان ان يطلع ان تقيم الشرطة بواجبها في مصر .. ان المسألة ليست عامة ولكنها متضخمة .. اذا كان لا يوجد قصر ارباب فان النابية والقضاء يستطيان تكيف القضية وبأخذ المتهم برأه ..

ان مع هذا القانون واحمي وزير العدل لانه تقدم بهذا التشريع ، وان كان قد تقدم به مثاقرا ..

### مخالفة صراحة للدستور

قال جمال خالد : انه لايجب تشديد العقوبة من يدافع عن الأجرام .. اننا لسنا ضد تشديد العقوبة .. اننا نطالب بالاعدام في قضية الشايعر مع دولة اجنبية .. فالقانون مخالف مخالفة صريحة افراد الدستور خاصة مايتعلق بحرية الصحافة وحرية التعبير بحق الأعداء كل هذه .. ان هذا القانون صيغ بذلك خطير جعل المجرم يعدل عن فكرة اصدار قانون خاص .. ويوصيهم على قوانين اخرى .. كي تسلك في اربابيتا الى يوم الدين .. واضار كمال خالد الى المادة المحصورة بسيرة السعة التي كانت متعلق بل اعدام من يسس الذات للكلية ..

المادة ٨٦ مكررتتناولي تشديد العقوبة وصولا الى الاعدام ، والتشويق هنا من ان الاحزاب تتوقف عن العمل السياسي واذ توقف العمل السياسي فسيتهدد الأرباب .. مامي ضمانات التزام مأمور الضبط القضائي والتتبع السليم للمصالحات

## الحكومة : القانون نص على ضمانات لحماية الحريات والديمقراطية في اطار القانون



خالد محصي الدين

## المعارضة : تشديد العقوبة الى الاعدام سيؤدي الى توقف العمل السياسي وزيادة الارهاب

المخاطبة .. نحن نشفي على ابتائنا غير الاربابيين ان حياتهم تتدهور .. وبما لدى تلك في ضبابية البؤس ولكن في حالة النابية أي قرار تصدوره يمكن التظلم ولكن لايجال لودا التظلم امام مأمور القضاء .. طيبة للعمل السياسي مع جبهة السليبية لدى الجميع يمكن ان تتزايد في ظل هذا القانون وما يزيد من حمل وبخاطب الأرباب .. ولذا غائلي ارفض القانون رغم كني اعترض الأرباب بشدة ..

المصاحبات حتى يمكن الإخلال من حسابات أي منهم الأرباب ..

وكان أول متهذب كمال الشاذلي زعيم الاغلبية الذي قال : اليوم نتناش مشروع قانون من أهم المشروعات التي ينفذها المجلس .. ان العكورة احسنت حينما تقدمت بتبديلات ولم تقدم قانونا واحدا .. ولابد ان يأتي التشريع مسابرا للامداد والتشورات الأخيرة التي تعتبر لبغلة حل حيثما ..

وايس بالتشريع وحده يعارب الأرباب ولكن لفظ افراد السبيل يعني الاجراءات وسرعة الفصل .. اعتقد انه لايجوز تحت القبة من يوافق على الأرباب .. بل انه لايجوز محسرى واحد يوافق عليه .. الأرباب يجب عدم الديمقراطية والتشريع التي تثبت الاستقرار ، نريد ان تكون ان تشجع الاستقرار لتشجيع الأيدي العاملة واتما الفرس امام الأرباب الضال .. الأرباب ليس مسئوليا الحكومة وحدها او وزارة الداخلية وحدها ، وانما هي مسئولية البيت المقدسة والاسلام ، والاحزاب : الاغلبية بكل المقاييس ، لانه كلما ان صرف اثار الأرباب الدمية في حوائط الامة .. والقانون لايس حرية الفكر ان حرية العقيدة .. الجمعيات التي تدخل في شكل القانون في الجمعيات التي تعمل امامك المستور .. وابوست الجمعيات الاسلامية التي تعمل على أحكام الشرعية الاسلامية .. ويجب حل العكورة ان تساعد أجهزة الداخلية في تقديم الدعم والمعنوية لتأدية واجيبا على توجيه الكمال .. ولم يأت زعيم الاغلبية ان يشير الى الاقتراح الذي اصفه بالا نظام الدعوى الجنائية ضد أي قيادة في الجمعيات والمخالفات ان يتم خلال تولفه من ممارسة اعمال الأرباب بالايعاز من اعدادات او المقررات وغيرها .. ان قام بتقديما خلال شهر .. تطبيق لقوله تعالى : « لا من تلب وانهم يعمل صلا صالحا » ..

### ماهو موقف الحزب الإسلامي ؟

وحدث خالد محصي الدين رئيس حزب التجمع قائلا : نحن نريد لهذا الأرباب ان يتبنى وتشديد الدولة ديوتها وسيطرتها على هؤلاء .. ولكن في نفس الوقت كما نريد القضاء على الأرباب نحن نخشى من صدور هذا القانون لقلدينا كثير من التفتيات للقاعدة في التحرك السياسي الهادف ولكن هؤلاء الناس يرددون ان مديونا من رايهم بخلق مختلف .. فتعريف الأرباب كما جاء في القانون لشفافا مع ماضي استخدام القوة المرفوض ان المقصود بالأرباب هو العدل الصالح ، أي استخدام السلاح في ارتكاب افعال إجرامية بناء على اتفاق مسبق وبسند ارباب المجتمع وحمله على اتفاق موافق تتأخر الخط الاساسي وتتأخر حقوق الانسان ..





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٢ ربيع ١٩٦٢

المصدر: الأهرام

### تعليق للوزير

وقال المستشار فاروق سعيد النمر اذا كان هناك تخوف من اساءة استخدام مواد القانون ، فلا محل له ، لان القانون به من الضمانات ما يمنع اساءة استخدام هذا القانون والمصالحات القانونية المستخدمة فيه هي مسلمات ثابتة ومستقرة ومجودة بالقانون ذاته ، كما انه لا يصح ان يقال من ان مشروع القانون مغاير لمبادئ الحكم الدستوري ، لاننا وايضا في اعداد مواد هذا المشروع ان تكون متفقة مع احكام الدستور وللاستخدام معا ، بدليل ان الدستور ينص على حماية الحريات ، وهذا المشروع ياتي ليجس هذه الحريات ، ويحقق للدستور فان الرأى معني في حدود القانون ونحن في هذا القانون لانتمتع حرية الرأى القانونية طبقا للممارسة الديمقراطية الموصولة بها وفي انظار القانون . وقال الدكتور عبد الاحد جمال الدين : هذا التشريع جاء استجابة لحاجة لاجتماعية ملحة وبذلك يكون القانون قد قام بواجبه كادارة من ادوات السياسة الانشائية . ان القانون جاء ليعالج ظاهرة الارهاب وهذه ظاهرة خطيرة على مجتمعاتها مما يستوجب اتخاذ الاجراءات التي من شأنها مواجهة هذا الخطر الزاحف على المجتمع .

### قوى الحكم

وجاء الدور في فكرة الجزار شيخ المستقلين الذي قال : لكل تشريع فلسفة ، والفلسفة هذا التشريع هي تفليط العقوبة وبطالامي على المشروع المعروض لانه يهدم كل الاحكام القائمة في القانون الحالي .. واعتقد ان تكرار القصص على هذا النحو لا يمكن ان يثبته اي حس تشريعي على الاطلاق ، كما ان التعديل استعمل مصطلحات سياسية وبت بالدستور وجاءت بالنص على : الوحدة الوطنية والاسلام الانشائي .

ثم تسأل المصو هل هذا هو دور التشريع ؟ ... ان المشروع في الحواسه كما انه افق باب الحوار الفلسفي والمناقش وواجه الجميع بواقين بوجه اصحاب الرأى والفكر لعقدنا وطالب لحد وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية او ان الاسلام دين ودية كما نقل اسرائيل التي تطبق اليهودية ديناً ودية .. لان مسير صاحب هذا الرأى سيد يكون القبح عليه والسجون والتعذيب . وقال ان هذا القانون يقتل الفكر وينزع الرأى ابل ان يقال ، ويصادر على حرية التعبير . انني اختلف في نفس وفي يدى من هذا القانون ثم تسأل ما هي الاحداث التي استهدمت على هذا التعديل ؟ ... ان الشعاع الخمرع اليوم يفسد الارباب والتعصب ليس الا لثقا وضعه الغير لنا حتى نلع في الحظائر :

وتسأل المصو : هل هذا القانون سيوقف الجرائم ؟ .. اقول : لا .. لا .. ان هناك ثلاثة اشياء يمكن ان تساعد على وضع حد لانتشار ظاهرة الارهاب والتعصب وهذه الثلاثة هي : توفير لفحة العيش والسكن والخدمة للعمل لان احساس الضيق بالشعاع هو الذي صعد الموت وهو الذي ادنى الى ظهور التخلف والارباب .

والجذر المصو خطرا من انه لا يجب الخلط بين الاخوان المسلمين الذين يطمحون برسالة الدعوة في نشر الدين الاسلامي وبين الجماعات التي تسمي نفسها بالاسلامية والتي تزين بالارباب والعنف في مواجهة المجتمع ، خاصة وان هذه الجماعات الضامة بالاسلامية تتميز الاخوان المسلمين اعدى اعدائها ، وهذا اثر المصو لفحة كانت تحدث بسببها تروية خطيرة بالمجوس حيثما قال انني اناشد رئيس الجمهورية باسم الله ورسول الله وبعل مصر عليه ان يليل تحمل المسؤولية مرة اخرى واشترط وان يمين تاتيا مدنيا له في منصب نائب رئيس الجمهورية . الدكتور لشمي سبور : هذا الكلام خارج من المصووع وانما امنك من الاستمرار في الحديث .

فكرى الجزار : انراي ١ ؟ .. ان هذا الكلام هو في صميم المشروع نفسه الدكتور سبور : لا .. لا .. هذا ليس في صميم المشروع وهذا الكلام خارج عن المناقشة ولذلك لنا بامتناع من الحديث طبقا لحظي الانشائي . فكرى الجزار : هذا تصف في استعمال الحق من جانب المصو وانما ابراهه . الدكتور سبور هذا هو الحق بينه وانما امنك من الحديث . فكرى الجزار : بغير نهاية اجلس ..

وجلس المصو . الدكتور سبور : شكرا .. شكرا وقال عبد الرحيم القبول ان الشرفاء لا يخشون من تطبيق هذا القانون على عبد الرئيس مبارك لم يهضم قلب ولم يهضم فكر او يمنع رأى . وروم ذلك فان الارباب يسمي لتعير المجتمع وبراءة ومؤسسات قنول الامن اكتشروا خطة للزهابيين لتدمير محطة كوبراء لحد انما ولقتل دوج حمارى وشرب النشادر السباحي تحت دعوى الدين . والدين منهم برى وكان ان رفعت للمحبوب المذكر والمطم





المصدر : **الأخبار**

التاريخ : ١٦ يومه ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### السياسة

#### القانون الذى تأخر كثيرا

● فى اعتقدى ان تعديل بعض القوانين لمواجهة الارهاب قد تأخر كثيرا . كان يجب التفكير فيه منذ حدث مقتل الشيخ الذهبي وكان يجب ان يعد منذ حادث مقتل السادات وكان يجب ان يصدر منذ مقتل الدكتور المحجوب .

● صحيح انه ليس بالقانون وحده يحارب الارهاب ولكن التشريع وتطبيق العقوبة اداة رئيسية من أدوات مكافحة الارهاب .. وقد كان كل المتحدثين اسس نجوما .. أبرزهم النجم الساطع كمال الشاذلي الذى أكد أن التعديلات لا تحس حرية الفكر وحرية العقيدة ولكنها تحس من يحاول الخروج على الدستور والقانون .. فمن يطالب بتطبيق الشريعة لا يخطئ عليه القانون ولكن من يطالب بذلك بوسائل غير مشروعة يخضع للقانون .

● الذكاء السيسى يبلغ مداه حينما يفتح الشاذلي باب التوبة فيقول أن الحزب الوطنى تقدم باقتراح بان اى عضو او مسئول فى جمعية او جماعة او منظمة يعفى من العقوبة اذا اقر بالاعتراف والسلطات خلال شهر من العمل بالقانون باعلان انضمامه عن هذه المنظمات او تولفه عن نشاطه وكذلك من يبلغ عن المعدات والأسلحة والأموال الخاصة بأجهزة التطرف .

● اما النجم الثانى فهو الرجل العليل خالد محسن الدين رئيس المعارضة الذى أيد إصدار قانون مكافحة الارهاب واستعادة هبة الدولة ولكن كان له لحظف واحد هو ان المواد فضيلة قد تولى الى ضحايا يحتاجون سلميا .

● اما ابو الفضل الجيزاوى فكان نجما لامعا حينما أكد أن مصر فى أشد الحاجة لقانون يحميها من الارهاب .. ويحمي رجال الشرطة الذين ينساقون ضحايا للارهاب .

● اما كمال خالد فهو النجم الذى عرض بشدة .. بدأ عياره بياقة من عبارات الغزل للفكر والفن سحر فغلا استلا الجنائى والإجراءات واستلا الضمانات .. لست ضد تشديد العقوبة ولكن هذا القانون مخالف للدستور والنظام الديموقراطى ويقتل الحبيب .. وموعنا فى الحكمة الدستورية .

● ويهدو تحدث نجم النجوم المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الذى أكد انه ليس فى القانون نص يخالف الدستور والعبارات التى جاءت فى التعديلات وردت كلها فى جرائد أمن الدولة وقراء الوزير النصوص قللا (لكن يطمئن قلبى ولقبك ولقبيهم) .

● تحية لمجلس الدكتور سبور الذى أصدر من القوانين ما كنا نحتاج اليه فى سنوات وسنوات .

**جلال السيد**







المصدر : **الرفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **11-10-1991** التاريخ :

## لا ... لارهاب القانون !!

**بقلم : سيد العزيز محمد الحامس**

اكتمال الحديث الذي نشرنا أسفله الأول ، يوم الثلاثاء الماضي ، فإن متابعه مصوص مشروح السمبيلات ، يضاف من انتهاكات خطيرة الدستور والضمانات المقررة لهم فيه . فلهذا أن الدستور الذي يجعل الحرية الشخصية حق طبيعي وانها مسبوقة للناس ، وأنه فيما عدا حالة التفتيش لأجور القبض على أحد أو اقتيابه أو حبسه أو تعذيب حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا لأمر مستقرمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويمض هذا الأمر من القضي أو التفتية العامة .

ورغم ذلك القيد الدستوري ، ذهب صاحب المشروع إلى الإطراف للشرطة فجعل لها أن تفتش على المظم وأن تستغليه تحت يديها ثلاثة أيام . وبعد ذلك لها أن تطلب الأمن بالقبض على المظم سبعة أيام ، ويجوز مدعا مدة مغللة .

ويبدو أن صاحب المشروع قد دخل من نفسه ، فاشتر إلى المدة الأولى بكنها إجراءات تحفظية ، وإلى العتدين المتكلمين فوصلها بكنها قبض . في حين أنها كلها حبس بالمعنى الحقيقي ، بل أنها حبس في غير مكانه القانوني ، لأنها حبس بين برائن الشرطة وفي سرايب أليعت !! ولم يلق صاحب المشروع بهذه المخالفة لإحكام المادة ٤١ من الدستور ، بل أنه لم يدر بعد ذلك للتفتية العامة التي جعل لها أن تنظر في أمر هذا المظم خلال اثنين وسبعين ساعة ، وجعل لها أيضا اختصاصات قضائية التحقيق وسلطة محكمة الجرح المستأنسة مستعجلة في غرة للشرطة ومن ثم لغتها حبسية والتجديد له بغير ضبط وحتى ستة شهور !! والأول مرة في التاريخ القضائي ، تحول سلطة محكمة إلى التفتية ، وإلى ذات الوقت ، فإن صاحب المشروع ، يجرأ للمظم الذي وقع بين يدي السلطة وأصبح أرمسة بين يديها ومشتول والمالية والشرطة ، من أن يلف أمام قض .

ينظر في نزاعه وحدها لها على المظم ولها له من ألة والقرائن ١١ ، ويستمر هذا الحرمان طوال السنة أشهر المصوص عليها في المادة ٤٤ ١٤٣ قانون الإجراءات . ولأنه أن ذلك يجعل المظم في ضمة أو ضمة أقل حفا من المعتقل ولما للفنون الجارية ، أنه أنه أن ينظم أمام محكمة أمن الدولة العليا إذا انتفض ثلاثون يوما ولم يفرج عنه ، ويجوز له تكرار النظام . ولأنه أن هذا الحديث انتهك خطا لإحكام المادة ٧١ من الدستور التي جعل للمظم ولغيره أن ينظم أمام القضاء من الإجراءات التي أريد حريته ، ولو لم يفرج عنه في تظلمه خلال مدة محددة . وسيكون مصير هذه المصوص الإلغاء أمام المحكمة الدستورية ، لكن هذه المحكمة لن تقضي بهذا الإلغاء إلا بعد وقت طويل وبعد الكثير من الانتهاكات للمظم والحريات والضمانات !! ليس هذا صاحب ، بل أن صاحب المشروع يريد أن يعلني بكنها تلك المآذبي إلى الإلزام أن أسند أن محكمة مصوصة للنظر في مشكلات هذا القانون .

فقد أشر إلى أن شخص أحدي محاكم أمن الدولة العليا الخاضعة بدائرة محكمة استئناف القاهرة ينظر الجرائم المصوص عليها في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ١١ من القيد بقرعة الاختصاص للقضي المصوص عليها في قانون الإجراءات . ولعلنا أن أن القضي الثاني من قانون العقوبات ، يضم جنحا وجنايات ، فلهذا قد جعلها كلها من اختصاص هذه الدائرة / المحكمة ١١ أنه أنه قد جعل لها أيضا اختصاص للنظر في جرائم الأحداث !!





المصدر : الرفد

النشر والخدمات الصحية والمعلومات : ١٦ - ٢٠٠١ التاريخ :

ولم تسمح أي تظاهرة كبيرة أو سبيل لهذا الاستثناء ، الذي سجل بشكل نموذجي في تظاهرات الفلسطينيين ، في ذات الوقت لأنه يشير إلى نظرات القلة التي جعلتها واضحة المشروع تجاه القضاء في مصر بصفة عامة . ولأنه أن إنشاء هذه المنظمة على هذا النحو يجسم خروجاً على الإهل العام الذي تنص عليه المادة ٦٨ من الدستور من ألا يحكمهم إلا أمام قاضيهم الطبيعي . ولقد كان واضح المشروع هنا وجسماً عليه الخاضع ، فجاء في نهاية المواد ليعر استمرار القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، بإدخاله وأنه مع عدم الإخلال بأي عارية أشد مما لو رده من أحكام أو أطلع ، فقد أُلغى كل نص به بحسب تخفيف . وهكذا فإن مالم تأكله استأن قانون الأهل . لذلك استأن قانون الطوارئ .  
وهكذا أيضاً جعلنا صاحب المشروع أمام مدينة تشريعية معقدة ومتنوعة وجبات ترفيعاً لإيجاد في التصديق لظاهرة العنف والأهل ، بل أنها في الحق تزيدها الإشغالات . بين عنف وعنفس . يتصاعد بطريقة جزئية تلف الجميع في مواضعها . وإذا كانت الحكومة قد ولقت أمام مجلس الشعب تدعى أن قانون الطوارئ وسقطته التأسيسية والمخوفة داخل يديها ، فلهذا استأنف أمام مجلس الشعب لتعلن أن قانون الأهل لم يشرطها . لكنها في هذه المرة ستكون كالأمر الكذاب الذي لم يسهفه أحد لتكرار كذبه . لذلك إن المشكلة ليست في النصوس ، إنما وليست في العقوبات وحدها . إنما هذا والله يأتي أسطر المحزن والمظلم والتهزل : فمن أين أتى كل هذا القدر من السلاح ، الذي أصبح لعبة بين يدي الجميع في صعيد مصر ؟ إن وراء كل هذا السلاح مغلقاتها أطرافها ولها كبر كلهما الأقوياء . أن العنف في مصر حصل لكل السياسات المعقدة في كل الحالات . إن الأزمة الاقتصادية المختلفة والركود الشامل ، وانتشار البطالة بين الشباب والمفريجين ، هي الأزمة الخفية لكل عنف .

إن ارتفاع الأسعار الهائل الذي بات يكوى الجميع ، هو الذي يقدم السبيل لهذه الأزمة . وفدى الطعنات الأساسية لمواطنين وأهليها ، في التعليم والصحة والمواصلات ، له حول حياة المواطنين إلى جميع : إن أزمة الإسكان والمساكن له أصبحت حياة جبل كامل من الشيف . وباتت سلة الدولة وأجهزتها وتبذرها إلى جانب سلة القلة المرفقة التي ظلت على وجه الحياة في مصر بغير حق . يشير حقيقة الشيف بل ويغير حقيقة الجميع . إن كل ذلك ، هو جدول الشيف الذي يتلوه الجميع ، وهو جدول العنف الذي يتغير في كل يوم . إن قواهر القصد التي تدرى في كل صباح ، حتى غابت نسل إلى الإصمب المسجلة للمجتمع وكانت تصف بقميص عليها ، هي الأخيرة الحجة لكل هذا العنف . إن هذا العلاج لم يوجه إلى بيت الداء ، فلهذا أبدأ الأخير . ويتروك المرض يستشري على ياني على المريض ذاته . إنما تعجب هذا . وأمام أصنامنا مزارع تم لنح في مجلس الشورى ومجلس الشعب . ولقد نواب الحكومة وحزبها . كل يزايد حتى تنتفخ عروقه ، وكل يطلب بللزيدي من العقوبات وانتهاكات الضمانات .  
الإصوات المرفجة وسط الضميج .





المصدر: **سوفيس**

١٦ شباط ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كلمة حق في مشروع قانون الارهاب

### بكم : المستشار يحيى الرفاعي

الحامي والرئيس للشرى لنادى القضاة

● يعلم اهل التشريع في مصر ان الذين وضعوا الدستور الحال في عام ١٩٧١ اعتلوا اشد المصالحات من محاولات مستتمة ليعيش المستولون ائذاك . استنهدت صياغة نصوص المشروع على نحو يخولهم من بعد سلطة استصدار قانون يخول الشرطة سلطات القضاة ويعلم بعض اجهزتها من الهيئات القضائية . لولا ان بعض اسئلة القانون الاجلاء وقبوا لهذه المحاولات بالمرونة .

● ومع ذلك فلي عام ١٩٨٠ لم تجد وزارة الداخلية حرجا في ان تعد مشروعا لانشاء سلطة قضائية من ضابطها شخص دون سواها بمعلمة ضابط وافراد الشرطة عما يشوب اليوم من مخلفات انواع الجرائم - ولو كانت جرائم تعذيب المواطنين او خيصةم بون حق - ومن ثمة القضاة والرأى العام لهذه المحاولة الامة - بعد ان عرضت للوزارة مشروعا ذاك على قسم التشريع بمجلس الدولة - لم تتردد الدولة في سحب المشروع ، واعلنت تكتليا رسميا لوجوده .

● كم تعظم نور الشرطة حتى افك الناس ان تطعمهم علنا بصور لجلت ضحاياها من المواطنين من اشدت عليهم الشرطة ما شئت من اوصاف الظرف او مقولة السلطات او الورب او البطش او قطع الحرق ... الخ دون ان يرا احد ان النابية العامة ساطت اى انسان طوال هذه الصنح عن مصرع اى واحد من هؤلاء . حتى وفر في نفوس الكفة ان مصرع هؤلاء ولوكد جميعا لثما هو في الحقيقة تنفيذ لاحكام او نواس بالاعدام اصمرا من لا يملكون مستقريا سلطة إصدارها ، او هي بمعنى اقل جرائم قتل عمد مع سبق الاصرار باسم القانون المخترى به وعليه .

● وبرغم سريان حالة الطوارئ والتوسع في الاعتقال بغير حساب ، لقد تعظم فضل المستولون في هذا الصعد ، ومع ذلك لم يشأ المستولون الكفالة بمواثين الضوابط والطوارئ والاعتناء . وقتلون محكم امن الدولة ، وقتلون العيب ، ولغيرها من رسة قوانين الغير التي ترسخ الدولة البوليسية . ولجيش كل محاولات التكميم ، بل طعنوا على مصر اليوم بمشروع - فطوا عام ١٩٨٧ في استصداره هو الآخر - لقموه اليوم بمقولة انه الخلفه الارهاب ، ولخولوا ابيه الشرطة اعم واخطر اختصاصات القضاء والنابية العامة . وذلك بالخالفه لكل

الاصول الانسانية والمستورية المسلمة للتشريع بصفة عامة وللتنشريع الجنائي بصفة خاصة . ذك نهم صاغوه بعبارات مطلقة واسعة يسهل للتلاعب بها في الضيق الى بعد مدى لثقال كل صاحب رأى معارض يدافع او يبرر او يفسح او يحيد ما يخلف هوى احد المستولون ، وان ابدى ذلك الرأى في قاعة الدرس بالجامعة ثولا على مقاضيات نشر العلم ، او في قاعات انسكاف بكاما من منهم اسمها . او اعلته تحت كفة مجلس الشعب او الشورى احد اعضاء المجلسين بمنسوبة قبيحة يباداه رسالته في المجلس ، او نطق به قاض بمنسوبة إصداره حكما من احكام القضاء . وهذا يمكن المشروع حرية المواطنين جميعا في الكلمة والتعبير والدفاع عما يمثالونه فقرة النحر من جنورها ويشاطف من الضبط حتى يدافع اليهض الى اللغدى في العلف بما يتنامز او يجاوز ما تولد عن فرائط سينما ١٩٨١





المصدر : الوفاق

التاريخ : ١٦ مارس ٢٠١٢

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ثم إن المشروع يخول الشرطة أيضاً سلطة إحتجاز من تتكلم من المواطنين لعدم خيانة دون عرضهم على النيابة العامة ، أي أنه في الحقيقة يخول الشرطة سلطة القبض الاحتياطي بالمخالفة للدستور الذي يقصر سلطة القبض على القضاء أو النيابة العامة دون الشرطة ، ولا يقع من ذلك أن يتلاعب المشروع فيسبب ذلك فيما وليس حبساً - لأن العبرة إنما هي بالمعاني وأيسر بالانطلاق والجرم ، ومن البديهي أن التخطئ أو القيد هو إجراء احتياطي وأبسط من جميعه فإن أمدد أكثر من الحد الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة - كما أن ذلك حبساً في الحقيقة والواقع ممن لا يملكه ، عليه أن لا على أحكام الدستور - فإن ذلك حبساً في الحقيقة والواقع ممن لا يملكه ، وأنشأ في الوقت نفسه على مصكرة للحق الدستوري للمتهم في إبداء دفاعه أمام للعدبة الطبيعي لاطلاق سراحه ، ولا يراه في عدم مشروعية مصكرة هذا الحق من حقوق الدفاع ، وهو حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه الدستور أو لم

تخص .  
● تأكيد عن البواش وراه القس على إنشاء محكمة مركزية واحدة للأرهاب ومدى إرهاب هذه البواش بذلك التي تولدت عنها نيابة ابن دولة عليا واحدة للبلاد ، وهل من بين هذه البواش محاولة السيطرة على هذه النيابة وذلك المحكمة ؟  
● كذلك فإن المشروع حصصاً صلباً كما يصدر حقوق المواطنين وحرياتهم - لأنه يصدر استقلال أعضاء السطحتين التشريعية والقضائية جميعاً ويجعل يد الشرطة هي العليا في تطبيق هذه التصوص في حق أي منهم دون إذن أو طلب ، ذلك أنه يطلق يد الشرطة في إنفاذ هذه الإجراءات القسرية لهم يقع حدود ولا قيود ولا أسلذان أحد المجلسين ولا حتى استقلال مجلس القضاء الأعلى ؟  
● وإذا كان الناس يعلمون أنه لم يقع مطلقاً إن أحدهم ارتكب أو إتهم في إحدى قضايا الإرهاب فإن الغرض من مصكرة حملاتهم اليوم إنما يكون هو بيان مجرد الألام والمصنف باستقلالهم لتجميع سائر الأنواع ، واستقلال أصحابها ، وإسكت كل صوت حر حتى ينفرد بمصلحة المظنون والانتهازيين ولا ينس أحد بينت شقة وثقوت مصر لهما ؟ وتنتهي البداية التالية من شكل الدولة للقانونية فيها ، ونسقم بالمصيدة الكاملة للدولة البوليسية وأن يقومون عليها ؟  
● وبعد ، فإن المشروع المرفوض الآن يحقته لا يربح مرتكبي جرائم الإرهاب المقول بها بقدر ما يربح أصحاب الرأي الحر والفكر المستقل والتعبير الحرة ودعاة الإصلاح ، ويقضي لعماء وينسب المقادير على سائر الأحزاب والرأي الآخر ، وأي أمل من المواطنين دون سيطرة أو حساب في بقاء ، ليكون الكل فريسة سهلة ضحية باسم قانون الإرهاب ، وذلك إرهاباً في الضبط وإسراءاً عليه حتى يولد الانتهاز الذي يبتذله وأبعد هذا المشروع ؟  
● قري ، إذا لم يكن وأبعد مشروع هذا القانون مرتكباً بذلك لجريمة الخيانة العظمى فمن يكون مرتكب هذه الجريمة الضخمة ؟







المصدر : **المرآة الإسلامية**

التاريخ : **١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أربع عقوبات جديدة للقرآن لمواجهة الإرهاب

وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب على تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمواجهة جرائم العنف والإرهاب .  
وقد بدأ مجلس الشعب أمس مناقشة هذه التعديلات .

« والرأى الاسلامي » تضع بين يدي المجلس ، العقوبات التي حددها القرآن الكريم في هذا الشأن ، حيث يقول الحق سبحانه وتعالى في موهدي :  
« انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

وإذا كانت هذه العقوبات رادعة فهاجعت بأمر الهي ، فبئنا نطالب أجهزة الدعوة بتكثيف جهودها في التوعية والنصح ، حتى نحمي شبابنا من الانزلاق الى هابوية التطرف والعنف ، ونتمكن من استئصال الافكار الارهابية قبل خروجها الى حيز التنفيذ .

فالاسلام يأمر بالنصح والحوار والمجادلة بالحسنى ، عسى ان يقلم التطرف عن طريقه ، فإذا أصر على افكاره المعادية للدين ، وارتكب احدى الجرائم التي تثل بأمن المجتمع وسلامته ، فإن الاسلام يأمر عندئذ بتوقيع الجزاء المنصوص عليه .

ومن الثابت شرعا ان الاسلام اقام المجتمع الآمن ، مجتمع التكاتف والأخوة والتعاون والرحمة ، وجعل الحوار الصادق المخلص اسلوبا لحل





المصدر : البيان الإسلامي

للتشخيص والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ جمادى الآخرة ١٣٩٧

الخلافت - التي قد تكون - بين ابنائه ، عن طريق  
الإقناع بالحجة والمنطق دون شطط أو هوى وبعبارة  
عن الاستبداد بالرأى عن تكبر واستعلاء .  
وبذلك حمى الإسلام المجتمع من شرور الفتنة  
ومخاطر الاختلاف .  
بل إن القرآن الكريم طالب باستخدام الحجة  
والإقناع والمجادلة بالحسنى حتى مع الكفار فقال  
تعالى : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة  
الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن »  
بل إنه طلب من الكفار مرارا وتكرارا أن يأتوا  
بحجتهم في اتباع الكفر فقال : « قل فأتوا برهانكم  
إن كنتم صادقين » .  
وإذا كان الإسلام ينشد إقامة المجتمع الأمن  
والتعاون الذي تسوده روح الأخوة والمودة والرحمة  
والتسامح والعفو ، فمن العيب أن يلجأ البعض إلى  
تحقيق أهدافه على حساب أمن المجتمع وسلامته .





المصدر : **الأمم المتحدة**

١٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مجلس الشعب يوافق على تعديلات مكافحة الإرهاب تغليظ عقوبات تزوير الجوازات واتلاف المباني اذا ارتبطت بعمل إرهابي

وافق مجلس الشعب على التعديلات القانونية لمواجهة الإرهاب بعد أن عقد ٣ جلسات متواصلة صبحية ومسائية .  
وكان المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أن للحاق الضرر بالمبينة يعد عملاً إرهابياً .

وأوضح الوزير - في رده على ملاحظات الأعضاء حول مواد القانون - أن عقوبة جوازات السفر المزدوجة في القانون إذا كانت الجريمة عادية لا تتجاوز ٦ أشهر أو غرامة ٢٠٠ جنيه . ولكن الأمر مختلف إذا كان التزوير لغرض إرهابي إجرامي ، فالمعقوبة هنا يجب أن تفلظ ، والأصل أننا يجب ألا نلتفت بين الجرم العادي ، والجرم الإرهابي .  
وأشار الوزير أنه بالنسبة لجرائم اتلاف المباني فالمعقوبة العادية هي الحبس ، أما الإرهابية فلأنها تفلظ ، فالمعبرة دلماً بمواقع الجريمة .



## تصور برلمانية

یکتبہ : سامی متولی

**ليس بالقانون وحده .. كافح الارهاب !**

[illegible]

بأنه كان يخطط مع بعض القادة الفلسطينيين على اغتيال الرئيس ياسر عرفات، وكذلك كان قد دخل في صفقة تجارية مع وكالة المخابرات الأمريكية، التي تدعى له، وفقدان المعلومات أن ذلك الإبراهيم كان مسؤولاً عن استخدام الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم. كما كان يخطط مع القادة الفلسطينيين على استخدام إسرائيل كآلة في شخص إسرائيل في استخدام هذه المعلومات من جهة والتمتع من جهة أخرى. وقال القادة الفلسطينيون في جريدة الزمان العامة وحسب أن الإبراهيم كان يخطط مع بعض القادة الفلسطينيين على اغتيال الرئيس ياسر عرفات، وكذلك كان قد دخل في صفقة تجارية مع وكالة المخابرات الأمريكية، التي تدعى له، وفقدان المعلومات أن ذلك الإبراهيم كان مسؤولاً عن استخدام الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم. كما كان يخطط مع القادة الفلسطينيين على استخدام إسرائيل كآلة في شخص إسرائيل في استخدام هذه المعلومات من جهة والتمتع من جهة أخرى.

أكدت منظمات مجلسي الشورى والشعب وحقن أن معالجاة الإلتهام والتهافت لاجتمعت في الديمقراطية وسعدا، وأن لتقدير الحقوقية ليس على خلاف الخطأ وأن كل من ساهم في كل المستطاع، وهناك أساطير الخلق والاصطفاء والاصطفاء والاصطفاء، وأن وضع الخطط العملية لتكليفها لمواجهة الأحداث السياسية والواقع التطرف الذي هو تحفة من ت. زكيه. وأن من أعاد الدراسات العلمية على مشقة الحياة والواقع السياسي والديني والسياسي والتربية الاجتماعية والثقافية والسياسية والعمرى والدينية والحرس والاعراب وأن الحياة والواقع وأن كل من التوجه والوجه أن التوجه ما عثر على الجميع من معطيات وجرانهم وأن نحن لن نلجأ إلى الرافعة التي تفتتت بسلام، التي تعاقب مسيرة التقدم والاصطفاء أو الظاهر على خلافه الاجتماعي والوحدانية القديمة.

ولعل من الخطأ ما يوجه النولة في هذه المرحلة ، هو تلك  
التي يوجه من جرائم العنف والإرهاب التي صدرت حين المجتمع  
وتتصل بامانة واستقراره ، وتوقع سيرته نحو القيم  
والإزدهار ، وهي - لاشك - موجه ذهنية في المجتمع المصري  
في هذا السبب الأصلي المتصل بالدين التي بني الحضارة منذ فجر  
التاريخ ، وعلى نيل القيم النبوية يراعى عليه الأمن ، وبخاصة  
فوق ربوعه السلام ، وتتسم طبيعته بالهدوء والرحمة والسلمة  
والنفس ببقية التنمية والنور من العنف والمحوان في الدين ،  
والإخلاق والقيم السامية .

وهذه الطبيعة السامة التي لازمت الفصيص المصري في جميع  
مصور تتجلى مع تلك الحوجة المستعجلة من أعمال العنف  
والرهبة التي سلكت الى الجميع المصري عن طريق تلك  
منحرفة سيوط عليها نزعات إجرامية جامحة، وبغفلتها الى  
الاختلال بالنفس والشجور عن القانون وهدار من الإبراء  
وأولاهم وقلمه سلطنت الامم. وذلك في محاولة غشمة لتزوير  
الاستقرار الذي يتمتع به هذا البلد، وتشهير النظام الديمقراطي  
الذي اختاره الشعب منهجه لحيله وطريقا لبناء مستقبله  
الديمقراطي لتتمسك الى ان تفلت الامم واسلم الاجتماعي.

ومن هذا كان لزاماً على الدولة أن تسارع بمواجهة هذا الخطر الداهي الذي أصبح يهدد مستقبل هذا الوطن ، وذلك بكل الحزم والبرء ، ولا تطلق الدستور والقانون ، وأن تعمل على انقلا البلاد من هذا الزلل الممورى الصالح ، حتى تحيد للبلاد أمنها واستقرارها ، ونهضتها لها السبيل لأواصل جهودها في الإصلاح والتنمية والنماء .

وتحقيقاً لهذا الغرض تقدمت الحكومة ، ممثلة في المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، بالقرارات القانونية التي تملق الجزاء الزادع على جرائم الزهف ، وتيسر مهمة وجل الأمن في سرعة ضبط هذه الجرائم ووضع يدكم على مرتكبيها نهديا لتدابيرهم للقضاء اينالوا جرائمهم ابدى على ما قدمت

و قد تضمنت الخطوط العامة والملاحح الرئيسية للقانون الذي  
نأشنه مجلسا الشعب والشورى : أن يدخل الأحكام الجديدة  
ضمن أحكام قانون العقوبات بدلا من إصدار قانون مستقل  
للزنا ، وذلك على أسس أن قانون الزنا هو القانون العام  
للجريم والعقوب في مصر فضلا عن أنه يقتض على قواعد  
العلمة التي تصدر في جميع الجرائم .







المصدر: **الاصحاح**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٦ حزيران ١٩٦٤**

## مجلس الشعب يقر بصفة نهائية التعديلات القانونية لمواجهة الارهاب **سرور : القانون لا يجرم الدعوة وإنما يجرم أي**

### **تنظيم يمثل فظرا على المجتمع** **وزير العدل : لا حظر على حق المواطنين** **في الدفاع عن أي قضية خارجية**

رغم المحاولات التشريعية لإختلل تعديلات على خصوص القانون من كافة نواب الأغلبية والمعارضة إلا أن للجلس نفسه رفض هذه التعديلات عند التصويت لتبقى المواد كما هي دون تعديل ..  
على المادة الأولى التي حددت معنى الإرهاب بأنه كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد القوي ملحق بأن يشترط في الإرهاب استخدام السلاح لفظ . والقرع كمال خالد حذف عبارة إلحاق الضرر بالبيئة ، وإضافة مادة خاصة بالتهديد باستخدام التفجيرات السامة لكن كمال أنشأ نواب زعيم الأغلبية دافع عن النص . وعلى المقرر المستشار محمد جويلي موضحا أن جريمة الإرهاب تكتمل باستخدام القوة أو العنف تنفيذا لمشروع إجرامي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر مما يترتب عليه إيذاء الأشخاص أو القاء الرعب بينهم .

كتب الجلسة

**محمود معوض**  
**عبد الجواد علي**  
**شريف العبد**

وعندما ألقى الدكتور شمس سرور الكلمة للدكتور زكريا عيسى توجه بالشكر للمكومية لتقديمها للمجلس بهذه التعديلات مطبوعا إلى تعدد التعريفات الفنية في العالم كله للإرهاب . مؤكدا أن التصعيد بالإرهاب هو الإرهاب نفسه ، وأنه بهدف أن يفسونه إلى تغيير نظام الحكم بالقوة . وطلب المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الكلمة ليعلم أن إلحاق الضرر بالبيئة بعد عملا إرهابيا .

وتناولت التعديلات التي اقترحتها رفعت بشير واحمد طه ورفعت رشوان والهدى فرغلي ومائل صفدي شريفة أحكام النص واستبعاد عبارات القاء الرعب والتفجير بين الإرهاب والإجرام العادي .

وتحدث النائب المهندس محمد عبد العمل خليل مطالبا بحذف الأمور العادية التي لا تشكل إرهابا حتى لا يحدث خلط والشارات الدكتور فوزية عبد الستار إلى أن مجرد التهديد مجرم في القانون . وأن هناك شريعتين لوقوع الجريمة الإرهابية وهما استعمال القوة وتدمير المجتمع أو الإخلال بالنظام





المصدر : **الاسرار**

١٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

وعند مناقشة المادة الخاصة بالأذن بالتدريب العسكري خارج البلاد عاب فاروق متول على صياغة المادة

وطالب بعدم تدخل الدولة ظناً أن التدريب يتم على أرض خارج مصر ، لكن الدكتور فحسي سرور أكد أن التدريب العسكري خارج مصر ليس مجزماً في حد ذاته ، ولكنه مجرم في حالة حصوله بغير إذن كتابي وعاد كمال خالد ليقول أنه لا بأس من أن العسكرية لكن الرأسمالية صمّدت غالب بورسميد قل أنه لا يمكن للدولة أن تقيّد من حرية المواطن في الدفاع عن قضية خارجية يؤمن بها

### قصة نائب اتهم بالتخابر

وحكى أحمد طه أنه من بين الذين اكتسبوا بنبهة التخابر مع دولة اجنبيه في فترة مضية وطالب بإلغاء المادة التي تنطوي على مصدرة حق المواطنين في الدفاع عن قضايا تخص شعوباً أخرى ..

تكون عقوبتها الأعدام إلا أنه من الخطورة مساواة حيلة مطروح أو شريط كاسيت بفعل الإرهابي مؤكداً إن هذه المادة لا تشترط أن يكون العلم شرطاً لتطبيق العقوبة ، كما يمكن أن يؤدي إلى إزعاج كثير من المواطنين لجره أنهم يمتلكون أحد المطبوعات أو شريط كاسيت ..

وعندما اقترح العضو رفعت بشر حذف الدعوة لأنها تؤدي إلى تعطيل احكام للمستور به الدكتور فحسي سرور مشيراً إلى حكم المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة بشأن ماعرف بقضية «سميث» مؤكداً أن القانون لا يجرم مجرّد الدعوة ، وإنما يجرم أي تنظيم يظل خطراً على المجتمع . وفي النهاية وافق المجلس على المادة كما هي .

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة المادة الثالثة ، ٨٦ مكرراً ، التي تنص على عقوبة الأعدام إذا كان الإرهابي من الوسائل التي تستخدم في تهديد الأراض التي تدعو إليها الجماعات ورفض المجلس اقتراح الدكتور فيصل الشرفاوي بتخفيف عقوبة الأعدام ... ووافق على المادة كما هي .

### رفض تخفيف العقوبة على التخابر

وحول مادة التخابر مع جهات اجنبية طالب صلاح فوافيق بتخفيف العقوبة وإيذه ، فاروق متول ، بينما اصر كمال خالد على أن تكون العقوبة الأعدام أو الإلغفال الشكك المؤيدة . ثم وافق المجلس على المادة كما هي .

العام .. لكن أحمد رشدي رأى أنه يجب النص على أن التصديق بالأرهاب لرفض الرأي بالقوة .

### الحكومة تقترح أصالة «الترويع»

وعندما عرض الدكتور فحسي سرور مجموع الاقتراحات التي استهدفت تشييق حدود تعريف الإرهاب باتنارت استخدام السلاح ورفض المجلس لكن المجلس وافق على أصالة كلمة «الترويع» ، بعد كلمة «التهديد» ، استجابة للاقتراح الذي قدمه وزير العدل .

وحول المادة الثالثة التي تقدر السجن على كل من أنشأ أو نظم أو أدار جمعية أو هيئة أو كل من روج بالقول أو الكتابة لجباية الجماعات الارهابية اقترح حسن رضوان تشديد العقوبة لمن ينشئ المنظمة .

أما لمطلي وكند حزب الجمع فقد ذكر أن الكتابة والقول والرأي لا يجوز معاملةا معاملة الارهاب مشيراً إلى أن هذه المادة يمكن أن تنطبق على غير الارهابيين وخاصة بالحدوث عن السلام الاجتماعي كمفهوم فضفاض مؤكداً أن هذه المادة خطيرة مطالبا بالغلانها .

لكن الدكتور فحسي سرور كان له تعليق أوضح فيه أن العبارات المخاطبة وأردة ينسب المتصوص في قانون العقوبات وسأند في الرأي وزير العدل الذي قل أن قانون العقوبات يجرم مجرّد التحريض على الجريمة بالأصالة إلى أن قانون العقوبات الإلزامي ينص على نفس المسألة وهي قضية الترويع والتحريض على الجريمة .

وأبدى الدكتور أحمد فيصل الشرفاوي خشيته من تجرييم حيازة المطبوعات مطالبا بتحديددها وهل هي المنشورات أم غيرها ؟

وشرح فاروق متول أن الأفعال الإرهابية الواضحة لاخلاف على أن





وقال الدكتور حمدي السيد نحن الآن نتحدث عن الوحدة الوطنية ونسعى الى الحفاظ على السلام . اعتقد ان عقوبة الاعدام حق وتخليط انا معه طابا ان العمل ارامي . ومع ذلك فكنا نعلم ان العمل ارامي له جذور اجتماعية وسياسية ولكن في نفس الوقت واجبا ان كل من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة الارهابية ان يعلم جيدا ان عمله سيواجه بقرعده . وقال الرفاعي حادثة نائب بورسعيد احيانا يكون هناك طبيب قليل الخبرة وتأتي اليه حالة بسيطة ويكتب تقريره انها تحتاج علاجا أكثر من ٢١ يوما فيصبح الفرد هنا وكأنه ارتكب جريمة مبالغيا فيها لعدم الدقة في تقرير الطبيب الذي غالبا ما تقتلصه الخبرة اذا الفرح الا تكون هذه الخبرة تقي بل على من الأحوال من عشرين عاما وذلك تحفظا لمعادلة . وقال اللواء احمد رشدي الدور الرئيسي لاجهزة الأمن منع الجريمة قبل وقوعها وليس الانتظار لحين وقوع الجريمة ثم ابدأ في التحرك اذن لاغير من تجريم أي عمل اعدائي او تهديد للجريمة والذي اراه اصلي ان المواد جاءت خالية من عملية الشروع ، العقاب كله وينصب على التنفيذ فقط . بينما نحن في حاجة ملحة الى منع الجريمة قبل وقوعها . وانني اتحدث هنا بصفة خاصة لارهابي فردي وليس جمعية القاتل والمفرغرات لم يتناولها القانون في تغليظ العقوبة وهذا يؤيد ان المادة تجاهلت الشروع وقد حدثت مع الاستفادة فوزية عبد الستار في هذا الشأن ولم أجد اجابة شافية . وعقب وزير العدل قلنا ان المادة ٨٢ من قانون العقوبات هي الاجابة الشافية لما افكره الزميل احمد رشدي لغضبي بتطبيق العقوبة على كل من دبر للجريمة أو أخفى أدوات أو سهل لارتكاب الجريمة . وقال ادوار غالي اذا ارتكب الجريمة لغرض ارامي من الضميمة ان تكون العقوبة مختلفة ولذا اقترح ان تكون العقوبة هي السجن الذي لايزيد منه على خمس سنوات اذا ارتكبت لغرض ارامي .

كذلك صاحب لوكفده حينما يقبل نزلاء وهو يعلم انهم ارامييون ويسجل اسماعهم الموزرة في دخلته هنا لايد ان تحقيق عليه الجريمة المخلطة طالما كينت سوء نواياه . ويضيف الدكتور سرور الموضوع واضح تماما . والمتحدثون يخرجون عن المضمون هؤلاء ناس ارامييون ملاذ ثريدون ان نلعل بهم علوزين نلعلهم . وقال مصطفى الكنتكي في هذه المادة لايد ان يكون سبق الإصرار مؤكدا حتى تكون العقوبة المخلطة مقبولة . وقال البدرى فرغل اعترض على المادة كما اقترنها اللجنة وانا مع المادة كما جاءت من الحكومة لان الفقرة الثانية اضعفت اضعافا غير عملية حيث تخلطت فيها العقوبة الى الاعدام والأشغال المؤبدة . ويجيب سرور هذه عقوبات للقتل العمد بسبب اراميها فلماذا تنتظر تجاه هذه الأصل ويستطرد النائب انني اقول ينص على لادة كما جاءت من الحكومة للجنة بذلك ملك أكثر من الملك ولماذا لم تأخذ الحكومة في الأصل بما اتجهت اليه اللجنة رغم علمها بحجم الجريمة . وقال رفعت بشير القضية ليست قضية امنية انما القضية سياسية فلاسما لاتتمتع مع الاجور والشباب لايمك شقة للزواج . ويقطعه الدكتور سرور انت بذلك تخرج من الموضوع نريد التحدث في المادة اما الحديث في هذه الجوانب فممكن ان نلوم به من شكل استجواب . وقال القري محمد جويل اللجنة ليست ملكا أكثر من ملك واما نحن حرصنا على تشديد العقوبة من باب التنسيق التشريعي طالما الجريمة قانون يفرض ارامي . وعقوبة الجريمة نظرن يفرض ارامي . وعقوبة الاعدام عامة واردة بالمادة ٢٢٤ اذن اللجنة في ذلك لم تجس مجيد .

ووافق المجلس على المادة كما هي .

### الغرض ارامي والعقوبة

وعند مناقشة المادة الرابعة ، ٨٨ ، تسامع عبد النعم المليمي كيف يتم تشديد العقوبة بدون غرض ارامي . رد الدكتور فاروق سبيك النص وزير العدل : ان هناك جرائم عديدة لثم تنفيذها لغرض ارامي . من يفعل شملت بعنف والتهديد تنفيذها لغرض ارامي . من حزب او لثف او انتهاك حرية الدستور لغرض ارامي . لوحيق نلعل ان هناك سوء في العقوبة ولعلما لبعض المواطنين في بعض السلوكيات مع عدم العلم . الدكتور سرور لا جريمة بدون قصد جنائي ، والفرض تعديل العقوبة الى ستة بلا من ٥ سنوات او إلغاء المادة .

### العقوبة والجرم

لكن محمد البدرشيني قال تغليظ العقوبة بصورة مبالغ فيها يؤدي الى نتيجة عكسية فالأصل ان تكون العقوبة متناسبة مع الجرم نفسه ونحن في حاجة ملحة ان نحدد الفعل ارامي من عدمه والعقوبة بالحس مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة ٢٠٠ جنيه اصل المادة قبل تعديلها هي الأكثر ملاءمة . ويهيب وزير العدل نحن اخذنا جوازات السفر الموزرة ملا عقوبتها في القانون حبس لا يتجاوز ستة اشهر او غرامة ٢٠٠ جنيه هذا في الجريمة العقوبة ولكن هل تزوير الجوازات لغرض ارامي اجرامي بكل هذا . الشخص المقلعة هنا نلعل كما هي في الجرائم العادية اما الجرائم الارهابية فلابد ان تكون العقوبة مختلفة والاصل اننا لايجب ان نخلط بين الجرم العادي والارهابي . وبالنسبة لجرائم اطلاق المياني ايضا العقوبة بغاية الحبس اما الارهابيون يخلط ونلعل الأسس ل أحداث المعاملات المعبرة بدواعي الجريمة هل تتم في إطار الارهاب .





المصدر : **الأمس**

التاريخ : ١٢ بربر ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإلى المادة الرابعة جرت مناقشة واسعة حول الاقتراح كمال الشاذل تعديلاً يقضي بأن تكون مدة التحفظ ٢٤ ساعة ولا تزيد على أسبوع وللنيابة العامة أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ أيام واعتبرت الدكتور فوزية عيـدالستار رئيسة اللجنة التشريعية حيث اشترطت أن يتم تسليم المتهم إلى النيابة العامة بمجرد القبض عليه لأنه إذا لم يتم ذلك ، فإن النص سيكون متعارضاً مع الدستور ..

ووقف كمال الشاذل معترضاً على مخالفة رئيسة اللجنة قائلاً أرجو الموافقة على القتراسي من أجل الصالح العام وإواجهة الإرهاب بكل قوة حتى يوقف الدكتور احمد الحطفي ليرد على الدكتور فوزية عيدالستار قائلاً أن الاقتراح الذي تقدم به كمال الشاذل ليس فيه أي تعارض مع نص الدستور ، وحددت ضحية دليل العامة ، وأبدى كثير من الأعضاء رغبةًهم وتأييدهم للاقتراح الذي تقدمت به فوزية عيدالستار لأنه لا يمثل أن يترك القيد على أي الضحية لمدة أسبوع دون لشطار النيابة ووقف الدكتور عاطف مدني رئيس الوزراء حيث تحدث في أعمال شديدة وقال أننا بصدد خطر داهم وأمام أفراد مهمتهم قلب نظام الحكم وتخريب الاقتصاد وإلغاء الدستور ، وأن الحكومة تقدمت بالمشروع بأقل ما يمكن لمواجهة هذا الوضع الخطير ، وأن الضرورات تبیح المحظورات .

وأرجو أن نضع أمانتنا الوضع الخطير الذي نواجهه من قوى الإرهاب والتطرف وأن الذين يقولون أن هناك مخالفة للدستور فإن هذه المخالفة لا تتعلق في حالة مواجهة أمر ضروري لأننا نواجه جريمة غير عادية ووضعا غير عادي وأن الاقتراح الأخ كمال الشاذل هو الحد الأدنى لما يجب أن يكون لمواجهة الإرهاب .. ويعني « واجعاة علوننا تسبب نفسها كده لقلابة مانلاقيتا ضحية قهولاه »

أن هذا أقل أسلوب يمكن أن نواجه به الإرهاب . هناك بلاد ، يتدهيم وراء الشمس بدون محاكمة ..

أما نحن نسير بطريقة معتدلة بكل شيء هذه مقاومة الإرهاب بالمشي الذي حدده تعريف الإرهاب ، ولولم يكن الأمر خطيراً لما جلسنا ساكتين ولما قمنا هذا المشروع .

وقرر الدكتور ضرور تأجيل البيت في هذه الفقرة إلى الجلسة المسائية











المصدر : **الرفد**

١٧ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الأحداث والانتخابات المهنية تطالب بإلغاء التعديلات

## الشروع في تنفيذ خطة الدستور بعدد الحريات وحقوق الإنسان

كتب - حمدي شليق وفنوح الشاذلي :

المؤتمر الصحفي اعطاني الذي عقد بنقلية  
الحسين امس ، ان التعديلات الجديدة  
بكلية الخطورة على الحريات العامة  
وحقوق الإنسان وتهدد بتحويل مصر الى  
دولة بوليسية . ووصفوا التعديلات  
المقترحة بأنها تؤدي الى زيادة العنف  
والمواجهات الدامية بالقانون المصري بدلاً  
من علاج لهدف البعوض . وجدد المؤتمر  
الدعوة الى اطلاق المزيد من الحريات ،  
والتنفيذ مبدأ الحوار بين جميع القوى  
السياسية لإحياء الأحداث ، والقضاء  
على ثقافة العنف في الشارع السياسي .  
تضمنت التعديلات الجديدة تصويها  
مطلحة ويسيل تطبيقها على الإبراء  
والمرشحة السياسية . كما تضمن  
الخصوص على الأقوال أو النوايا المجردة  
والكثلية في الصحف ، وأكد خبراء  
الفتن الذين تحدثوا في المؤتمر ان  
التعديلات الجديدة غير دستورية .  
وتضمن توسيعاً خطيراً لسلطات القسرة  
والنيابة على حساب القضاء . شارك في  
المؤتمر ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل  
والدكتور عبدالحليم منصور ، واهم نيل  
الهلال ، والدكتور بدر الدين غزى رئيس  
نادى هيئة تدريس جامعة القاهرة ،  
والدكتور عصام العريان والدكتور صلاح  
عبدالكريم والدكتور عطف السعوى ،  
وسامح عاشور ممثلو نقابات الأطباء  
والمهندسين والتجارين والمحامين ، كما  
حضر المؤتمر احمد سيف الاسلام البنا  
مستل عن جماعة الإخوان المسلمين . وعدد  
كثير من المحامين والقضاة الأحزاب  
السياسية وممثلو الصحف ووكالات  
الأنباء العالمية .

طالب ممثلو الأحزاب السياسية  
والنقابات المهنية بإلغاء مشروع تعديلات  
قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية  
للقائمة الإلهة ، أكد المتحدثون في





## التهديدات والأزمات والتهديدات التي تواجهها مصر في ضوء التعديلات الجديدة



عبدالحليم مخلوف - جبر الدين غازي

أكد سامح عاشور رئيس لجنة الحريات بتقافة الحامين ، رفض القوى الشعبية والأحزاب والتفكير ، استعمل العنف والرهائن في الخصام السياسي والفكر ، وأوضح أن التعديلات الجديدة التي جاءت مكملة للحريات العامة سيكون لها نتائج خطيرة بتعثر على الحكومة لداريتها . وأشار سامح عاشور إلى خطورة منح مأمور الضبط القضائي احتجاز المتهم لمدة ٧٢ ساعة بدون إذن قضائي أو من النيابة العامة ، بالإضافة إلى إمكانية حوز المتهم ٧ أيام أخرى بأمر النيابة . وانتقد عاشور منح النيابة العامة سلطة لاختصاص التحقيق ، ومحكمة الجناح لمساعدة في حبس المتهم ٦ أشهر ومطالب القوى الوطنية والشعبية والرسمية بالتضييق من أجل اسقاط القانون الجديد .

للجامع . ومطلب الدكتور عصام العريان عضو مجلس نقابة الأطباء ، باستمرار العمل الجاد ، وعدم التهاون والتراجع وتنادي الأحزاب والتفكير تكوين جبهة موحدة لعملية المجتمع من تهديدات ومخاطر القانون الجديد .

رفض مخلو الأحزاب والتفكير وهيئات التدريس ورجال القانون التعديلات الجديدة للقانون مكافحة الإرهاب ، وأكدوا استنكارهم الشديد لإسرة صدور القانون بإقرار من أعيان الشريعة . أكد مخلو الأحزاب والتفكير في المؤتمر الصحفي العالي الذي عقد بطنطا بحضور المحامين وحضره ممثلو الصحافة المصرية والسورية وممثلي الإنهاء العالي ، أن التعديلات الجديدة ستزيد من العنف ، والشروع إلى فشل الحكومة في مواجهة الإرهاب رغم وجود قانون الطوارئ . أعلن الدكتور عبدالحليم مخلو ، أنه سيطعن بعدم دستورية التعديلات الجديدة التي جاءت مخالفة للسياسة القضائية وأصول الجريم . وأكد أن التعديلات الجديدة جاءت لتقضي إرهاب الدولة وليس لمواجهة الإرهاب . كما حذر من هروب رؤوس الأموال المصرية والأجنبية خشية تزايد احتمالات العنف وانتشار أحمد سيف الإسلام أليفا ممثل الإخوان المسلمين ، أن فشل الحكومة في القضاء على الإرهاب في ظل قانون الطوارئ ، وحذر من رد الفعل العكسي لصعود القانون الذي سيؤدي إلى مزيد من الإرهاب والتطرف . وأكد المهندس إبراهيم شعري رئيس حزب الحرية ، أن القانون الجديد سيمنح الفرصة للحكومة لتقويض الانتخابات ويحول دون قيام برلمان حر يمثل الشعب ، وأوضح أن التعديلات الجديدة جاءت لتخويف القواعد والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر ، وكان آخرها اتفاقية حماية الطفل والأحداث وحذر الدكتور بدر الدين غازي رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، من خطورة النص الذي يعطى التواجد بإمكانية التردد على أماكن محددة وأرض قنود جديدة على حرية المواطن وحركته . وتجنب من محكمة القانون الجديد لتقية والتفكير وتوسيع لوسائل الإرهاب التي لم يتم تحديثها وانتشار صحفي يكرى ممثل حزب مصر الفتاة إلى الفلاس النظام وتحديده للشعب وخوفه معركة الانتفاضة الأخيرة التي تهدد وجوده وأكد الحزب التنصري في برقية عاجلة للمؤتمر الصحفي رفضه التزم للتعديلات الجديدة والتحذير من خطورة تطبيقها . وحذر الدكتور صلاح عبدالكريم وكيل نقابة المحامين من خطورة التعديلات الجديدة على الحالة النفسية والاجتماعية وعط الدكتور عاطف السمرى عضو مجلس نقابة التجار ، بالتكاتف الشعبي والجامعي للوقوف أمام تطبيق التعديلات الجديدة ، وشرح خطورتها





المصدر: **الرفعة**

١٢ ديسمبر ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

# شبح عدم الدستورية يطارد تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب

## الحكومة توافق على احتجاز المتهم ٢٤ ساعة فقط بدلا من ٧ أيام

الدولة تقرب وجهات التقاضي، وانتقد الدكتور حمدي السيد محكمة الأحداث أمام محاكم أمن الدولة العليا، وطلب بأن تجري محاكمتهم أمام المحاكم الواقعة بدوئهم، مشيراً إلى أنه من الصعب انتقال الحدث من أسبوط وأسوان والبحر الأحمر للقاهرة. أيد عبدالأحد جمال الدين وجهة نظر الحكومة في أن يحكم جميع الإرهابيين أمام محكمة استئناف القاهرة، وأوضح أن ذلك الأمر يعد ترفيقاً كبيراً لسرعة الفصل في القضايا. استنكرت المحكمة لوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية بمجلس تقديم الأحداث إلى محاكم أمن الدولة، وأكدت أن أصرار الحكومة بدمر نفسية الأحداث وإشادت إلى أن أحكام القانون تسري على الأحداث بدءاً من سن ٧ سنوات وأكثرت أنها أيدت رفضها لهذا النص أثناء مناقشة القانون داخل اللجنة إلا أن وزير العدل ومعه الأغلبية أصروا على موقعهم بتقديم الأحداث لحاكم الجنايات أكثر استئثاراً لفرق سيف النصر وزير العدل الثرة الموضوع داخل اللجنة التشريعية الأمر الذي أثار دهشة النواب والمستحقين الذين حضروا اجتماع اللجنة والعصبيون موفد الوزير أثناء اللقاء العصبي في اللجنة، وأشار وزير العدل إلى استحصال الأحداث في المحاكمات الأخيرة وإن هناك عدداً صغيراً من سنوات اشتركوا في أحداث العنف الأخيرة، وقال أن تجرير المخدرات يستعملون الأحداث في جلب المخدرات وأن هؤلاء الأحداث يحصلون

وأصل مجلس الشعب في جلسته صباح أمس مناقشة التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية لمكافحة الإرهاب - رفض نواب الأغلبية الاقتراحات التي تقدم بها نواب المعارضة والمثقفون بشأن تعديل إلغاء بعض النصوص الواردة بمشروع القانون، والتي لا تتصل بالعمليات الإرهابية بصورة مباشرة، وكان النواب قد اعترضوا على تقييد العقوبات الموجودة بالقانون الحال الخاصية وعمليات التوقيف على المشتبهين الدنيئة، أو الاعتداء على المصلح والبيئات الحكومية. وصف النواب لجنة القانون الدستورية والتشريعية بالمجلس بأنها متعينة أكثر من ذلك عندما أقرت اللجنة عقوبة الإعدام بدلاً من الأشغال الشاقة المؤبدة للوزارة بمشروع الحكومة لتجريم هذه الأعمال. ووافق المجلس على المادة الثالثة من القانون بعد إعادة صياغتها بأن تصبح العقوبة هي السجن لا تزيد مدته على ٥ سنوات بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ من قانون العقوبات، إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي. انتقد اللواء أحمد رشدي عدم تجريم التشكيل والمفرقات المستخدمة في العمليات الإرهابية، وأشار إلى إجهال القانون للإرهاب الإرادي الذي لا تنقله الجماعات والعمليات، وطلب بتجريم التخصيص لعملية الإرهاب، ورفض عقوبات على سلب الممتلكات الخاصة التي يأثر إرهابياً، ورفض مشروع القانون بأن يتضمن تشهير، وأشار إلى أنه في الوقت الذي يعاقب صاحب المؤكدة، يبخس سنوات سجناً لا يوزن له أحد الإرهابيين إلا غير من قريب أو بعيد لصاحب الممتلكات الخاصة الذي يقوم بنفس العمل. وواصل المثقفون انتقادهم لمشروع







## المصدر : الوقف

١٦ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإجراءات الواردة بالقانون ليست فيها وضعها نظرية الضرورة الإجرائية وطبق المجلس بالولاية على مشروع القانون. كما ورد من الحكومة. أعلنت الحكومة فوزية عبدالمستتر رفضها لنص المادة وأعربت عن استيائها الشديد للحظة على المواطن ٧ أيام بالسماح الشرطة وقتلت: من حطفت بجيران على الديمقراطية استثمرت أن هذه الإجراءات لا تحلّي التوازن بين حماية المجتمع وحماية الفرد. ووسط مقاطعة متكررة من كمال الشاذل رئيس اللجنة البرلمانية للحزب الوطني. طُلقت الحكومة فوزية عبدالمستتر بالآزفة مدة الحظف بالسماح الشرطة على ٢٤ ساعة فقط على أن يحلّ المتهم إلى النيابة للتحقيق. عقب مرور ثلاثة أشهر أن تعرف على النص مخلف للمسلو أم ٢٢ مشيرا إلى أن المجلس أن يوافق على شيء مخالف للمسلو. أوضح كمال الشاذل أنه لا يوجد خروج على المسلو وإنما خروج عن القواعد العامة.

المتهم. وعلى عكس ما سبق أن صرح به. أحمد المظني عضو المجلس ورئيس السابق للحكمة الدستورية العليا بأن هذه قضية عدم دستورية تطرق. هذه الجزئية من القانون تراجع المظني عن رأيه ليعلن أمام المجلس أنه لا توجد قضية عدم دستورية وأصدر كمال الشاذل تعليماته إلى نواب الأغلبية لتأييد الاقتراح. وعلى رئيس الوزراء على الاقتراح النواب بإلغاء مدة السجعة أيام وعلى الخواص الأزهري هي قلب نظم الحكم وتطبيق الدستور. وطرح المصباح والمعاد الأزهري لحزب الصياغة بطريقه مريحة وأن الموقوف هو أقل ما يمكن وأن الضغوطات تمنح المحظوظات ولو كان فيها خروج عن القواعد العامة. وأضرب قائلا: أنا استعنت لغلام الحكومة فوزية ولكنها لم تقل أنه مخالفة للمسلو وعلى بلجامة لازم نضع أماننا خطورة الوضع الذي يواجهه هذا التشريع. هؤلاء هم قبل هؤلاء متدينين ويقومون السلطة وهذا أقل أسوأ وكان من الممكن أن ننتج قانون الأزهري بالقانون البرائير. وبعد فترة الانتقال من شهر ونصف إلى خمس وعشر سنوات. وأقل هذا أقل ما يمكن وإن هناك بلادا تذهب بهم وراء الشمس من غير محسنة ولا شيلة وتراجع الحكومة والوقت على احتجاج المتهم ٢٤ ساعة بدلا من سبعة أيام ووافق المجلس على الاقتراح. وعقب انتهاء المجلس فلر اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية في وجه النواب طبعك أنهم أولي نفس فتنصروا بالقتال.

أمام محكم الجلسات طبقا للقانون الأحداث. وأعرب عن تخوفه من تجنيد الإزميين للأحداث إذا ما تساهل القانون معهم. وألقى المجلس في النهاية على التعديل الذي أقرتهه رئيسة لجنة الشؤون الدستورية بالآزفة لتسري أحكام القانون إلا على الأحداث الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ عاما فقط.

انتقد كمال خالد المادة السابعة مكررة التي تعطي النيابة العامة سلطة مراقبة المشورة وهي السلطة الخاصة بالحكمة وليست بالنيابة. أكد كمال خالد أن القانون المطروح لا يتطرق للأزهر وإنما له هدف آخر في القضاء الحكومة. لا يعتد للأزهر بمصلحة. رد وزير العدل بأن النيابة في ظل القانون القديم لها اختصاصات قضائية التحقيق في مجرمات أمن الدولة. وأوضح الدكتور فاسي سرور رئيس المجلس أنه وفقا للقانون محكم أمن الدولة يكون للنيابة اختصاصات قضائية التحقيق. وإن المشرع يفيد سلطة مراقبة المشورة وإن هناك الاقتراحات بالقانون ووافق نواب الحزب الوطني على الاقتراح ويعتبر رئيس المجلس أن نتيجة التصويت القوية ويقرر النواب مؤيديهم أنهم أغلبية. ويرفض سرور إعادة التصويت!!

الترح كمال الشاذل ممثل اللجنة البرلمانية للحزب الوطني باستثناء أعضاء مجلس الشيوخ والشورى من مقبولة النيابة العامة التحقيق معهم بدون إذن من المجلس. وتخفيض مدة الإجراءات التحفظية على المتهمين بالسماح للشرطة من ٧٢ ساعة إلى ٢٤ ساعة فقط وهم زيادة المادة التي تضمنها النيابة بالقبض على المتهم في سبعة أيام. أكد ضياء الدين داود ومحمد السندوسوني أن الحظف الشرطية على المتهم لمدة ٧ أيام ليس يخالف المادة ٤١ من المسلو الذي ينص بعرض المواطن فوراً على النيابة وإيفاد المصور لتوقيف زحلون إن المادة السابعة مكررة فير الدستورية مشيرا إلى أنه لا يجوز إصدار مرسوم للسلطة القضائية سلطة ٧٢ ساعة للحظف على المتهمين ولتضيق عليهم. وأكد أن هذا النص يخلق تعصبا بين الشرطة والمواطنين. وقال: يكفي ما جاء في قانون الطوارئ. وإن التناقضات التي تطبق بها واقتراحها كمال الشاذل غير دستورية أيضا. رد وزير العدل قائلا: دائما ينكر المحدثين من الدستورية وهي ظاهرة طبيعية ولائحة أنها تعطي أننا حرصون على صدور القوانين مطابقة لأحكام المسلو. ولكن هل هذا على ما يقال من وجود أئمة بعدم الدستورية لنص ما أن تتركه بدون تحديد. وأشار وزير العدل إلى أن النص يتعلم عن القبض. وقال: هناك فرق بين القبض والتحفظ والمحبس. وإن









المصدر: **الرفقة**

التاريخ: ٢٠٢٠ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تعديل مادتين في تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب وزير الداخلية يصرخ في نواب مجلس الشعب «حرام عليكم».. انتم اول ناس حتنضربوا بالقنابل

تسبباً الإرهاب كما كلف النواب العيوب الدستورية في التعديلات، ومخالفتها للمواد ٦٨، ٦٩، ٧٠ من الدستور. ونهذر المبادئ الدستورية بالمساواة وتكافؤ الفرص أمام القانون. وغن المجلس له والحق اسم على تعديل مرتين في التعديلات. نذر تقديم الأحداث الذين يلجأون عنهم ١٥ سنة للمحاكمة أمام محكمة الإرهاب.

كما تراجعت الحكومة عن إعادة التي تجيز حجز المتهم ٧ أيام ووافق النواب على إعادة بعد تعديلها تنص المادة على احتجاز المتهم لمدة ٢٤ ساعة ويحال بعدها للمتابعة. ثل محمد عبدالحليم وزير الداخلية في نهاية الجلسة في وجه النواب قائلا: «حرام عليكم... حرام عليكم انتم اول ناس حتنضربوا بالقنابل».

شهد امس مجلس الشعب جلسة سابعة لاداء مناقشة تعديلات القوانين لمكافحة الإرهاب. اكد الأعضاء أن التعديلات مهددة بقطعت بعدم الدستورية كما وجه النواب انتقادات حادة للجنة التشريعية والدستورية ووصفوها بأنها حاكية أكثر من الله. اكد النواب ان اللجنة اقرت عقوبة الاعدام على مرتكبي جرائم الإرهاب. ورغم ورودها في مشروع الحكومة بالاشغال الشاقة. وصف أحمد رشدي وزير الداخلية الإسبق التعديلات بأنها تنقض نفسها وانكاد الأعضاء تخصيص محكمة ا. م. محكمة استئناف القاهرة انظر





## مجلس الشعب المصري يتابع مداولاته حول قانون الارهاب

# ٢٠ شخصية مصرية كانت مدرجة على جدول الاغتيالات لتنظيم الجهاد

من استخدام مافور الضبط القضائي (ضباط الشرطة) سلطات احتجاز المواطنين لمدة سبعة أيام، موضحاً أن الفرق بين ضابط الشرطة ووكيل النيابة أنه يمكن التظلم من قرار الأخير.

ومن جهته طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الحاكم كمال الشاذلي المجلس بالموافقة على مشروع القانون، مؤكداً أن الإرهاب مرجع ضد الديمقراطية والحرية بصفة عامة.

واقترح الشاذلي تعديل المشروع بما يسمح بعدم إقامة الدعوى الجنائية ضد من أعلن توبته خلال شهر من تبليغ هذا القانون وأبلغ الجهات الأمنية المسؤولة بذلك. وأعلن الحامي عضو الهيئة العليا لحزب الوفد عبد الطليم أبو مندور، أنه سيقدم إلى المحكمة الدستورية العليا طعناً بعدم دستورية قانون الإرهاب الجديد فور إقراره، لأنه يخالف الدستور في عدة نقاط.

السياسي في مصر فإن هذه الموائد فردية ومالية، وقد كثفت قوات الأمن المصرية حراستها على الأماكن السياحية حتى لا تتعرض لأي هجوم من جانب الأصوليين.

على صعيد آخر بدأ مجلس الشعب المصري، أمس مناقشات واسعة حول مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية وبعض القوانين الأخرى لمواجهة الإرهاب والتطرف.

وأعلن رئيس حزب التجمع وزعيم المعارضة خالد محيي الدين رفض حزبه لمشروع القانون بتلك الصورة التي طرح بها، مشيراً إلى أن حزب التجمع يريد للإرهاب أن يقتضي عليه وأن تستعيد الدولة سيطرتها وتقف لإنهاء الأمر حماية للجميع.

وذكر محيي الدين، أن مشروع القانون وضع تعريفًا فضفاضا للإرهاب يمكن أن يحد من حرية العمل السياسي، وأعرب عن تخوفه

الفاخرة - بصوت الكويت: كشفت مصادر أمنية مصرية أن الأوراق والمستندات التي عثر عليها في شقة جمال هريدي بالطريقة تضم أسماء ٢٠ شخصية تقع منازلهم في مناطق المعادي ومصر الجديدة وبعض المناطق المتفرقة في القاهرة بهدف اغتيالها، والاتصال بعدد من وكالات الأنباء الأجنبية لإبلاغها بتنفيذ مخططاتهم الإرهابية بعد الطور على ورقة مدون فيها عناوين وأرقام تليفونات وكالات الأنباء الأجنبية، التي كانوا يملكونها بأخبار عملياتهم الإرهابية ضد الدولة والشعب في مصر.

ومن ناحية أخرى أكد مدير شرطة السياحة اللواء محمد لعلب لـ «صوت الكويت» أن الحادث الذي تعرضت له مجموعة من السياحين بمدينة الأقصر أول من أمس لم يؤثر على حركة السياحة، ويعتبر حادثاً عادياً يقع مثله يومياً في مواسم الذيل الكبرى، وتشجعة الرواج







١٨ يونيو ١٩٦٦

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ابها السادة اعضاء مجلس الارجون .  
الفار الذي لا يشغل ولا يساعد على  
الاستقلال .. استنكروا ما شاء لكم  
والاستقلال .. تمسكوا .. وتمسكوا  
وتعذبوا وتذبذبا بالصفحة والرجعية  
والصفحة .. ما يفرش اذثروا انفسكم

ياسادة في عهد بارك جمهورية مصر  
العربية .. ابو كنه يوفان ديمقراطي  
ودستور الحزب الوطني يظل لأعضائه  
حريه الفصح . وما يجر العجب  
والسفرية ياسادة ان السادة الذين  
يولونون حل الدستور ومخالفته .. لا  
يعلمون ان هناك من مجلس وسطهم قد  
اعدم الدستور . له احرق الدستور

وهلعل الدستور حتى مجلس وسطهم  
الم تعلموا ياسادة ما حدث في انتخابات  
مجلس الشورى في القابلية . رئيس  
الجنة اطن النتيجة .. اعاده بين  
مرشحين . كان هذا في الثامنة والنصف  
مباحا ومضى القضي الى عمله في  
الحكمة . وفي القليلة استهني مدير الأمن  
للمرشحين وقال لهم بالحرف الواحد

غلطنا كثيرا .. وصححتنا وضمتنا . والبقنا  
كلنا ان الحزب الوطني فاز عندنا ..  
عليكمو زيننا ونشفي كلنا في الديمقراطية  
سوا .. لسادة اعضاء مجلس الشورى  
عشما ينتفضون واقويا ينتفكون على  
مخالفه . فانهم يدعرونني بليل الذي  
يقول . جواهرهم مخلفة تصورية ونظمهم  
مخلفة مصورية .. وقلولوا ربيعة  
المخلفة جلية منبه .

نواد نواز



● ولك اعضاء مجلس الشورى يهاجمون  
لقانون مخالفه الارهاب لانه يعتبر مخالفا  
للدستور . ايه الحقبة دي .. ايه  
الاستقلية .. ايه الوعي السياسي الى حد  
على اعضاء مجلس الشورى .. ونول ٢٩  
منهم من الحزب الوطني الديمقراطي ..

وطبعا عضو مجلس الشورى يلك في  
لبات والادام ككليت المصور يذافع عن  
الدستور .. يتند يقاتون مخالفه الارهاب  
لانه يتعارض مع الدستور .. يخالف  
الدستور .. وانا اعتقد ان هذه الهبة

التاريخية ربما يكون مدخلا ان التعليمات  
لاعضاء الحزب الوطني في المجلس  
حصل فيها خطية .. فوصلت تعليمات  
التأييد الى مجلس الشعب وتعليمات

الرفس الى مجلس الشورى .. او ربما  
ياسادة قد يكون الحزب الحاكم قد رأى ان  
يترك لمجلس الشورى او بمعنى اصح  
مجلس الارجون الذي لا يشغل

ولا يساعد على الاستقلال .. القول قد رأى  
لهذا المجلس ان يقول ما يجلو له ..  
استنكروا على كيفكم . فلنتم ان تلموا او  
تؤخروا الى خلا مجلس الشعب  
ما عملتي حاجة هاتعملوا اتوا

هللوا كما تلمعون ان ياخذ احد  
بكلاركهم وحل رأى المثل زكرياى يا حلى  
يا لى من غمرامة .. واستنكروى  
يا حبيبى ما شاء لك الاستقلال . لكن لو  
كان الواحد منهم في مجلس الشعب كان  
عرف مقامه . كان سيقل صلمتا .. ينظر

بضاعة وتوسل وانتصار للسيد العجب  
رئيس الهيئة البرلمانية ينتظر المنطق  
السامى . كان سيقل كل عضو ينتظر  
لزميله وهو يريد مهس : «هو لسه  
ما استنكروى .. لاه لسه»





المصدر : **الرفد**

١٨ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# استنكار شديد لتمديدات بواجبات الأرقام

يواجه بعض برصاص وانما بهوار والحرية والفكر والتخفيف من غلظة العقوبات . ورغم كل ذلك فإن الإغلبية المؤهلة أصرت على إصداره في ساعات . لتلوس الأرقام الحكومي تحت حجة مكافحة الإرهاب !!  
فهل مصر في حيلة إلى مزيد من القوانين الاستثنائية لتقييد الحريات العامة ، وتطلق يد الشرطة في القمع والاعتقال ومصفرة الرأي ؟  
وهل المكافحة التشريعية هي نهاية المطاف للقوة الخطر ظلمة تعرضت لها مصر في الأيام الأخيرة .. أم هناك وسائل أخرى يمكن بها علاج ما عجزت عن الوصول إليه الحكومة ؟  
وانكفت بعلاج الآثار بون الاهتمام بالحدود والأسباب ؟

● كعادتها في « سلق » القوانين ، وتزويرها بسرعة الصاروخ من تحت القبة في جلسة أو جامعتين أو ساعات من الليل ، فلجاننا الحكومة بفتون غشاق وسطام لمكافحة الإرهاب ، حلال في طيفه الكثير من القيود والذرات ، لا تقل خطورتها عن أخطر قانون الطوارئ الاستثنائي ، ليصبح في مصر قانون طوارئ ذات موك زي مكافحة الإرهاب .. ولتلك أعضاء اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى العديد من موانه وأكوار مخالفتها الدستور . وتناقضها مع قانون العقوبات ، ولك خيرا القانون أن مصر ليست في حيلة إلى قانون لمكافحة الإرهاب بل إن احتاجها إلى مناع سليم تتوافر فيه كل الخصائص الديمقراطية وجهاز أمني يلتزم بأن المنف لا

## التمديدات تقييد الحريات .. والمطلوب برنامج شامل للعلاج

لا أحد ينكر أن من حق الحكومة أن تتكلم الإرهاب سواء كان فريدا أو جماعيا فهذا واجبها .. ولا أحد أيضا يمتد أن تنتشر بعض مصيبتات الجنائز والسجن والمفرقات .. ولكن من واجب الحكومة أيضا أن تعامل شمسها ومواطنيها بقوانين العفة والتشريعات التي لا تخالف القربة الضمنية للإرهاب .. وتوالم بين مصطلحيها في اللقاء وبين مطلب الشعب .. فغضب المصري ليس كله أرمعيين ، ففروخه وشيخته وفطركه ذلك أنه ضد الإرهاب .. فعلا أن تقيده وشكت حريته بقتروخ غليظ له يؤدي فعلا لقمع الإرهاب لفترة مؤقتة ولتعه أن يقضى عليه في الأمد الطويل . بل سيخلق له فتوات جديدة تمل في الخطأ !!

تحقيق

سامي صبري





# الرفـص

المصدر : ١٨ يونيو ١٩٩٢ التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد احدثت كل التجارب الديمقراطية ان تحت الحريات العامة ، واطلاق يد الشرطة في القمع والاحتلال والبطش يزيد من حجم الاذلال . كما احدثت ان الحكومة البوليسية ذات الطبيعة الحديدية ان تستمر اوضاعها لو تسلسل

فلسفيا والقيود التي اتي بها قانون مكافحة الاذلال التي اصدرتها الحكومة في سماعت ان قضى على الاذلال ، والباقي على ذلك ان الاذلال انتشر رغم وجود قانون طوارئ ، ورغم القوانين سبعة السبعة التي تكتم الاذلال ويحيط بطبوس الحديد !! وينظره سرية على قانون مكافحة الاذلال الذي اصدرته الحكومة على خروجه في هذه الثورة سجد فيه الكثير من الثارات والقيود .. التي سلاوي وكما اجمع خبراء السياسة والقانون ان مزيد من الاذلال ان لم تقابلها ضمانات قوية للديمقراطية والحريات الكثرية استلزام اي نظام !! فليس ، وحده لا يكفي للحفظ على امن جميع ، ولا لتطبيق المعايير وديمقراطية بل وقوع اي جريمة . ولا اي قانون استثنائي يمكن تطبيقه منكم من السيطرة على شعب ويطلق في شكل وهم ان جميع الحرية والديمقراطية ويرفض راحة الرصاص وعند التبرير ..

ورغم ان الدستور والقانون العرفي هما من الامور القليلة يروج هذه المفارقة التي قامت انشائها من اجلها ، الا انه بسبب الرغبة في الخسة في تشديد الاجراءات الجنائية والعقوبات ومنح رجال الشرطة سلطات واسعة في القبض والاعتقال ، جاء القانون متمسكا ومناقضا مع الدستور والقانون ..

### كبت الحريات

اما اخطر تبعات القانون فهو النص الذي يقضي بالعقوبة - سنوات لال من روج باقلا او عقوبة او باي طريقة اخرى للاحرام او لغيره ، التي تدعو اليها جماعة او جمعية هدفها تعذيب المستور . فهذا يعني انه لو طلب احد من الصحفيين او الكتاب او اي رجل يعمل بالفعل الصحفي والسياسي وتعذيب وتفتيح المستور سيكون باب الامم مفتوحا امامه .. منزعجا !! كما ان القانون به تعبيرات مطلقة ، تمنح وتجن . وتمنح الشرطة من جر القانون الى الاطباء ان يصوبوا تحت شعار الاذلال .. فقد احدث على مدة قضى بحكم من يملكه في ابرام فحشا على الانتقام الى جماعة بالاطلاق الشقة . الامر الذي يخالفه ان يجرى ، ايد ويهدد باير لفرق المعوقة على الملم خرج هذه الشهادة !! كما ان التعديلات الجديدة لم يراع فيها التوازن بين السلطة العامة والحريات

الشمسية والاقتصاد البلاد الذي هو جزء اساسي من امن للجم ، ومن ثم سلاوي الى اربك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وخاصة لتعديل النصوص بسرية الصلايات في البنوك الذي يعتبر شراخيا خطيرا في خطوات تحرير الاقتصاد !!

● والآن ماذا يقول خبراء السياسة والقانون ويرجل الا ان حول هذه التعديلات ١٢

### تكملة المذاعة الديمقراطية

● ولقد ابراهيم فرج سكرتير عام حزب الوفد ان تعدد القوانين الاستثنائية سبقت تميزها العام للثقت والسبب نفس الخساسة الديمقراطية والحدود الواسع للتستور والتمتع المطلق . والقوانين يطمعها ليست جادة او غير جادة لتعديل ونحن لا بد ان نؤكد القبول والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد تقع احدث تكون بقعة الخطورة على مصفح الدولة العليا او على وحدة للجمع فيمثل الشرع اواجبه هذه التطورات في اطار مصلحة المجتمع .. والشرع المصري يشعر بنبضه ويطهره بالضروريات التي لحقت مصالحة وتحافظ على كيان . فقد كانت طعوبة المخبرات في اوائل هذا القرن لا تدمر ان تكون مشقة طويها الدرامة ولكن تطورات المجتمع اوصلتها الى جبهة طويها الادام في السنوات الأخيرة ..

وهناك احدث تقع ولا يوجد في القانون نص على جريما - كما حدث عندما عدل قانون العقوبات واصقلت فيه جبهة الاذلال الجنائي - في اقر الخليل المرحوم بطرس باشا غالي .. ولماذا قلنا اوافق على تعديل قانون العقوبات والاصابات كتفاحة جرائم الاذلال التي لم يكن الشعب المصري على عهد بنا من قبل ولكن دون التمس بعقوبات العامة والديمقراطية .. ويرى ابراهيم فرج ان بعض صور الجرائم التي احدثتها التعديلات الجديدة قد وثت من قبل في جريمة ( الاذلال الجنائي ) ومن ثم لم يكن هناك داع لتكرارها ، وخاصة صورة الانتشاء او الانتقام الى الجماعات التي تحمل بالاذلال ، فضلي فيها تطبيق جريمة ( الاذلال الجنائي ) التي لم تعديها من قبل ..

ويضيف قائلا : ان افعال القوية

النصوص التي من شأنها الانتقام من العقاب لتستحق الى الصياغة . الجرائم استثنائية من الوهم الديمقراطية الا انهم دفعوا سوء الحال التفتيش والبسطة القوية ان القوية والمودة الى الطريق الصحيح

ومن طلي التعديلات الجديدة على الحرية والديمقراطية يقول ابراهيم فرج اننا لا نخشى على الحرية في نقل قضاء عدل طلنا ان التكميل في تلك الجرائم المستعمدة استلاح له كل الوسائل للدفاع من نفسه . ان القاضي يريد بوجدها وتفسيره . ولا نخشى على الديمقراطية طلنا يوجد شعب قوي له ثروة غير في مقاومة تفتيش والتمسك . وقد التفت تجاربا للتفتيش ان في مصر من في الصلايات السرية وان كان امرا مكروها لانه وفيها على الحرية الشخصية . الا ان التشريع الجديد جعله من اختصاص القالب العام للقانون في حقائق تعويل الاذلال .. ومن عدم سقوط الجرائم المشقة بالاذلال بالتكملة فهو اجراء اوافق عليه ويعدل ضمن مبادئ الوفد وبمنهجية اياه يخص على ان تعميل المستور وتزوير الاختلافات جريما لا تستلزم بالعقوبة ..

### سوء الصنعة

ولكن محمود اباقا رئيس اللجنة العامة لشعب الواد . يعترض على طبيعة الشغل التشريعي اللغوي وبوجهه السوء والصنعة يقول : ليس من القانون ولا من العمل ان يثبت الخضر وراء العواطف فمجرد ان تلم جريمة على شخص معناه ان تشدد عقوبة او اقرار صفة ، فام القوي التي يمكن ان تكون تعقيرا ما ، ولا ان يكون تشريعا ملطفا .. ولا اهم ونحن ثوبه الاذلال منذ اكثر من عشر سنوات تحت حكم قانون الطوارئ ان يكتمل الشرع لبيان ان هذه حيلة لتعريض جديد كتفاحة الاذلال فيصير في ايام معودة على حيل ولا تراسه هذا القانون . مما يطويه منذ نشأته بموجب سوء السمعة وسوء الصنعة . يرى ان القوانين القديمة وبلا حيلة حتى لقانون طوارئ - عقوبة تشاها اواجبه هذه العواطف الاذلال التي تكثر في ايام الأخيرة . وانما الذي يجب





بمعنى دفع الرئيس سلطات كثيرة جدا ولكن يبقاها سلطات مضافة من الكونجرس ثم تأتي المحكمة الفيدرالية العليا لتوجد التوازن المطلوب في القانونين ..

وهذا ما أسماه في الفصحى وترجيته  
وإبرلين حيث ..

لما في مصر فإن الرئيس هو مصدر السلطات وليس الأمة وإذا قمنا قال الرئيس إن جميع الخيوط في يده فهو قول صدق !!

فهو الوحيد الذي يلوّس سلطته إن  
يشاء ويحجبها إن يشاء .. وهو الذي  
يقسم الثوارين ويفرضه المفردة .. فقد  
أصدر قانون الطوارئ ولكنه أقرض على  
السلطة التنفيذية أن يطبق في كل شيء ما  
على الصحف القديمة والحديثة !!

ولكن الذي قبله قل قولته المشهورة :  
« الديمقراطية أنياب » فقلبي الأحزاب  
دون قرار قضائي ، والقي الصحف من  
شأنه . محالته مدار قضائي !!!

ومن ثم التعديلات الجديدة ستصدر  
وسيقدم الأمر إلى يد توجيهات الرئيس ١٢

### اختلاف علم مصر

ويقول فقري الجزائر شيخ المستقلين بمجلس الشعب .. إن هذا القانون الجديد أن يظلم الأرقاب ، وكل الأحكام المروسة فيه توجد في القانون العلم الحال .. فما هي الفلسفة أو الهدف من وراء هذا المشروع ..

إن هذه التعديلات هدفها معروف وهو إلغائي  
يلي الحوار بالفضيلة والمفتاح ومواجهة  
أصعب الرأي والفكر .. فعندما يطلب أحد  
بتطبيق لحكم الشريعة الإسلامية أو أن  
الإسلام دين وبطلة كما تفعل إسرائيل حيث  
تطبق اليهودية ديناً وبطلة - أسوأ بقس  
عليه وسحق ومذهب .. بل أن المسألة تزيد

ويؤيده في ذلك اللواء عبد الغنم حسين عضو الهيئة العليا للवाद، ويؤكد أن ظاهرة الإرهاب ليست مشكلة طائفية وانما هي مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية بدرجة الأول. ويرى أن المواجهة التشريعية لها خلال السهرة الصبغونية التي مرت بها في مجلسي الشورى والشعب لا بد من أن تكون، لأن تشديد العقوبات والتفنين الاجراءات التشريعية وأطلاق يد الشرطة بهذه الصورة

مستور بنا في حافلة ملوثة من العنف الطائفي والاسلحة.. ويضيف قائلا: ان قنصل المطاوعة الذي فرض منذ ثوبى الرئيس حسنى مبارك وحتى الان لم يقض على الاختلالات السياسية والارهاب، بل ازادت

الظاهرة قوة وعنا وضراوة .. والسبب هو سوء الأحوال الاقتصادية والبطالة والفراغ السياسي الذي يعاني منه الشعب ، مما دفعه إلى التمسك برداء النمنم للانتقام من كل الأوضاع السيئة التي تعيشها البلاد من فقر وانحراف ..

**التوازيات**

● ويؤكد الدكتور ميلا حنا - النجدي - السياسي - أن الإرهاب والعمل التطرف - هو نتيجة منطقية لاحتلال سياسات الحكومة، وعندما يغير الخطر الداهم - على المدنيين - من شائع عن نفسها إلى - استعمالها -، قد تم منع يقتضي ذلك - الميوليات التمسكية للعلماء في مناطق الخطر والحرب وحيدة من الزنى، ولكن - سيجري الجميع العمل على إزائها وأتاحت به - ذلك -، إن لم نعد الحياة السياسية لم - ومن - التوازنات الاجتماعية المطلوبة -، واولى السمعية أضبطه الرئيس -، والصفات - كافة البنية والتوجهات - الطبيعية والسياسية والآراء -، فظهر الإرهاب الديني -، وكان - يحقونه أن تفرق دعوات جبرية -، فالقانون ٢٣ عام ١٩٦٦ بدأ لتأسيس - سمعية والتجديدات العلمية -، الحكومة بدلاً من التشدد -، وأحد -

ويستمر الدكتور مبارك قائلا :  
التحديلات الجديدة في قانون الإرادة  
سجلت الاستقلال بالحياة العامة محفوظ  
بمخاطر الاعتقال المؤقت بسبب الإرادة  
ومقاومة السلطات ، وستكون مصر  
دولة متحضرة بالشرطة وبباحت  
القوة ، ومن لم سيال للعمل للشر  
ويزداد العمل السري الذي تفرسه بعض  
الجماعات المتطرفة الآن ولا تكف  
مستمر قائلا تحت الزم

وإذا كان الدستور الأمريكي يقوم  
 سلطة من القيود والسلطات ولكن يقبل  
 سلطة أخرى من الانتراجات والحركات  
 من خلال موازنات بين السلطات ، وهو  
 يعرف باسم *Chies and Blancas* ،

ننتهيه اليه منا هو : هل جهاز الأمن الحالي  
يعمل على مواجهة هذا النوع الجديد من  
التهديد ؟ وفي ... ..  
المنظر في الواقع التي تحكم عمل أجهزة  
الامن ، وللعمليات المقررة في العمليات  
العمل في أجهزة الشرطة ، والنهوض بمرجل  
الشرطة معيا ومعنويا وإيسر بالشديد  
القيمت والاطلاق يده في امور لا تزيد من حجم  
التهديد ... ..  
مما يجب إعادة النظر في عمليات  
تدريب أجهزة الأمن ، لعمليات مواجهة  
التهديد في قوات الأمن وعمليات مستمرة  
الشرطة جديدة تقضي اسلوايا جديدة في  
المواجهة ، ويمكن من الإستراتيجيات بما تم في  
الدول الأوروبية في فرنسا وانجلترا  
استطاع ... ..

وبخلاف محمود أبانة قلنا : عندما يكون مفروضا على الشرطة ان تواجه العنف بالحدس ، فعندها ايضا الحرس على الحوصص على ان يكون العنف في إطار الشرعية وللضرورة القصوى ، لان الدولة يجب ان تظل حكما ولا يجوز لها ان تصبح طرفا والا ففقدت الشرطة تاثير الرأي العام ودعمه

وعندما يجد الحاكم نفسه في ظروف  
تعرض عليه أن يعصف بالحرريات العامة لكي  
يحفظ الأمن العام، فإنه يطعن البلاد والعهد  
في مازق لا خروج منه، فالأمن ليس له أي  
معنى بدون الحرية، وفضيلة الحاكم هي  
الواقعة بين أن يعيش المواطنون أجراً  
ويعيش القيد أمناً ..

ولكن عندما تقع جريمة بأحد الأشخاص  
للأشخاص نظري الجرائم وتقسيمها فبعض  
الأشخاص الإختصاصية وأفراد شخصيات  
الاعتقالي فيها هو للمعيار الذي يؤدي إلى  
فقدان الجرائم والأشخاص معاً .. وعلى أن نظائر  
حالياً لذلك من هذه الحققة ..  
كما ينبغي أن نتطرق لتكملة على بعض  
الجرائم الخاصة بصيغها الجرائم في الجاني  
الذي يقتضي من قانون العقوبات ، إضافة أن  
الحقة على إنشاء بعض الجرائم وتقسيمها  
بعض العقوبات وليس التخصيص أو  
التقسيد

وإذا عكفت أجهزة الأمن لم تكتفح الحما  
على الأمن العلم فهذا عيب في ادائها لابد من  
تصحيحه .. وليس عيبا في التشريعات  
البلامة الشر تقتضى الضرورة تخليها ..







## قضية وطنية

وفي النهاية يرى اللواء عبد العزيز حمدي  
استد الآلية الجنائية باعتمادية للشرطة  
ان المواجهة القانونية الاسمية للارهاب لا

تلكى ولايه من مواجهة سياسية شاملة  
وتعديل وبرامجه جرائم امن الدولة لازالة  
الاضطرابات . ويؤكد ان القانون العام يمكن  
الدولة من مكافحة الارهاب ويؤمن التعاون  
على حرية التناس ويؤمن القاء التفتيشات  
والقبض على ابرياء .. ويطلب بزيادة  
التفتيشات العديدة بقلوب الاجرامات  
الجنائية .. واعادة النظر في اسلوب الشرطة  
في مواجهة الارهاب لمعالجة الازمة قضية

وطنية علة لها جزورها واساليبها وعلاجها  
ليس يشاطة لتفريع جديد وسريع وغير  
متوازن او تعديل وتطبيق تشريع قائم وانما  
ببرنامج حكومي عاجل وشامل يمول

تطورات للمجتمع والاطلاع السريع لطبيعة  
العصر .. وعشدة سيخفي الوطن نفسه  
وسيفتحه الفزاه وبحارون من يحدد امن  
الوطن . بدلا من التكتف على الارهابيين  
ومساعدتهم بدافع الانكماش ؟ كما يطلب  
اللواء عبد العزيز حمدي بان تكون الشرطة  
بحجم الجريمة . فلتقتصد فيها بمساحة على  
تفاتها . فلدي يريد تنفيذ عمل اجرائي ان  
يقرر في حجم العلوية . لتبرية اقل الامم  
ملا علويةا الاعدام وليس بعد الاعدام  
لند علوية . ورغم ذلك فهو يقرر عمدا ؟  
ومن لم قل العمل لتفريعات تمثل ميثا  
على الجواز الاسمي والاضطراب ان يعلم للضرورة  
يعودها غير معين . والظلمة يجب ان تكون  
يوضح سجل المبررة والخضر والبراي  
والحوار .. وتوجيه كل المسائل التي عليها  
المستور والذين الاجراءات الجنائية لاي  
مهم . وان يتكون الاتهام على اساس  
موضوعية . وفي مساهمة علوية يراعي فيها  
القرار المكن للعدلية المبررة حتى لا يخل  
ابرياء نفس الاتهام . وان يتم الفصل في مثل  
هذه القضايا في اسرع وقت لتحقيق التراج  
العام

من هذا الحد . فالحقانون نفس غريب يقرر  
الفكر ويمنع الرأي قبل ان يقرر .. يحالف  
بالخمس خمس سنوات كل من روج بقلوب  
لو القتل او الاشارة للفكر اى جماعة ..

ويؤكد فكري الجزاز ان هذا القانون ان  
يوقف الجرائم . وكان يجب تشكيل لجنة  
لتنسيق العلاقات من المجلس لخدمة الاسباب  
الاجتماعية للارهاب . بدلا من خلق الاوراق  
بالخبط بين الاخوان المسلمين الذين ياملون  
بغير الدين بالدعوة للحصنة وبين الجماعات  
التي تروى رداء الدين .. فالواقع يؤكد ان  
هذه الجماعات تعتبر الاخوان المسلمين لند  
اهدائها ..

القضية محسومة . ولا يوجد تصرف  
يحيي . وكان يوجد ثلوث فكري وشبه  
اقتصادي وسطا ويشغل اجتماعة لاحصر  
لها في صفوف الشعب للضرى . لحيات  
الظلمة التي سبها الحكومة بالارهاب .  
واستيت الحكومة ان يحاسب الشعب  
بالضحايا من الذي ضد الخوف وان  
سوءت الشرطة في التعامل مع الظلمة  
ودعت دافع الانتقام لدى هؤلاء الشعب .  
لعلاج الازمة هو : تولع لفة عين وسكن  
متسب ورمسة عمل . واطلاق الحريات ..

ويشغل فكري الجزاز قائلا : اذا كان  
الحزب الوطني يزعم انه حزب الاقلية وان  
الشعب يقرر في سياسته .. فلماذا إذن  
تعتبر فترة حكمه بالاضطرابات والارهاب ؟  
ان التاريخ يؤكد لنا ان جميع الاضطرابات  
التي تمت قبل الثورة كانت في ظل حكومات  
الاقلية . ونحن عندما حكم الوفاء وفان  
بالاقلية الحقيقية وكذا الشعب لم يتم  
الحقوق واحد . وهذا يعني تقيلا على انصار  
الحزب الحاكم حاليا ؟

والجواب : انني اخطي على من من هذا  
القانون بل اخطي على نفسي اذا تحدثت مع  
ابناء بالزنى في السياسة والحياة العامة رغم  
انني عضو مجلس شعب .. فلهذا الاحداث  
التي كانت بما حدث عام ١٩٨٠ عندما تم كبت  
الرأي والفكر بموجب قانون الحجب والوحدة  
الوطنية وانتهى اطفال بالقتل رئيس  
الجمهورية .. فإذا كان الرئيس سيحصل  
المستقلة مرة أخرى فقلبه ان يمتثل قبة  
هذه العقلة مرة أخرى ولخبرة في ظل هذا  
القانون الذي سيترك من الاضطرابات  
والارهاب !!!





المصدر: روز اليوسف

التاريخ: ٦ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حدث الأسبوع





كثرت  
سوسن الجيار وحمدى عبد العزيز:

وصف مسئول أنى كبر عمليات القتل  
العمليات بأنها شبيهة .. وبمست القوي  
للعنف الزهري .. انما يجب ان تقرأ اوراق  
للتاريخ والرمز واقتطاع حتى تعرف كيف  
واجبوا الازمى .. وهى بلاد مديناطية .. اما  
ما يست اذن هو عينا  
وليس علينا للقاء عينا  
والاصل المسئول نفسه ان التعديلات لم تستع  
المرحلة الاسلحة اللازمة لواجب الازمى الى  
الحاكم الجندى .. وأسبغت الامور ملقة الى  
الحاكم الجندى .. وأسبغت الامور ملقة الى

كان مجلس الشعب قد شهد أربع جلسات  
عامة ناقش خلالها تعديل بعض نصوص قانون  
المقاولات والإجراءات الجنائية والاسلحة  
والحسائيات السرية بقبولها بمختلف الأقسام  
في هذه الجلسات المتويزة قال عطي صعيقي  
رئيس الوزراء إن التعديرات المعروض من قبل ما

يمكن أن تشرىح تطبيقه في دول أخرى... وإن  
هذه صيغرات تبيح الاختلافات... حتى لو كان  
فيها خروج على القواعد العامة...  
لاختصاص الوثائق وتسهيل بعض الإجراءات...  
لكن بعض الفلاسفة وجدوا مبادئ الإزهاب...  
جانباً من هذا خلفه معنى الدين زهير  
إلا أنه رأى أن تعريف الإزهاب في القانون  
المعاصر... ويجب أن يقتصر الأمر على تطبيق  
استعمال الإصلاح... وقال إن الإزهاب في  
الأحكام التي تعمل عليها... لأنها قد تجد نفسها

ذات يوم تحت طائلة نبؤه !  
وفي حين أعلن خلد محيي الدين بسم  
المعارضة رفض القانون - وليس رفض مكانة  
الإرهاب - قال كمال خالد إن القانون يخالف  
الحق : ١ - ٢ ، ٣ - ٤ ، ٥ - ٦ ، ٧ - ٨ ، ٩ - ١٠ ، ١١ - ١٢ ، ١٣ - ١٤ ، ١٥ - ١٦ ، ١٧ - ١٨ ، ١٩ - ٢٠ ، ٢١ - ٢٢ ، ٢٣ - ٢٤ ، ٢٥ - ٢٦ ، ٢٧ - ٢٨ ، ٢٩ - ٣٠ ، ٣١ - ٣٢ ، ٣٣ - ٣٤ ، ٣٥ - ٣٦ ، ٣٧ - ٣٨ ، ٣٩ - ٤٠ ، ٤١ - ٤٢ ، ٤٣ - ٤٤ ، ٤٥ - ٤٦ ، ٤٧ - ٤٨ ، ٤٩ - ٥٠ ، ٥١ - ٥٢ ، ٥٣ - ٥٤ ، ٥٥ - ٥٦ ، ٥٧ - ٥٨ ، ٥٩ - ٦٠ ، ٦١ - ٦٢ ، ٦٣ - ٦٤ ، ٦٥ - ٦٦ ، ٦٧ - ٦٨ ، ٦٩ - ٧٠ ، ٧١ - ٧٢ ، ٧٣ - ٧٤ ، ٧٥ - ٧٦ ، ٧٧ - ٧٨ ، ٧٩ - ٨٠ ، ٨١ - ٨٢ ، ٨٣ - ٨٤ ، ٨٥ - ٨٦ ، ٨٧ - ٨٨ ، ٨٩ - ٩٠ ، ٩١ - ٩٢ ، ٩٣ - ٩٤ ، ٩٥ - ٩٦ ، ٩٧ - ٩٨ ، ٩٩ - ١٠٠ ، ١٠١ - ١٠٢ ، ١٠٣ - ١٠٤ ، ١٠٥ - ١٠٦ ، ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ - ١١٠ ، ١١١ - ١١٢ ، ١١٣ - ١١٤ ، ١١٥ - ١١٦ ، ١١٧ - ١١٨ ، ١١٩ - ١٢٠ ، ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٣ - ١٢٤ ، ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٧ - ١٢٨ ، ١٢٩ - ١٣٠ ، ١٣١ - ١٣٢ ، ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٣٧ - ١٣٨ ، ١٣٩ - ١٤٠ ، ١٤١ - ١٤٢ ، ١٤٣ - ١٤٤ ، ١٤٥ - ١٤٦ ، ١٤٧ - ١٤٨ ، ١٤٩ - ١٥٠ ، ١٥١ - ١٥٢ ، ١٥٣ - ١٥٤ ، ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٥٧ - ١٥٨ ، ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٦١ - ١٦٢ ، ١٦٣ - ١٦٤ ، ١٦٥ - ١٦٦ ، ١٦٧ - ١٦٨ ، ١٦٩ - ١٧٠ ، ١٧١ - ١٧٢ ، ١٧٣ - ١٧٤ ، ١٧٥ - ١٧٦ ، ١٧٧ - ١٧٨ ، ١٧٩ - ١٨٠ ، ١٨١ - ١٨٢ ، ١٨٣ - ١٨٤ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ١٨٧ - ١٨٨ ، ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩١ - ١٩٢ ، ١٩٣ - ١٩٤ ، ١٩٥ - ١٩٦ ، ١٩٧ - ١٩٨ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، ٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١١ - ٢١٢ ، ٢١٣ - ٢١٤ ، ٢١٥ - ٢١٦ ، ٢١٧ - ٢١٨ ، ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٢١ - ٢٢٢ ، ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٢٢٥ - ٢٢٦ ، ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٤٥ - ٢٤٦ ، ٢٤٧ - ٢٤٨ ، ٢٤٩ - ٢٥٠ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٢٥٣ - ٢٥٤ ، ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٥٩ - ٢٦٠ ، ٢٦١ - ٢٦٢ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، ٢٦٥ - ٢٦٦ ، ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٢٧١ - ٢٧٢ ، ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ٢٨١ - ٢٨٢ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ ، ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ ، ٢٨٩ - ٢٩٠ ، ٢٩١ - ٢٩٢ ، ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ٣٠١ - ٣٠٢ ، ٣٠٣ - ٣٠٤ ، ٣٠٥ - ٣٠٦ ، ٣٠٧ - ٣٠٨ ، ٣٠٩ - ٣١٠ ، ٣١١ - ٣١٢ ، ٣١٣ - ٣١٤ ، ٣١٥ - ٣١٦ ، ٣١٧ - ٣١٨ ، ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ ، ٣٢٥ - ٣٢٦ ، ٣٢٧ - ٣٢٨ ، ٣٢٩ - ٣٣٠ ، ٣٣١ - ٣٣٢ ، ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٣٣٥ - ٣٣٦ ، ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ٣٣٩ - ٣٤٠ ، ٣٤١ - ٣٤٢ ، ٣٤٣ - ٣٤٤ ، ٣٤٥ - ٣٤٦ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٣٤٩ - ٣٥٠ ، ٣٥١ - ٣٥٢ ، ٣٥٣ - ٣٥٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٦ ، ٣٥٧ - ٣٥٨ ، ٣٥٩ - ٣٦٠ ، ٣٦١ - ٣٦٢ ، ٣٦٣ - ٣٦٤ ، ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ٣٧١ - ٣٧٢ ، ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ٣٧٩ - ٣٨٠ ، ٣٨١ - ٣٨٢ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٣٩١ - ٣٩٢ ، ٣٩٣ - ٣٩٤ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ٤٠١ - ٤٠٢ ، ٤٠٣ - ٤٠٤ ، ٤٠٥ - ٤٠٦ ، ٤٠٧ - ٤٠٨ ، ٤٠٩ - ٤١٠ ، ٤١١ - ٤١٢ ، ٤١٣ - ٤١٤ ، ٤١٥ - ٤١٦ ، ٤١٧ - ٤١٨ ، ٤١٩ - ٤٢٠ ، ٤٢١ - ٤٢٢ ، ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ٤٢٥ - ٤٢٦ ، ٤٢٧ - ٤٢٨ ، ٤٢٩ - ٤٣٠ ، ٤٣١ - ٤٣٢ ، ٤٣٣ - ٤٣٤ ، ٤٣٥ - ٤٣٦ ، ٤٣٧ - ٤٣٨ ، ٤٣٩ - ٤٤٠ ، ٤٤١ - ٤٤٢ ، ٤٤٣ - ٤٤٤ ، ٤٤٥ - ٤٤٦ ، ٤٤٧ - ٤٤٨ ، ٤٤٩ - ٤٥٠ ، ٤٥١ - ٤٥٢ ، ٤٥٣ - ٤٥٤ ، ٤٥٥ - ٤٥٦ ، ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ ، ٤٦١ - ٤٦٢ ، ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ٤٦٥ - ٤٦٦ ، ٤٦٧ - ٤٦٨ ، ٤٦٩ - ٤٧٠ ، ٤٧١ - ٤٧٢ ، ٤٧٣ - ٤٧٤ ، ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ٤٧٧ - ٤٧٨ ، ٤٧٩ - ٤٨٠ ، ٤٨١ - ٤٨٢ ، ٤٨٣ - ٤٨٤ ، ٤٨٥ - ٤٨٦ ، ٤٨٧ - ٤٨٨ ، ٤٨٩ - ٤٩٠ ، ٤٩١ - ٤٩٢ ، ٤٩٣ - ٤٩٤ ، ٤٩٥ - ٤٩٦ ، ٤٩٧ - ٤٩٨ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ، ٥٠١ - ٥٠٢ ، ٥٠٣ - ٥٠٤ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ ، ٥٠٧ - ٥٠٨ ، ٥٠٩ - ٥١٠ ، ٥١١ - ٥١٢ ، ٥١٣ - ٥١٤ ، ٥١٥ - ٥١٦ ، ٥١٧ - ٥١٨ ، ٥١٩ - ٥٢٠ ، ٥٢١ - ٥٢٢ ، ٥٢٣ - ٥٢٤ ، ٥٢٥ - ٥٢٦ ، ٥٢٧ - ٥٢٨ ، ٥٢٩ - ٥٣٠ ، ٥٣١ - ٥٣٢ ،

ويقتضي التعهد في بعض مواد .  
٧٠٨ من الدستور .. ويعتقد حقوق الاجتماع

إلا أن أبو الفضل الجبازي كان الشاب المعرض الوحيد الذي أبدى التلون بمجلسه... وقال إنه لا خوف من أحد مثلاً في رجل القاتلون يعملون بعيداً القاعد الجبازي. وعلمت بذلك التلون من الأثر الجبازي. اتصالات متعانة بين بعض أجواب الممارسين اجتماعاً مؤلفاً موحداً ضد القاتلون الجبازي وبنسب حزب الولاء من حزب العمل إكسكتيبيف. تجميع قوائمهم الجبازي إكسكتيبيف على ذلك... وتقوم جماعة الإخوان (غير الشرعية) بدور نشط في خلق رأي عام ضد القاتلون من خلال مؤتمرات سياسية لحزب العمل، والتفاني على

ويدرس حزب الوفد اقتراحا بعدم دخول  
التنقيبات المحطيات التي سبق أن وافق على  
مخولها .  
وفي كل الأحوال ستواصل الصحف الحزبية  
مصدرها .





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والإعلامات

التاريخ :

٢١ يونيو ١٩٩٢

نشرت «الوفد» في عددها الصادر يوم ١٩٩٢/٧/١٦ مقالا للمستشار يحيى الرفاعي شيخ القضاة حول قوانين الإرهاب الأخيرة.. ولأهمية ماجاء في هذا المقال واعتزازاً بمكانة المستشار الرفاعي وبما كتبه نعيد نشر هذا المقال، ٦٦

## إذا لم يتهم واضح هذا القانون بالفيادة العظمى.. فمن يتهم بها؟



بمقام المستشار:

### يحيى الرفاعي

به قاض بمناسبة إصداره حكماً من أحكام القضاء

• وهكذا يصادر المشرع حرية المواطنين جميعاً في الكلمة والتعبير والحوار، كما يستأصل فكرة الحوار من جلوسها ويضاهق من الضيق حتى يدفع البعض إلى التنادي في العنف بما يناسبه من إيحاءات ما تولد من قرارات سبتمبر ١٩٨١

• ثم إن المشرع يخول الشرطة أيضاً سلطة احتجاز من تشاء من المواطنين عند شذوثة دون عرضهم على النيابة العامة أي أنه في الحقيقة يقدر الشرطة سلطة الجيب أو حياضها وبالمخالفة للدستور الذي يقصر سلطة الجيب على القضية، ولا النيابة العامة دور الشرطة ولا يعرف من ذلك أن يتلقى المشرع قسماً ذلك أيضاً وليس حياً — لأن العرة إنما هي بالخاصة وليس باللفظ والمباين ومن البديهي أن التحفظ أو القبض هو إجراء إحتل وفتي بطله من أجل امتد أكثر من مدة الزمنية اللازمة لعرض المتهم على النيابة — لسماع دفاعه في أسرع وقت فور القبض عليه لتزول على أحكام الدستور — كان ذلك حياً في الحقيقة والواقع من لا يمكنه وإنشور في السوء نفسه على

مصادرة الحق الدستوري للمتهم في إيداعه أمام قاضيه الطبيعي لأخلاق سراحه، ولا مراد في عدم مشروعية مصادرة هذا الحق من حقوق الدفاع، ومن حق دستوري من حقوق الإنسان نصت عليه المادتان ١٠٠ و ١٠١

• شاعك عن البراءة وراء النص على إنشاء محكمة مركزية واحدة للإرهاب ومدى ارتباط هذه البراءة بتلك التي تولدت عنها نيابة أمن دولة عليا واحدة للبلاد وهل من بين هذه البراءة محاولة السيطرة على هذه النيابة وذلك المحكمة؟

• كذلك فإن المشرع حسبما سلف أنما كما يصادر حقوق المواطنين وحرياتهم — فإن يصادر استقلال أعضاء

• يعلم أصل التشريع في مصر أن الذين وضعوا الدستور الحال في عام ١٩٧١ عانوا أشد المعاناة من محاولات مستتية لبعض المصلحين آنذاك، استهدفت صياغة نصوص المشرع على نحو يغفلهم من بعد سلطة استصدار قانون يقول الشرطة سلطات القضاة ويعتبر بعض أجهزة من الهيئات القضائية، لولا أن بعض أساتذة القانون الأجلاء وقوا لهذه المحاولات بالرماد.

• ومع ذلك لم يلب عام ١٩٨٥ لم تجد وزارة الداخلية حرجاً في أن تعد مشروعا لإنشاء سلطة قضائية من خيالها تفتص دون سواها بمحاكمة ضباط الأمن والشرطة مما يتسبب اليهم من مختلف أنواع الجرائم — ولو كانت جرائم تعذيب للمواطنين أو حسيب دون حق — ومن تبه القضية والرأي العام لهذه المحاولة الأثمة — بعد أن عرضت للوزارة مشروعا ذلك على قسم التشريع بمجلس الدولة — لم تتردد الدولة في سحب المشروع، وأعلنت تكتيكا رسميا لوجودها ثم تعاطت دور الشرطة حتى ألفت الناس أن تتسلمهم علنا

• دور لبحث ضحاياها من المواطنين ممن أضحت عليهم الشرطة ما شاعت من أوصاف التعذيب أو مقاومة السلطات أو الهروب أو التلجج أو قطع الطريق، إلخ دون أن يقرأ أحد أن النيابة العامة سادت أي إنسان طولا هذه السنين عن مصرع أي واحد من هؤلاء، حتى وقدر في نفوس الكثرة أن مصرع هؤلاء والمراد جميعا إنما هو في الحقيقة تنفيذ لأحكام أو إرهاب بالأعلام أصدرها من لا يمكنه دستوريا سلطة إصدارها، أي هي بمعنى أدق جرائم قتل عمد مع سبق الإصرار باسم القانون المخترع به وعليه

• ويرغم سريان حالة الطوارئ والتوسع في الاعتقال بغير حساب، فقد تعاطف فخل للمسلحين في هذا الصدد، ومع ذلك لم يشأ المسلحون الاكتفاء بقوانين العقوبات والطوارئ والاستثناء، وقانون محاكم أمن الدولة، وقانون القمع، وغيرها من ترسانة قوانين القهر التي ترسخ الدولة البوليسية، وتجهض كل محاولات التقدم، بل طمسوا على مصر اليوم بمشروع — فطلوا عام ١٩٨٢ في استصداره هو الآخر — فقدموه اليوم بمقولة أنه لمكافحة الإرهاب، وخولوا فيه للشرطة

أهم وأخطر اختصاصات القضاء والنيابة العامة، وذلك بالمخالفة لكل الأصول الانسانية والدستورية المسماة للتشريع بصفة عامة وللتنشيط الجنائي بصفة خاصة، ذلك أنهم صافروه بمعارات مطبوعة واسعة يسهل التشامخ بها في التطبيق إلى أبعد مدى لتتنال كل صاحب رأي معارض يتذلل ويبرأ أو يحسن أو يحيد ما يتخلف هو أحد المسلحين، ولو أبدى ذلك الرأي في قاعة الدرس بالجامعة تزولا عن مقتضيات نشر العلم، أو في قاعات المحاكم فداسوا منتهم اسمها، أو أغلقه تحت قبة مجلس الضمير أو الشرور أحد أعضاء المجلس بمناسبة قيامه بإداعه مسافة في المجلس، أي تظن







المصدر :

الشيء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٢

المسلطون التشريعية والقضائية جميعاً ويجعل يد الشرطة هي العليا في تطبيق هذه القوانين. حق أي شخص دون إذن أو طلب: ذلك أنه يطالب يد الشرطة في إخذاد هذه الاجراءات الشاذة بالاسوة لهم بغير حدود ولا قيود ولا استثناء أحد المواطنين ولا حتى استثناء مجلس القضاء الاعلى

• وإن كان الناس يعلمون ان لم يقع مطلقاً ان احدهم ارتكب او انهم ان احدهم تضامياً الارهاب فإن الفرض من مصادرة حصاناتهم اليوم إذا يكون هو يبقين مجرد اذلالهم والمصنف باستقلالهم لتكثير سائر الاقواء واستنقاس اصحابها، وإسكات كل صوت حر حتى يتفرد بالسلطة اللامحدود والانتهازيون ولا يلبس احد بيت شقة وتوت مصر تماماً وتنتهي البقية الباقية من شكل الدولة القانونية فيها، وتسلم بالسيادة الكاملة للدولة البوليسية وان يقومون عليها

• ويعد، لسان المشروع المعروف الآن بحالته لا يربح مرتكبي جرائم الارهاب القوي بها بقدر ما يربح اصحاب الراي الحر والفكر المستقل والتعبير المجرّد ودعاة الإصلاح، ويقضي تماماً ونفس القدر على سائر الاحزاب والراي الآخر، وأي أمل في الإصلاح أو التقدم، ويقول السلطة كراتية حبس والذلال أو إعدام كراتية من تشاء من المواطنين دون مسؤولية أو حساب أو دفاع، ليكون لكل فردية سهلة شهية باسم قانون الارهاب، وذلك إمعاناً في التسلط وإصراراً عليه حتى يتوسد الانحجار الذي يبتني واضع هذا المشروع

• شئ، إذا لم يكن واضع مشروع هذا القانون مرتكباً بذلك لجريمة الخيانة العظمى فمن يكون مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء؟





النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

العدد : ١٠٠٠

التاريخ :

٢٠١٠ - ١٩٩٢

# رجال القضاء يواصلون

## تصديهم للقوانين الظالة

لقد كتبت مقالاً منذ ٣٥ عاماً قلت فيه: مالم يكن هناك قضاء عادل حر تزيه لا يخضع لسلطات الحكومة وقادر على الفصل في القضايا بالمعدل وبكامل المتقاضين جميع حقوق الدفاع كاملاً فإن يكون هناك قضاة، ولا أمن ولا استقرار، ولا أي شيء.

إنني لم ألق بشخص واحد موافق على هذه التعديلات.

**عبد العزيز محمد المحامي وقيظ المحامين بالقاهرة:**

إن التجربة قد دلت على أن التصدي لارهاب والعنف والتفريغ وحده لا يكفي، لأنه يعمل في هذه الحالة خطورة التصعيد غير المألوف، وإن القوانين الطوارئ والمبني والمسنون محكم أمن الدولة والأسلحة والذخائر والتجهيز والاحتياجات وغيرها كالمادة لارهابية أي أحداث أو أية ظاهرة تطرأ على المجتمع، بل وتزيد.

إن الترسنة العنيفة من القوانين الاستثنائية أصبحت مسورة مجسدة للتصعيد التفريغي البالغ السوء، فهي تشمل كل فعل، بل ومجرد التفكير، وهي تعاقب على التمييز والتفريغ، كما أنها تعاقب على تكبير الأمن العام وبت الشائعات، وتعاقب على مجرد الشروع في أي أمر، وهي بعض حالات الأعمال التمييزية، وتعاقب على الاشتراك بآلية مسورة، وتعاقب على الاتفاقات الجنائية العامة والخاصة، ولا تعاقب فقط على استعمال القوة بالفعل، بل وتعاقب متى كان استعمال القوة مخططاً، وهي تعاقب على التجسس والتلصص والاتصاف العام ألا يترخص بشروط، وتعاقب على إخراج السلاح حتى ولو كان دسلاً سكين.

وأمام هذه الترسنة من القوانين للقتل تقتضي كافة الضمانات اللازمة لدفاع المتهم من نفسه، حتى أصبح رجل الشرطة في أي مجال هو القانون وحكم المرموز، وأحذر في النهاية من البيت بالبقية المفضلة من الضمانات اللازمة للمدانة واحترام القانون والتسور وحقوق الإنسان.

**عبد الحليم رمضان المحامي:**

التعديلات الجديدة تقدم حريات المواطنين، وتفتح الباب لإلحاق أسرارهم التي لا يجوز لأحد أن يتعدى عليها سواء كانت حسابات في البنوك أو تليفونات أو مراسلات، وهو ما يتعارض مع نص المادة ٤١ من الدستور التي تقول: (إن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تفسد، ولها

المستشار أحمد عبد الرحمن نائب رئيس محكمة النقض ورئيس المكتب الفني:

هذه التعديلات الجديدة، سوف تدرس، ويتم تعديل ما هو صحيح منها وما هو شاذ وما يتفق مع لغة القانون والدستور، وسوف يكون هناك كلام كبير في شأنها؛ لأن هذه التعديلات تستخدم تعبيرات جديدة على القانون المصري كالارهاب وغيره، وسوف أقوم بدراستها بمجرد أن تملسي من وزارة العدل المسند ضمن النشرة التشريعية.

**المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض وعضو مجلس إدارة نادي القضاء:**

أشعر أن الرأي العام المصري يلق كل شيء ضد هذه التعديلات التي لم تكن في حاجة إليها؛ لأننا نشكو من كثرة القوانين، وعندما ما يكفي لواجبة أحداث العنف وزيادة، والتي لا تكون معالجتها بإصدار تشريعات جديدة.

**د. تروت يسوي استاذ ورئيس قسم القانون العام والدستوري بجامعة القاهرة:**

أنا ضد قانون الإرهاب جملة وتفصيلاً، وهذا غير من القوانين الاستثنائية؛ لأنه لا يمكن لأي بلد في

العالم أن يتقدم أو يتأخر أو يستقر في ظل هذه القوانين، ومنها: قانون الاشتباه الطوارئ، ومحكمة القيم، وجهاز الأمن العام الاشتراكي، والذي أخذت موافقة بعدم الأذية من لجنة دستور سنة ١٩٧١.

إن هذه التعديلات كارثة كبرى وإصدار لجميع الضمانات اللازمة في التقاضي، وهذه التعديلات سوف تؤدي بالمعتدلين إلى أن يكونوا تالعين، فالقوانين العادية كالمادة لارهابية أية ظاهرة، كما أن أحداث العنف مفتحة وتتركها جهات اجنبية. والمشكلة في هذه التعديلات ليس كونها تشدد الطعوبة ولكنها تنقل سلطة القضاء لرجال الشرطة والنيابة العامة، وهي سلطة يجب أن تكون للمحكمة فقط في ظل قضاء مستقل تتوافر فيه ضمانات الدفاع.

وأطالب بأنني بمجرد القبض على المتهم متلبساً بجريمته أن يقدم إلى القاضي فوراً في محاكمة علنية دون أن يمكن دفينة واحدة سواء في قسم الشرطة أو النيابة.





المصدر :

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

## النشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

عند حالة التيسر لا يجوز القبض على أحد أو تقييده أو حمله أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر مشتمل عليه ضرورة التوقيف وسيبالة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي.

ولكن نجد بعد ذلك أن التعديلات الجديدة تضرب

بشروط الحبس الاحتياطي المخصوص عليها في الدستور عرض الحائط، حيث تعطى الحق للشرطة في حبس المواطنين ١٧ يوماً بدون إذن قاض ولا توبة.

فأين الدستور إذن؟ - الله يرحمه.

هذا القانون الجديد هو إرهابي في حد ذاته، وسوف يقوم الإرهاب بإرهابي مثله. إن رد الفعل الطبيعي أن هناك أناساً سوف يمتثلون للإرهاب كما حدث عندما شهدت عقوبة الأتجار في الخضراوات إلى الاعتداء، حيث زادت حالات قتل الضباط رغم أنهم يؤدون خدمة للمجتمع، ولكن تشديد العقوبة أدى إلى العكس لأنه ليس الوسيلة الصحيحة للعلاج.

### د. شوقي السيد المحامي المعروف:

إن معالجة الحالة التي نردى إليها مستوى الأمن في البلاد لا تكون بالتشريعات العنصرية التي تصدر بين لحظة وأخرى، وتستهدف تشديد العقوبة والمساس بحريات المواطن، وهذا لا يؤدي إلا إلى مزيد من الإرهاب والعنف المضاد؛ لأن تشديد العقوبة وتسوية التشريع يتمارض مع ضمير القاضي عند النطق بالحكم حين يتلمس الأسباب للقضاء بالبراءة، كما أن كل السوابق في كل التشريعات العنصرية والجنائية على وجه الخصوص تؤكد ذلك كما حدث في قضايا التصعيد وقضايا أمن الدولة التي استهدفت تشديد العقوبة والمساس بإجراءات التقاضي وحريّة المواطن مما جعلها تؤدي إلى النهاية إلى نتائج عكسية عندما تصل إلى وجدان القاضي وعقله وباطنه.

وبالنسبة لمشروع التعديلات الأخيرة التي أعدت لمواجهة الإرهاب فإنه فضلاً عن الإجراءات السريعة العنصرية وغير العادية التي تمت في مناقشته، فإنه يلاحظ أن عدد النواب الذين حضروا المناقشة - على سبيل المثال في مجلس الشورى - لم يتعد ٢٨ نائباً.

وكم كنت أود أن أواجه الحالة الأمنية في البلاد بمناقشة أسبابها لأن المسئول عنها هو الدولة في البداية والنهاية، فهي المسئولة عن تربية النشء، ورعاية الشباب، وتنمية ملكاتهم، وترقية منافع تتحقق فيه حرية الإبداع، ولو أن الدولة كسرت جهودها في هذا الاتجاه لتقادماً انحراف الشباب وتطرفهم. وإذا كانت هناك حالات أو أحداث عنف فردية، أو حتى تمثيل ظاهري فإن معالجة تشريعياً تقتضي من المشرع التأمل، ومزيداً من التأمل للوصول إلى

معالجة صحيحة وفعالة، وبشرط ألا يمس الحريات وإجراءات التقاضي حتى لا تكون النتائج عكسية، فالقوة لا تولد إلا القوة، والعصبيّة لا تأتي إلا بالعصبيّة، وتشديد العقوبة لا يمكن أن يأتي بنتيجة؛ لأنه لا يوجد مواطن في مصر يؤيد الإرهاب، فبالكل يتطلع إلى الأمن والاستقرار، والدولة هي المسئولة أمام الدستور عن حماية أرواح المواطنين وأموالهم وأعراضهم.

### قام بالاستطلاع

عبد الحى محمد - خالد يونس  
هاني عماره - عادل البهنساوي  
أحمد عبد المنعم - ليلى عبد الحميد

### إشراف:

شعبان عبد الرحمن





المصدر : **الشرق الأوسط**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢**

## نقابة الأطباء - القوى السياسية: التعديلات

### الجديدة تكريس الليكيتاتوريه

ول نقابة الأطباء، ول مناقشة نفس الموضوع، عقد ممثلو القوى الوطنية والنقابات ونوابي هيئات التدريس ندوة مغلقة على شكل دائرة مستديرة مساء الثلاثاء الماضي، تم خلالها المطالبة بجمع التوقيعات على مقال الكاتب الكبير مصطفى أمين، الذي أكد فيه أن إطلاق الحريات هو الحل لمواجهة الإرهاب.

وقد فسر الدكتور محمد سليم ألوم لجهة الحكومة إلى تعديلات جديدة للقوانين، موضحاً أن الأنظمة الحاكمة إذا ازداد خوفها وقزفها من غضب شعوبها فإنها تعالجها في شتى الوسائل لكي تتجمع بها حركة هذه الشعوب، وأن المقصود بهذه التعديلات هو ضرب الحركة السياسية تماماً، لأن قانون الطوارئ أخفق هو وغيره من القوانين الاستثنائية في منع الأحزاب من نشاطها.

بالصلابة ويمنح صرح العدالة، وهو ماكتشف عنه مخاض قضائي قلب نظام الحكم للثقل، والتي حكم فيها القضاة ببراءة المتهمين.

وأشار غازی إلى كلمة «دور العلم، التي وردت في التعديلات، يقصد بها تجميع نشاط تروايي للتدريس بالجامعات في خدمة المجتمع.

ومن عواقب تطبيق قانون الإرهاب، قال: إنه سيحول مصر إلى سجن كبير، وسيحول شوارع مصر إلى سباحات للصرع، وإن الحواشي ستكون أكثر من

وخيمة في النهاية، لأن أجهزة الأمن أصبحت هي القسم والحكم والجلاد، وأكد د. عبد الحليم مندور -عضو اللجنة العليا بحزب الوفد- أن هذه التعديلات الجديدة هي حصاد ٢٠ سنة من الإرهاب الذي بدأ بالسلطان على الحكم بالقوة المسلحة، ثم مواجهة الشعب بالسلاح بعد الثورة أو مأساة والثورة، وأشار إلى أن الأحداث الجديدة لا تشر

وبأن المجتمع، ووصف د. عمر شافعي -عضو مجلس نقابة الأطباء- التعديلات الجديدة بأنها تهيم الهدف الأساسي وضعت بانها أجهل وهو الحفاظ على الاستقرار، لأنها سوف تزيد من سلبية المواطن في تقاطعه مع قضايا وطنه، وسوف تخيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية من الاستقرار في مصر.

**«تكريس الليكيتاتوريه»**

تجعل من أي مواطن يعمل ولو سكيناً داعياً بها إلى منزله عرضة للاعتقال والحكم.

وإن اللذة التي تعمر الأحداث من الحاكمة أمام المحاكم الخاصة بهم تمثل انتهاكاً للسفور وحقوق الطلبة.

#### «المدير الخائب»

ول كلمة دعا د. عبد الحليم أبو الفتح -الأمين العام للمساعد لاتحاد الأطباء العرب- القوى الوطنية المخلصة إلى الاستمرار في العمل والتضحية من أجل مصالح الشعب، مشيراً إلى أن القسوى الجائرة والقوانين الظالمة لم تستطع أن تقف يوماً في طريق التضحية من أبناء هذا البلد، ووصف أبو الفتح الحكومة بأنها على مدار الشركة «الخائبة»، لأن النظام فشل في إدارة شعب بعد أن فقد شريعته في ظل حكمه السلطان الذي جعل أبناء الشعب يشعرون بالفقر في بلادهم.

وقال أبو الفتح: إنها ليست صرامة عار من مبدأ النظام سمجته ومعتقداته بالشرقاء من أبناء هذا البلد.

#### «صلابة القضاء»

وأكد د. بدر الدين غازی -رئيس نادي تدريس جامعة القاهرة- على أن التفرع في الإجراءات في ظل التعديلات الجديدة جعل الإجراءات في ظل دولة طغوية، وهو مايجد دليلاً على فشل الحكومة في تطوير القضاء لأهدافها، وإن في مصر قضاة يتسمون

السياسي، فجاءت هذه التعديلات لكي تمنع نشاط أي حزب أو جمعية أو نقابة لا ترغب الحكومة في نشاطها، ولكي تخلق جميع قنوات التمييز العر عن الرأي وهو مايسبب لولا الانفجار الذي لا يعلم منه إلا الله.

وقد طلب الأستاذ الدكتور حمدي السيد نائب الأطباء -قبل مغادرته الندوة- لمشور جلسة مجلس الشعب لمناقشة التعديلات من د. ألوم طرح ملاحظاته على النصوس للترقية، فقال د. سليم ألوم: إن اللادة ٨٦٠ مكرور فيه، تمثل فتلاً للذخوة المربية والإسلامية، لأنها تمنع أي مصري من المشاركة في تدوير أي قطر عربي أو إسلامي.

وإن المادة ٨٨ مكرور فيه تعتبر وصمة عار في جبين أجهزة الأمن، لأنها تقول إن الأشياء المصادرة من حق الجبهة التي خيبتها، وهو مايجد تماثيلاً للتضاي على البطش بممتلكات المواطنين.

وإن المادة ٨٨ مكرور هذه، والتي تجعل من حق السلطات اتخاذ تدابير تصل إلى درجة تعديد إقامتهم لمدة ٥ سنوات هي تكريس للإرهاب والعمل السري.

وإن اللادة التي تتبع للنائب العام والإطراح على المصالح السري للعضاء بالبنوك هو عدم فكرة الإطراح الخاص من أساسه، وتجعل رأس المال يهرب إلى الخارج، خاصة وأن قانون سري الحسابات بالبنوك هو التضييق الاستثمار.

وإن المادة الخاصة بالسلاح والذخيرة







المصدر : **الشمس**

التاريخ : ٢٠١ يونيو ١٩٩٢ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال المهندس أبو العلا ماضي - عضو مجلس نقابة المهندسين - إن المطلوب من هذه التصديلات الجديدة هو تصفية كل القوى الوطنية التي تهدد بقاء المستورين على كراسيهم، وكذلك ماسنر من القوانين قبلها كقوانين تحويل الأموال وسوق المال، لأن النظام لا يريد إيجابية ولا مشاركة من الشعب، ولا يريد له حرية ولا تقدم ولا تنمية.

ووصف التصديلات الجديدة بأنها تكريس للبيكتاتورية وتقنين للفلسفة قهر السلطة للسيطرة على الشعب، وأنها محاولة لوضع ٥٦ مليون مواطن في المعتقلات، وأشار إلى أن هناك - وبدون هذه التصديلات - ١٥٢ معتقلاً منذ ثلاث سنوات يحدد اعتقالهم تلقائياً، ويتم إسراع المعتقلين في الليل من سجن ويطلع طرزه حيث يملكون في لاطرغش ويطلع ويقتل سمع ويصر تيسابة لمن الدولة العليا.

شارك في الندوة أيضاً د. محمود عبد القصور - أمين عام نقابة المصايدلة، ود. محمد عبد الجواد - عضو مجلس النقابة.





# استنكار شعبي من: العمال.. والطلاب.. والعلميين.. والسائقين

والمراجعة الصحفية للإرهاب تكون من طريق فتح باب الحوار وإقرار الديمقراطية العقائدية.

● **محسن بركات، مهندس:**

إذا حدثت في المجتمع بعض الأحداث الفردية والاستثنائية فلابد من لراستها دراسة وإفناء مثابته، وأن يكون القانون على ذلك على دراية وكثافة، وأن يكون هذا القانون الذي يصدر لمعالجة هذه الأحداث غير صادر كرد فعل بل في حالة غضب أو حماس.. ونتيجة خوف من الأجهزة الأمنية.

العمال:

**سعد الدين طه، شركة سيجال:**  
القانون الجديد فرصة للحكومة للقبض على كل صاحب كلمة ورأي حر، وكلمة الإرهاب لفضاضة وتشمل كل من ترى الحكومة أنه ضدها.

حتى أننا - كعمال - لو عرضنا قانون قطاع الأصناف ممكن أن بعد ذلك إرهاباً باختيار أنها سياسة الدولة.

كما إلى القانون الجديد مبدأ إسلامياً فريداً، وهو الجهاد عندما يمنع أي مواطن من الانتماء بالقرارات الصالحة لأي دولة بدون إذن الحكومة.

**عبد الهادي تاج الدين - آخر فراق:**

القانون الإرهابي لن يمنع الجريمة لأن الإرهابي الحقيقي لا يمنع بالقوة، ولن تقيد معه القوانين القديمة، وكل مجاهد بالقانون يركز على النواحي الفكرية والمبروعات والمضجرات، ولا يمنع باستخدام السلاح من الجريمة.

كما أنه يجرم العمال من المطالبة بحقوقهم عن طريق الاعتصام أو الإضراب السلمي، في الوقت الذي تشهد فيه الحياة العمالية مرحلة خطيرة سوف تؤثر على وضع العمال داخل الصانع.

أحمد بسي - مصر طرود الغزل النسيج:

نحن لسنا ضد قانون للإرهاب.. ولكن ما هي القوانين التي سوف تتواءم بحيث لا يسمح للقانون وسيلة للقبض

والقانون يعطي غطوسة لكل لثامن والفرصة للإرهاب الضعيف، وجعل الشرطة عصا في أيدي الحكومة للإرهاب المواطن، وتصبح أسماء القانون الإرهابي، وليس قانون مخالفة الإرهاب.

**محمد عبد الرحمن - عامل باقران:**

**أحمد أبو الصليب:**

« القانون سوف يزدجر بحر السماء ويعمل من مصر ليشأن آخر الحوار هو لغة الديمقراطية، ويجب على الدولة بكل أجهزتها معرفة أسباب ما يحدث وعلاجه بالطرق السلمية التي تضمن سلامة الوطن.

**إبراهيم حنين - سائق أتوبيس:**

« هي البلد فيها إرهاب، الناس غلابة والله وعابره تبيض، ومن محتاجة لثاوتن.. بس الحكومة تنفذ القوانين الموجودة وكل الأمور متعشى تمام.. ولا يبقى فيه إرهاب ولا مجرمين »

هل القانون الجديد متفق مصيبة من الممكن أن يتهمني رجل شرطة إذا اختلفت معه باتني أهدد السلام الاجتماعي.. وساعتها بعدما كانت مخالفة يبقى سجن والعامل تنكدر وتبقى مصيبة.

**الحامون والمحاسبون:**

● **توفيق مسلم بكليّة زراعة الأزهر:**

هذه التعديلات تمثل امتداداً لسياسة

للقانون الطوارئ، وهي تقيد لحركة الشباب ولتأخر الأخر للمارضي، ومزيد من كبت الحريات وإطلاق يد السلطات..

والعلاج هو الانضمام بالشباب واستثمار جهودهم في أشياء تليد البلد وإسحاق المجال للجماعات الرافضة في تنوير الشعب وتوجيهه لأنه لا أحد يريد تخريب بلده.

● **محمود علي - محاسب:**

إن جميع السرار الضعيف يتسبون الإرهاب بكافة صورته ويعملون على محاربه، ولكن محاربة الإرهاب لا تكون بإصدار قانون يتيح السلطة التنفيذية صلاحيات أكبر مما هو متاح لها الآن، وهو ما تستطيع به القضاء على أحداث العنف والإرهاب.

وعلى الجانب الشعبي انفسرت العمال والعلمون والسائقون ويطبق تعليمات العنف وفهم التكامل لهذه القوانين وأعتبروها تكمل حياتهم بطور البشر وكثير حرياتهم.

**قال مدير أمن سابق - رفض ذكر اسمه:**

« من التجارب التي مارستها في مصر، وجدت بكل قناعة أن مواجهة العنف بتشييد الدولة، التوجه في أغلب الأحوال، والبلد هو الحوار، لأن هناك لغة لا يتفق معها العنف، والتفاهم معها يوصلنا إلى حل، ومن هنا فإن الرد على عنهم بعنف يشعل الموقف بدلاً من حله، أما النوع الآخر فهو عنيف لا يأتي معه إلا العنف وهو حاد على المجتمع، ولذا فإحدى التوجيه في وزارة الداخلية فقط، وإنما يظل دور الأزهري والجامع والكتيبة والأوقاف، قائماً في معالجة مشاكل هؤلاء الشباب، وعمل التوعية اللازمة، ولذا فإن

إنسان لا يوجد في تطبيق الشريعة الإسلامية إلا كل خير لأن السارق عندما تقطع يده في مسجد عام سيخاف الجميع ويعيش المجتمع في أمان.

د. **رفعت العيسوي - كيميائي:**

**بمعه أبحاث طب البلاد الحارة:**

« مواجهة العنف لا تكون إلا بالتوعية والقبض على الفكر والبطالة، ومحاربة كل الفقر وأصناف خلة تشبه تعيد الدولة هيتها، والمواطن المصري الأول أن يجد وظيفة ومكان في المستقبل.

**عمرو حسين أبو الغلام - بطوط نقد فني:**

« علاج العنف لا يأتي إلا بمزيد من الحريات وليس مزيداً من الكبت والتقييد ونحن يجب أن نتقدم لا أن نتأخر ونحواد التعديلات بهذه الصورة بها نقتصر نتجاً إلى تحديد التوجيه، فكيف يصعب دفاعي عن رأي معين واتصال بالأجانب معنا أن نلج تحت طائلة القوانين، فبالقانون لم يحدد هذا الاتصال وهو مهمل يجب أن يسر أكثر.

**أحمد سامي - فني تركيب بشرية:**

المساكن سابقة التجهيز:





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٠ يونيو ١٩٩٢

والقريب أن التعديلات تسمى بمسورة  
مبالغة إرهاب الأبرار ضد الدولة، وأثنى  
النساجم أين المواد التي تحمي الأفراد من  
إرهاب الدولة، وتوقف سلطات التعذيب  
وانتهكات حقوق الإنسان المصري والتي  
أكثرها منظمات دولية، وأحكام قضائية.

#### • طارق السنوسي .. كلية دار

##### العلوم:

إن هدف القانون الإرهاب هو القضاء  
على التيار الإسلامي المعتدل، وليس  
المتطرف وتجهيز أي وطني حر يطالب  
بتنمية مصر وتقدمها ورفقها، وبالطبع  
لأن القانون سيتم تطبيقه على الحركة  
الطلابية لرمس رموزها، والتكثيف بهم  
ومن خيرة أبناء الوطن من الإذلاء بأرائهم  
في قضايا مجتمعهم.

#### • حسين إبراهيم .. مدرس بمدرسة

##### برميال الثانوية .. ذكالية:

إن الإرهاب الحقيقي إرهاب والدولة  
والنظام السياسي، خاصة ممارسات  
أجهزة أمنها الفعلية، وإن أخطر شيء في  
هذه التعديلات هو تجهيز الفكر والرأي،  
وهذا القانون وضع لضرب واد صحيفة  
والشعب، وخاصة بعد أن أصبحت  
الصحيفة المعارضة الوحيدة التي توجه  
انتقادات حقيقية كاشفة لفساد النظام.

#### سعاد إبراهيم - طالبة:

لدولة لكل هذا التعديل في قانون  
العقوبات هو دليل عجزها عن اقتراح طريق  
التطور والمساواة لجميع من طبقه  
الظلمين وثالة الفكر والدين لا يمكن سوى  
الكلمة كوسيلة للتطور ومع المستهدفين في  
القام الأول.

واعتبر هذا مثلاً غريباً للحكومة فإن  
نجحت في فرضه فإن نتج في تطبيقه وجعل أن

يهدد أمن المواطنين فهو يهدد أمن الدولة،  
ناعد سعيد - طالبة:  
ه قانون الإرهاب موجه للشعب لغرض  
مزيد من القمع والكبت وإن يفرض  
المراسم العادي ونحن لا نخشى سوى  
خطورة هذا القانون لسوف يترتب عليه  
مشاكل سياسية أخرى مستقبلاً فهو  
امتهاد لما يحدث بالدول الأخرى المحيطة  
كالمجرات.

##### مفيدة عبد الشاذ:

ومن الواضح أن هذا القانون فصل على  
مقاس الحركة الإسلامية السياسية في  
مصر بتجسس شريها وأرهابها وليس  
مقصوداً به ضرب البلطجية وأصحاب  
السوابق ولا فلي القانون العادي ما  
يكفي لردعهم ولأن كان القانون يشهد  
العقوبة على كل من يعمل سلاحاً نارياً  
بدون ترخيص فمن ثمة، أما إذا كان  
الاستهداف منه إرهاب كل من يعمل رأياً  
أو فكراً معارفاً للحكومة فمن ثمة رفضه  
وندينه.

#### نور الهدي مصعد - بكالوريوس

##### إعلام:

هنا ضد مبدأ تشديد العقوبة للقانونية  
كرد فعل مباشر فالطلب هو التعامل مع  
جذور المشكلة وإزالتها أولاً مثل البطالة  
والفساد والكثري والتي ليس لها علاج  
قانوني والبالغة بمثل هذه القوانين لا  
تجدي منها، خاصة أن قانون الطوارئ  
فيه ما يكفي وإسناد في حاجة إلى تعديلات أو  
قوانين جديدة، في التمسك، من يصاب  
الحكومة خاصة أن السلطات الأمنية هي أول  
من يتجسس على المواطنين سراً وبغنى  
مخبرات لها.

#### حسان حسن حلمي - بكريترية

##### بأحدى الشركات:

هنا طلبة التشريعية الإسلامية فلن نمر  
بهذه الظروف ولابد من وضوح التشريعات.

#### بالإبراهيم:

سوفن كمال مضمون على مرحلة  
مختلفة، وإذا طلبنا بطرق العمال.. فما  
هو السلاح الذي نستعمله في ذلك؟  
هل الاعتصام السلمي والأشرب  
سوف يكون إرهاباً؟ وماذا لو تجمع  
عدد من الناس أمام مبنى احتجاجاً على  
سوء الرفيق أو تفتت صاحب المبنى.  
هل هذا أيضاً يعد إرهاباً؟  
كما أنني أعرض على مسئول فترة  
الاعتقال لأنها سوف يصاحبها تعذيب  
لهم ولنترج منه امراضات تحت تأثير  
الضرب وكل أنواع التهديد.

#### العلمون والطلبة

#### • عمرو عبد الكريم .. علوم

##### سياسية بتجارة أميوط:

التعديلات القانونية هي تعديلات  
إرهابية مخالفة الدستور وتفتت الطابع  
البرلماني لنظام الرئيس مبارك، وهي  
شهادة على الإللاس الدرع الذي يوجهه  
نظاما المستبد لتحقق الإنسان





المصدر : **الشيخ محمد**

للتشر و الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

## الشيخ محمود فايد وكيل الجمعية الشرعية: التاريخ يعيد نفسه والحل في قوانين الله

القوانين الجديدة تذكرني بواقعة من مقالات الكوثري، حيث ذكر المحافظ  
أبي شامة المقدسي أن نور الدين الشهيد لما ولي الحكم كانت البلاد على أسوأ  
حالة من جميع النواحي، ففكر عقلاء الأمة فيما يجب عمله للإصلاح، وحفظ  
الامن والنظام، ورأوا أنه لا تكفي أحكام الشرع لمقع المجرمين، وأنه لابد من  
الآخذ بأحكام قاسية سياسية حتى يستتب الأمن، ورجعوا من الشيخ عمر  
الموصل - وكان شيعياً لنور الدين قبل توليه الحكم وموضع ثقته - أن يكتب  
للملك نور الدين يوشيه بهذا الفعل، فلما قرأ الملك هذه التوصية كتب على ظهر  
السورقة «حاشا أن أفعل هذا، وإن أجازي أحداً مجرم لم يثبت ثبوتاً  
شرعياً، ولن أتهاون في عقوبة مجرم ثبت جرمه ثبوتاً شرعياً، وإلا كنت  
كمن يفضل عقله على علم الله وشرعه، ولو لم يكن هذا الشرع كافياً  
لإصلاح شؤون البلاد ما بعث الله به خاتم رسله». وأعاد السورقة إلى  
الشيخ ليكنى بكاء مرأ، وقال: كنت أنا أول بهذا، وخاب من توصيته، ولزم  
الملك شرع الله فصلحت البلاد واستتب الأمن حتى قالوا: لو سافرت  
امرأة حسناء وحدها ومعها اثنان الجواهر من قمى البلاد إلى القصاصها  
مأمسها احد بسوء في عرض أو مال.  
وإنني أنهى الحكومة - بكل صراحة وقوة - إلى أن مانحن فيه من فترة  
ومحنة وخوف واضطراب بسبب إضرابها عن قوانين الله، وهي  
محجوزة عندها في الأدرج بشهادة الإمام الأكبر.







المصدر : **المجلد ٢١**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **٢١ من ١٩٩٢**



عبد القفار عزيز

## ندوة العلماء: القوانين الجديدة مخالفة للشريعة الإسلامية

أشارت جماعة «نفوة العلماء» الناطقة بلسان علماء الأزهر في بيان لها إلى أن هذه القوانين الجديدة تكسب للأفواه، وقتل للحريات، ومصادرة كل صوت يشادى بالحق، ويدافع عن الواجب، وأكد د. عبد القفار عزيز -رئيس «الندوة»- أن التشريعات الجديدة جاءت مخالفة للشريعة الإسلامية، حيث إنها تتعارض مع مبدأ المساواة الذي أقرته الشريعة، وقال: إن تلك التشريعات هدفها ضرب التيار الإسلامي فقط، بالإضافة إلى تطبيقها على أصحاب الفكر والدعاة، وكل من ترى الدولة أن راية يؤيد وجهة نظر الجماعات الإسلامية. وتساءل د. عزيز لماذا لا تطبق تلك التشريعات الجديدة على المنظرين فكرياً من غير المسلمين مثل: فؤاد زكريا، وعن المسؤولين الذين أصدروا تعليمات بطبع كتب ومقالات د. فرج فودة، والتي تحتوي على تعارف واضح ومجارية لله وأرسوله. وتساءل د. عزيز قائلاً: لماذا لم تعرض التشريعات الجديدة على لجنة من علماء الأزهر للتخصصين، حتى تأتي مولفة للشريعة، والتي أعلنت الدولة في دستورها الالتزام بها. وقال د. عزيز إن العلماء والدعاة سيؤيدون واجبهم رغم التضيق، وسيمعلنون كلمة الحق جريئة واضحة، مهما تكلفوا، ومهما وضعت أمامهم تشريعات غير إسلامية.





المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اشتدى يا محنة..

انفرجى يا أزمة

**الناس.. والإرهاب.**

**. والطوارئ..**

**وأيام القهر**

**مجلس الشعب «بصم» على**

**أخطر تعديلات غير دستورية**





## التاريخ :

ليصمم بالضرورة، للنظام على كل ما يريد؛ وفي نفس الوقت صم السادة الحكماء  
ذاتهم عما حذر منه، رجال القضاء وفقهاء القانون وقادة الرأي والقيادات  
السياسية والنقابية وعلماء الإسلام، وهم يمثلون جميعا مصر بكل طبقاتها.  
نعم صمموا ذاتهم وسدروا في غيهم وأصدروا قانونهم... ورغم فعلتهم

الشعنا.. إلا أننا اعداراً إلى الله واداءً للأمانة ما زلنا - ونسئل - نتصدى لهذه القوانين الخبيثة، ونفتح صفحاتنا لكل القوى السياسية والشعبية لكي ترفض بكل قوة هذا الظلم البواح.. وكلنا في شتى الأحوال يقين بأن مع العسر يسراً.. وإن المكر السوء لا يحقق إلا هله

## ٢٢ نائما يرفضون

وقد انضبط ٢٢ شاباً إلى إرسال مذكرة مكتوبة برفقهم للقانون بعد أن اطلق بالكلية في الموضوع وإعلان سواقة المجلس على يد وزير أن تمكن انضبطهم من الكلام، وهم: ضياء الدين - نادر - فاروق - قتول - منصور - زينه - كمال - خالد - رفيع - حمزة - عبد الله - علي - الرضا - محمد - محمد العباسي - جلال - غريب - عبد مصل - استغوثي - ربيع بشير - محمد هادي - عبد الكريم - عبد الله - محمد البدرهني - أحمد طه -

فكر في الجزاء

بالإضافة إلى نواب التجمع خالد محيي الدين - البدرى خرغل - لطفى واكد - مختار جمعة - محمد عبد العزيز شعبان،

## تَقْنِينُ التَّعْذِيبِ!

ول إطار سرهه لئلاسيات التي دفعته  
فرض القانون كله. أكد كمال خالد أن  
قانون غير دستوري ويستخدم بالعديد  
من مواد الدستور. فالمادة الأولى من  
دستور تنص على أن النظام السياسي  
يقراري، بينما قانون الإرهاب يعطي  
سلطات واسعة لرجال الجوليس  
يدمون بها الديمقراطية.

المادة الثانية تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، أما القانون مخالف للمواد ٨، ١٠، ٤٧ من الدستور فيما يتعلق بتكافؤ الفرس والمساواة وحقوق الإنسان، مخالف للمواد ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٢٠٧،

«بصم» مجلس الشعب على أخطر تعديلات قانونية، كما أولتها الحكومة، وكما أصحها على دعمها القليلة الثلثة على العهد موسى - وزير الداخلية - وقد تعيدل أو تبدل في كل منها، والتعديلات التي تستهدف «إرهاب القضاء» - إرهاب - تجريم الفكر ومعارضة كل صاحب رأي وفرض الرقابة الكاملة على الشعب المصري في كل الأسلوب البيوراسي للطلق، أو على ذلك رجال القانون تحويل من إلى دولة بوليسية. بينما في عن هذا الخلفي قانوني كما يقولون: إن التعديلات التي تم التصديق عليها «تقنين للتعذيب والإرهاب الحكومي ضد الشعب».

**من داخل الجلسات:**

**عبد الفتاح فايد**

## تعاهل الرافضين

وعندما قدمت اللجنة التوجيهية  
تقريرها إلى المجلس المناقشت أسقطت من  
التقرير أسماء الأعضاء الذين رفضوا  
للانضمام من حيث المبدأ أو تحفظوا عليها  
وعندما واجه النواب - فوزية عبد الستار  
رئيسة اللجنة - بذلك قالت: إن هذا الأمر  
من مهام أمانة اللجنة، وأنها أسقطت سهواً  
سبب ضيق الوقت الذي أعد فيه التقرير.

وعندما بدأ المجلس صياح الثلاثاء الماضي مناقشة التعديلات القانونية لخطورة تم حشد جميع النواب لحضور الجلسة الصباحية، غير أن ذلك لم يكن للمشاركة في مناقشة جدادة حول دستورية هذه التعديلات من عبها، ولكن تبين أن هذا الحشد كان هدفه ضمان مواقف الأغلبية التي يحتكرها الحزب الوطني لشروع القانون!

وقد أصيب الجميع - نوابا وصحفيين -  
بصدمة شديدة عندما أعلن د. فتحي  
سرور - رئيس المجلس - إغلاق باب  
المنافسة حول الموضوع في نفس الجلسة  
وأن أن يتحدث سوى ١٢ نائباً فقط من

## إجراءات هزلية

قد اتبع المجلس سلسلة من الإجراءات الهادفة لتفسير هذه التعديلات، وإن كان هؤلاء هناك فرصة أقل لوقوف في وجه هذه التعديلات. وبدأت هذه الإجراءات في انضمامها لجهة الشؤون الدستورية، والتمهيدية الأسبوع الماضي، حيث تمت المراجعة المبدئية في مشروع القانون بعد ثلاثة أسابيع. وأحد ما يلفت النظر من نصف الأعضاء للجنة، وتحدثت في أوزية عيد الأسترالاجام بعد أن أبرز أعضاء اللجنة وعدم إقبالهم بموضع اتحادها في استئصال المصومل على مرالفة مبدئية في مواليد، في غمعة ١٤ من أيلول.

وأكد القلب الناصري البارز خيصة الدين داود، أن أمانة اللجنة تعهدت على أن ترسل له تقارير فورية عن جميع عناوينه بالقاهرة وخارجها لإبلاغه بمجرد اجتماعات اللجنة، ولكنها تجاهلت عند مناقشة قانون الإضراب في سجنه المصطف تتبرأ مما وافق اللجنة التشريعية من حيث المبدأ على القانون، بينما كان هو أمع دلائل في دعمها. وبحث المواقف على القانون في اللجنة بعد عشرة نواب للفق





المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

٢٠٨

و ٢٠٨ فيما يتعلق بحرية الصحافة والمصحفين، ومخالفات المادة ٥٤ فيما يتعلق بحق الاجتماع وللأمة ٦٥ التي تنص على خضوع الدولة ككل للقانون.

وأضاف كمال خالد: إن القانون بصورته التي تمت الموافقة عليها تقتضي للتعبير، وإعداد لحقوق الإنسان.

وعندما حدث هياج في الخاصة وعلت الاحتجاجات من جانب شباب الحزب

الوطني، صاح كمال خالد: نعم تقتضي للتعبير، وهذا ما ساقوله في المحكمة الدستورية عند الطلب في دستورية القانون. ووجه كلامه إلى الشباب المعترضين على مقولته: إن النص على أن يكون للشرطة حق احتجاز المواطن عشرة أيام كاملة قبل عرض على النيابة تعقيب رعيه، والحقيقة أن ما يحدث الآن - قبل العمل بقانون الإرهاب - أنه يتم احتجاز المتهمين في السام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة شهرياً قبل عرضهم على النيابة، هذا يحدث رغم أن قانون الطوارئ ينص على إحالتهم إلى النيابة فور القبض عليهم، ولكن الجديد في قانون الإرهاب أنه يغلي الصلة القانونية على تصرفات خاطئة للشرطة، إنه تقتضي الخطأ، وتقتضي للتعبير.

### ليست فتنة

وأضاف النائب - إن مصر ليس فيها فتنة طائفية، ولكنهم يريدون لها الفتنة، والمطلوب ضرب الوحدة الوطنية، لأن من مصلحة العدو الإيعاز أن في مصر فتنة طائفية.

وقال إن القانون يعطي الشرطة حق مصادرة الممتلكات الشخصية للمتهمين وهو ترخيص شديد من جانب الداخلية، كلف يستول الضباط على الأجهزة

الكهربائية وغيرها مما يجنبه في شقة المتهم.

ووجه النائب كلامه إلى فتحي سرور الذي شعر بجرع شديد ولم يستطع الرد عندما قال له هل هناك شيء في القانون الجنائي وأنت استاذ جنائي؟ هل هناك شيء أصبح متحفظاً إن مأمور الضبط القضائي - هو بالنسبة قد يكون مجرد ظفر - ليس من حقه التحقيق مع المتهم، فكيف يعطى القانون حق احتجازه ٢ أيام ثم ٧ أيام أخرى إذا أراد كيف يحفظ عليه عشرة أيام كاملة قبل عرضه على النيابة.

### أطلقوا حرية الأحزاب

أما النائب فكري الجزار فقد أكد أن القانون لن يقضي على الإرهاب بل إنه سيؤدي البار اشتعالاً، لأنه يزيد التوتر في المجتمع، وقال: إذا كان القانون يستهدف معاصرة الفتنة الطائفية فليس في مصر فتنة طائفية، وهذه الكلمة مرغوبة من المسلمين والمسيحيين على السواء، أما إذا الاغتيالات السياسية، فليكنؤكد - والكلام للنائب - أن الاغتيالات السياسية لن تتوقف إلا إذا اعترفت الحكومة بالتيار الإسلامي، وبأنه جزء لا يتجزأ من تسييم العمل الوطني، بل لنفي يؤكد أن استبعاد التيار الإسلامي من العمل السياسي أهم سبب لانتشار ظواهر العنف في المجتمع وطالب فكري الجزار بتشكيل لجنة تقصي حقائق من مجلس الشعب لتقصي الواقع السياسية والاقتصادية لانتشار ظواهر العنف لأن المسألة ليست أمنية فقط.

وقال النائب إنني أخاف على نفسي من هذا القانون الذي يستغند في تحريف الإرهاب عبارات لغسالية على: مصالحة السلام الاجتماعي، والوحدة الوطنية، وهي عبارات يمكن أن تطول أي أحد. وختم النائب كلمته بمطالبة رئيس الجمهورية بتعيين طلب مفني له.

وعند ذلك هاجمت القاعة وتنتفض رئيس المجلس مقاطعة ومطالبة النائب بالتوقف عن الكلام.

### تشريعات مناسبات

النائب الناصري ضياء الدين داود حذر من تشريعات المناسبات، وقال إنها أسوأ تشريعاته لأنها تصدر لعلاج حالة فقط. وللمادة ٤٨ من قانون مواد القانون، لأنها صدرت بمناسبة اغتيال إحدى للخصومات العامة.

وأضاف: إنه لا يمكن أن تنتهج الحكومة فرصة تظليل الشعوب في جرائم الإرهاب المزيم وتغلط العقوبة في أمور أخرى لا علاقة لها بالإرهاب.

ووجه ضياء داود حديثه إلى رئيس مجلس الشعب: سيدى الرئيس: إن هذا القانون سوف يترك حول اعتناك جميعاً، وقد يترك حول عتق أنت في يوم ما. فالخصاص لا يتم، وأتساءل انكم في الآن حتى يقتل عك عكر عدم العلم.

وأضاف النائب عن نفسه: لقد كنت مشغولاً في يوم من الأيام وأصدرت القانون الذي طبع على فيما بعد.

وخرج مجرداً وخضع للمشروع قائلًا: إنه مخالف المادة ٤٦ من الدستور، لأنه يصعب لخصومات قضائية التحقيق، ويمطها للمبوليس دون ضرورة.

وفيه النائب رئيس المجلس إلى أنه قال في كتبه القانونية: عن مواد مشابهة لقواد قانون الإرهاب، أنها كلام مطاع، وقال: إننا لسنا في حاجة إلى تقرير، لأن قانون الطوارئ يعطي للسلطة الحق في حبس المتهمين إلى ما شاء الله. وإن ما يحدث في الواقع أكثر من هذا.

وختم ضياء داود كلمته بالقول: إنني لا أوافق على قانون يترك حول على في يوم ما.







المصدر : **الشمس**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٢

### موسى يهدد ويتوعد

وطوال الجلسة التي وافق فيها المجلس على مشروع القانون من حيث المبدأ، جلس اللواء عبد الحليم موسى متجهماً ومتبرماً من التناوب، لدرجة أنه هاج على أحدهم ليجرد أنه يقدم إليه أحد طلبات إبقاء نافذته، وقام بالانصراف من الجلسة، وحتى عندما أعاده وكيل المجلس د. عبد الواحد جمال الدين، فقد غلب الوزير طوال جلسات مناقشة القانون في حالة قوتر.

وتبين أن أهم أسباب هذا القوتر، هو ضعف د. فوزية عبد الستار. رئيسة اللجنة التشريعية - بضرورة حذف بعض النصوص التي تمنح صلاحيات مطلقة للشرطة، بما يهدم أية ضمانات قانونية لحاكمة المتهمين.

وقد تم إحقاؤه هذا الخلاف في اجتماع عقد بشكل د. قصى سرور، قبل جلسة مساء الأربعاء، ضم رئيس المجلس وكمال الشاذلي، ووزيري العدل والداخلية، ود. فوزية عبد الستار، حيث أصر الوزير على بقاء هذه النصوص، وهو ما حدث بالفعل!!

فإذا كان الوزير يهدد ويتوعد قبل صدور القانون، فماذا يفعل بناء بعد التصديق عليه؟ ويعد أن يتم إطلاق يده ليفعل ما يشاء؟

ولنا كان الدكتور قصى سرور، وهو استاذ قانون جنائي، قد هجر من الرد على هذه المخالفات القانونية والدستورية. كما صرح عن ذلك كل ترقية للقانون بالمجلس، للمصلحة من يصدر هذا القانون؟

وهل تشويه واحد من أخطر القوانين المصرية، وهو قوانين العقوبات يمثل هذه التعديلات الشاذية، وسوف يقضى على الإرهاب حقاً أم بزيده؟

أسئلة ستجيب عنها الأيام القادمة





المصدر : الكتاب

التاريخ : ٢٢ - يونيو - ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### أساتذة جامعة القاهرة

### يرفضون قانون الإرهاب

كتاب / طه خطيب

كتب الدكتور بدر الدين هاشم رئيس  
لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة  
القاهرة أن التعديلات الجديدة التي  
طوت على قانون الإرهاب جعلته  
تغطية الاسلام وليس الارهاب .

اضاف ان هذا القانون جمع  
السلوى كلها في مكان واحد وليس  
فيه حسنة الفكر . وقال انه يجرم الفكر  
والقول والعمل في حين ان الدولة  
الاسلامية تستحيل من غير فكر  
اصلاحي يفر بالمعروف وينهى عن  
المعكر

اقرا حوار مع الدكتور بدر الدين  
هاشم في العدد القادم ان شاء الله  
بحال





المصدر : ..... الأهرام ..... إلى

التاريخ : ..... ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ٢٤ نائبا يعترضون على قانون الارهاب

إعترض ٢٤ نائبا على تعديلات الحكومة للقانون الاجراءات والمقدمات الجنائية لمكافحة الارهاب وهم :  
خالد محيي الدين باطلي واكد واليدري فرغش ومحمد عبد العزيز شعبان ومختار جمعة واحمد بنق الملاح وشيخ الدين داود وحمودة زيتهم ومحمد البدرخسني ومحمد السندبرني واحمد طه وبلغت بشير وجمال غريب وتوايق زغلول ومحمد غانم وابراهيم عبادة ومحمد الخنم العلمي ومحمد النياضي وفاروق مرقى وعلي بصل والهاشمي حمادة .  
ومهد الكريم عبد الله - بطي - كما تمغظ فكري الجزائر - مستقل - على مشروع القانون .





المصدر: الامم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في المناقشات حول الجامعات الخاصة

لطفي واكد يحذر من التمويل الأجنبي للجامعات وتجاهل معيار  
الكفاءة والجهد

ضياء الدين داود: الجامعة الخاصة تقضي  
على تكافؤ الفرص

مراجعة:  
مصطفى السعيد - حازم منير







وتشمل خشيته من إيهن ستاتي الجامعات الخاصة بهيئات التدريس وحذر من خطورة سحب تلك الجامعات للأساتذة العاملين بالجامعات الخاصة مشفيا أن ذلك يعني اغراء الاساتذة الكفاء للعمل بالجامعات الخاصة بمرتبات مغرية يمتدني للفقراء جامعة لفترة في هيئة التدريس والأكاديميات

واكد خشيته ان المشروع يقضي على تكافؤ العرس القائم على الجهد الذاتي والأكاديميات العلفية ومعضل لأصحاب الاسرار امكانيات التعليم المميز بأموالهم .

ومشاجد . مصطفى السعيد - وطني . وزير الاقتصاد الأسبق مشروع وخوفه من نموضه مؤكدا ان التعليم الجامعي اسما للقادريين علميا وليس ماليا .

وأشار السعيد الى المناق الذي يصدر فيه القانون وأصفا اياه بقلوب في القادرين جاء ليحسب ذلك المناق غير المبرر مؤكدا ان الجامعات الخاصة ستقبل غير القادرين علميا والذين لن يحصلوا على امكانات بالجامعات الأخرى وهو صائر عارض مع الضوابط التي أشار اليها وزير التعليم من اطراف الدولة على الجامعات الخاصة واحترام تكافؤ العرس وقهر القبول فيها على العاطلين القادريين ماليا .

وعارض كمال الشاذل في وضع حد ادنى للقبول في الجامعات الخاصة واقترح إلغاء شرط الحصول على ٦٠ ٪ لاللتحاق بالجامعة وشركه في هذا الاقتراح كمال خالد ومحمد ابو سدوية وقالوا ان امتحانات الثانوية العامة ليست تعبيريا دقيقا عن كفاءة الطالب بينما عارض حمدي السيد وحسن حبريل وحسن المعروق وقالوا ان عدم وضع حد ادنى للقبول يجعلها جامعة للفاشلين كمالها بالقبول على ان يكون ٨٠ ٪ من طلابها من المصريين حتى لا تتحول الى جامعة اجنبية والى عدم حسين كمال به الدين عن رجال الأعمال المصريين ويوسفهم بالعرض على دعم التعليم وقال ادعى لانتقاد أبناء القادريين لانهم جميعا اولاد مصر .

وطالب د . عاكب سعدتي رئيس الوزراء بإلغاء العرض الخاص بعدم خضوع الجامعات الخاصة لفتحش ومراجعة أية جهة حكومية واستند رئيس الوزراء في طلبه الى احتمال قيام الحكومة بدعم هذه الجامعات ولابد للحكومة ان تراقب على ماتفه .

على العقل وفرض قيود على الثقافة المصرية .

واستطرد لطفي واكد ان التحويل الاجنبي سيتوقف لو تدخلت الحكومة في تحديد توجهات الجامعة واخلفت بها مع اهداف الاحاب الممولين وهو ماسيودي الى ان تتحول الجامعة الأهلية الى جامعة هيكلية بلا موارد مما سيضطر الدولة لدعما حتى لا تتوقف لو تنهار .

ودعا لطفي واكد الحكومة الى ان تقوم بتحويل الجامعات المصرية الخاصة لاحتياجها الشديد لاسرار لا استكمال النفس في صفوفها بدلا من الاتجاه لتحويل جامعة خاصة .

وكان كمال الشاذل زعيم الاعلية . قد اوضح ان الجامعة الخاصة لا تتعارض مع الدستور الذي ينص على مجانية التعليم في مؤسساته ولا يمنع قيام تعليم خاص بحدود له .

بينما اكد الشاذل ان الجامعات الأهلية ستلقى سطر الطلاب المصريين الخارج للالتحاق بالجامعات الأجنبية تلي وزير التعليم حسين كمال به الدين وذلك قال ان الطلاب المصريين سيلتفون بالجامعات في الخارج حتى في ظل وجود الجامعات المصرية .

واكد د . طلبة عويضة - وطني - ان الجامعة الخاصة لن تسد الايوار الخلفية لاسر طلاب مصر للالتحاق بالجامعات في الخارج .

وهاجم عويضة من ينتقد الجامعات المصرية وقال بعد تجربة ٤٠ عاما فحمايتنا على أعلى مستوى من السكافة والقضية الاساسية ان أموالها معدودة وضعيفة ولا تفي بالفرش المطلوب لتحويل تطويرها وترقية مستواها . مؤكدا على ان الجامعات المصرية القائمة قادرة على الوفاء بمطالبات المجتمع .

وبينما وافق توفيق زغلول - مستقل - على إنشاء الجامعة الأهلية فقد طالب بالتوقف عن انشائها الى حين سد الفص والعجز في صفوف هيئة التدريس بالجامعات المصرية الخاصة .

وكشف شياء الدين داود - ناصري - في كلمته عن النقاش والتصارب في كلام الوزراء وتواب الوطني المؤيدين للمشروع حيث اكد وزير التعليم انها لن تكون جامعة للفاشلين بينما يؤيد النواب تأسيسها حتى تتوسع الطلاب الذين لم يحققوا جامعات عالية فسادوا لاللتحاق بالجامعات الأجنبية .

أعلن لطفي واكد ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع رفض الحزب مؤكدا على ان تلك الجامعات ستصبح مجالا للتفرقة بين أبناء الجيل الواحد وستنهي مبدأ تكافؤ العرس القائم على العقل والاجتهاد وستفقد البنية للتدريس حسب القدرات العالية وحذر واكد في كلمته باسم الهيئة البرلمانية للتجمع من خطورة التحويل الاجنبي للجامعات الخاصة والذي سيؤثر في بقاء على الثقافة المصرية ويشكل خطورة على العقل المصري .

ورغم هذه الجلسة التي انتهت بالموافقة على إنشاء الجامعة الأهلية رغم اعتراض ١٤ عضوا من المعارضة والمستقلين والحزب الوطني إلا انها شهدت انتقادات حادة . وتحديات من خطورة لتسليم رأس المال الاجنبي للجامعات المصرية التي تفصل على وجودنا شباب مصر .

ونه لطفي واكد . المتحدث باسم نواب التجمع . الى خطورة تجاهل معايير الجهد والكفاءة . ليجل مظهر معايير الاستعداد المالية في التعليم .

وحول ما تدعيه الحكومة من ان الجامعات الخاصة ستوفر تخصصات علمية حديثة وبأدلة في كافة المجالات شاملا لسطحي كيف ستتمكن الجامعة الخاصة من توفير تلك التكاليف الباهظة لتحقيق هذه المعام العظيمة والتي تتجاوز قدرات وامكانيات القطاع الخاص وقال على ذلك بجامعة هارفارد والتي يتم تمويلها من المليونيرات وخبرجي الجامعة الاثراء ورغم ذلك تحصل الجامعة على اعاءة سنوية من الحكومة الأمريكية تبلغ ١٥ ٪ من ميزانيتها المتعلقة بفتحاتها

واوضح واكد ان قيام المشروع يتطلب تمويلا اجنبيا ضخما حتى يستطيع الاستمرار مضمونا ان ذلك التمويل لن يتم الا اذا جنى ثمار ما سيضعه .

وحذر واكد من مخاطر الاربع السباسب التي سيهيمن اليها الجيل الاجنبي من وراء تمويله إنشاء الجامعة الخاصة والتي سيعمل من خلالها للتأثير





المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٢٢ - يوليو - ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالد محيي الدين :

**قانون الحكومة يخدم الارهاب ويضر تشايط الاحزاب**

كمال الشاذلي :

**يطالب باحالة المتهمين للنياية بعد أسبوع من ضبطهم**





## للنشوء والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ ١٩٩٢

وطالب خالد بأن يكون تعريف الإرهاب واضحاً في أن المقصود منه هو العمل المسلح وضرب مثلاً باستخدام السلاح في ارتكاب أعمال إجرامية أو أعمال تخريبية لجرائم بناء على اتفاق مسبق بين متعديين بقصد إرهاب المجتمع أو بعض أفرادها وحملهم على اتخاذ مواقف أو القبول بحالات تناقض المبادئ الدستورية الأساسية والنظام الاجتماعي أو حقوق الإنسان .

كما انتقد خالد الخلط في القانون بين العمل الإرهابي والعمل الاحتجاجي السلمي حيث نصت المادة ٨٦ أن كل من روج بالقتل أو بالسلب أو بالسلبات أو أي وسائل أخرى يقع تحت طائلة الاتهام بالإرهاب وهو ما يدفع كل من يعمل انفصال السلمي ويؤسس بالديمقراطية إلى التخوف من تأثير ذلك على العمل السياسي .

وحذر خالد من أن غياب العمل السياسي والحزب يفتح الباب للإرهاب وصندوق القانون بهذه الطريق يعني توزيع المؤمنين بالحرية ويؤثر على نشاطهم ..

وأبدى خالد اعتراضه على حق مأموري الضبط القضائي في استدعاء كل من يسعى لإنشاء جمعية لها أهداف وتساؤل من يستطيع أن يقول أن تلك الأهداف تصل على تعطيل الدستور أو مصادره وإنما سيكون الأمر محل استنتاج ولا دل ولا ليس يقيناً ..

وحول السلطة الممنوحة لمأموري الضبط القضائي أشار خالد إلى خطورة تلك الصلاحيات التي تتيح لهم استدعاء المواطنين بدعوى أن هدفهم تعطيل الدستور أو مصادره ولذا لاستنتاجات شخصية للمأمور وليس لوجود اتهامات أو نصوص محددة ..

وطالب بضرورة أحكام نصوص مواد القانون لتتفرع من الإضراب التي تضمنه صون الحريات العامة ، وتوفير حق المتهم في التظلم من قرار مأمور الضبط بحجسه في غرار القوانين التي تحكم معاملة المعتقلين ..

وحذر خالد من التوسع في استخدام نصوص متشددة تجاه الحريات وعدم خدمة جلية للإرهاب ويساهم في نموه وانتهى إلى رفض الهيئة البرلمانية لحزب التجمع للمشروع وليس لمقاومة الإرهاب طالما خللت هذه التعديلات تلك المواد في القانون ..

**وحول مسؤولية العمليات التي انتهت الحكومة : أكد ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري أن المادة ٧ من القانون تتعارض مع المادة**

أكد خالد محيي الدين أن رفض التجمع لتعديل قانون الإجراءات الجنائية نصيب على مقترحات الحكومة وليس على مبدأ مقاومة الإرهاب وأوضح رئيس الهيئة البرلمانية للتجمع أن مشروع الحكومة يقدم خدمات جلية للإرهاب من خلال عياراته المضاعفة وعدم تقديمه لتعريف محدد للإرهاب وهو ما مسؤول عن التناقص السياسي للأحزاب ويفتح الباب لنمو الإرهاب في غيبة الأحزاب ..

وانتقد الخلط في القانون بين العمل الإرهابي والاحتجاج السلمي وطالب بالتفرقة بينهما وأشار خالد إلى الفرق بين النهاية التي يمكن التظلم من قرارها بحسب المتهم وبين مأمور الضبط الذي لا يستلزم أحد التظلم من قراراته وطالب بضرورة أحكام صياغات القانون بما يكلل بحماية المجتمع من الإرهاب والتفرقة بينه وبين نشاط الجماعات وحزبها في التحرك السلمي للدفاع عن مصالحها ولغة عيشتها .

وكان خالد محيي الدين قد استشهد بكلمة قانونا أن الموضوع الذي يناقش الآن هو تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية من أخطر الموضوعات التي يبالئها السياسي لأنه يتضمن بقضية الإرهاب ومقاومته وهو موضوع في غاية الأهمية ..

وأكد على أن ممثل الهيئة البرلمانية للتجمع يريدون للإرهاب أن ينتهي وأن يتم القضاء عليه وأن تستعيد الدولة هيبتها وسيطرتها على هؤلاء وأن تقف الدولة بكل قوتها لإنهاء هذا الأمر لأنه حماية لنا جميعاً .

واستدرد خالد : كنا نؤيد تعديل القانون ولكن بعد صدوره أصبح لدينا الكثير من التخوفات فحين نؤيد تخطيط العقوبات وتشديدها لكننا أيضاً نهم بحق الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين يريدون أن يتحركوا ويوجهوا سلاحهم للدفاع عن لغة عيشتهم وسبلتليهم حتى لو لم تكن القوانين المصرية الآن تسمح لهم بهذا التحرك لكنهم يريدون التعبير عن رأيهم بطرق مختلفة ..

وانتقد خالد غياب تعريف واضح للإرهاب فالأنا أن تعريف الإرهاب كما جاء في القانون تعريف فضفاض فكيف استخدام القوة والعنف كسمة واسعة المعاني فالقوة تشمل أشياء كثيرة . واستدرد خالد أن المادة ٨٦ تعتبر احتلال الأماكن العامة والشاسعة مسلاً إرهابياً أي أن أي تحرك سلمي أو اعتصام أو إضراب يعد عملاً إرهابياً ..

٤٦٠ من الدستور حيث أعطت لرجال الضبطية القضائية السلطات التي أباحتها المادة ٤٦٠ من الدستور للقاضي والنيابة العامة ، وذلك في حالة مجرد غوائل دلائل ، وليس لضربوة التعطيل وصيانة أمن المجتمع كما أكدها الدستور .

وانتم ضياء داود حضور القانون بوضعف التسميات التي وضعها الدستور ، مؤكداً على أدائه للإرهاب ورفضه له ، ولذا ذات اليات ورفضه الموافقة على قانون من يسهل التلاعب فيه .

وحذر ضياء من التشديدات التي يجري إعدادها ولها التعديلات لومت صياغتها بأصعب صياغة ومخاطف متجاجة ، بعيداً عن العقل ، وذكر

الأعضاء أن المعارضة رفضت مثل الأمر لقلة قانون سرية البنية ، ثم عادت الحكومة تطالب بتبنيه في نفس المواضيع التي انتقدتها المعارضة .

وأبد ضياء الملاحظات التي أبدتها خالد محيي الدين ، مؤكداً على ضرورة تعريف الإرهاب ، وضرب تعريض العقوبة على العمليات الإرهابية ، ورفضه تخصيص ذلك على الأعمال التي لا تمت بصلة أو علاقة للإرهاب .

وأعلن ضياء رفضه لمشروع القانون ، مؤكداً نحن لانصحب إرهابياً ، ولاندافع من إرهاب ، بل أدبته ونرى أننا جميعاً مستهدفون منه ، ولكن في سبيل مقاومة الإرهاب لا أضع قانوناً يخلق حول

الانحراف في سبيل البحث عن فرد مدان ، أما النائب عبد الرحيم خليل - طيبي - فقد أكد على أهمية إصدار القانون الذي جاء ليمس المواطنين من يضل الخطرين الإرهابيين ، ويحمي أرواح الكثر منهم .

وأشار خليل بحكومة طائف مدقلى التي قدمت للمشروع ولأنها أمانة إصدار ، بوجوب حماية المواطنين من مصدر شرمة لقلة ضلت طريقها السوي . القاضي فكري الجزار - شيع المستقلين - كان له رأي مختلف ، فقد شهد على أن الاختلالات ومعلومات الإرهاب أن يهاجمها قانون أو تقييد عقوبة ، ولكن احترام الدولة والقياد الإسلامي وحمل الشريعة في إطار القانون وحظر الإضرار أن للمشروع المقترح من الحكومة . قل في القاضي حينما وضع بين خيارين إما العقوبة أو البراءة ، وطالب بتبني العقوبة مع الحفاظ على أساسية اللجان .





وفائد الجزائر الرئيس مبارك ، أن تكون لفترة رئاسته الحالية هي الأخيرة ، وطالبه أن يعين نائباً له من بين الاثنين .

وبحسب مناقشات مواد القانون ، أكد لطفي وأكد تجمع على أن الكتابة والقول والرأي لا يجوز مصلحتها معالجة الأرباب ، مشيراً إلى أن المادة الثانية من القانون ، يمكن أن تنطبق على غير الأرباب ، وخاصة في حالات الحديث عما يسمى بالسلام الاجتماعي .

وطالب وأكد بضرورة تحديد المعاني في صياغات محكمة ، واتخير المفاعيم الضعيفة ، مؤكداً على خطورة تلك المادة وطالبها بالاعتناء .

واعتراض كمال الشاذلي زعيم الأغلبية على كلمة د . فوزية عبد الستار حينما اشترطت أن يتم تسليم المتهم إلى النيابة العامة بمجرد القبض عليه مطردة إن عدم تطبيق ذلك يعني أن نص المادة الرابعة متناقض مع الدستور وطالب الشاذلي بأن تكون مدة التعتقل ٢٤ ساعة ولا تزيد على أسبوع ، وللنيابة العامة أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تزيد على ٧ أيام .

ودعم الفجة التي أثارها الأعضاء تأييداً للكتورة فوزية عبد الستار ، إلا أن مساندة د . حافظ صديقي رئيس الوزراء لكامل الشاذلي رجعت من كفة ، وأيد الأعضاء اقتراح الشاذلي بحبس المتهم أسبوعاً من عرضه على النيابة .



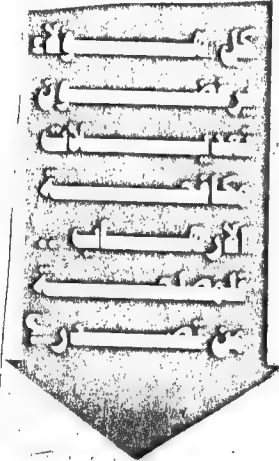




المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات



سادت حالة من الاستياء في الأحزاب والتقليبات عقب صدور قانون مكافحة الإرهاب وأعلن رؤساء وممثلو الأحزاب

والنقابات المهنية رفضهم للقانون بكل أشكاله وقللوا أن القانون صدر لتقييد حرية المواطن المصري والقضاء على ما

تبلى من الحريات العامة . لأنه يخالف أبسط اللوائح الدستورية في كل القوانين العالمية وحتى القانون المصري نفسه .

وأكد ممثلو الأحزاب والنقابات في المؤتمر الذي عقد بتقاية المحامين أن بنود القانون غير محددة المعالم

ويصعب فهمها . واعتبروه جريمة في حق المواطنين .

● عن البشار المصري قال أحمد نبيل الهلال : أن القانون عدوان سافر على حقوق الإنسان ولابد أن يفسر إرهابياً جديداً . لأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بجمع وإرهاب جديدين . فعندما أصدرت بريطانيا قانون لمكافحة إرهاب الجيش الأحمر المصري الايرلندي .. لم تتوقف عملياته بل وصلت إلى مشارف العاصمة لندن . وأعنف أنه للقضاء على الإرهاب والعنف لابد من القضاء على إرهاب الدولة أولاً .



سامح عازور



سيف الالهام



نبيل الهلال



عبد الحليم مندور



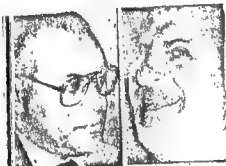


المصدر : **الأم** **سالي**

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات



سليم العوا

أبراهيم شكرى

#### متابعة :

#### عبد الخليف وهبة

حتى الآن ، وأشار أن الدولة بلغت في القانون إلى حد كبير ، ففي الوقت الذي تعامل فيه القانون العالمية ، الأحداث ، على أنهم مشغولين المجتمع وتسيطر عليهم بعض الضمانات نجد أن قانون مكافحة الإرهاب يعلمهم كإرهابيين ويحاكمهم أمام محاكم أمن الدولة العليا .

ولكن أنه عدوان على الحريات وتقليد لحركة الأحزاب وبه تصبح مصر دولة بوليسية مائة في المائة .

#### والأكاديميون والأطباء والصنادلة يرفضون

وفي نقابة الأطباء عقدت ندوة مفتوحة انتقد فيها رجال القانون واستاذة

وقال سالم عاشر، عضو مجلس نقابة المحامين إن القانون يخالف روح القانون المصري شكلاً ومضموناً . حيث تم تحويل سلطات كبيرة لأماور الضبط لا توجد في أي قانون في العالم .. وله الحق في أن يضع المواطن في غياب السجون ، حتى ينتقم هو شخصياً بمرأته . بينما قال ممثل الإخوان المسلمين سيف الإسلام حسن البنا إنه شك في الحريات العامة ويدل على فشل الحكومة الحالية على مدى عشر سنوات في مكافحة الإرهاب منذ أن عملت بقانون الطوارئ . وأكد أن القانون يقضي على أبسط القواعد الدستورية وفي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

وانتقد د . عبد الحليم منصور من حزب الوفد الجديد القانون قائلاً : إنه استعدي النيابة على الشعب وكذلك الشعب على الحكومة . واعتقد أن الهدف منه إرهاب الناس حتى يهتكتوا أو اتساع الفرصة أمام فساد يعينها .. وعلى المسؤولين أن يضعوا في اعتبارهم أحداث ١٧ يناير عام ٧٧ عندما ثار الشعب على ارتفاع أسعار السلع والخدمات . وتساؤل : لماذا من إرهاب الشعب المصري ؟ أما أمريكا أو الصهيونية .

قال إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل : إن القانون مباح إلا أن يكون في اتجاه تحاول الحكومة نهج وهو السيطرة على الشعب وتقليد حربه . ويغفل إلى مصاف القوانين التي تنسب إلى سبعة مصر . مثل قانون الطوارئ الذي فرضه السادات منذ عشر سنوات وملازم مساهم

الجهات قانون الإرهاب وحذروا من خطورة تطبيقه على أمن واستقرار مصر وتهدده لمسيره الإصلاح الاقتصادي .

وقال د . محمد سليم العوا : إن صدور التعديلات بعد تفتيشها للإجراءات وكارتة جديدة تهدد المصريين بالحبس والعنف والقتال . وأشار أن زيادة مدة الحبس إلى ٧ أيام تقضي لنكس الأعراف والموثوق الدولية . ويتعارض مع العقد الدولي للطفولة ويهدد اتفاقية حماية الطفل التي قدمتها مصر للأمم المتحدة .

وقعت عليها حرم رئيس الجمهورية . وحذر المشايخ من التشنجات التعسفية والاجتماعية للتعديلات الجديدة وتهدده للجمعية السياسية ومنع أعضائها من التردد على مقارها .. وبعده السياسية يتم تحويل نصف المجتمع إلى أفراد سلبين والنصف الآخر إلى العنف والتطرف .





المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **٢٢ مارس ١٩٩٢**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعدوان على الحرية وجرم القانون الجديد حرية التعبير والقتل أو الكتابة على نحو لم تعهده مصر من قبل وتساءل أعضاء هيئة التدريس . هل يعلم صناع هذه القواعد الإرهابية ما يجلبه القانون على مصر ؟

ويبدو أن واضعي هذه القيود قد نسوا مكانة مصر الرائدة لحررها كل الاتصال بأي هيئة أو منظمة خارج مصر ولو لم يكن نشاطها موجهاً لمصر . فغداً عن منظمة التحرير الفلسطينية وماذا عن صحابيا البوستان والهرسك والمسمومال ؟ فمصر ليست دولة في طرف العالم .

كما أصدرت نقابة المحاماة بياناً آخر انتقدت فيه قانون الإرهاب وقال البيان إن التعديلات جاءت كرد فعل سوف يؤدي إلى مزيد من العنف والتطرف .

واكد أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة أنه لا بد من العودة إلى القوانين العادية ورفع قانون الطوارئ الذي يزرع تحت الشعب منذ عشرات السنين بصورة شبه مستمرة .

وقال أعضاء هيئة التدريس في بيان وزعوه عقب صدور القانون أن مصر كلها ترفض الإرهاب والعدوان على الصوامع والحقوق بأي صورة وتؤمن بالمشاركة الوطنية والمساواة والحرية . وإذا وقعت أحداث أو طرأت مشكلات فلا ينبغي أن يواجهها بزيادة القيود القانونية وتشديد القفصة الأمنية .

وذكروا أن النصوص المقترحة مبالغ فيها إلى حد يجهل متطلبات المساهمة القانونية ويفتح الباب للتأويل العسيف

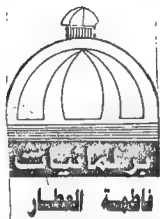


المصدر: صحيفة الخبير



التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا جريمة ..  
بدون قصد جنائي!







المصدر : صاحب الخبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٠ ٢٠٩٢

شهدت اللجنة الدستورية بمجلس الشعب مناقشات حامية  
لنشاء إدخال بعض التعديلات على قانون العقوبات .. وكذلك  
لنشاء مناقشة تلك التعديلات مع الأعضاء داخل قاعة  
المجلس .. لمواجهة الإرهاب الذي رؤى ضرورة ملحة له ..  
لتجريم كل من تسول له نفسه ، أى عمل إجرامى يرهب به  
المجتمع .. من أجل حماية أمن الوطن والمواطنين .

عمل فردى أو جماعى يهدف للإخلال  
بالنظام العام .. أو لمرض سلامة  
المجتمع وأمنه للخطر إذا ما استخدم  
ضده أية قوة إرهابية .

وكان من أهم ما أثير في تلك  
المناقشات ما قاله الدكتور عاطف  
صدقى والذي كان متعللاً بشدة لما كان  
يسمعه من آراء خائفة لروح القانون .  
قال عطفاً : بإجاعة الضرورات  
تبيح المحظورات .. نحن بصدد خطر  
يهدد أمن وسلامة المجتمع .. نحن  
أمام أفراد مهمتهم جلب نظام الحكومة  
بإلحاح .. ونحسب البلد

ثم هذا قليلاً وقال : إن الحكومة  
عندما تقدمت بهذا المشروع .. تقدمت  
به بأقل ما يمكن من التعديلات اللازمة  
والضرورية لمواجهة هذا الوضع  
الخطير .. لذلك .. يجب أن نضع في  
اعتبارنا .. أن الوضع خطير ..  
ويجب مواجهة قوى الإرهاب  
والتطرف ..

أما الذين يفرلون .. إن هذا  
خالف للدستور .. فهذا مفهوم  
خاطئ .. لأن المخالفة أو الإهمال ..  
لا يحدث إلا إذا ما كنا في مواجهة  
جريمة غير عادية كالتى يحدث الآن ..  
من هنا قلت .. وتقول الشرائع إن  
الضرورات تبيح المحظورات ..  
ولسروها كما تشامون ..  
كما كانت هناك آراء مثيرة ..  
وخائفة للواقع .. مما اضطر وزير

والحقيقة أقول .. إن التناقضات  
الخاصة بالتعديل .. لم تمر هكذا  
بسهولة كما يصورها البعض .. بل  
واجهت الكثير من الاعتراضات ..  
واختلاف الآراء .. منها من يرى ..  
إن القانون بصورته الحالية ملزم  
بتطبيق مواده التى جعلت فيه ..  
والبعض الآخر يرى ضرورة التعديل  
لتخليص العقوبة .. بينما هناك آخرون  
يرفضون التعديل .. ويعتبرونه قيداً  
على الحريات بحيث إنه يمكن أن يؤثر  
على سلوك الأفراد المسالين أو الأفراد  
العاديين .

في الوقت الذى أكد وزير العدل  
المستشار فاروق سيف النصر .. أن  
التعديلات ضرورة ملحة لمواجهة  
الجرائم الإرهابية .. بل تتطلب المزيد  
من الجهود لمواجهة كل ما يقع تحت  
لائحة الإرهاب .

وإن كان في هذا التعديل لا يمس  
نصوص الدستور .. ولا يقلل من  
شأنه .. وإنما الظروف تتطلب التدخل  
التشريعى في مجال التجريم  
والعقاب ..

في الوقت نفسه أكدت اللجنة  
الدستورية بالمجلس وألقى ترأسها  
د. فؤادية عبيد الشار .. إن  
التعديلات التى أدخلت على قانون  
المحظورات ما هى إلا مجموعة مواد  
مغلقة تنفذ في وجه الإرهاب وقت  
تطبيق أحكام هذا القانون لتجريم أى





المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠٢٠ - ٢٠٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامية



د. فتحي سرور

صور الإرهاب بالرفع .  
أيضاً : أكد كمال الشاذلي رئيس  
الحبة الثورية للحرب الوطني .. على  
أهمية هذه التعديلات .. وقال إنها  
ضرورة ملحة لمواجهة ومعالجة  
الأحداث والتطورات التي نعيشها  
اليوم .. وهذه حقيقة .. فقد حدثت  
مؤخراً وخلال السنوات الماضية عدة  
جرائم فرية على مجتمعتنا .. ولذلك  
كان لابد من تلك التعديلات ..  
لنستكن من مواجهة الإرهاب .

ولم تكن كل الآراء مقلدة .. بل  
كانت المعارضة شديدة .. بحيثية أن  
هذه التعديلات سوف تكون قيدا على  
حرية الفكر والعقيدة .. وأن تظليط  
المقوية جاءت بصورة مبالغ فيها ..  
وما يؤدي إلى نتيجة عكسية .. ومن  
الأفضل أن تكون المقوية متماشية مع  
الجزء نفسه حتى لا يضرب به المواطنين  
المسؤولون الذين يريدون أن يعمروا عن  
رايهم يوماً باستحاج سلس ..  
ونقول : شيء طيب .. إنه  
لا يمكن معاقبة فرد قام مثلاً بتزوير  
جواز سفر من أجل لقمة العيش ..  
بالشخص أو بمجموعات تمسوا بتسجيل  
أسماء مزورة لإغشاء شخصياتهم  
الإرهابية بهدف إلحاق ضرر بالمجتمع  
وتظليط عليهم عقوبة هذا الشخص  
المسالم .

وهنا .. حسم الأمر الدكتور فتحي  
سرور رئيس المجلس يرى قاطع  
وقال : لا جريمة بدون قصد جتاني ..  
ومن المعروف أن د. سرور من أوائل  
رجال القانون في مصر في القانون  
الجنائي .

وفي النهاية نقول : فعلاً كان من  
الضروري إدخال تلك التعديلات  
الملتزمة على قانون العقوبات كما رأيت  
الحكومة .. وإنه أن الألوان تظليط  
المقوية لحماية مصر وأمنها ورجالها  
وأبنائها من الإرهابيين الذين يريدون  
أن يمحكموا مصر بالمخيف والآخر ..  
وليس بالشريعة والقانون .. □

المسئل إلى تصحيح تلك الآراء  
والتفاهيم فقال :

- نحن نرفض الإرهاب وندعوه  
منا كل مواطن خلص يمشي على  
أرض مصر يأكل من خيرها .. ويتمتع  
بذلها .. ويحظى بأمنها .. وإن ما  
جنت به من تعديلات في مواد  
القانون .. لا يخلل الدستور ونحن  
صائموا القوانين ونعلم بأيتها أصح  
لنا .. ولذلك جاءت التعديلات  
مراعية لأحكام الدستور .

لكن الشيء الذي أحب أن ألفت  
إليه الأنظار وأؤكد للمجلس أننا أمام  
إرهابيين موجبين من الخارج وتربطهم  
أيضاً من هناك .. ولذلك جاء ضمن  
التعديلات نص يسمح بالكشف عن  
حسابات هؤلاء الإرهابيين .. وهذا  
نص ضروري .. إذن نحن لم نس  
القانون إلا بتخصص محتاجها الأوضاع  
الجديدة التي تواجهها اليوم .. وبالتالي  
لم نصدر قانوناً مستقلاً .. وإنما أدخلنا  
ما نحتاجه من تعديلات دخلت ضمن  
قانون العقوبات .. وهذا مقصود لنا  
ولمصر ..

أيضاً كانت من بين الآراء المؤيدة  
للقانون د. حدي السيد الذي أكد  
على ضرورة تظليط المقوية لأي عمل  
إرهابي .. لأنه أن الألوان لمواجهة كل





المصدر : النفس

٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وجاء الدرس من الجزائر!!

بقلم : عبد العزيز محمد المحامي

كنا نذكر أن الحكومة ستضرب عرض الحائط ، بكل المخاوف وبكل الآراء والانتقادات التي تدلها مع الكثيرين ، حول قانون الإرهاب الذي تخلف في صيغة تمديدات في قانون العقوبات ولقانون الإجراءات الجنائية . كنا نذكر ذلك لأن الحكومة لاتأبه بأي رأي آخر ، ولا تصنع إلا لنفسها ، وفي ذات الوقت ، فلها حكومة بلاقت من فرط الخطأ ، تخلف حتى من خيلها ومن هبة التسليم من حولها !! هي تخلف وترتد ، ولا تخطن إلا وهراوة الطوارئ في يد ، ولقانون الإرهاب في اليد الأخرى . في الوقت الذي تترك فيه كل الأسباب التي تؤدي إلى سيادة العنف وتصاعده كما هي ، ولتترك بذلك اللزخري وتحت حتى تسد يلامسها !! وإذا عكست الحكومة ومجلس تشريعي ، قد التفت على نفسها وعلى الناس في قانون الإرهاب ، ووضعت لنفسها تعريفاً للخطأ يتسع لكل لغة وتامة ، فلها في القنن ويعمد وتعتمد الوعد مفسود عن صور أخرى بالغة الخطر ، تمثل أرهاقاً حقيقياً ، وتمثل أيضاً بيت الداء لكل علف وأرهاب !! هذه الصور تأتي كلها تحت عنوان واحد هو الفساد !! والفساد هو بوابة كل شر في المجتمع ، وهو سبب كل علف في المجتمع ، وهو بذاته عمل إرهابي يافوس كل أمن ومعلومات المجتمع ، ويعمد السلام الاجتماعي في المجتمع . بل إن الفساد يمثل ذخيرة كبيرة لاتسد في الأمن القومي والوطني لأمر كلها . منها تشريب الميرون ، ومنها أيضاً تشريب الشؤون الأجنبية وكل صور العمدنة الظاهرة والظلمة ، والتي تلصق للزخ في كل الأوقات . بل منها يتسرب كل فساد حتى الظواهر الدرية التي بلغت لهذه مستقبل الأجيال القادمة في وجودها ذاته ، والفساد مؤسسة كبيرة ، بل أصبح من قوى المؤسسات في هذا البلد . ومن هنا تأتي حكومتنا الصالحة ولتعد منها ، ولها في مرس الرئيس الجزائري محمد بو شيف حلف ، حيث أعت كل التقارير أن مؤسسة الفساد الحزبي والحكومي عكس هي التي قلته !!

ولذا كان وزير الداخلية ، له ولف وهو يطلب من القانون الإرهاب يشكو من فساد ترسنت لقانون العقوبات كلها ، عن مجلبة الإرهاب . لأن الحق أيضاً أن الضحايا الثلاثة كلها تأتي لقصرة عن مجلبة مؤسسة الفساد وطريقها في المجتمع والقتال جديدها من المجتمع !! بل إن الناس تصنع في الخطاير الرسمية وعلى أعلى المستويات ، تخريباً للفساد يقع يكون لفاعاً عنه أيها أن الضاد موجود في كل بلاد العالم !! كذلك ترى وتصنع وعلى كل المستويات . تستل على الفساد ، حيث لا يسلو الحديث عن الفساد بالشرعية ، إلا بمناسبة لفساد الفساد ، ولا يأتي الحديث الحق من أن الظلم يرى حتى تكذب أدلته إلا بمناسبة الحديث عن الفسادين الذين تأتي برأهم دائماً من قلب باب وباب !! ويبدأ الفساد الحقيقي ، بذلك البنية التي





المصدر : **الأسبوع**

٢٢ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تزايدت أخيراً في كل انتخاب ، حيث يفرض البلطجية دائما لرهيبهم على المتحدين ، بل وعلى لجان الانتخاب ذاتها ، ويكون هذا تحت بصير الشرطة ونظرتها ، بل هي تخشى الطرف عنه في التسلط . والغريب أن يكون ذلك دائما لمصالح الجزب العظيم وهذه ، حتى يتساق تحت الحجة القاصفون ونجار المخدرات !! وترجع أهمية ذلك ، أنه يس في التصميم لتفكيك مجلس التشريع والرقابة على كل أعمال الحكومة والمؤسسات ، فعلا لم تضع الحكومة السنية ، هذه الحالة ضمن صور الأرهاف وتعاقب عليه بالقلل من العقاب !! كما يأتي كل الفساد من الأجار بغولطية في كل موالفها ، سواء كانت في الحكومة أو في قطاع الأعمال !! ويأتي أيضا من الأجار بغولطية والصفة ، سواء في البرلمان أو المجالس المحلية وغير ذلك من مجلس !! ولا يتدخل القلقين إلا في حالة التمس بيمينه الواسع ، أي بعد أن يكون الفس وقع في الترس . في حين أن هناك قلقون يكاد يكون شسيا ، هو قلقون لكسب غير المشروع والشهير بقلون من أين لك هذا !! لم لا تقدم الحكومة السنية على تعديل نصوصه بحيث يحد بكل الأشخاص والصور وتلفظ العقوبة وتيسر الإجراءات في جرائم هذا القلقين !! لم الاتصال الحكومة موفقيها على كل المستويات ، كيف حالهم عندما دخلوا ، وكيف حالهم وهم خرجون !! أن هذا لا يحدث في الواقع وأن حدث فلا يسرى إلا على صغار المصلين والوولفين . أما الكبار الامعون ، فلا أحد يقترب ، بل أنا نجد وزيرا كان المال يجري بين يديه بالميزات ، وخرج وسط ضجة من مغالطات ، يصدر له قرار جمهوري باستثنائه .. والتضريح له بالعمل لحساب هيئات اجنبية . هذه الهيئات التي تتعامل مع الحكومة في اليوم التالي !! ولا لحسب أني بالغليلد العقاب في مثل هذه الحالات لحسب ، يفرض القنفي والانتقام ، فلما ممن يرامنون بأن العلاج الولاقي خير في كل الأحوال من كل علاج جراحي !! ومن هنا ، فلما هناك أبوابا واسعة للفسد مفتوحة على مصراعها دائما ، فلم لا تجبر الحكومة السنية ومجلس شعبها للجان دائما ، إلى اللام قوانين التوقيض الشهيرة ، والتي تتجند عما وراء علم ، والتي كان ميرر وضما هو الاستعداد للحرب ، وما عك لها ميرر الآن .

لم لا تجبر الحكومة السنية وهي التي البحت للشرطة ، إلى التفلر والحص ومكافحة تقارير الجهاز المركزي للمحاسبة ، والتي يقدمها من كل الوزارات والشرعات والهيئات والمؤسسات وغيرها . بدلا من أن تأتي هذه التقارير للحص حيسا في الأراج والخزائن !! أن الفساد هو الأرهاف ، وهو سبب كل العنف الذي يتصاعد ، والفساد أصبح مؤسسة قوية مرهوبة الجانب ، له مستويته واليكه التي لا تنتج إلا أسفدا وأرهافا !! ولم تتعلم الحكومة من التجارب والتجارب إلا أن الرئيس الجزائري محمد بو ضيف له راج وقتل عندما القرب من مؤسسة الفساد في بلاده !!







النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ يونيو ١٩٩٢

المصدر : **السياسة**

سليمان جودة  
حاور :

# القوانين وسدّها لا تقي ويخفى ولا تقابدها أرقاماً

مع ..

الوزير سادى امانى



تختلف الظروف عن وجهه السيفي، بعدما  
بأحداث صند - مثلاً - ومحرراً بما جرى  
في أسبلة والتعليم وثني سوف، ولتقاهم  
يو العلة اغتيال د - فرج فوده -  
مطلوبين  
لا قانون الزيف، ولا العقوبات، ولا الإجراءات الجنائية، تخصي مجتمعنا من  
التعليم، في خزانة زهرنا في الشارع فلتقتنع  
الطبعة - كما ترى طرقيها - الضلوي - أحد لسان القانون الضلوي  
والإدري - من سحر - انفسوا الضباب - وأخافوا لهم فرص عمل .. ولا شيء يند  
ذلك ان الرجل الذي سلم في وضع وصيغة الدستور المصري الحال (١٩٧٧) وقفة  
فيما زنه رجل قانون - أن القوانين هي التي ما يتعين أن يقي فيها أي مجتمع لأوجهة  
الاحزاب  
العرب تقول : طبق القانون ما تصدي .. وهو يؤكد أن هذه العبارة مدمجة منذ  
بيللة  
وغيرت منها قول على بن أبي طالب - ما سوف يأتي تكبر - من عرض الكلام  
تاريخ الرجل حال ومويل أيلال ١٩٦١ - القاعة ليسكن في الشرق ١٩٤٥ - ثم  
مكتورة الدولة من جملة باريس ١٩٦٨ - الشهادة - عبد حكلي - جرحي شمس ٧١ -  
٨٠ - وعلمو مجلس الشورى ليست سنوات - وهو الرئيس الحال السيرة المصرية  
في لعمده الدول للعلوم الإدارية - والأخبار العامي - تزله جيبا - الضابط - وادرس  
والأمن - على امداد جامعات المعلم العربي  
١٣٠ كان من السهل على رجل القانون - أن يصوغ ويضع ما صاغ الى اربعة  
الحكام - حيث يصاغ القانون - فله - المذكور الضلوي - قول من ظهر من ذلك  
ويعرفه - أن الرق - مع الاسراف في التوزيع - لا يثبت أن يتسع على الرابع  
وتعاني ذلك معروفة ١١

وكان لا - والأثر مثلاً - من  
الوجهية  
وأخترت الحقوة اسهل الاجابات  
وأسهلها معلوماً  
ودان أن تساهل عليها قانون جديد  
لوجبة الزيف  
ثم تراجعت واستقرت على تعديل بعض  
مواد قانون العقوبات والأجزاء  
الجنائية  
والمسلمات التحليلات الجديدة - عند

متنفسها بـجـلان - بعدد الدستورية -  
ولم تواتر الترسية - قانون أن  
التصديق على الدستور ١٩٦٠ -  
١٩٦٨ من الدستور - وأنها تقي  
لنابدي - الدستورية بتسلية وتعقل  
الفرص أمام القانون - على الخط هو  
ولم يتسأل أحد نفسه - بل الخط هو  
قانون جديد أو تعديل قانون قديم  
وكل أن يقول - الضلوي كبري -  
عليك أن تقول لا لثورت - الأرقام - يرد ١١

يناير ١٩٧٧ - وسوف تشبه مثلاً  
مصرع القانون لجمعية أمن المجتمع  
من عام ١٩٦٠ - كما حدث ذلك - ولم يتخذ  
الز - رقم مرة القوانين وشروطات  
الو انبي - رطب النيل ويجرد عما لا صلاح  
س - وهو يتفق على ذلك - في عدد  
التقنين العلمي





## المصدر:

٢٢ - يوليو ١٩٩٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يستحق لقبه، وهذا  
أضعف الإيمان...  
هذا الحديث يلمه  
النفس على غير وجهه  
الصحيح، لأن تدمير  
المتكبر لا يكون إلا  
لنفسه، أما  
بالنفس فلا يكون إلا  
للنفس، والقلب هو  
لجميع المسلمين.

إن الشيب الخمر  
به، والذي لا يعلم من  
أحكام الدين إلا  
الفتن، لا يمكن  
تحويل ما يرتكبه من  
أفعال إجرامية،  
والاستغفار إلى الدين.  
لهذا اعتقد أن مهمة  
المتطوعين في الدين،  
من الأجر وغيره،  
يجب أن تنحصر في  
توضيح هذه  
المفاهيم.

والعزير أن  
الشييب الذي يستلج  
وراء هذه الدعوات  
الباطلة، هو شيب  
يائس، ويعرف أن  
اليأس يفعل كل شيء  
ليتسب عن نفسه.

وتجد مصداق ذلك في  
مطولة الإمام علي بن  
أبي طالب، عزم الله  
وجهه، حينما قال:  
أني لأهيب للرجل  
يدخل داره لا يجد  
أوقفا، كيف لا يخرج  
على الناس شافرا  
سجدا.

مهما نمرا ليتصوره عقل، لأنه كان في  
مخطط الحلفاء، أن يعيدوا ألمانيا دولة  
زراعية، ثم زنتها بعد الزبارة الأولى بفترة  
قصيرة، لمخبرات دولة كاملة، وكانها لم  
تعرض للخراب، ولما أبدت دهشتي إن  
بيده الأسر في ذلك الوقت، وألفته كان  
المستول الأول من ألمانيا، قل ميتسما إن  
الصناعة صانع وليست مصنعا. لقد  
استول الحلفاء على مصنعات التي لم  
تحتلها الحرب، ولقدنا انشأنا مصنعا  
جديدة على أحدث ما تكون الصناعة. وقد  
قبل العمل أن يصلوا، مع أرجاء تقاضى  
جفت كبير من الجوريم، حتى فتج  
المصانع وتطلق لهم ما أرادوا، وأصبحت  
ألمانيا الدولة الصناعية الأولى في أوروبا.

● ولكن في مواجهة العنف، الظروف  
والهناج مختلف؟

● ظاهرة العنف بسبب البطالة، ليست  
نصرة على مصر وحدها، بل أنها منتشرة

في كل بلاد العالم تقريبا، وعلى رأسها  
الولايات المتحدة، التي تعتبر أغنى دول  
العالم، فالأحداث التي وقعت مؤخرا في  
لوس أنجلوس، قطعة الدلالة، ولهذا  
نادى رئيس الجمهورية بضرورة محاربة  
البطالة، لأنها أساس الفساد.

وما يحدث في إيطاليا، من عنف أيضا،  
للطبع الدلالة.

● قلت، ولماذا يتخذ العنف عنفا، فسادا  
دينيا؟

● قل: الحق أن الدين الإسلامي يرى  
كل البراءة من العنف، بل أن الدعوة  
الإسلامية حين بدأت، عانى المسلمون كل  
صنوف الأذى، ولم تسمح لهم بالقتل إلا  
بعد الهجرة للمدينة المنورة، ولهذا  
فذهب الإسلام وأصبح علما، والحديث  
المشهور من رأى منكرا فليغيره  
بيده، فإن لم يمتطع فليسته، فإن لم

قال  
الطغوى: د  
من أننى رجل  
فانون، إلا أننى  
ملازمت الأيسر بأن  
القوانين مهما روعي  
الإحسان في  
مبدأاتها، هي  
أضعف الوسائل في  
حماية المجتمع،  
ولذلك فقد لاحظت  
الظواهر، أن  
القوانين تكفى في  
الحضرات الشبيهة  
الدول، أما في بداية

قوة الدولة، فإن القوانين تكون قليلة،  
ولذلك فإن مذهب الإسلام، في هذا الصدد  
معروف، وهو عدم الإكثار من  
التشريعات، ولهذا أيضا، قل سبحانه  
وتعالى: وما أهلكنا الذين آمنوا لا تسألوا  
عن أشياء أن تبد لكم تسؤلكم.

قلت، ما المعنى؟

قل: المعنى نظيم من واقعة المخالفة  
الرائدة، عبر من الخطيئة، حين جاءه  
رجل يسأل، فأجابته عبر عما سأل، ثم  
سأله عبر، متى حدث ما تسأل عنه؟  
قل الرجل: لم يحدث ولكني أسأل عن  
شيء خطر لي بال!! وقد عرف عبر خبره  
الشبهة، لأنه فعل ذلك.

وخلاصة القول، أن ما يحدث في مصر  
الآن، مما لا يتفق مع طبيعتها السمحة،  
ولا مع ظروفها وتاريخها، هو أمر عارض،  
يجب أن يواجه بخير التشريعات  
العقلانية.

● بما نواجهه؟

● بمواجهة الحقيقية، لا تكون خيار  
محاربة البطالة، التي استشرت للظروف  
التي نعيشها، فهي جو البطالة الذي  
تصيبه، كآلام جميع مناطق الإحتراف.  
أنا نعرف أن ظاهرة البطالة، ظاهرة  
عالمية، وليست مقصورة على مصر،  
ولعنتي اعتقد أيضا أن مواجهة هذه  
الظروف، يمكن أن يتحقق بلغ الالتجاء  
إلى سلاح قانون العقوبات، العمل الأمثل،  
هو إيجاد فرص عمل حقيقية، لكل قادر  
عليه، ودوناً كثير من الشروعات، يمكن  
تنفيذها واستثمارها محاسن الشيب بها،  
وهو أمر ليس بالمستحيل أن نفكر.

● وهل تعتقد أن المسألة، اقتصادية  
خضعة؟

● سوف أشرح لك مثلا.. كنت من  
أوائل المصريين الذين دخلوا ألمانيا، في  
أعقاب الحرب العالمية الثانية، وشاهدت





المصدر : الوقف

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

ولهذا أيضا ، قالت العرب طلب  
الفلوت ما تعدي . وأوقف مصر بين  
الخطاب . علوياس قطع يد السليق في  
عام النجاعة .  
واعود لأكد . بأن الإصلاح الحقيقي .  
لنلوس وعقول هؤلاء الشباب . لا يمكن  
أيدا يقع الإصلاح الاقتصادي .  
● قلت : ولكن الدولة . لا تزال تلجا .  
حين الإصلاح - إل الأمن قبل الاقتصاد ؟  
●●● قلت اختلف معك . فكل منصف ي  
أن الدولة تفعل ما تستطيع في : إلى  
الإصلاح الاقتصادي . فلقد سجلت مصر  
سلسلة حروب مع إسرائيل . تكلفت مالا  
ويمكن حصره من الخسائر . وتعطلت  
مواظنا . وكان لا بد . لكي تسترد مصر  
انفاسها . أن تعيد البنية الأساسية  
ومن الإنصاف أن نذكر . أن جهدها في  
هذا المجال . قد حقق الكثير . أننا نذكر  
أساطد الميوز العسكرية . لدى الولايات  
المتحدة . والذين العربية بكامل .  
و ٨٠٪ من النجوم المستحقة للدول  
الأوروبية . وأولا كل ذلك لحدث انهيار  
شديد في الاقتصاد مصر .  
ولكن المعركة لا تزال طويلة .  
ومستمرة .





## في مجلسي الشعب والشورى



ماجدة محمود

**نعم لقانون الارهاب .. ولكن !!**

●● التمديلات  
المطروحة  
بالقانون كانت  
تدرس منذ  
سنتين واهتمت  
بمصر الرد  
وفتح باب  
التوبة.

في  
الحوارات التي  
لا تجدي معها  
أساليب الحوار  
.. لابد من  
القوة .

د. / "حورية مجاهد"  
عضو مجلس الشعب







المصدر : **القدس**

٢٠٥ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● إطلعت علينا التعديلات الجديدة بقانون العقوبات والإجراءات الجنائية محاولة الحد من هذا الخطر الزاحف "الأرهاب" بشئى صوره . وهو ما انجبه اليه المشرع فى الآونة الأخيرة من إجراء بعض التعديلات أو تقديم مشروع قوانين جديدة لبعض الظواهر التى استحدثت فى الشارع المصرى ..

● وقد توجهت التعديلات الجديدة فى معالجة الإرهاب . الى تحديد مفهومه أولا والوسائل التى يلجأ إليها ، والغاية التى يسعى لبلوغها والآثار المترتبة عليه ثم جاء التجريم ليشمل كل من يؤسس أو ينظم إدارة أو جمعية أو جماعة بغرض تعطيل أحكام الدستور أو منع إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الإعتداء على الحرية الشخصية لمواطن . أيضا استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام لجماعة ما . وكان تغليب العقوبة من نصيب من يؤدى دورا قياديا فى التنظيمات الإرهابية وتأتى قواعد الاعفاء من العقاب أو تخفيفه فى حالات إبلاغ الجاني أو اعتزاله .

● ولما يتعلق بسرية حسابات البنوك . فقد خول المشروع للثائب العلم أو من يفوضه من المصافين المصافين سلطة الأسر مباشرة بالكشف عن الحسابات والإطلاع على من تشير اليه أصابع الاتهام بشئىها .

● وهكذا تجد أن المشروع فلم بدقته جوانب الظاهرة وإحتوائها قانونيا . أما للجوانب الأخرى التى تدخل حولا إجترية لابد وأن تراها المؤسسات الأخرى لأنها بغير حاجة لقوانين . ويعيد عما دار من مناقشات تحت قبة البرلمان .. نستعرض آراء أعضاء مجلسي الشعب والشورى . لتتعرف على كيفية مساعدة القانون

على تطبيق مواد . والآثار المختلفة التى يجب أن يقوم بها كل إنسان .. وثقلها نستعرض وجهة نظر المستشار "عازق سيف النصر" وزير العدل ..

نيل الغاية لايفنى عن شرعية الوسيلة

● بداية يتحدث المستشار "عازق سيف النصر" قائلا .. التعديلات المطروحة بالقانون كانت تدرس منذ حوالي سنتين من خلال لجنة ضمت رجال القضاء والنيابة وإسلافة من كليات الحقوق ورجال الدين والأعلام والأمن القومى . والقانون لم يكن وليد الساعة أو رد فعل لحادث معين . وقد كتبت التعديلات على غصن الرديح . وفتحت باب التوبة لمن انفصل عن الجماعة الإرهابية أو يبلغ قبل وقوع الجرائم بالإضافة الى أنه حدد للقواعد التى تكفل سرعة الفصل فى هذه القضايا من خلال محاكم مركزية للنظر فيها ..

● وأود أن تؤكد أن هذا نتاج مراجعة شاملة لملف الإرهاب فى مصر بكل أبعاده وصوره والذى لوحظ منه استمالة عقول بعض الشباب واستمرار العنف والقوة . وفرض الآراء بالقوة والإعتداء على الأرواح ورجال السلطة . ● وهل مواد القانون لم تكن تشمل هذه الجرائم ؟ ● قانون العقوبات والإجراءات





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٥ يونيو ١٩٩٢

المصدر:

مصر

الجنائية لم يكن لها تعامل سريع مع جرائم الأرباب. ولم تخصصها بقواعد عقابية. ولذلك كان لابد من أفراد المجلس لها ذخرا لخطورتها ومشروع القانون أوجب على نفسه احترام الدستور وأحد وفقا لقاعدة "أن نيل الغاية لا يغني عن شرعية الوسيلة". وهو ما قرأنا الحل التشريعي لمواجهة حالات الأرباب إسماعيل في حل المشكلة وليس خلا نهائيا ولا يعني القضاء العبرم عليه لأن هناك أسبابا كثيرة - اجتماعية، سياسية، إقتصادية، أمنية، قانونية - لها أيضا دورها..

● ويرى المهندس "إسماعيل الجمل" عضو مجلس الشورى "دائرة الصف" .. أن مشكلة وإهتمام المواطنين بصدور مثل هذه التدهيلات والظال كل مؤسسي الأحزاب السياسية والمنسقلين رغم بعض المشكلات السلخنة وهي لصالح القانون. هذا الإهتمام والانتقال أكد أنه جاء في وقت الأمل أن تؤدي هذه المؤسسات الأخرى "تربوية، دينية .. الخ" دورها دعما لتطبيق الوفاقية للأرباب المجتمع. والمقلب بالقانون لمن يخرج عن الشرعية. واعتقد أن فتح باب الكوبة من المسائل التي تخدم القضية وتؤكد على حسن النوايا. وأن القانون يسمى دائما لتحقيق العدالة وإعطاء الفرصة للممارسة السليمة..

الإدارة بالأزمات

● وتقول أ.د/ "حورية

مجاهد"، أم المعلوم السياسية وعضو مجلس الشعب .. التعامل مع البشر بصفة عامة إما بالقوة أو القانون. قانون العقوبات قائم على قوة القانون. وجهة نظري .. أن القانون ليس حلا لكل جيلور المشكلة لكنه مطلوب. المشكلة لها أبعادها المختلفة. لابد من محاولة استيعاب العناصر المتتلة وهذا يحتاج لجهد كبير للاستيعاب بالغ وبأ حوار، جسور ثقة ونستمر فيه بتكثيف سياسية سليمة وهذه بحاجة لجهود مختلفة من الأسرة، المسجد، المدرسة. لابد أن نعلم أن الجميع شركاء في الدولة وحتى تكون هناك شركة على أسس قوية لابد من التعامل معا على أسس إن الرؤية سليمة. فالقوة أو القهر لا يصلح كسياسة دائمة .. في الحالات التي لاتجدي معها هذه الأساليب لابد من القوة وهي مازالت قوة القانون أي قوة بضوابط. أما بالنسبة للتكثيف السياسية وكافة أبعاد التكثيف. علينا أن نهتم ببعض الأبعاد للتغلب على عنصر عدم الرضا عند البعض كاستيائ الاستنزاف بالنسبة للمصلحت الإقليم. اعلات التليفزيون وهي تجارية. والعصا حليقة ويدين

سبب. لا توجد دولة بها مثل هذه الظاهرة. محاولة بحث المشكلة من خلال إجراء استبيان مثلا لأن كثيرا من الناس غير إرهابيين لكنهم سلخون، غير واضحين. تثارين أكثر. علينا أن نعرفهم وتقديم لهم حقيقة. الأس ونصبرهم بإيجاد المشكلة. فالتفهم الحقيقي للإسلام وروحه تسلسه وسائل الاستيعاب. "الأسر بالمعروف والنهي عن المنكر" من أسس الإسلام. والأسر لابد أن يكون بالمعروف وليس القوة. والرسول "صلى الله عليه وسلم" لم يكن عنيفا أو متفرا وإلا ما ألق حوله كل هؤلاء .. فلنبتعد عن العلاج بالخدمات لتشمل الحقيقة. لابد من سياسة مستمرة للقضاء على العنف وعلينا أن نعلم انقلنا الرضخ. أن العنف لا يصلح كسياسة دائمة..

● وتستطرد الدكتورة حورية مجاهد قللة .. في مجال الحديث عن الشركة والشراكة. علينا أن نبني جسور ثقة بين الشرطة والأفراد بما فهم الجماعات المتطرفة. وأن يقدم توضيح ذلك حتى إذا لجأت الشرطة للقوة فهي قوة القانون وبعاصم الجميع .. وفي مجال النوعية. على الإهم









المصدر : ..... (المرجع الاقتصادي)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يوليو ١٩٩٢

**النص الكامل لتأخر  
رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢**

بتمديد بعض نصوص قوانين العقوبات ،  
والجزاءات الجنائية  
وإنشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية الحسابات  
بالبنوك ، والأسلحة والذخائر







التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ،  
وقد أصدرناه .

### ( المادة الأولى )

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من  
قانون العقوبات إلى قسمين ، الأول ، ويضم  
المواد من ٨٦ إلى ٨٩ ، والثاني يضم المواد  
من ٨٩ مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب .

### ( المادة الثانية )

يضاف إلى القسم الأول من الباب الثاني  
من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
المواد التالية .  
مادة ٨٦ :

يقصد بالازهاب في تطبيق أحكام هذا  
القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو  
التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني  
تنفيذا لمشروع إجرام فردي أو جماعي ،  
بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض  
سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من  
شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلغاء السرب  
بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو  
أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو  
بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو  
بالمباني أو بالإملاك العامة أو الخاصة أو  
احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو  
عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور  
الحماية أو معاهد العلم لأعمالها ، أو  
تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو  
الوائح .

### مادة ٨٦ مكررا :

يعاقب بالسجن كل من أشغ أو أسس أو  
نظم أو أدار ، على خلاف أحكام القانون ،  
جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو  
عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بآلية  
وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو  
القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو  
إحدى السلطات العامة من ممارسة  
أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية  
المنصوصة للمواطن أو غيرها من الحريات

والحقوق العامة التي كفلها الدستور  
والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو  
السلام الاجتماعي ، ويعاقب بالاستغلال  
السلطة المؤقتة كل من تولى زعامة ، أو قيادة

مافيه ، أو أمدها بمعونات مادية أو مالية  
مع علمه بالفرص الذي تدعو إليه .  
ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس  
سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات  
أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو  
العصابات المنصوص عليها في الفقرة  
السابقة أو شارك فيها بآلية صورة ، مع علمه  
بأغراضها .

ويعاقب بالقوة المنصوص عليها  
بالفقرة السابقة كل من روج بـقول أو  
الكتابة أو بآلية طريقة أخرى لـإغراض  
المذكورة في الفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز  
بذات أو بالواسطة أو أحرز مـصـرات أو  
مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ،  
تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم  
إذا كانت مدة التوزيع أو لـإـطـلاع الغير  
عليها ، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من  
وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية  
استعملت أو أعدت للاستعمال أو بصـفة  
وقفية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما  
ذكر .

### المادة ٨٦ مكررا ( ١ ) :

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها  
في الفقرة الأولى من المادة السابقة الإعدام  
أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا كان  
الازهاب من الوسائل التي تستخدم في  
تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها  
الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو العصابة  
المذكورة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات  
العقوبة كل من أمدها بالسلطة أو نخش أو  
مفرقات ، أو مهات أو آلات أو أموال أو  
معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبمستلها  
في تحقيق أو تنفيذ ذلك .





وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضوع المسمى أو التخدير أو شرع في ارتكابها

### المادة ٨٦ مكرراً (د) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل مصري تعاون أو التحق - بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة - بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .

وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة المؤبدية إذا تلقى الجنائي تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر .

### المادة ٨٨ :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري ، أو المائي ، معرضاً سلامة من بها للخطر .

وتكون العقوبة الانضال الشاقة المؤبدية إذا استخدم الجنائي الإرهاب ، أو نشأ عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها . أو إذا قاوم الجنائي بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تاديبه وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته . وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها

### المادة ٨٨ مكرراً :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح . أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الانضال الشاقة المؤقتة ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق ، أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة . أو إذا كان الجنائي من أفراد القوات المسلحة ، أو الشرطة .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات . إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة

السابقة تستخدم الإرهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو إليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل دور العبادة ، أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادها

### المادة ٨٦ مكرراً (ب) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤبدية كل عضو بإحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً ، استعمل الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي منها ، أو منعه من الانضمام عنها . وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على فعل الجنائي موت المجرى عليه

### المادة ٨٦ مكرراً (ج) :

يعاقب بالانضال الشاقة المؤبدية كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بإحد من يعملون لمصلحة أي منها ، وكذلك كل من تخدير معها أو معه ، للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر . أو ضد ممتلكاتها . أو مؤسساتها ، أو موظفيها ، أو مثليها الببلوماسيين ، أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج ، أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر .





المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٢٢ يوليو ١٩٩٢

رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب

### المادة ٨٨ مكرراً ( ج ) :

لا يجوز تطبيق أحكام المادة ( ١٧ ) من هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات

### المادة ٨٨ مكرراً ( د ) :

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية  
١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة  
٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين  
٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .  
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات  
ويعاقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر .

### المادة ٨٨ مكرراً ( هـ ) :

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القسم كل من يبادر من الجبهة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل الإبلاغ بعد تصام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

ويعاقب بذات العقوبة كل من يمكن أو شرع في تمكين مقيوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب ، أو التصرف بصورة كاذبة ، أو تزيى بدون وجه حق ، يزي موظفي الحكومة أو أبرز أمراً موزراً مدعياً مصوره عنها أو إذا نشأ من الفعل خروج من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تاديبه وتغلبتها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقيوض عليه .  
وتكون العقوبة الإعدام ، إذا نجم عن الفعل موت شخص .

### المادة ٨٨ مكرراً ( أ ) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قسومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تاديبه وتغلبته أو بسببها .  
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة ، أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو قام بخطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجته أو أحد من أصوله أو فروعه

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجس عن التعدي أو المقاومة موت المجنى عليه

### المادة ٨٨ مكرراً ( ب ) :

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ ( د ) من هذا القانون ، على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم  
ويراعى عند الحكم بالمصانة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية .  
وتخصص الأشياء المحكوم قضائياً بمصادرتها للجبهة التي قامت بالضبط ، متى





نصاها الاثنان  
المادة ٢ ( فقرة ثالثة )  
وتختص محكمة أمن الدولة العليا  
المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة -  
في دائرتها أو أكثر - بنظر الجرائم  
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب

الثاني من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص  
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية . كما تختص أيضا  
بالمصل فيما يقع من هذه الجرائم من  
الاحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة  
سنة وقت ارتكاب الجريمة . ويطبق على  
الحادث عند ارتكابه إحدى هذه الجرائم  
(حكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ بشأن  
الاحداث . عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و  
٣٠ و ٣٨ و ١٠ و ٥٢ منه . ويكون للنيابة  
العامة جميع الاختصاصات الموضلة  
للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

#### المادة ٧ مكررا :

استثناء من احكام المادة السابقة يكون  
النيابة العامة في تحقيق الجرائم  
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب  
الثاني من الكتاب الثاني من قانون  
العقوبات - بالإضافة الى الاختصاصات  
المقررة لها - مسططات قاضي التحقيق  
وسلطة محكمة الجناح المساندة متعقدة في  
غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة  
١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية  
ولانتداب النيابة العامة في مباشرتها  
التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشمل  
إليها في الفقرة السابقة بقيد السطبت  
المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من  
الغيب .

ويجوز لها ذلك إذا مكن الجنائي في  
التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي  
الجريمة الآخرين ، أو على مرتكبي جريمة  
أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة

#### ( المادة الثالثة )

تكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته  
على خمس سنوات في الجرائم المنصوص  
عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨  
و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من  
قانون العقوبات إذا ارتكبت أي منها تنفيذًا  
لغرض إرهابي

ويضاعف الحد الأقصى للعقوبات  
المقررة في المواد ١/٩٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ من  
قانون العقوبات . كما يضاعف الحد الأقصى  
للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون  
العقوبات إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً  
لغرض إرهابي

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة  
أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٢٢٦ تنفيذاً لغرض إرهابي .  
إذا كانت مسبوبة بإصرار أو ترصد تكون  
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو  
المؤقتة

وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت  
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٤  
تنفيذاً لغرض إرهابي .

#### ( المادة الرابعة )

تضاف الجرائم المنصوص عليها في  
القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب  
الثاني من قانون العقوبات الى الجرائم  
الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ -  
من قانون الإجراءات الجنائية .

#### ( المادة الخامسة )

يضاف إلى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠  
بإنشاء محاكم أمن الدولة لفترة ثانية إلى  
المادة ( ٣ ) . ومادة جديدة يرقم ٧ مكررا .







( المادة السابعة )

يستعمل بنصوص المادة ٢٨ . والمقررة  
الآخيرة من المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم  
٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة  
والذخائر . والبند الحادي عشر من الجدول  
رقم ( ١ ) ببيان الأسلحة البيضاء المرفق  
به النصوص الآتية

مادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر  
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على  
خمسمائة جنيه كل من اتجر أو استورد أو  
صنع بغير ترخيص الأسلحة البيضاء  
المبينة بالجدول رقم ( ١ ) .  
ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن  
خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه . كل من  
اتجر أو استورد أو صنع . أو أصلح . بغير  
ترخيص سلاحاً ناريّاً من الأسلحة  
المنصوص عليها في الجدول رقم ( ٢ ) .  
وتكون العقوبة الانفعال الشاقة المؤقتة  
إذا كان السلاح ممانص عليه في البند  
( ١ ) - من القسم الأول من الجدول رقم  
( ٢ ) . وتكون العقوبة الانفعال الشاقة  
المؤبدية إذا كان السلاح ممانص عليه في  
البند ( ب ) - من القسم الأول أو في القسم  
الثاني من الجدول رقم ( ٢ )

مادة ٣٥ مكرراً ( فقرة  
أخيرة ) :

يسرى حكم الفقرة السليقة على حيازة أو  
إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

ويكون لمامور الضبط القضائي إذا  
توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص  
بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في  
القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب  
الثاني من قانون العقوبات أن يتخذ  
الإجراءات التحفظية المناسبة . وأن  
يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين  
ساعة على الأكثر أن تاتن له بالقبض على  
المتهم وللنيابة العامة في هذه الحالة  
ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة  
أمن المجتمع أن تاتن بالقبض على المتهم  
لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجب على مامور الضبط القضائي أن  
يسمع أوال المتهم الملبوض عليه ويرسله  
إلى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء  
المرءة المشار إليها في الفقرة السليقة .  
ويجب على النيابة العامة أن تستجوب في  
 ظرفي الأربعين وسبعين ساعة من عرضه  
عليها . ثم تامر بحبسه احتياطياً أو إطلاق  
سراحه .

( المادة السادسة )

تضاف إلى المادة السالفة من القرار  
بمقتضى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية  
الحسابات بالبنوك فقرة أخيرة تنصها  
الآتي

ويكون للنائب العام أو لمن يفوضه من  
المحامين العامين أن يامر مباشرة بالإطلاع  
أو الحصول على أية بيانات أو معلومات  
تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الإذاعات  
أو البنائ المنصوص عليها في المادتين  
الأول والثانية من القانون المشار إليه أو  
المعاملات المتعلقة بها . إذا أنقض ذلك  
كثف الحقيقة في جريمة من الجرائم  
المنصوص عليها في القسم الأول من الباب  
الثاني من الكتاب الأول من قانون  
العقوبات





## الأمراء المستقلين

المصدر :

٢٠٢٢ يوليو ١٩٩٢

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### رابعاً - بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

( أ ) المدافع والرشاشات :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة .

( ب ) البنادق الآلية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الماسورة

٢ - القرباس ومجموعته .

### ( المادة التاسعة )

مع عدم الإخلال بإحكام قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
بشأن حالة الطوارئ وبإية عقوبة أشد  
ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون  
آخر ، يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا  
القانون .

### ( المادة العاشرة )

١ - لاقام الد عوى الجنائية ضد من انتسب  
بإية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو  
الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو  
العصابات المنصوص عليها في المادة ٨٦  
مكرراً عقوبات ، إذا بادر خلال شهر من تاريخ  
العمل بهذا القانون بإبلاغ النيابة العامة أو  
سلطات الأمن باتقصائه عن التنظيم ونوفاه  
عن ممارسة أي نشاط فيه  
فذلك لاقام الد عوى الجنائية الناشئة  
عن حيازة أو إحراز أسلحة أو ذخائر أو  
مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو  
وثائق أو أموال مما يرتبط بأنشطة التنظيم  
إذا بادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه  
بتسليمها إلى النيابة العامة أو سلطات  
الأمن خلال المدة المشار إليها في الفقرة  
السابقة .

المينة بالجدول رقم ( ٤ ) المرافق . أو  
كائنات أو مخفضات الصوت  
والتيكوبات التي تركيب على الأسلحة  
المذكورة

١ - البند الحادي عشر من الجدول رقم ( ١ )

١ - ببيان الأسلحة البيضاء

١ - البلط والسكاكين والجنزير والسنج

وأي أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على

الأشخاص دون أن يوجد لأحرازها أو حملها

مسيوغ من الضرورة الشخصية أو

الحرفية

( المادة الثامنة )

بضاف إلى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٤

المشار إليه جدول جديد برقم ( ٤ ) نصه

الآتي

### الجدول رقم ( ٤ )

### الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق  
ذات الماسورة المضغوطة من  
الداخل :

١ - الجسم المعدني

٢ - الماسورة

ثانياً - بالنسبة للبنادق  
المشتملة والنصف آلية :

١ - الجسم المعدني ( الخرف )

٢ - الماسورة

٢ - القرباس ومجموعته

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات  
بكافة أنواعها :

( أ ) مسدس بخزنة :

١ - الجسم المعدني .

٢ - المزلق

٢ - الماسورة

( ب ) مسدس بسلالية :

١ - الجسم المعدني .

٢ - الآخرة ( السلالية ) .





الأمم المتحدة

المصدر :

٢٧ مارس ١٩٩٢

التاريخ :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولايسرى ما تقدم على الحالات التي يبدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية

### ( المادة الحادية عشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخلاف الدولة . وينفذ كلانون من قوانينها .

( حسنى مبارك )

صدر برئاسة الجمهورية ( ١٧ ) المصم  
سنة ١٤١٣ هـ - الموافق ١٨ يولييه سنة ١٩٩٢ م











المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### « حدوة »

○ جلست مجلس الشعب خلال الأيام الماضية في اعتكاف لها غلت من الحزب المجلسات خلال الدورة الحالية فلا تخلص المجلس أهم لقول يحمينا جميعا من الأراغب والأرهابيين يحيى نجوم المجمع من الشخصيات العامة .. الذين شاعروا واحدا وراء الآخر بيد الأرهبيين ويحيى رجال الشرطة الذين يسلمون ويعملون على أمننا والذين تسلط بعضهم ضلحا لهذا الأراغب .. واتمنى من المشرعين لهذا القانون ألا يمس حرية الفكر .. وحرية الرأي التي لم تفسد إلا الآن في عهد الرئيس مبارك . فلا يمكن أن نضيق بظنون يصغر من أجل الأراغب والأرهبيين .

○ نلاحظ أن بعض الاستجوابات التي تعرض في مجلس الشعب لأصحابها المراهض شخصية أو خلاف شخصي بين العضو مقدم الاستجواب .. وبين الوزير أو للشركة وهذه القبيلة اعتلتها وتثير السياسة عند مناقشة الاستجواب .

○ القدم من الخائب جلال فريب عن حدث التحام خلق أنيل بواسطة بعض العاملين في شركة القنصل المصرية والاستيلاء عليه .

○ ولأنه يأسف .. يفتاب مصر ، مصلحة مصر وسعمتها يجب أن تكون بعيدة عن كل الإحلال والخلافات الشخصية حتى لا يسطر الاستجواب وفقر صورة الخائب أمام الشعب .. واستطيع أن أقول أن سمعة مصر مؤازرة بغير .. ولكن أن مقله وزير السياسة هؤلاء سلطان بأن التسلط

السياسي تضاعف إلى ٣ مليارات . وإن لم يكن المظفرات أصبح مورا رئيسيا ○ القولوا لحرمة الشفاعة ويسعد بالثواب لا يجب أن نقول بالاتهامات هذه لحرمة الرغبة في تصفية حسيلت شخصية .

○ الدكتور يحيى سرور رئيس مجلس الشعب وطلب دائرة السيد زينب . اعترض بشدة من على الفصح على الزيادة التي طلبت بها الحكومة وهي المشرقة فرفض في أسرار السجائر .. لمصلحة الدخمين المصحي لطلبة المصحي الدكتور يحيى سرور لأنه تحدث كخائب عن منظمة شعبية وهي السيدة زينب وفل كيف تواجبه الناس وترفع أسرار سفعة يستخدمها عدد كبير من الشعب .

○ يرافقه . الدكتور سرور لأنه أثبت أنه طلب شعبي .. وليس كيمعش ثواب الاستقراطية

○ لأول مرة في مجلس الشعب وإن عهد أنشجرا سرور يعلن عن رحله إلى الأعضاء مؤيد دعم بلدى من المجلس في الدورات التالية . إن مجلس الشعب وسام ينصف تكوير الرحلة للثواب .

○ وهذه سياسة جديدة لجلس الشعب يؤكد من طاعتها أن أهل الشعب ليس للنفس . والى على يفتخر .. يفتخر من جديد .

لجل عبد السلام





# مصريين قوة العدل وقوة الطغيان !!

منذ أيام معدودات صدر للقانون مكافحة الإرهاب .. والفرقت الحكومة في جولة رغبتها في فرض مزيد من التحكم والسيطرة والطغيان .. وكشفت عن اتجاه غير محمود يتمثل في تجريد القانون من إطلاله .. فاضابت الى القوانين سيادة السعة للقانونا جديدا أكثر سوءا وأشد فلكا .. حتى صارت ذلك القانون في حقيقته تقنيا للاعتقال .. أو اعتقالا للقانون .. وسادت قوة الطغيان واختلت قوة العدل ..

يتحكمون فيه .. هيمعلوا جميعا .. أنهم انشي من سيد الخلق المصوم من الزلل والخطأ .. ومع ذلك يتلقى أمر الله سبحانه وتعالى أن يحكم بين الناس بالعقل .. !!

## هل نسيينا .. !!

إن طهارة القانون ، واستقلال القضاء ، يشكلمان الديمقراطية الوحيدة لسيدة قوة العدل .. وهما دليل حضارة الأمة وورثتها .. فكما كانت الدولة أكثر حرصا على سيادة القانون الطاهر دون الخبيث .. وعلى استقلال السلطة القضائية .. تكون الدولة أكثر حرصا على مواجهة كل ما يصادفها من تمهيد .. فلا حضارة .. ولا كرامة .. ولا عزة .. بل ولا وجود ولا كيان يغير لقانون طاهر .. وقضاء مستقل .. فكل ما يصيب الدولة من كوارث .. وما يلحقها من هزائم .. وما يتركها من أوجاع كان القانون الخبيث .. وسيدة الطغيان عنه مستولا .. !!

إن تاريخنا المعاصر يروي أحداثا بشعة من طغيان قوة الاستبداد على قوة العدل بما يؤدي الى المنس وباستقلال السلطة القضائية والإنقاذ من سلطانها الذي ينبغي أن يسود كل شأن من شؤون العدالة .. !!

هل نسيينا تلك المحاولة الرخيصة في أوائل عام ١٩٩٢ عندما عرضت الحكومة على قضاة مصر زيادة مرتباتهم ومن سن تقاعدهم الى خمس وستين سنة بدلا من السنتين .. ثم تيرين

أن على كل حكم من يدره أن القوة التي يبحين أن يتأمر بها ويؤمر هو هي قوة العدل الذي يحفظه للناس .. فالحكم القوي بعينه القوي من أن يحتاج الى سياسة .. وأما القوي بطغيانه فإنه اضيف أن تكون له سياسة .. فطاغية جبان لأنه من الجبن أن تجرد حكم من عدل فرض عليه الخلق قائلته .. والطاغية جبان لأنه ليس أجبن من قوة الطغيان أمام قوة العدل .. وأنه لا يلجأ الى التخويف الا خلف .. ولا يستعين بقوة الطغيان الا من لا يؤمن بقوة العدل ..

فلك القوة التي تعصم الناس البشريه من السقوط والزلل .. وتحول بينها وبين أن تميل مع الفرض والهوى .. ولطهرها من



تقلم عصمت الهواري

الحقد والسيطرة والبطش .. !!

إن على كل حكم أن يدره أنه إذا استسلم حكمه استسلم المجتمع .. وإذا اضل ميزان العدل في يده انهار المجتمع .. فلا استقامة مع ظلم .. ولا عدل مع استبداد .. وإذا كان من الحكم من يتوهمون أنهم خلدون في سلطان الحكم .. ويرون في شعوبهم طغيان من بشر

أن للقضاء دسيسة لا يجهدها الا مستبد ظلم .. وإن له مكانته الرهيبة التي لا يترامه فيها الا كل طاغية وجلا .. فلا كرامة لامة لا يضمن فيها القضاء ورجله .. والويل لامة يجب عنها سلطان العدل .. ولو كان لحكم أن يكتب لشعبه الاسجد لحرس على أن يحقق للسلطة القضائية استقلالها .. فان ظلمنا يقوم على الاستعصام بذلك التتوي وعقبة الله .. وأن ظلمنا يقوم على الظلم والظفر والبطش والاستعلاء والمنس يستتقل القضاء .. هو ظلم انفسك من خيوط العنكبوت .. !!

إن على كل حكم من يدره أن علامة نظامه في قوة العدل الذي يرسمه .. وليست في قوة طغيان فوهم انما تحميه .. وإن قوة العدل أن تتوافر الا في أن لنعم السلطة القضائية بطبيعية استقلالها .. وإن تتواجد تلك الطبيعة في نفوس كل رجالها .. فلا استقلال لتلك السلطة مع طغيان لية سلطة أخرى عليها .. وليدره كذلك أن القوة التي ينبغي أن يقوم عليها نظامه ليست في سلاح أعداء في مواجهة ضحية .. وإنما هي فيما يليقه من عدل يسأل أمام ربه .. لقوة العدل قوة امينة .. ومظلة امته تستظل بها رعيته .. أما قوة الطغيان فانها قوة طائفة خائفة لا تحمي حكمها ولو اعتمد بالهروج الخبيثة .. أو اعلت عرش سليمان .. !!





هل نسينا ذلك كله أم نحن عنه غافلون؟ .. إن علينا أن نقدم تلك الماسي لتكون الذكرى دافعا لمزيد من الإيمان باستقلال السلطة القضائية. وبأنه لا عاصم لمصر من السلوط والتدري إلا بتحقيق ذلك الاستقلال استقلالاً حقيقياً.. وبين يزل كل تواجد وأشرف من جانب السلطة القضائية على السلطة القضائية ..

يا قوم إن أريدكم مصرنا الغالية أن تحيا.. فإن حياتها في دعم قوة العدل وسيفهته .. وإن تسزل وتختلسي قوة الطغيان ..

في الصميم

\*\* إنسان يخالف من بقلة الضال .. النص والصالح الظالم ..

\*\* تريد الشموب وتقول .. إن الشمس أبدا لا تزول .. إنما تنحني ولما فصحو ليلا في ساعة الأفول ..

وهل نسينا يوم أن استصدرت الحكومة عام ١٩٥٥ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٥ .. وتخويل مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) سلطة إعادة تعيين من ترى تعيينه والخلاص من كل من قضى بالحق ضدها ..

وهل نسينا ذلك للقانون الشيطاني المشنوم رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ الذي عصف بالسلطة القضائية عصفا .. ونسف ثقة الشعب في قضائته نسفا .. بل قضى على ثقة القضاء بأنفسهم .. يوم أن كان ينتزع القاضي من

محاربه بجرة قلم .. يوم المذبة الأخير الكتيب الذي اختلفوا فيه السجل فكتن بحق سيد الشهداء .. ومزلنا نضمد الجراح التي أصابت مصر العدالة من جراء هذا التصرف الجنوني الإحمق .. واستنكرت مصر كلها هذا التصرف غير المستول ..

للقضاء مصر الشرفاء أن ما تعرضه الحكومة محمول على رغبة شريفة أمة وفي مد سن الستين لرئيس محكمة الجنايات الذي جرى به للحكم بإعدام الاستبداد/ أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - رحمه الله - فيلور القضاء ويغضبون على تلك المحولة المفضوحة .. وسرعان ما تتراجع الحكومة وتظهر .. وتبوء بكل خزي وهي ..

هل نسينا العدوان الإجرامي الذي وقع على المغرور له الاستبداد الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة عام ١٩٤٥ .. إذا قصت له مجموعة من المساجورين دفعت بهم الحكومة للإعدام عليه .. وما كان ذلك الإعدام في حقيقة الأمر أعداء على لدسية القضاء بصورة بشعة ومستهجنة ليس لها مليل في تاريخ القضاء المصري .. بل أن مثل هذا الإعدام لا يحدث إلا في دولة مميجه لا يتحكم فيها الا طاغية وجلاله ..

وهل نسينا يوم أن تسربت السياسة - كالحرباء - إلى محراب القضاء المقدس .. فقامت تنظيما مسريا من بعض الأشخاص المحسوبين على القضاء الفتا وزورا .. ولا يزيهون على عد اصابع القدم .. أولئك الذين تكلمت ضماضهم .. وتخول عن رسالتهم .. فتخلت عنهم رسالتهم .. وهانت عليهم أنفسهم في كتابة تقارير مزورة ضد زملاء لهم اظهار أبرار من المعاكس في محاربههم يتعمدون .. وتكلم في سلطة الطغيان تلك التقارير الإجرامية الآتية وتخذها ذريعة للأطاحة بكرامة القضاء واستقلاله ..





المصدر : الأحرار

٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد سجلنا حلجة إلى قوانين جديدة لمكافحة الإرهاب .. إنما نحن بحلجة إلى حكومة قوية تعمل القوانين القائمة .. حكومة اعتزلوها متعلقون بأهذاب الحضارة يلعبون بمكة مصر وحضارتها وليسوا مجموعة من الدراويش يملأون في الولد ، ويتسحسون بالأضحية ، ويستنجفون بالوثي ، ويطلبون من السيد البني أن يحرسهم من الإرهاب وأن يصدى للارهابيين !!

لقد خرجت علينا الحكومة المارقة بتشريع جديد لمواجهة الإرهاب مع أنه لو كان هناك من يخطط أو على الأقل يفكر لاتضح له أننا لسنا بحلجة إلى هذه التشريعات وإنما نحن بحلجة إلى من يطبق التشريعات الموجودة بالفعل والتي لا تطبق ولا يرى لماذا إذن وضعت ، لقانون العقوبات معالج في المادة ٨٩ بالإعدام لكل من ألب عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قومت بوسائل رجال السلطة العامة في تنفيذ لقوانين وكذلك كل من

تولى زمامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ، وتعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة من انضم إلى هذه العصابة بدون أن يشارك في تأليفها وإم يتلقده فيها البداة ، هذا بالإضافة إلى أن لقانون الأحزاب ينص في مادته ٢٢ على أن يعاقب بالسجن كل من أنشا أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام هذا القانون تنظيميا حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا في وصف جمعية إرهابية أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذي يطلق عليه وتكون العقوبة بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان التنظيم الحزبي غير المشروع معاليا لنظام المجتمع أو إذا طبع عسكري أو إذا ارتكب الجريمة بناء على تخاضع مع دولة أجنبية !!!

الحكومة تحت يدها كل هذا هي بحلجة إلى قوانين أخرى !! أم أن هذه التعديلات وضعت لتكميم الأفواه وتأييد وإذلال جميع فئات الشعب وكل من يرفع صوته بكلمة لا !!

ليس غريبا أيها السادة أن التعديلات الأخيرة تعاقب بالاشغال الشاقة لكل من يروج بقول أو بكتابة أو بآلية طريقة أخرى لأفكار التتظيمات المتطرفة !!

إن كتاب هذه المسطور يختلف مع الجماعات الإسلامية ولم تكونت رأي المخالف لهم من خلال إطلاقه على كتبه وخطباتهم والاستماع إليهم ، وليلال في تزيية القلوب الموار والسادة أعضاء مجلس الشعب بما فيهم

إلى ٥٠ عمل وفلاحين ومن يكون الخط بكرة فادر كيف يمكن أن نتعرف على الفكر الجماعات المتطرفة لكي نرد عليها ونكتشف زيفها ونصدى لها إذا كان القوتكم يخطر نشر الأفكار ويعتبر ذلك جريمة !! هل سطرأما مكتوبة في الفجان ١٢

.. أم تلجأ إلى مصدر وحيد ومرجع واحد وهو تقارير السادة المخبرين إنني أعلم أن الكثيرين ممن أبدوا هذه التعديلات يدعوا لأنها سوف تطبق على أعدائهم ، ولكن التاريخ علمنا أن الإرهاب أيا كان مصدره سواء إرهاب السلطة أو إرهاب الجماعات - مثله مثل الإمبرا تطلعه في اتجاه فينشر في كل اتجاه ، وأنه يستعد أن يوجه إلى صدر عيوك ولكنه سوف يرد إليك في النهاية

وستدركون ما أقول لكم والوض ادرى إلى الله إن أم يصير بالعبيد .

سليم عزوز







المصدر : الأناضول

التاريخ : ٢٧ يونيو ١٩٩٢

# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مقال

نحن لا نرفض قانون الإرهاب إذا كان الهدف منه هو مكافحة الإرهاب، وكل ما يحترق صفو المجتمع هنا، ندمم بالشرطة ونشر تعليم سلام لهذا القانون أما أن كان الهدف من هذا القانون هو ذلك الديمقراطية وللشاعة الرعب والخوف في نفوس الأزهليين وغير الأزهليين هذا نقول لا ونرفض هذا القانون حتى وإن كان الزمن كبيراً فتنحى على استعداد تام لمداد هذا للزمن وإن كان قليلاً.

أول من طبق عليه قانون الإرهاب من الزملاء الصحفيين هو الزميل «عيسى عبدالمجيد» الصحفي بالقطيف وعندما سألت هل تم القبض عليه في «بيروت» ممسكاً بمذبح رئيسي... فقلوا لا قلت ومضى جريمته؟

القول هو متهم بالحقن على كراهية النظام ومن هذه اللحظة والقلم يرتجف بين أصبعي لا خوفاً معاً الله إنما حتى لا يصيبني قوماً بجبهة فاصبح أنا من النافذين لهذا السبب التمني أن يكون هناك

توضيح وتحديد لتلقي لواء هذا القانون وخاصة أنها مطلقة جداً «أولسيز» ويمكن أن تطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى كاتب هذه الكلمات إذا ما تعرض بالقتل لأحد السادة الكبار داخل النظام فإن قلت إن الزراعة في عهد يوسف

والى قد وصلت في زراعت معينة وهذه إلى أسوأ مستوى لها طوال هذا القرن لأنه من الممكن أن أنهم يقبحون على كراهية النظام وإن قلت أن المهندس الفيلسوف عبد الهادي فنديق له أهدر أموال وزارته عندما كان وزيراً للثبوت في النظام هنا يمكن أن يتم القبض على والاتهام هو الشخص على كراهية النظام.

هذا الاتهام واسع ومطلق ويمكن أن يطبق على كل مواطن في هذا البلد حتى «الهدى المختار» الذي «سألت في آخر هذا الزمان يمكن أن يوجه إليه نفس الاتهام الذي وجه إلى الزميل «عيسى عبدالمجيد» بل يمكن أن يوجه إلى الأغلبية العظمى من هذا الشعب وخاصة شباب البطلة والمولعين للشراء والمرضى للفراء هؤلاء جميعاً إذا ما تمسكتنا معهم يمثل هذا القانون أسوأ بعد للجنونين أن مواد قانون الإرهاب يمكن أن تطبق عليهم والأمانة على ذلك كثيرة ولا يمكن حصرها

القول والآنراق على الله وكذلك الأعمار لكل صاحب سلطة في هذا البلد ألم يطبق قانون الطوارئ وقانون العيب وترسية القوانين المقيدة للحريات لاحتياكم وحماية بالقلم فجلتم بقانون للإرهاب.

الذي يبحث في مصر موجود في كل بلدان العالم وأسنا ونحن أصعب بدمعة الإرهاب ومع ذلك لم يطبق في هذه البلدان القانون الطوارئ أو الإرهاب لأنها «حكومات ديمقراطية» تقدم مصالح الأغلبية العظمى من الشعب. أما هنا فإن كان هناك نصيحة مخلصه يمكن أن تقدم لمعومتنا الموقرة فلن الأول إلا «نقلوا على المصريين كل الأموال التي تملك في الآن وصحتكم وأن يكون هناك إرهاب»

هشام طنطاوي





الصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٢



لجنة قانونية  
برئاسة  
الجمهورية:  
تعديلات قانون

الإرهاب باطلة.. لأنها مخالفة  
الدستور





للنشر وإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٨ يوليو ١٩٩٢

# زيادة مدة الحجز إلى «٧٢» ساعة يعرض المواطنين

## للإكراه والتعذيب

### اللجنة تؤكد: لآحل إلا بالمواجهة السياسية والاقتصادية والدينية

في الوسيلة الأولى للقبضة لما إذا كان هناك قيد يجب وضعه على حرية التنقل للشخص المراد، فإنه من غير الدستوري أن يحدد أمر القبض إلى ٧٢ ساعة، حيث إن ذلك يمثل قيداً على حرية المواطنين.

وتسرد المذكرة: (إن التشريع منح سلطات استثنائية لرجال الشرطة في حل احتجاز أي مواطن لمدة ٧٢ ساعة، في حج أنه كان مخصصاً على عدم زيادة مدة الاحتجاز عن ٢٤ ساعة، ولما أُلغيت الحماية من منح هذه السلطات الاستثنائية، فإنه لا يجوز القبول بهذا حيث إن مهام رجال الشرطة تقتصر في القبض على المتهمين، وأحالتهم إلى النيابة ليباشرة التحقيقات معهم، ومن ثم فإن احتجاز المواطن لمدة ٧٢ ساعة دون إجراء أي تحقيقات يعد قيداً على حريات المواطن، حيث يمنعه من حرية التنقل طوال مدة المذكرة).

وترى اللجنة أن غاية التشريع حج نص على الاحتجاز لمدة ٧٢ ساعة كانت لتطوّر أمام جهات التحقيق القضائية، وجاء التشريع في التحقيقات الجديدة ليوسع من تلك الحدود، وهو أمر غير جائز.

وتقول المذكرة: (إنه لا مكان القبض على المئات بأعمال إرهابية يستلزم ضرورة العرض على النيابة، ومباشرة التحقيقات بأقصى سرعة ممكنة، حتى يتم التعرف على بقية المشتبهات بالإرهابية، التي قد يكون منضمين إليها أو مرتبطة بالعمليات الإرهابية، وراه أن تكون هذه الأعمال، فإنه يستلزم تقنين مدة الظروف الطارئة التي تتيح العرض على النيابة).

#### تقرير يكتبه:

#### محمود بكرى

التعديلات بأنها تخالف مواد مبرمجة في الدستور، مما يعني إمكانية الطعن قضائياً عليها، وأُضارت إلى أن المحكمة الدستورية العليا سوف تصدر، ولا شك - أحكاماً تؤكد على صحة الطعن الدستوري في هذه التعديلات. واعتبرت المذكرة أن التشريع الجديد لا يؤدي غرض مكافحة الإرهاب بقدر ما يؤدي إلى إضاعة تشريع غير مكتمل القوام إلى التشريعات الخاصة في هذا الشأن.

#### تقييد حرية المواطنين

ولمحت المذكرة ماورد في التعديلات المتعارضة مع الدستور على النحو التالي: ١- التقييد على حريات المواطنين. وأوردت بهذا الشأن أنه لما كانت غاية الدستور الأساسية الحفاظ على حريات المواطنين ودعمها، سواء كانت تتعلق بحرية الرأي أو حرية التنقل، أو حرية الحركة الشخصية، ولما كانت غاية الدستور ارتباط هذه الحريات بكرامة المواطن وإسلامها بالنقل الذي يؤمّن له لأن يكون فرداً منتجاً في المجتمع، فإن التشريع أتى بعقد على حريات المواطنين، تشق في أن أمر القبض الذي تصدره النيابة يمدد سبعة أيام، يحدد لحد آخرى مخالفة تصل إلى ٢٤ ساعة، يوماً، ولما كانت تحقيقات النيابة في الوسيلة الأولى لمعرفة ما إذا كان الشخص مداناً في ارتكابه أعمالاً إرهابية، أو غير مدان، ولما كانت هذه التحقيقات

أثارت التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون العقوبات والإجراءات الجنائية استياءاً شديداً في الأوساط القانونية الحكومية، حيث أعدت إحدى اللجان القانونية الخاصة للجنة الرئيسية الجمهورية رؤية معارضة للموقف الحكومي، كما انسحب لثلاثة من أعضاء تلك اللجان من أعضاء تلك اللجنة احتجاجاً على تلك التعديلات، وكانت تلك اللجنة قد كتبت بوضع التعديلات الثلاثة استجابة لطلب اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، إلا أن وزارة الداخلية رأت أن تلك التعديلات فاصدة عن مواجهة الجماعات الدينية، ولا تحقق الغرض المطلوب منها. وفي ضوء ذلك عطلت الحكومة على إعداد التعديلات الأخرى. وذلك بناءً على أمر رئاسي بمجلس الوزراء والداخلية لصياغة تلك التعديلات في لوبي قانوني، وجرى تنفيذ وزارة العدل لتسليم مسألي التكييف واللواء م.

وتشجع المستويات إلى أن اللجنة الدستورية الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية أعدت - من جانبها - مذكرة قدمت إلى رئيس الجمهورية-رئيسة تضمنت تلميحاتاً للتعديلات التي أدخلتها الحكومة، وملاحظاتها عليها، وصفت المذكرة تلك





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١١

٢٠١١

المصدر :

### تجاوزات مادة

وحفرت المذكورة من أن القيم الخاضعة لمادة مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة قد تؤدي إلى تجاوزات جسيمة من جهاز الشرطة، حيث إنه خلال هذه المدة قد يتعرض المحتجز لضغوط نفسية وبدنية للإدلاء بما قاله مدة أمام جهات أمنية المختصة للتحقيقات. وعلى الرغم من أن هذه المصروفات قد تتواجد في مدة الـ ٢٤ ساعة، إلا أنها سوف تكون أشد ضرواً إذا ما زادت مدة الاحتجاز إلى ٧٢ ساعة.

وأشارت المذكرة إلى أنه يمكن منح هذه السلطات الاستثنائية لجهات النيابة العامة، حيث قد يكون من دواعيها استكمال التحقيقات. أو البحث عن أدلة اتهام جديدة.

وأعتبرت المذكرة أن منح هذه السلطات الاستثنائية للشرطة يعارض مع صلب روح الدستور الذي أكد على ضمانات الحريات العامة للمواطنين. وأكدت أنه إذا كان اللجوء إلى الحرية مطلباً عاماً بالنسبة لمواطني الأعمال والإرهابية، فإن هذا اللجوء يجب أن تقتصر به النيابة العامة، مع ضرورة أن يكون اللجوء ملائماً لما قرره الدستور بشأن الحريات العامة، خاصة في المادة ٤١ من ميثاقها. كما أن المحسوس الدستوري على هذه المادة سوف توجب إلغاء تلك التعديلات أمام المحكمة الدستورية العليا.

وأشارت المذكرة إلى ضرورة أن تبقى مأمورية الضبط القضائي من اختصاص النيابة، لأن تفويض مأمورية الضبط القضائي لجهاز الشرطة يمثل مخالفة صريحة لكل القوانين الأخرى المنظمة لهذه المسألة. كما أن التفويض من اختصاصات مأمورية الضبط القضائي لرجال الشرطة ليس له ما يبرره حتى في ظل ازدياد الجرائم والإرهابية في المجتمع، حيث إن رجال النيابة يمكنهم بالسلطات الممنوحة لهم أن يوجهوا كثرية معدلات الإرهاب في المجتمع.

وأكدت المذكرة على ضرورة أن تبقى اختصاصات الشرطة محدودة في نطاق الذي حدد لها أثناء القوانين.

### حق ضبط النواب

أما بشأن ما ورد في التعديلات من حق ضبط النواب للبحث في القضايا على أعضاء

مجلس الشعب والشورى، فالمعتمد المذكورة أن ذلك يمثل مخالفة صريحة لمصوص الدستور، والقانون مجلس الشعب والشورى، الذي يجب ضرورة الإذن من المجلسين برفع الحصانة عن العضو المراد إجراء التحقيقات معه، ولا يجوز للنيابة العامة أن تتجاوز ذلك الصلاحية على عضو بمجلس الشعب

والشورى دون إذن من أحد المجلسين. وأن الأخذ بهذا التعديل إذا كان يخالف المادة ٩٨ من الدستور، فإنه يخالف أيضاً المادة ٢٥ من قانون مجلس

الشعب الذي لا يجوز اتخاذ أي إجراءات تأنيبية ضد أحد أعضاء المجلس.

وأعتبرت المذكرة أن الاتجاه لهذا التعديل يخالف تماماً على مبدأ الحصانة لأعضاء مجلس الشعب والشورى، وهي الحصانة التي كفلها الدستور والمساوون حتى يمكن العصف من محاولة مهام عمله السياسي دون أدنى ضغط من رجال الشرطة أو جهات النيابة. كما أن هذه الحصانة للكلالة لا تستثني من اللجوء تعيينه على القيام بانه العديد من المهام النيابة والرقابية دون أن يكون عليه سلطان سوى وإزعه وضع الأمة التي انتخبه، ولذا فإن الإبقاء على الحصانة بعد مسافة قانونية لا يجب أن يكون التناقض أو الجدل بشأنها، كما أن أكثر النظم صرامة في الديمقراطية تدعم مبدأ الحصانة، وتزد من أهميتها، وأدلاً فإن الوطن الدستوري إزاء هذا التعديل على من الحجج والمبررات ما يفهمه.

وأشارت مذكرة اللجنة القانونية إلى تضارب التعديلات الخاصة بقانون الإرهاب، مع المادة ٥٧ من الدستور، والتي حددت الجرائم التي لا تتكسب بالجرم التي تمثل أفعاله مباشرة على الحريات الشخصية، في حين أن التعديلات الجديدة اعتبرت أن جرائم والإرهاب لا تتكسب.

وأكدت المذكرة على أن جرائم الأعمال الإرهابية قد لا تشمل في كثير من الأحيان أفعاله مباشرة على الحريات الشخصية، ولذا فإنه لا يمكن تعميمها بالجرائم غير المتكسبة. وإنما على أن حداد الجرائم المتكسبة. وبذلك المذكورة إلى أهمية المواجهة السياسية والاقتصادية والبيئية لجرائم الأعمال الإرهابية... لأن التشريع في ذاته لا يمكن أن يكون دافعاً للعمل والإرهابية دون البحث في السردية الحقيقية وراء هذه الأعمال، مشيرة إلى أن تشديد العقوبة في قانون المشتريات لم يمنع من انتشار وباء المشتريات في المجتمع. أخيراً إلى ذلك، أن روح التعديلات الجديدة تأخذ بالهشاشة في ارتكاب الأعمال والإرهابية، تعميها، وأصحت لضباط المباحث الحق في احتجاز المواطنين والقبض عليهم بجرم الضحية. وقبل توافر أدلة وقرائن قانونية على ارتكاب المشتبه فيه لهذه الأعمال.







المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢/٧/٢٨

إلى جميع المستفيدين من الخدمة

التي تقدمها لكم

# لجنة «لدم الدستورية» تطارد التعديلات الجديدة!

فوزية عبدالستار:

القانون الدستوري

ولا نقبل المساس بالحرريات

كمال خالد:

سأطعن في دستورية القانون

ففي أول قضية





## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

## المصدر: العالم العربي

### □ القاهرة - بهاء الدين حسين:

أقر البرلمان المصري مؤخرا تعديلات قانون العقوبات والحسابات السرية بالبنوك والأسلحة والذخيرة ثم الاجراءات الجنائية. وجاءت هذه التعديلات بديلا من تقديم قانون منفصل لمواجهة الارهاب كما كان الاتجاه في البداية.

وتستهدف التعديلات التي تم اقرارها في وقت قياسي مواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة التي تنفذها الجماعات الدينية المتطرفة والتي تنتشر وراء الدين لفرش ابتكارها الخامسة بقوة السلاح.. وتصل العقوبة إلى الاعدام.

ولكن هل تكفي هذه التعديلات لمواجهة العمليات الارهابية المتصاعدة؟ وهل ستمتد إلى قوانين أخرى في المستقبل.. ثم ما مدى ضرورتها وهل هي قابلة للتعلم بعدم الدستورية كما حدث في قانوني الانتخابات مجلس الشعب عاشر ١٩٨٤ و١٩٨٧. وهل تطارد لجنة عدم الدستورية التعديلات الجديدة؟

ليبدأ د. فوزية عبدالستار استاذ القانون بجامعة القاهرة ورئيس اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بقولها ان أي قانون مدرج لشبهة عدم الدستورية والفصل في ذلك المحكمة الدستورية العليا.. ولكننا سواء في اللجنة أو المجلس مهيأتان لتقديم مشروعي بقانون يتفق واحكام الدستور لاننا ببساطة لا نقبل ان نلزم قانونا ونطأ بعد فترة بعدم

### فوزية عبدالستار

دستورية مما يؤثر على اداء المجلس بل واعضائه.. ليس ذلك فقط بل - والكلام للدكتورة فوزية - فإن ما واجهناه هو - من وجهة نظري - قانون لحماية الحريات وهو ما يؤكده الرئيس مبارك دائما بضرورة احترام الدستور - إضافة إلى نقطة أهم كعدم خالصة

تسبق كل ذلك وهي المساواة الدينية أمام الله ومصلحة الوطن تجعلني ومع كل الأعضاء لا نقبل بأن نشارك في قانون يخالف مصلحة الوطن أو ضميرنا العام وشعرت د. فوزية عبدالستار مدافعة عن القانون وتستمر.

بقولها اننا في اللجنة التشريعية عدلنا كثيرا من بعض بنود القانون المقدم من الحكومة لاننا لا نقبل بأي اعتداء على الحريات أو الحقوق.. إضافة إلى ان القانون الجديد لن يمس أي حقوق مختصة.. أما ما يتعلق بالقول بأنه يهدد حرية التعبير والصحافة فالمقصود غير ذلك تماما لاننا من ثوابي القصد الجنائي ولا يكفي السلوك المدني فقط لاثبات جريمة معينة والمقصود بالعقوبة هو نشر حادي، الجريمة والارهاب بين الناس.. من أجل كل ذلك فالقانون هو أحد الأساليب لمواجهة الظواهر غير العادية في المجتمع.. ورغم كل ذلك فإن رئيس اللجنة الدستورية بالجلسة يعتقد أن هذا القانون يكثر مواءمته وأنه لا يكفي بحدوده لمواجهة أحداث العنف غير العادية فالشريعة هو أحد الأدوات ولكن في المقابل علينا أن نتعامل مع الأسباب التي تدفع هؤلاء الناس إلى ذلك وتداول في الأسباب الكامنة وراء ما يحدث سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية وأخرى ولها ما يتعلق بالتحكيم التي تحدث عنها القانون ضد مرتكبي العمليات الارهابية وابعادهم وعزلهم في مناطق معينة توسيع د. فوزية أن ذلك ليس جديدا بل يتم تطبيقه على الأحداث وهو تدبير بأحزاب احتياطية، والأبرز بالوجود في أماكن محددة هو انتاء للضرر لذا فإن هذه التدابير ليست عقوبة ثانية.

### مخالف للدستور

ويؤكد كمال خالد عضو اللجنة الدستورية

بالمجلس التي ناقشت القانون واقرته - بمحكم نظرية العرب الوطني انه لا قدر له التراجع إلى أول قضية تنتظر طبقا لهذا القانون لسبب طعن بعدم دستورية لأنه من وجهة نظره مخالف أساسا للدستور وذلك - كما يعتقد - لسبب يتسبب هذه القضية خلال ٢ سنوات ويتوقف الأمر على موافقة الدائرة الخاصة التي ستشكل طبقا للقانون الجديد لمحكمة التمييز حيث يلزم المجلس على أن يتنازل عن حق الدستورية أمام المحكمة العليا - وإذا ولققت سيتم وقف العمل بهذه لجنة الفصل في دستورية وقد يستغرق ذلك ما بين عامين إلى ثلاثة. ويعمل كمال خالد عدم دستورية القانون من - وجهة نظره - في الآتي.

- أنه جاء مخالف للمعدين من مواد الدستور التي تنص على الديمقراطية، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، والمادة التي تنص على الدستور بتكافؤ الفرص في الحقوق، وضمن حريات المواطن، وعدم القبض عليه إلا بإذن من قاضي التحقيق وكذلك حرية الصحافة، وحق الاجتماع الخاص، وأن تخضع الدولة للقانون.. كل ذلك يهدر القانون الجديد الذي جعل المجلس الاحتياطي سعيه في قتل المعارضين على الكتابة وأنه يتبع صلاحيات وسلطات واسعة لامن بدون ضمانات مقابلة للصوابين.. واتكرر أن المحكمة التي حاصرت تنظيم الجهاد قالت في محضيات حكمها عام ١٩٨٢ ان تأخر تسليم المتهمين للنيابة يجعل المحكمة تصرف





المصدر: العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٢

بالحقبة، التي انتزعت خلال فترة وجود التنظيم داخل أقسام الشرطة والسجون، ويعتقد كمال خالد أن القانون لن يحل مشكلة الأرباب بل ربما يزيد بها تعاقبا ويوضح بكونه أنثى في مصر لا تعاني رغم أن شره من الفتنة السلالية في الأرباب فما يحدث هو حلقة مفرغة من الرغبة المتأججة للانتقام والانتقام المتبادل بين الشرطة وهذه الجماعات التي لا أراها إلا لالا على مبدأ العنف واستخدام الرصاص.

بشيف كمال خالد الحامي أن ما يحدث أيضا هو أساءة لعادة خطيرة هي الأخذ بالثأر وما يجب علينا أن نقتله قبل أن نقتل به. إن تنافي جهاز الشرطة عن الوقوع في خصومة مع أحد أو أن نستعدي على أحد للثأرات، هناك فرق بين القصاص الفوري والانتقام من القاتل. طوبى أن ننزع من الجماعات المتطرفة الشعور الذي تولد لديهم خلال وجودهم بالمعتقلات من انتقام رجب للعنف.. وشدة القانون العالي قد تولد مزيدا من العنف فتجد نفسها أمام شراسة في مقاومة الشرطة حينما يشعر بالآخر بأنه محروم من الضمانات وأن مثله أسهل كالجأ من دمايه مع الشرطة والقانون في ظل التشريع الجديد.

وختاماً فإن كمال خالد يؤكد أن مصر باكتسبها من بعض لواء ولا يمكن التمثيل منها إلا بشرب وحدتها الوطنية وهو ما فشل فيه الاستعمار حتى أثناء مقتل بطرس غالي عام ١٩١٠ م. بيد ممسحي مقله هو إبراهيم الورداني - والعل أن تصالح جادور القضي لأن القانون الجديد لن يحل شيئاً.





وقف التعديلات الأخيرة لحافضة الارهاب

[illegible][illegible]







العدد : ١٧٠

٢٠٩ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### مؤتمر نواوى التدريس

#### يدين قانون الإرهاب

الاسكندرية - محمد صديق

ادان مؤتمر نواوى هيئات التدريس  
بجميعات التمهيلات الخاصة  
بالارهاب والتي اشيدت للقوانين  
مؤخرا ووصفها بانها تشكل خطرا  
جسما على صلب العمل الجامعي  
التعليمي والبحثي وتعارض مع  
الحريات الاكاديمية التي كفلها قانون  
تنظيم الجامعات ويكيل الانشطة  
الطلابية بجميع صورها الامر الذي  
يخفى من اثره على الانتماء الوطني  
للطلاب وطالب المؤتمر بوقف العمل  
بهذه التمهيلات لتعارضها مع نصوص  
الدستور





المصدر : **ال**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٢

### كمال الشاذلي

طالبات باحتجاز الشرطة  
للمواطن ٢٤ ساعة وليس اسبوعاً

خرج كمال الشاذلي رئيس الهيئة  
البرلمانية للحزب الوطن أنه لم يطالب  
بان تفسخ تعديلات قانون العقوبات  
الجنائية المعروفة بقانون الارهاب ان  
يحق للشرطة احتجاز المواطن لمدة  
اسبوع دون عرضه على النيابة وقال  
كمال الشاذلي أنه وافق ان تكون الغرة  
٧٢ ساعة وان تقتصر فقط على ٢٤ ساعة  
كانت بعض الصحف القومية قد  
نشرت مقابلة الشاذلي بان تكون  
للشرطة حق احتجاز المواطن دون  
تقديمه الى النيابة لمدة اسبوع ...









المصدر :

٢١ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الضرب بالانتفاخ حول حكم محكمة  
النقض في قضية نظابة الحاميين، مما يعد  
تهديداً للعمل النقابي، وأعتبر المؤتمر ذلك  
أحد أوجه امتحان أحكام القضاء، التي  
دأبت الحكومة على ممارستها.  
كما أعلن الأساتذة إزعاجهم من الخلل  
السائد في السياسة الزراعية  
واستصلاح الأراضي، الأمر الذي أسفر  
عن تقلبات شديدة في الأسعار وغلاء  
وتنقص في أسعار السلع الاستراتيجية،  
التي تمثل القوت الضروري للضرب.  
كما أعلن الأساتذة عن تحفظهم على  
شروط القبول بالجامعات الخاصة  
(الأهلية) وعدم خضوعها لتقويم المجلس  
الأعلى للجامعات، مما يفتش معه النتائج  
هل مصداقية الشهادات التي تمنحها،  
وكذلك على سمعة الخريجين.  
وعبر المؤتمر عن أرائه لتوجيهات  
وزير التعليم بالتنبيه على أعضاء هيئات  
التدريس بعدم الرضوخ لأغراءات المركز  
الأكاديمي الإسرائيلي بتقديم منح دراسية  
لهم في إسرائيل، كما أكسب المؤتمر على  
توصياته السابقة بقطعة كل صنف  
التعامل مع العدو الصهيوني، وعلى  
المستوى العربي والإسلامي، لقد عبر  
المؤتمر كذلك عن قلقه الشديد لما يتتبع  
الضرب الصومالي الشقيق.







المصدر : **الشرق**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ - ٢٨ - ١٩٩٢

## أرهاب التوبة، وأرهاب الإرادة والبلد

بقلم: د. الشافعي بشير

تعريف الارهاب

الارهاب قد أصبح ظاهرة مصرية منذ عام ١٩٨١ حتى اليوم.. ولم تكن الحكومة متفهمة في مواجهة هذه الظاهرة، إذ فطحت عينها على أرباب الاراء والجماعات والمؤسسات من أرباب سلطاتها الذي يعتبر أحد الحركات الأساسية لأرباب الاراء والجماعات.. وليس هذا كلام المعارضة المصرية وإنما هو كلام كبار فقهاء القانون الذين استقروا على تعريف الارهاب بأنه الاستعمال المنظم للعمى بوسائل العنف التي تثير الرعب من أجل تحقيق أهداف معينة في مقدماتها الأهداف السياسية المتمثلة في الاستيلاء على السلطة أو استئثار الاحتفاظ بها.. ويفرغون مثلاً لذلك الأحزاب المنطوية التي تستخدم السلاح والأقتيالات لاسقاط الحكومة والاستيلاء على السلطة.. وكذلك الحكومات التي تصر على عدم تعامل السلطة سلمياً وتلجأ للإجراءات الاستثنائية لمنع المعارضة والاستئثار في الحكم ضد إرادة الشعب مستخدمة كل وسائل العنف والتفكيك، والحكم الاستثنائية وممارسة الاعتقالات العرفية التعسفية، والتعذيب النفسي والجسدي والتصفية الجسدية بخرق الرصاص في الليل مما يثير رد فعل المعارضين بوسائل عنف مضادة تشمل الاغتيالات السياسية، وبذلك يسود البلاد أرباب مزعج، أرباب السلطة وأرباب الاراء والجماعات كما يحدث في أمريكا اللاتينية وباقي دول العالم الثالث.

### وفي مصر

ولا يختلف الحال في مصر عما حدث ويحدث في البلاد التي شهدت أرباب الاراء والجماعات والحكومات.. فالاعتداء على وزير الداخلية الدكتور أسماويل وحسن أبو بلقاء، ومقتل رئيس مجلس الشعب الدكتور رعد الجويش ثم مقتل ضابط مباحث اليوم وصبح الدكتور فرج فودة الاعتداء على ضابط الشرطة وخاصة مأمور سجن استقبال ليمان طرية، وخبايا مباحث ومديرات.. وغير ذلك من حوادث الاعتداء على السلطة ورموزها تعتبر أرباباً بالعلمي الدقيق إذ هي استخدام منظم عدوى العنف ضد السلطة مما يثير قلقاً عاماً بين أطياف الشعب واستقرارها.. في المقابل فإن لجوء الحكومة إلى استخدام وسائل العنف المنظم المتعمد والمتمثل في اعتقالات الآلاف والقائمين في السجون والمعتقلات وتخريب بيوتهم وتدمير ممتلكاتهم ثم تعذيبهم تعذيباً وحشياً يشمل الضرب في مختلف أنحاء الجسم، ثم الصعق بالكهرباء في الأماكن الضيقة والأعضاء الجنسية في عملية إعدام لادمية الإنسان وإهانة وإهانة ثم كرامته، ثم تصعيد عمليات القمع البرابسي بخرق المواطنين بالرصاص وقتلهم جهاراً نهاراً في الشوارع والمزارع بجمعة أنهم متطرفون دون تحقيق واستجواب ومحكمة.. ثم حصار القرى والأحياء بهجمات الأمن المركزي، واقتحام البيوت وتصفية أهلها وتكسير الآلات بجمعة فرض هيئة الدولة القيس على المتطرفين والاستيلاء على الأسلحة أو غير ذلك من الأساليب.. كل هذا يمثل أرباباً من جانب الحكومة يندرج تحت المصطلح العلمي لأرباب

حكومة.. تتلقى وتنفذ ما في صالحها هي ولو كان يلحق ضرراً بمصر وشعبها.. ويترك حكامنا ما ليس في صالحهم ولو كان ذلك يلوث على مصر مصالحها على الحاضر والمستقبل.. ولهذا تراكمت علينا المشاكل والإزمات والخيبات مثل خيبتنا الكبرى في دورة برهشونة الأولمبية التي خرجت منها جميع فرقنا الرياضية صفر اليدين مع هزيمة موية لدولة السبعة آلاف سنة التي انقذت أكثر من خمسمائة مليون جنبي على الأجهزة الرياضية والاعمال لدولة برهشونة كما قال وزير الرياضة.. ثم كانت النتيجة هزيمة وفشل وخيبة كاملة..

### قانون الارهاب

ولأن حكومتنا حكومة انتقائية.. فلاننا لا نتردد في اتهامها بأنها لا تفكر بأمانة وإخلاص فيما يحقق مصالح مصر الحقيقية إذا ما كان الأمر يتعارض مع مصالح قيادات الحكم وحزبها وأعضائه.. ولقد طبعت مصلحة مصر الحقيقية إلى الجحيم.. ولنا في موضوع الأرباب نموذج حي معاصر.. فلانكر أي مجلس البلاد أن السنوات الأخيرة تحمل علامات خطر كبير على أمن مصر واستقرارها ورخائها واستثماراتها بسبب اعتزاز مفهوم الأمن لدى المواطن في الداخل ولدى المراقب لأحوال مصر في الخارج.. فقد زادت حوادث القتل المتعمد لأفراد السلطة والمراقب المواطنين.. في معظم أنحاء مصر من القاهرة إلى دمياط والفريوم ومن الصعيد.. وسقط الضحايا من الوزراء والضباط والجنود جرعى أو قتل كما سقط أكثر من مائة ضحية من المواطنين صرعى رصاص البوليس تحت شعار ضرب الرصاص في اللبان واللغصاء في المتطرفين وأقتلوا جنود الأرباب.. أي أن إطلاق الرصاص أصبح ظاهرة سياسية واجتماعية وجنائية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية.. والمستول عن ذلك - في أن واحد - الحكومة والأفراد والجماعات.. وإذا صبح أن تطلق على هذه الظاهرة ظاهرة أرباب.. فإن الحكومة مشاركة فيها بقدر مشاركة الأفراد والجماعات.. وتلك بداية عملية قانونية سلمية للتفكير في سياسة حكومية تمنح حداً لأرباب في البلاد وتحقق لها الأمن والاستقرار وتشجع رؤوس الأموال على الاستثمار، مما يحقق الرخاء للبلاد أكثر مما يحققه قانون الأرباب الذي أصغرت الحكومة وسيكون مصيره القتل مثل مصير قانون الطوارئ الذي لم يلق بحد عشر سنوات في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.. كما تشهد بذلك أحوال البلاد منذ حكم الرئيس مبارك بالمقارنة بالمرشع سنوات من حكم الرئيس السادات.. والتاريخ خير سجل وخير شاهد على هذه المقارنة باستثناء شهر سبتمبر ١٩٨١ الذي شهد الأرباب السادات وشهر أكتوبر الذي شهد الأرباب المضاد بقتل الرئيس جهاراً نهاراً.





المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٨ نوفمبر ١٩٩٢

السلطة ضد الأفراد والجماعات.. وهو ارباب خطف يترك ارباب  
الافراد والجماعات.. كما يترك من لقول الكثيرين من اعضاء  
تنظيم الجهاد أو الجماعات الإسلامية المختلفة (إذ كان تدميرهم  
الغلاف يركز على أنه العنصر من السلطات التي عليهم وتهدد  
انبيئهم وتدمر مصالحهم ثم تعلق عليهم الرصاص لـ المليون  
لتنقل زملائهم كما تقتل الكلاب في الشوارع والمطارات.

ان علماء الاجتماع وعلماء السياسة يسمون بالظواهر  
الاجتماعية والاجرامية تفسيراً واقعيًا أمينًا مخلصاً لكي يصلوا  
إلى الحلول السليمة للمشكلة.. وإذا أردنا أن نفسر ظاهرة الارهاب  
في مصر فلتعد إلى عام ١٩٧٠ عندما تولى الرئيس السادات الحكم  
خلالاً للرئيس عبد الناصر.. ففي عشر سنوات من عام ١٩٧٠ حتى  
عام ١٩٨٠ لم تشهد مصر حوادث ارباب مثلما شهدت خلال  
للعشر سنوات منذ حكم الرئيس مبارك حتى اليوم..

لما تفسر ذلك؟ ما تفسر ظاهرة الارهاب للمساعد في ظل  
حكم الرئيس مبارك وهي ظاهرة لم تكن موجودة في ظل حكم  
الرئيس السادات واستثناء الأشهر الأخيرة من حكمه والتي  
شهدت الارهاب الحكومي في شهر سبتمبر والارهاب للفساد له  
في شهر أكتوبر ١٩٨١ والذي راح ضحيته رئيس الجمهورية  
ذات؟

ان التفسير العلمي والقانوني لظاهرة الارهاب في فترة  
حكم الرئيس مبارك يتمثل في أن تساعد ارباب الافراد  
والجماعات في السنوات العشر الماضية بوابك تصاعد الارهاب  
الحكومي من خلال التطبيق المتسلسل لقانون الطوارئ والقوانين  
الاستثنائية الأخرى.. والتي قتل في ظلها أكثر من مائة مواطن  
برصاص البوليس في الشوارع والمزارع وعذب خلالها الآلاف من  
المعتقلين تصفاً وظلماً..

أينها الحكومة.. نحن ضد الارهاب.. ولكننا لن نكون مثل كتاب  
قانون الارهاب الآخر الذين انتقدوا واختاروا نوعاً واحداً من  
الارهاب ووضعه له أهد القوانين وقرروا له القسي الاجراءات..  
أما النوع الآخر من الارهاب - وهو الارهاب البوليسي الذي تطوع  
به نظام الحكم في السنوات العشر الماضية وحتى اليوم.. فقد  
تركوه بلا علاج مثل الطبيب الذي فتح الدمل المتقيح ليعسط منه  
الصميد ويرتاج المريض ولكنه يتركه مكان الجرح دون أن يطهره  
ودون مضادات حيوية فيمكن الصميد من جديد ويموت المريض  
للالم الشديد..

يا حكومة.. ان ارباب الافراد والجماعات لن يتوقف طالما ظلت  
الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبوليسية للسياة  
له.. فهل نعد سنؤثر طعناً لاجراء حوار حول اسباب  
ظاهرة الارهاب ووضع الحلول الجذرية لهذه الاسباب حتى  
نجنب بلادنا مخاطر استمرار الارهاب؟

نرجو ذلك.. والله يفتينا جميعاً شر افعال الارهاب ينزعجه.





### قانون الإرهاب .. هل يحل المشكلة ؟

الحكومة المصرية تضع رأسها في الزمالة، وتلجأ إلى أسهل الحلول وأبشعها في نفس الوقت، عندما تعتمد على عجل قانوناً استثنائياً جديداً يضاف إلى قائمة وترسانة القوانين سيئة السمعة.

و بمناسبة المجلة التي تم بها صياغة وإصدار هذا القانون .. ألا تثير هذه العجلة سؤالاً عن السبب في التباطؤ المروع الذي تتعامل به الحكومة المصرية ومجلس الشعب المصري مع قوانين الشريعة الإسلامية الموضوعة في أدراج اللجنة التشريعية لمجلس الشعب منذ سنوات عديدة، وهو سؤال يتداول على السنة الشعب المصري حالياً.

وتبشر الحكومة المصرية بأن قانون الإرهاب لن يحل المشكلة بل سيزيدها تعقيداً لأن جذور المشكلة هي تزوير الانتخابات والفساد والسرقة والرشوة المتفشية في القطاعات الحكومية، وغياب الشريعة الإسلامية التي هي مطلب كل مصري مسلم وقبطي.

\*\*\*





المصدر: المختار، الاسلامي

للنشر والتدريس في المدارس والجامعات  
تعديلات الإلهاب ...

هذه التعديلات بينما ترمز الفكر الإسلامي تحت شعار أنه إرهابي تسكت من الفكر والكتابة السليبية وللعلمانية لآيات وآيات الحرية على إثارة كل مشاعر الفتنة الطائفية تهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتعرض لمبادئ المواطنين الشخصية بكلها يجرها القانون الجديد. تذكر فقط تلك العملة الطغية الوحيدة التي تشنها الأتباع العظيمة ضد الحجاب والزي الشرعي الإسلامي في الصحف الحكومية وأعلامها رغم أن ارتداء الحجاب هو حرية شخصية بحق شخصي بنفس المقاييس التي تحدث عنها التعديلات. ولكن كذلك السلسلة الغريبة من المقالات التي ذكرنا -ولا زالت- تنشر في الصحف الحكومية بإتقان كتاب من الأباطرة والتي تهجمت على علماء مسلمين وعلى أئمة الإسلام وما إلى ذلك يمتنع تدريس الدين الإسلامي من الصلاة في المدارس

المجلس الشعبي  
قوانين العقوبات  
والأسلحة وغيرها مثل  
الإجراءات الجنائية  
بمجة محاربة الإرهاب

التي لا زالت  
القضايا  
التي لا زالت

استحق أكثر من رفعة. نحن لا نهم أن  
يقصر وصف الإرهاب والتطرف وتهديد  
الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي .. الخ  
لإفادة من هذه التعديلات على المسلمين  
المسلمين يهدم دين سائر الملل والنحل  
الموجودة بحيث يلهم الناس كما يقول  
المسيحيون أن هذه التعديلات لن تليق إلا  
على المسلمين الموحدين المؤمنين  
الذين هم سيكونون موضع التشهير والبرق  
معد كل حادثة توصف بالإرهاب . إننا  
بمسطرة نصل إلى وضع غير استووي  
سواء أن غير المسلم أو اللائحة إذا  
تبركة جميعهما كانت يشاغبها أو  
سماطها (نلاحظ أن هذا القانون يفسى  
الفكر ذاته) فسيصاب إن عوتب بالقوانين  
العادية أما إذا ارتكبه المسلم للمتيقن ولو  
دواعي خفية أو للظفر بالاستفزاز أو  
لاشباع الشغف عن الظرف فسيصاب أو  
يحاكم بتعديلات الإرهاب وبقى  
الإجراءات أو الإجراءات التي أدخلتها  
كل نفس ضمانات العدالة الواعدة مثل  
لنص على محكمة مركزية في القاهرة  
تتسلم كل جرائم التعديلات حتى الفكرية  
والقولية مما يحى - كما قال فقهاء  
القانون - بشبهة تعيين قضاة ويعنهم لهذه  
الحكمة وأمكانية التأثير عليها وأبوجرد  
توقع أن تصدر أحكاما قاسية وعدم قبول  
الحكمة البراءة منها !!!

إن حدث مثل هذه التفارقة الواضحة على أسس دينية وعقائدية تصل إلى حد تجريم الفكر الإسلامي بعد وصفه بالفكر الإرهابي يتناقض مع الدستور، ذلك أن







المصدر : المختار الاسلامي

النشر والخد مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م

وغيرها بشكل مستقل عن الحكومة ولا تملك السيطرة عليه وهي نشاطات من النوع الذي جرمته التعديلات واعتبرته ماساً بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي إذا صدر من جماعات شبابية إسلامية؟ فهل مستوحاة التطبيقات إلى هذه النشاطات الكنسية المنظمة في هيئة جماعات أم لا؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي يصبح الحديث مرة أخرى عن المساواة والتفرقة الدينية بل الاضطهاد الديني المنظم لأغلبية الشعب

ومنع أو تقليص البرامج الدينية في التلفزيون... الخ. فهل يا ترى تنطبق التعديلات الجديدة للإرهاب على هذه الظواهر كما تنطبق على الفكر الإسلامي. إن هناك ظواهر كثيرة على النواحي غير الإسلامية في مصر يمكن أن تطبق عليها هذه التعديلات الواسعة النطاق لو كان الهدف منها حقاً هو العدالة وإنه في فرض الظلم، لكننا لا نتوقع أن تنطبق عليها أو أن تخرج الجهات الأمنية أو الدينية على الطريق إليها لأن الهدف المعلن منذ البداية هو هدف صلاحية النظام الإسلامية وحدها. ومن هذه الأضغاح ما نصت عليه التعديلات من عدم جواز تلقي الأموال لممارسة أعمال إرهابية أو التحضير لها من جهات خارجية ولما كان تعريف هذه الأعمال الإرهابية في التعديلات قد وصل إلى مجال الفكر والقول فإننا نتساءل: هل يمكن أن تنطبق هذه التعديلات على الذين يتلقون أمراً أو دعماً فكرياً ومادياً ومعنوياً من مجلس الكنائس الدولي والأمريكي والشرقي الأنطاكي لممارسة التتصير أو غيره من النشاطات التي تهدد الوحدة الوطنية عن طريق استفزاز المسلمين في عقيدتهم؟ وإذا كانت ستتطبق فهل تستطيع أجهزة الأمن أو الأجهزة الخيائية أن تتصرف في هذه الأمور أم أن الاعتبارات السياسية المروعة ستلجأ يديها وتوجهها ناحية المسلمين فقط مما يجعلنا في هذه الحالة نتحدث عن تفرقة دينية غير دستورية. وماذا عن الجماعات الدينية المسيحية التي تنشط حول الكنائس وتقوم بنشاطات شبابية واجتماعية وثقافية





المختار الإسلامي

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

يكتب مجرد مقالات لا يستطيع نشرها ،  
فإن عدالة إن في أن يُجرم التيار الفكري  
الإسلامي ويمنع تحت عبارات فضفاضة  
بينما تترك الحرية للتيارات الأخرى لارتكاب  
أفعال أو أقوال من تلك التي تنكر الآن على  
التيار الإسلامي الفكري؟ ماذا عن  
التهمات العلمانية المخالفة والتي تتبع سبيل  
الفكر الماركسي المناهض بدعواتورية  
البروليتاريا أو التجمعات الناصرية  
الضخمية التي تتأذى بالتسلط والظفر . ومع  
ذلك فإن هذه التجمعات لا يتناولها أحد  
بالنقد أو بالتجريم بل تملح شرعية الوجود  
القانوني الملقى لكي تراعى دعواتها وفي  
صدرها الهجوم على الإسلام . أما التيار  
الإسلامي الذي يطلب مجرد حق الوجود  
القانوني دون اعتداء على أحد ولكي  
يواصل مسيرة هذا الدين بالإصلاح  
الاجتماعي والسياسي فإنه يترك عليه حتى  
حق التنقذ . أي عدالة هذه وهل يتوقعون  
بعد ذلك إلا الضيف والمسيح . . والله من  
ورائهم محيط .

المصري .

إننا لا نشك من الحديث من الإزهاق  
وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن لأن  
التيار الإسلامي لا يتعامل بهذه الترميمات  
ويأتالي فلا يشك من تشديد العقوبة وإن  
كان يشك من إهدار الضمانات القضائية  
الإنسانية المأدلة . ولكننا نهتم من تجريم  
الفكر الإسلامي تحت عبارات مضطربة  
لفضفاضة مثل تهديد حقوق وحرريات  
الأخرين أو تهديد الوحدة الوطنية والسلام  
الاجتماعي . الخ . ونقول إن التيارات غير  
الإسلامية والعلمانية ترتكب بالفعل أمثال  
هذه الأفعال التي تم تأميمها وترتكبها على  
أوسع نطاق وعلى رؤس الأشهاد وفي  
وسائل الإعلام الرسمية مما يرحى بانها  
تحظى بتأييد جهاز الحكم . نقول إن هذه  
التيارات غير الإسلامية تماوس ما شاعت  
من هذه الأعمال دون أن يتحرك أحد  
لوقفها أو ردعها بل على العكس فإنه  
فمنما يتحرك التيار الإسلامي لجرد الرد  
عليها يوصف بالإزهاق والتطرف حتى وهو





المصدر : **الوفد**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٢

# رفض اجراء تعديلات جديدة على

## قوانين الارهاب والاحداث

اللجنة الدستورية بمجلس الشعب تحذر من قمع الحركة

السياسية والتجربة الديمقراطية

اعضاء اللجنة يصفون الاسلوب الامني لقمع

الارهاب بأنه اسلوب «الفضلات»

كتب - علي خميس : رفضت اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، اجراء تعديلات جديدة ، على قوانين مكافحة الارهاب . وقانون الاحداث . اكد الاعضاء ، ان القوانين الحالية كافية لردع المتطرفين ومحاربة الارهاب بالمجتمع . انتقد الاعضاء الحكومة ، واتهموها بعدم تطبيق وتنفيذ القوانين الحالية . رفضت اللجنة ، النزول بامس الحدث ال ١٦ سنة ، بدلا من ١٨ سنة . اكد الاعضاء ، تعارض الاقتراح مع اتفاقية المثلل الدولية ، التي وافقت عليها مصر . حذرت اللجنة من محاولة قمع الحركة السياسية والتجربة الديمقراطية تحت اى مسمى . وجه الاعضاء انتقادات الى الاسلوب الامني في التصدي للارهاب . ووصفوا الاسلوب الامني بأنه يعتمد على المضايلات ، ومطالب الاعضاء اللجنة بتعديل قانون الاحزاب السياسية ، واعطاء الاحزاب حرية الحركة لمواجهة الارهاب . وحذر كمال خالد عضو اللجنة من اتخاذ الاحداث الاخيرة ذريعة لتصفية الحسابات مع الاحزاب السياسية ، ووضع كل من له خصومة مع الحزب الوطني تحت عباءة الارهاب المفضلة . وكثف كمال خالد من تنافس سياسة الحكومة ، ومطابقتها بالتصدي للعمليات الارهابية عما تقوم في نفس الوقت بمحاربة الاحزاب في انتخابات المجالس المحلية . واستنكر النائب ضياء الدين داود مطالبة الاحزاب بالتصدي للارهاب ، وهي مكية بالقانون . وحذروا عليها الاحداث الجارية بالجماعة . واقامة المؤتمرات وحذر ضياء الدين داود من المواجهة الامنية لقضية التطرف . ومطالب بسرعة ايجاد حل سياسي وتعبئة الرأي العام ضد الارهاب . ونقدهم أجهزة الامن ، المدور عن اعتقال اقرب المتهمين . محذرا بأنها تؤدي الى اتساع دائرة التطرف ، والذي يتحول الى ظاهرة ثائرة في الصعيد . وحذر الدكتور ابراهيم شبيب من تكرار تجربة ايران ، واستلاء الجماعات الدينية على السلطة





# الإرهاب .. والردع

## وبطء التقاضي

### تشكيل محاكم خاصة

### لمواجهة الإرهاب

إلى المرحلة التي تموت فيها القضية عندما تبدأ محاكمة المتهمين .. الجريمة ضد المجتمع وأمنه واستقراره وغالباً ما تكون مكرّرة بالعنف والاعتقال لأزواج الأحرار .. أخيراً كانت رصاصات القدر التي أودت بحياة الشهيد على خاطر

انلق الجميع على ضرورة مواجهة الإرهاب بالحسم والردع .. فالخطر يهدد بنا جميعاً .. والمصيبة تعمنا ولا تفرق بين أحد .. ولهذا تحرك الجميع .. القسيسين بكل فئته يتعاطف مع أجهزة الشرعة .. ولكن للأسف نلتي

عندما أمّلت عليه إنسانيته ألا يضرب الإرهابي حسن بدوان وهو يخفي خلف أجساد إطلقه الذين يصرخون من هول المفاجأة .. من يحاسب .. من يقوم بالردع .. لأنه القضاء العادل ..

القصاص الذي شرعه الله سبحانه وتعالى .. ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب .. من يستطيع أن يقتل حق المجتمع ممن ضرب اقتصاده باعتدائه على السياح الأحرار .. إنه القضاء العادل .. لكن أين هو الردع .. وكيف يتحقق في ظل قضايا تموت وسط دهاليز المحاكم والأعيى بعض المحامين .. وبطء قاتل في نظر قضاياء الإرهاب ..

كيف تكون جميع أجهزة الدولة وطوائف الشعب في اتجاه لحسم قضية الإرهاب .. بينما تستمر القضية أكثر من سنتين .. وبسط متى على هذا .. قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق .. لقد راح دم المحجوب وفر معش الشعب .. دون أن يجد الشعب القصاص المناسب من قتلته .. من بحيث بهذه







# الأخبار

المصدر :

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

١٩٩٢ ديسمبر

## قانون الإجراءات مشروغ ! ويتمسك بالحق ترميم

تحقيق :

عادل معوض

٨٦/٨٥ وكانت منظرة أمام دوائر أخرى وتحلفا للعائلة كانت القضية متنتية تماما أصدرت حكما وأدعا من الجلسة الأولى .. والتي اقترح اكبر نقض على الاعيان الماعين فيما يلي :  
● أن يعدل القانون بحيث يكون حصن للمعاش مع التهم مسالة جوارية وليست وجوبية لانا افتتح بأن خير مدافع عن المتهم هو قاضي وليس محاميه

● الغاء حق رد المحكمة لقضاء نواتيا وليس بالفرامة .. والتي استطاع أن اركه أنه لم يتم قبول طلب رد المحكمة في تاريخ القضاء المصري ولا مرة واحدة فليس هناك داع لهذا الاجراء الذي يطيل امد التقاضي

● لا بد للثلاثين أن يلزم كل محام أن يصمر كل طلباته في أول جلسة بحيث لا يقدم طلبات أخرى خلال نظر الجلسات حتى لا يعوق سير الدعوى

● اما عن السبب الثاني في تأخير الفصل والنطق بالحكم فيرجع الى عدم تلزم رئيس محكمة أمن الدولة لنظر قضية واحدة في أغلب الأحيان

● باستثناء بعض القضايا التي يتم نظرها في هذه الأيام ولما تعدد القضايا من الثلاثين ان عدد القضايا في مصر لا يتناسب أبدا مع الكم الهائل من القضايا وأذا أعطي زيادة عدد القضاة وليس معنى هذا أن نزيد القادة وأقل من القضاة فيجب الإبقاء على القضاة التي في اللغة بمعنى إطلاق سن الاحالة الى المعاش على الولايات

التأخير في المحاكمات والذي يضيع معه عنصر الردع يقول المستشار بدور هذا التأخير يرجع الى الاجراءات والمعرفات الموجودة في قانون الاجراءات الجنائية التي يستغلها المحامون في طلبات التأجيل المتكررة وفي المبررة فعندما يأتي المعاش ويطلب مناقشة شهود الواقع لا يناقش ولا حاجة ولكنه يكتسب وقتا للتأجيل وللتنسيق ويأتي بعد ذلك ويطلب التأجيل لتقديم المستندات .. والقانون يعطي الحق والحرية في ذلك وعندما تناقش في طلبه يسرع ويثبت في محضر الجلسة أن المحكمة أخذت بحق الدفاع في المرافعة .. بعد ذلك كله يعلن انسحاب المحامين للدفاع سامعين جدد للدفاع عن المتهم وفي هذا الاخطار دور قضائي أو التأجيل للإطلاع أيضا في دور أو اثنين ويمر على القضية سنة على الأقل على هذا النحو .. وعندما يجهز المعاش للمرافعة يطلب المتهم مركلة الاصل ويتنصع به .. ويأتي المعاش المؤجل ويطلب المرافعة وعندما تفتقرى بتقديم الدفاع يطلب رد المحكمة فهذا حق معطيه له القانون .. وهكذا الى أن يمر على القضية سنوات ويتسائل الناس لماذا يتأخر الحكم في القضية ؟ ومن الجائر أن يتسائل الناس ان يتأملون مع المتهمين .. اننا مثلا أصدرت أحكاما بالنسج على اربعين بتمته اعراق نوادي فيديو بدور سينما وكناكس والقياض بمطليات تخريب في المجتمع في جلسة واحدة علما بأن أحداث القضية ترجع الى عامي

القضايا ٢٢ من هو صاحب المصلحة في

تشجيع التطرف والازدواج في بلدنا .. هذه هي نصيبنا في هذا التحقيق !. اجمع رجال القضاء وأساقفة القانون على أن الردع المطلوب للارهاب يحتاج الى عدالة سريعة .. قال

المستشار احمد صلاح الدين بدور رئيس محكمة الجنايات يحتاج الى ثورة القضاء على طبعه التفاضلي وبمسلة خاصة في قضايا الارهاب .. قال

الاستاذ الدكتور محمد المغربي استاذ ورئيس قسم القانون العام بجامعة عين شمس .. من يعتدى على سائح يضر بمصلحة المجتمع بأكمله ولا بد من انتهاء التفاضليات وأبعاد المحاكمات السريعة للمتهمين في غضون اسابيع

ثلاثة .. قال المستشار عبدالمجيد محمود المعاشي العام الأولى لنيابة أمن الدولة العليا أن قانون الاجراءات الجنائية به ( شقوق ) يستغلها المحامون والمتهمون لتعطيل الفصل في

القضايا .. ويجب تسد هذه الشقوق ... ويتفق مع هذا الرأي المستشار محمد عزت السيد ( رئيس محكمة شمال القاهرة ) المستشاران

محمود سلامة ورئيس محكمة أمن الدولة العليا وعبدالله حنفي الرئيس بمسلة استئناف الظاهرة فلما رأى

أخر .. يرى ان اجراءات المحاكمة لا تضيي بلنا في الفصل في قضايا الارهاب .. لكنها اجراءات لا بد منها

لكافة حق الدفاع حتى يطمئن القاضي قبل اصدار حكمه .. ونحن نتفق معها بأن العدل يجب أن يقوم على أساس سليم .. لكن ليس في قضايا الارهاب حالة استعجال !

ماذا ما يؤكده لنا المستشار احمد صلاح الدين بدور .. قال : سرعة الفصل في قضايا الارهاب اهم كثيرا من تشديد العقوبة على الجرمين .. لأن السبب في تعطيل

العدالة ظلم على كل من المعاش والمعنى عليه سواء في قضايا الجنائيات أو قضايا القدي .. ولكن نلزم من الجرائم وسد من انتشارها لا بد من سرعة الفصل في القضايا .. ونحن سب





المصدر :

الأخبار

النشر والإذاعات الصحفية والإعلامات : التاريخ : ١٠ - ديسمبر ١٩٩٢

المتحدة مثلا مدعى الحياة والى البلاد العربية أيضا وكان عندما قدمنا إلى المحاكم المشكلة أكثر من ٦٠ سنة الإعتداء على السباح

أما الدكتور محمد مرفعي حجي الحامى الأستاذ ورئيس قسم القانون يحلق غير شمس وينزل أنه يجب أن يكون الفرد حرييا في قضايا الإرهاب فالردع أهم جانب في العقوبة ولكن في القضايا حياة أو أرواح الأرباب لحكم تظهر ، الذى يمتد على ساحل مصر بمصلحة صنعت مأكلة ولاند من إنشاء التفتيشات سرعته وأجرها محاكمة سريعة وقوية وتشتد المحاكمة دون تأجيل ثم تقديم فرص الدفاع وتصدر الأحكام في خلال أسابيع قليلة مطلقا على أمن وسلامة المجتمع . وإنما أرى أنه لابد من تفحص ورائر خاصة لحاكم أمن الدولة العليا لتلزم نظاما على هذه القضايا ويحدد لها أقصى لانتهاه من المحاكمة وإصدار الحكم .. ومن الممكن أن نضيف لها إجراءات خاصة بها كاشتراك بعض القضايا العسكرية في المحاكمة بمعنى أن يكون أحد القضايا في هيئة المحاكمة عسكريا .. أما بالنسبة للأحالة للمحاكم العسكرية فهناك بعض الشكوك في دستورية المحاكم العسكرية بمعنى تصرفات صروص الدستور توجب بعدم دستورية مثل هذه المحاكمات العسكرية .. أما بالنسبة لرد المحاكمة غاب شت بالدليل القاطع أن ١٩٠ من طلائع الرد تكون وسيلة لاختلاف أحد الناس وأما أربو إن يقدم القانون في هذه الحالة بأن يعطى للمحاكمة سلطة الاستمرار في نظر الدعوى إذا استثمرت المحاكمة أن المحصور منه هو التفتيش وأوضاعه الزلات وتصدر حكمها مرفوع الرد ويتم النظر في طلب الرد من محكمة أخرى بعد الحكم إذا كان حكما بالادام فلا تمتد العقوبة إلا بعد الفصل في طلب الرد

وبلغ المستشار عبدالمجيد محمود الحامى العام الأولى أمين الدولة العليا أى قضية تاتى للتبلي تكون عبارة عن بلاغ من جهة أمنية أو شكوى من الأفراد وتعرض على المسئول في النيابة المختصة ثم ترفع على عضو أو أكثر من أعضاء النيابة ليأشرك التفتيش فيها تحت إشراف رئيسه .. بعد انتهاء التفتيش تاتى مرحلة التصرف في التفتيش وتكون إما بالمحظ وأما بالإحالة للمحاكمة المختصة لتحدد لها دائرة لنظرها وتاريخ نظر الدعوى وتولى الدائرة إجراءات المحاكمة .. فمشكلة طول الإجراءات وبطء العدالة تلوث في مرحلة المحاكمة ولا تظهر في مرحلة التفتيش فاعضاء النيابة لا يديرون وسعا في استكمال كل جوانب التفتيش وهم حريصين على انتهاء بسرعة لهم حرية الحركة ليلا أو نهارا لأن هذا واجبههم وهم لا يصرون في هذا الواجب .. حتى الإجهزة القانونية للنيابة مثل الخبراء الفنيين يطلب الذرى ومصلحة الدولة الجنائية تزدى عملها بالتأمين والتأثير المستمرة بينها وبين النيابة وبسرعة المطالبة .. استطيع أن أؤكد أن التناهي في الفصل في القضايا لا يرجع لهيئة المحاكمة وإنما يرجع لسياسة استغلال التفتيش التي يمتدحها قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين وبالتالي للدفاع الموكب عنهم .. كالأصرار على مناقشة شهود معينين وقد يكون ما يشهدون به ليس له تأثير واضح في الدعوى وأيضا سوء استعمال الحق في طلب رد المحاكمة ليعتد أن تحيل الهيئة التي تنظر الدعوى إلى محكمة أخرى لمثل طلب الرد فيكون الرد وكأنه قضية فرعية أخرى فلا تستطيع المحاكمة الأصلية أن تواصل نظر الدعوى إلا بعد الفصل في القضية الرد .. أيضا مما يعطل الفصل في قضايا أمن الدولة العليا أن المرافعين اعادوا أيضا العديد من الدفوع الشكلية الخاصة بولاية المحاكمة بنظر من هذا القضايا والدفوع بطلان قوانين وقرارات جمهوريات وقوانين استقرت عليها أحكام القضاء على صحتها وشرعيتها ودستوريتها كشال الدفع بطلان قانون الطوارئ والدفع بطلان إعلان حالة الطوارئ، ويعدم اختصاص محاكم الطوارئ، فكل هذه الدفوع استقر القضاء على مختلف درجاتها من المحكمة الدستورية ومحاكم النقض وأحكام محاكم الطوارئ على سلامة هذه القوانين وشرعيتها .. ولا يوجد في القانون نص يمنع الدفاع من استعمال هذا الحق في الدفوع وفي دفوع تستلزم الفصل فيها مبدائيا قبل الدخول في موضوع الدعوى .. أيضا مما يعطل سم

الدعوى مما يلجأ إليه المحامون في بعض الأحيان من افتعال خلاف بينهم وبين هيئة المحاكمة أو النيابة ويقتربوا الانسحاب فتلجأ المحاكمة إلى مخاطبة نقابة المحامين لتقديم معامين آخرين .. ويأخذ المحامون الجود وقتا للإطلاع مما يعطل إمد الدعوى

للمحامي السحاب

ويقول المستشار محمد عزت السيد رئيس محكمة شمال القاهرة أن مثل هذه القضايا السددة بقضايا الإرهاب عندما تصل إلى محاكم أمن الدولة العليا العادية فإنها تخضع لأحكام لائى الإجراءات الجنائية المرنجح بالخصوص التي تكفل حقوق المتهمين بشكل يمكن استغلاله أو استماره في نحو يؤدي إلى البطء في نظر الدعوى ومن الأفضل أن يتم إحالة هذه القضايا الخاصة بالأرهاب إلى محاكم أمن الدولة العليا وأربو إلى أن المحاكم العسكرية المشككة تشككيا خاصا .. لأن الأحكام التي تصدر من هذين النوعين من المحاكم لا تخضع لإجراءات الطعن أمام هيئة النقض وإنما تخضع لإجراءات أخرى من التصديق على رئيس الجمهورية أو من لقيادة العليا للقوات المسلحة .

وتحقيقا لمصر الدرع والمصير على عدالة سريعة فلا بد أن يتم إحالة القضية إلى هيئة النقض من المحاكم .. محاكم أمن الدولة العليا طوارئ والمحاكمة العسكرية إذا استلزم ذلك وطبقا لظروف كل قضية .. لانه يتم اختصاص الإجراءات التالية لمصدر الحكم ويكون الفرار به . ويقول ملت محامى لارتكاب الإرهاب .. ويقول إحالة القضايا لنوع الأول من المحاكم وبمى المحاكم العادية فلما أقرر تحقيقا لسرعة الفصل أن تولى المحاكمة ومن الجلسة الأولى كل من الاعراء هيئة الدفاع والمتهمين مدة معينة : لتجاوزها المحاكمة النظر القضية ويتم العمل في خلال هذه المدة .. وإذا احتاجت المحاكمة استشارة الدة أو وقت قصير فلا بأس من مد الفترة أسبوعا أو أسبوعين لإنهاء المحاكمة ومصدر الأحكام .. وفى إجراء رد المحاكمة يقول أنا أوافق على إلغاء التصوص الخاصة بد النيابة لأن النظام القضائى قائم على خضرة المثلثان المتناهيان إلى قاضيهما .

في الثاني السلامة

أما المستشار محمد سلامة رئيس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ فكان له رأى آخر . يقول أنا اعتقد أنه ليس هناك بطل في قضايا الإرهاب ولكنها إجراءات قانونية لابد منها فالمحاكمة لابد لها أن تطبق في





## الإخبار

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والإعلونات

التاريخ :

١٠ ديسمبر ١٩٩٢

القضية من بدايتها لكي يطمئن  
الجاني والمجنى عليه لتحقيق العدالة  
فلما عندما استدعى الشاهد اسالة  
امام الجميع ويساله الدفاع لكي  
يطمئن المتهم والحاكمة تكون طنية  
ليبان الحقيقة فنحن حريصين عل  
عدم ادانة برىء .. ولا يمكن التقليل  
من الضمانات فلا بد أن تستقرى كاملة  
ولا يجب أن تؤخذ الضمانات وسيلة  
لتعطيل القضايا .  
هذه هي إقتراحات رجال القضاء  
لسرعة الفصل في قضايا الارهاب ..  
ومعه هي عيوب وثغرات قانون  
الاجراءات الجنائية رغم تعديلاته  
الأخيرة .. فهل يقوم المستشار فاروق  
سيف النصر ووزير العدل بالاستجابة  
لأراء رجال القضاء .





Bibliotheca Alexandrina



0489545